العلاقة بين القاهرة وطهران

تنافس أم تعاون؟

المحددات والأسرار

الدكتور سعيد الصباغ

الدار الثقافية للنشر

العلاقة بين القاهرة وطهران

تنافس أم تعاون؟

المحددات والأسرار

الدكتور سعيد الصباغ

الدار الثقافية للنشر

عنوان الكتاب : العلاقة بين القاهرة وطهران
المؤلف : دكتور سعيد الصباغ
17 x 24 سم . 256 ص .
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : 2002/20970
الناشر : الدار الثقافية للنشر

AL-ELaka Bayn AL-Kahera wa Tahran
Dr.Said ALsabagh
17 x 24 cm. 256 p.
ISBN: 977 - 339 -116 - 7

الطبعة الأولى

1424 هـ/ 2003 م

الدار الثقافية للنشر - القاهرة
ص.ب 134 بانوراما اكتوبر 11811 - تليفاكس 4035694 - 4172769
Email: nassar@hotmail.com

فهرس الموضوعات

المقدمة

تعد إيران ومصر من دول الشرق الأوسط ذات الوزن والتأثير على مجريات الأمور إقليميا ودوليا ؛ فكلتاهما تجسد بموقعها كل مميزات الجغرافيا فى الشرق الأوسط ، وتتحكمان فى أهم ممرين بحريين فى المنطقة هما: الخليج العربى وقناة السويس ، وتتمتعان بثقل ديموغرافى واقتصادى كبيرين. وكلتاهما تستند على حضارة عريقة ومكونات ثقافية رصينة ، ومن ثم فهما تحظيان باهتمام من جانب القوى الدولية والإقليمية.

بيد أن العلاقات الإيرانية – المصرية قد اتسمت ، طيلة النصف الثانى من القرن العشرين، إما بالفتور تارة أو بالصدام تارة أخرى ، اللهم إلا فى حالة استثناء طارئ انتهت بزوال المسبب لها . وهى بذلك تختزل فى مجملها كل مكونات وسمات العلاقة القائمة فى منطقة الشرق الأوسط ، وما تتصف به من عدم الاستقرار أو الثبات. وربما لأن العلاقات الإيرانية – المصرية تتخطى مجرد الإطار الثنائى لها ؛ انطلاقا من إدراك كل منهما ومفهومها لتاريخها ودورها التاريخى ولثقلها الإقليمى والدولى ولدائرة اهتمامها وحدود مصلحتها ، بل ورؤية كل منهما للأخرى ؛ وبالتالى تبرز نقاط الالتقاء بينهما حينا وتغلب التناقضات بينهما أحيانا أخرى. وقد لا تكون للمبالغة موضعاً هنا ، إذا قلنا أن طبيعة هذه العلاقات تتأثر بنوع وطبيعة تفاعل المكون السياسى الداخلى لكل منهما ، وكذلك بطبيعة المتغير الطارئ عليه . وبالقدر نفسه، ترتبط بمدى ما يتمخض عن التفاعل الذى يتوالى فى منظومة العلاقات الإقليمية والدولية القائمة . وتأسيسا على ذلك ، فإن جدلية الالتقاء أو التناقض والصدام ، الذى يعترى العلاقات الإيرانية – المصرية ، رهن بهذه العوامل جمعاء.

والحق أن كافة الشواهد التاريخية تثبت أن الصلات الإيرانية – المصرية كانت تعبيرا قويا لتمازج الحضارات وتواصل الشعوب العريقة منذ آلاف السنين وحتى العصر

الحديث. ذلك العصر الذى بدأت فيه العلاقة بين البلدين فى التفاعل بدءا من عام ١٨٥٥م ، عام وصول أول موفد رسمى إيرانى إلى مصر – عبر استانبول ، طبقا لمعاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٨م ، لمباشرة شئون الرعايا الإيرانيين الذين كانوا يقيمون فى مصر آنذاك ، وصولا إلى عام ١٩٢٢م ، عام إقامة علاقات سياسية بينهما بمفهومها الخاص على مستوى المفوضية .

ولقد سعت الدولتان فى بناء علاقات قوية بينهما منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . التى تعد واحدة من أخطر المتغيرات الدولية التى أضرت بهما ضررا شديدا ، خاصة وأن نتائج هذه الحرب أصبحت نذيرا لحدوث تحولات داخلية حاسمة فى كلا البلدين مع مطلع الخمسينات ، إذ وصل إلى السلطة فى إيران أجرأ حكومة وطنية فى القرن العشرين بزعامة " محمد مصدق " ، تلك الحكومة التى شكلت صفحة مجيدة من الكفاح الوطنى ضد الهيمنة البريطانية ؛ حيث قامت بأول حركة تأميم ضخمة فى منطقة الشرق الأوسط ، عندما أممت صناعة النفط وشركاته الأنجلو - إيرانية عام ١٩٥١م ، وعبرت عن توجه إيرانى حقيقى لإقامة علاقات وطيدة مع الدول العربية وعلى رأسها مصر ، التى قام مصدق بزيارتها فى أواخر العام نفسه ، كما سحبت اعتراف بلادها بإسرائيل. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى شهدت مصر أيضا ثورة كبرى عام ١٩٥٢م ، على أيدى الضباط الأحرار ، تلك الثورة التى لم تحدث تغييرات جذرية فى الهيكل السياسى والاقتصادى للدولة وحسب ، بل وفى بنيانها الاجتماعى أيضا ، وعبرت عن توجه وطنى عروبى شامل ، طالما كان يصبو إليه العرب جميعا. وهكذا مثل التوجه الوطنى المتصاعد فى كل من إيران ومصر قاسما مشتركا وعاملا من عوامل التقارب بينهما أيضا.

والحق ، أن الفترة الممتدة فيما بين عامى ١٩٥٢ – ١٩٧٠م ، تعد من الفترات المهمة فى تاريخ تطور العلاقات الإيرانية - المصرية ؛ من حيث إنها انطوت على العديد من الأحداث التى بلورت طبيعة هذه العلاقات من حيث الشكل والمضمون ، وذلك لاعتبارات ، منها على سبيل المثال :

١ـظهور الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما القوتين العظمين في العالم.
٢ـتراجع النفوذ البريطاني عن منطقة الشرق الأوسط . وتنامي الوعي الوطني بها.
٣ـوقوع كل من إيران ومصر في حيز الاستقطاب الأمريكي والسوفييتي.
٤ـ تطلع كل من إيران ومصر للقيام بدور إقليمي ، كل حسب ظروفه ومكامن مصالحه.

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، ظهرت الفوارق الجوهرية بين توجهات كلا البلدين السياسية. ففضلا عن اختلاف طبيعة نظامي البلدين ؛ من حيث أن مصر أصبحت دولة جمهورية ثورية تقدمية تؤمن باللاشرقية واللاغربية وتتبنى حركات التحرير الوطني في كافة دوائر اهتمامها ، وبل أخذت تتمتع بثقل سياسي متزايد على المستوى الإقليمي والدولي . في حين أن إيران كانت تقوم على النظام الملكي المحافظ الذي بدأ ينتهج سياسة موالية للغرب ، بعد قضائه على الحكومة الوطنية بزعامة مصدق عام ١٩٥٣م .

وبالتالي بدت تحركات البلدين السياسية معبرة عن مدى ذلك الفارق بين توجهاتهما ؛ ففي الوقت الذي كونت فيه بريطانيا وباكستان وتركيا والعراق وإيران حلف بغداد عام ١٩٥٥م ، نشطت مصر والهند ويوغوسلافيا في تأسيس تكتل دول عدم الانحياز خلال العام نفسه. وهنا يمكن القول أن انضمام إيران إلى حلف بغداد كان يمثل نقطة الافتراق الأولى بين إيران ومصر بوصفها نتيجة عملية لهذا الافتراق في التوجهات السياسية لكلا البلدين. وليزداد التباعد بينهما وتتلاشى الجهود لاحتواء الفتور الذي أصاب علاقاتهما الثنائية ، حتى مثل اعتراف الشاه بإسرائيل مرة أخرى عام ١٩٦٠م ، نقطة الافتراق الحاسمة بينهما. والتي لم تؤد فقط إلى قطع مصر علاقاتها مع إيران وحسب ، بل مثلت في الوقت ذاته مبررا قويا لنشوب مواجهة سياسية ضارية بينهما ؛ فقد شرعت كل دولة منهما في توظيف إمكاناتها الإعلامية للنيل من الأخرى. وفي الوقت الذي قادت فيه مصر حملة دبلوماسية لحث الدول العربية على قطع علاقاتها مع إيران وعزلها إقليميا ، كما ناهضت التغلغل الإيراني

فى الخليج العربي. قادت إيران بدورها حملة دبلوماسية لاستعداء الغرب على مصر، ودعمت علاقاتها المختلفة مع إسرائيل، كما ناهضت الوجود المصرى فى اليمن على سبيل المثال.

ولقد استمرت حالة المواجهة السياسية، بكافة أبعادها المختلفة، بين إيران ومصر منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٦٧م، عام الهزيمة العربية؛ إذ كان موقف الشاه من العدوان الصهيونى موضع ترحيب من القاهرة، خاصة وأنه كان من أوائل الزعماء الذين أدانوا هذا العدوان على مصر والدول العربية. وطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة فى أعقاب هذه الحرب. ولعل هذا الموقف الذى تبناه الشاه كان مدخلا قويا للدول التى توسطت بين إيران ومصر للتقريب بينهما مرة أخرى، والتى تكللت بالفعل ببيان مشترك صدر متزامنا فى كل من القاهرة وطهران فى أغسطس من عام ١٩٧٠م، أى قبيل وفاة الرئيس عبد الناصر بحوالى شهر تقريبا. لتبدأ الدولتان مرحلة مختلفة تماما من علاقاتهما الثنائية فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات؛ نظرا لاختلاف الظروف القائمة حينذاك سواء على المستوى الداخلى أو المحيط الخارجي: الإقليمى والدولى، والذى كان يصب بدوره فى صالح تقارب البلدين.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن الإطار الزمنى لهذه الدراسة يرتبط ارتباطا قويا بأهدافها الأساسية؛ وذلك من حيث الحرص على الكشف عن أبعاد هذه العلاقة وجوانبها المختلفة، وقد تعزز هذا الهدف بما ورد بهذا الكتاب من وثائق إيرانية ومصرية، رفعت عنها السرية مؤخرا، وهو ما لم يتح لدراسة أخرى فى الجامعات المصرية فى هذا الشأن. وارتباطا بأهداف هذه الدراسة أيضا تحددت بداية موضوعها بعام ١٩٥٢م، عام قيام ثورة يوليو المجيدة، وحددت نهايتها بعام ١٩٧٠م، عام استئناف العلاقات السياسية بين إيران ومصر، بعد قطيعة دامت حوالى عشر سنوات. وفى ضوء هذا واتساقا مع جوانب هذه الدراسة وما تثيره من تساؤلات تتحدد الأهداف الأساسية لها فيما يلي:

أولا: تحديد دور المتغيرين الدولى والإقليمى فى تطور وتفاعل العلاقات الإيرانية المصرية خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تحديد مدى انعكاس علاقة مصر وإيران بالقوى العظمى على توجهاتهما ومواقفهما السياسية ومدرك كل منهما للآخر فى ظل هذه العلاقة بالقوى العظمى.

ثالثا: تحديد مفهوم كل من إيران ومصر لمصالحهما الخاصة والعوامل المحددة لطبيعة العلاقات بينهما خلال هذه المرحلة.

رابعا: إلقاء الضوء على القضايا الأساسية التى دارت حولها هذه العلاقات، والعوامل التى أدت إلى فتورها.

خامسا: التعرف على مدى تأثير العامل الإسرائيلى فى العلاقات الإيرانية - المصرية.

سادسا: إلقاء الضوء على أسباب وأبعاد المواجهة المصرية - الإيرانية، خلال فترة الدراسة.

سابعا: التعرف على دور حرب يونيو ١٩٦٧م، فى إعادة توازن القوى الإقليمى بين إيران ومصر، وفى استئناف العلاقة بينهما.

والحقيقة أن دراسة العلاقات الإيرانية - المصرية، تعد من الأمور ذات الأبعاد المتعددة فى أسبابها وخصائصها وتأثيرها، وهى أيضا من القضايا المعقدة فى عناصر تكوينها، لا سيما وأنها تتسم بنوع من الخصوصية فرضتها الظروف المحيطة بالبلدين على المستويين الإقليمى والدولي. ومن ثم فإن دراسة هذه العلاقات من الصعوبة بمكان إذا ما انصبت على فترة تأزم، مثل تلك الفترة التى تعرضت لها هذه الدراسة. والتى كان المحك أو المعيار فيها وفى كل وقت هو طبيعة التطور الدولى وحجمه واتجاهه وكذلك التطور الإقليمى وأبعاده. فضلا عن أنه كان يصعب دراستها دون الاطلاع على وثائقها السرية.

ولقد سعى المؤلف للإطلاع أو الحصول على وثائق هذه الدراسة، إذ قضى شهورا عديدة بين دور الوثائق الإيرانية والمراكز الوثائقية، والتى سافر من أجلها إلى إيران

بمنحة قدمت له من وزارة الخارجية ووزارة التعليم الإيرانيتين ، حيث وفق فى الحصول على بعض من الوثائق السرية التى لم يسبق نشرها من قبل ، والمرفقة بملحق الكتاب ، ومن ناحية أخرى ، وفق الباحث فى الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية المصرية السرية ، بدرجاتها حتى السرى للغاية منها ، وذلك فى حدود الاقتباس دون الحصول على صور ضوئية منها . وذلك طبقا للقوانين المعمول بها هذا الشأن . ويذكر هنا أن ترتيب الوثائق الواردة بملحق الكتاب، جاء طبقا لتسلسل الاستعانة بها أو الإشارة إليها فى متن الكتاب .

وحرى بنا هنا أن نتقدم بخالص الشكر إلى كل من قدم لى العون والمساعدة فى إتمام هذا الكتاب ، وإنى لأخص بهذا الشكر كل من السيد السفير الدكتور / محمود فرج مدير شئون إيران وأفغانستان السابق بوزارة الخارجية المصرية والسيد السفير/ محمد فتحى رفاعة الطهطاوى رئيس مكتب رعاية المصالح المصرية السابق بطهران السيد/ رشدى هلال قنصل مصر السابق بطهران ، والسيد / على أصغر محمدى رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة السابق .

وأتوجه بالشكر أيضا إلى مؤسسة تاريخ إيران المعاصر التابع لمؤسسة المستضعفين الإيرانية . ومركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية . وكذلك القائمين على دار الوثائق المصرية .

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور بديع محمد جمعه والأستاذ الدكتور محمد السعيد جمال الدين الأستاذين بقسم اللغات الشرقية جامعة عين شمس والأستاذ الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ، على حسن الإرشاد والتوجيه .

وفى النهاية يتمنى المؤلف أن يكون قد وفق فى اختيار الموضوع ، وأن يكون مضمونه قد حقق المستهدف منه وأن يعتبر إضافة إلى سلسلة الدارسات العلمية عن علاقة مصر بواحدة من أهم دول الجوار .

القاهرة فى ١٨ يناير ٢٠٠٣

دكتور سعيد الصباغ

الجذور التاريخية

للعلاقات الإيرانية المصرية

تجمع المصادر والمراجع الفارسية والعربية على حد سواء على أن العلاقات التاريخية بين إيران ومصر ، تعود إلى عهد "قورش الكبير" (حكم فيما بين ٥٥٨ـ ٥٢٩ ق .م) ؛ حيث جرت اتصالات بين بلاط هذا الملك الهخامنشى (الدولة الهخامنشية ٥٥٠ ـ ٣٣٠ق.م) وبين البلاط الفرعونى، وذلك قبل أكثر من ألفين وخمسمائة عام .كما توضح هذه المؤلفات أيضا أن تلك العلاقات قد تطورت فى عهد ابن قورش وخليفته على العرش ، الملك "قمبيز" (حكم فيما بين ٥٢٩ ـ ٥٢٢ ق.م) عندما قام بغزو مصر عام ٥٢٥ ق.م ، وذلك وقت أن كانت الصراعات العسكرية والحروب تمثل محوراً أساسيا فى العلاقة بين الشعوب والأمم ، ووقت أن كان الغزو يأخذ صيغة الفتح عادة. وقد أقام قمبيز فى مصر مدة ثلاث سنوات ،أى حتى عام ٥٢٢ ق.م ، عام وفاته ، عمل خلالها على تكريس نفوذه فى مصر ، فضلا عن الحبشة وليبيا . وواصل من بعده ،هذه السياسة ، خليفته على العرش، "داريوش" الأول (حكم فيما بين ٥٢٢ـ٤٨٦ ق .م).

ويبدو أن تاريخ ونوع العلاقات الإيرانية ـ المصرية خلال تلك الحقبة التليده كانت تعتبر جزءاً من تاريخ الصراع الذى كان دائراً بين الإمبراطورتين: الفارسية واليونانية؛ فكلاهما تنازع السيطرة على مصر حتى ظهور الإسكندر المقدونى (٣٥٦ـ ٣٢١٣ ق م.) الذى كرس بدوره القوة الرومانية فى منطقة البحر المتوسط ودعم نفوذه فيها ، بعد أن حسم تلك المنافسة القديمة على مصر بين الفرس واليونانيين لصالحه ، بل أنه قضى على الوجود الفارسى واليونانى فى كل شمال أفريقيا .

ومنذ ذلك الوقت، أصبحت علاقة إيران بشمال أفريقيا وحتى العهد الساساني (٢٢٦ ـ ٦٥٢م) تدخل ضمن إطار الصراع الفارسي ـ الروماني أيضا حولها .[١]

وفي حقبة تاريخية تالية، وبظهور الإسلام وانتشاره السريع في كل من آسيا وأفريقيا ، وتراجع دور الرومان ؛ انضوى البلدان ـ إيران ومصر ـ مع غيرهما من شعوب الإسلام تحت راية التوحيد ، وبالتالي قامت العلاقات بينهما على نحو مختلف عما كانت عليه قبل الإسلام. وقد سجل لنا التاريخ شواهد متعدد على اختلاط الإيرانيين بالمصريين في العهود المتوالية : الفاطمي ، الأيوبي ، المملوكي والعثماني ؛ كان يفد إلى مصر كثير من العلماء والمتصوفة الإيرانيين من أمثال: الليث بن سعد ـ الفقيه المعروف ـ وعبد الله بن طاهر الذي ولاه المأمون العباسي على مصر والشاعر المشهور ناصر خسرو صاحب كتاب "سفر نامه" في وصف مصر والذي يتضح منه أنه كانت هناك علاقة تجارية بين البلدين . فضلا عن الشاعر سعد الشيرازي ونظيره الصوفي فخر الدين العراقي[٢] .

كذلك سجل التاريخ تفاصيل تلك العلاقة الخاصة التي نشأت بين إيران ومصر في عهد االشاه الصفوي "إسماعيل الأول" (٨٩٢ ـ ٩٣٠م) الذي بادر ، عشية نشوب الصراع الصفوي العثماني خلال القرن السادس الميلادي ، إلى التحالف مع السلطان المملوكي الأشرف "قانصوه الغوري" ضد العثمانيين. فتذكر المراجع التاريخية أن الشاه إسماعيل بعد أن بعث إلى السلطان المملوكي بهدايا وجوار وغلمان من أصل جورجي وتركماني بلغوا المائتين ، بعث إليه برسالة مطولة يستحثه فيها على مجابهة الخطر العثماني الماثل أمامهما. وقد استجاب الغوري لمقترح الشاه الصفوي ؛ ومن

---

(١) لمزيد من المعلومات والتفاصيل عن تاريخ العلاقات الإيرانية المصرية في تلك الحقبة يمكن الرجوع إلى: حسين مجيب المصري (دكتور) : إيران ومصر عبر التاريخ ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٢ م. ونور الدين آل علي (محرر) : جوانب من الصلات الثقافية بين إيران ومصر ، من منشورات المركز الثقافي الإيراني بالقاهرة ط٢، ١٩٧٨ م. وفهمي هويدي: العرب وإيران ؛ وهم الصراع وهم الوفاق ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ م. ومقال حميد بيات : العلاقات المصرية ـ الإيرانية ميراث الماضي وآفاق المستقبل ، منشور في : مختارات إيرانية ، السنه الأولى ، العدد الثاني .

(٢) فهمي هويدي : العرب وإيران ، مرجع سابق ، انظر ص ٧١، ٧٢ وحميديبات : العلاقات المصرية ـ الإيرانية ، مرجع سابق ص ٢١ .

الصفوى ؛ ومن ثم جرد جيشا قوامه ثلاثون ألف مقاتل لنصرته ، إلا أن القوات العثمانية بقيادة السلطان "سليم الأول" سحقت هذا الجيش فى موقعة (مرج دابق) بالشام عام ١٥١٦ م ، أعقبها ضم عثمانى لمصر بعد تلك المعركة الأخرى غير المتكافئة التى درات فى منطقة الريدانية عام ١٥١٧م ، ولتصبح مصر منذ ذلك الوقت ولاية عثمانية [١] .

ويبدو ، على ضوء ما سبق ذكره ، أن جانباً كبير من الأدبيات التى تناولت العلاقات الإيرانية ـ المصرية بالدراسة فى تلك المراحل التاريخية المتعاقبة، قد تناولتها من منطلقات ورؤى متباينة لا تخلو من مآخذ ، بل وليس من قبيل المبالغة أن بعضها لا يحظى بالقسط المقنع من الموضوعية ؛ ذلك إما لأنها جاءت فى مناسبات ومواقف سياسية معينة ، أو أن من تناولوها كانت أهواؤهم هى الغالبة عليها. ولعلنا ندلل على ذلك بمثالين فقط هما :ـ

الأول :ـ أن من يطالع الكتابات الإيرانية مثلا [٢]، يجد أن بعضا منها قد اختزل كل العلاقة التى نشأت بعد الإسلام مع مصر، فى عهدها الفاطمى (٩٦٨ ـ١١٧٠م) فقط ؛ وذلك من منطلق مذهبى ضيق ، فهاهم الكتاب الإيرانيون يدللون ويبرهنون على عمق هذه العلاقة النوعية حينذاك ، وكيف أنها مازالت تاركة آثارها الملموسة على الملمح العام المصرى ، بل ويذهب بعضهم الآخر إلى أبعد من ذلك فيماثلون بين قلعة "ألموت" فى قزوين ـ معقل الإسماعيلية ـ وبين الأزهر الشريف فى القاهرة

(١) للاطلاع على نص رسالة إسماعيل الصفوى إلى قانصوه الغورى ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : على اكبر ولايتى (دكتور) تاريخ روابط خارجى إيران در عهد شاه إسماعيل صفوى ، جاب أول ، مؤسسه جاب وانتشارات ، وزارت أمور خارجه ، تهران ١٣٧٤ . ونور الدين آل على : جوانب من الصلات الثقافية بين إيران ومصر ، مرجع سابق . وفهمى هويدى: العرب وإيران ص ٧٢ـ ٧٣ .

(٢) لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن يمكن الرجوع إلى سلسلة مقالات الكاتب الإيرانى "محسن باك آئين" بعنوان : *محبت أهل بيت (س)؛ حلقة اتصال مسلمان إيران ومصر (اطلاعات ١٥/ ٢/ ١٩٩٥م)

* أكرام أهل بيت (س)در مصر (كيهان ٢٠ خرداد ١٣٧٣ هـ. ش)

* مصر ومسألة تقريب بين مذاهب إسلامى (كيهان ٢٢ خرداد ١٣٧٤ هـ. ش)

* جايكاه تشيع در مصر معاصر (كيهان ٢٣ خرداد ١٣٧٣ هـ. ش) وكذلك سلسلة المقالات التى نشرتها صحيفة "جمهورى إسلامى بمناسبة اسبوع الوحدة تحت عنوان "وحدت وتقريب بين مذاهب إسلامى" بدء من تاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٩٦ م وحتى ١٢/ ٨/ ١٩٩٥م .

فـى مرحلـته الفاطمـية ؛ عـلى اعتـبار أنهمـا كانـا مركـزين لترويج المذهـب الشيعى الإسماعيلى.

والحق أنه تدليل وبرهان يتخطيان التوصيف والرصد التاريخيين ؛ فينتقلان إلى حيز العاطفة والحنين إلى المذهبية الشيعية، والأمر هنا يوضح أن هناك إقحام للعامل المذهبى فى العلاقات الدولية من ناحية أن هناك توجيه غير محمود للمادة التاريخية، أسقطت معه صوراً عده للعلاقات بين إيران ومصر خارج هذا الإطار من ناحية أخرى.

وذلك لاعتبار آخر مفاده أن إيران ذاتها كانت سنية المذهب طيلة تاريخها الإسلامى وحتى عام ١٥٠٠ م ، عام قيام الدولة الصفوية، فكانت تقوم بها المدارس النظامية فى أصفهان وكرمان . بينما كانت الدولة فى مصر فى عهدها الفاطمى إسماعيلية المذهب، وهو ما يمكن إدخاله فى دائرة الاستثناء التاريخى عن قاعدة الوسيطة الإسلامية المميزة للشخصية المصرية بكافة مكوناتها وخصائصها[(١)] . ومن ثم فإنه من المثير حقاً، أن يلاحظ بين سطور بعض الكتابات الإيرانية المتفرقة مماثلة بين "صلاح الدين الأيوبى مؤسس الدولة الأيوبية على انقاض الفاطمية، وبين المغول الذين اجتاحوا إيران وقضوا على الإسماعيلية عام ٦٥٢ هـ[(٢)] وأسسوا بعد اعتناقهم الإسلام دولة عرفت فى التاريخ بـ "الدولة الإيلخانية " (٦١٧ـ٧٣٦هـ) . ولعل مرد هذه الرؤى هو ذلك الفارق الجوهرى بين قراءة الإيرانيين لتاريخهم فى العهود الملكية السابقة وقراءتهم له بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م [(٣)].

الثانى : وهو رغم أنه من غير المنطقى التقليل من قيمة واقعة تاريخية موثقة، إلا أن التعويل عليها أكثر مما ينبغى ، يدخلها فى نفس الإطار الذى سـبق فى المثال الأول .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تلك الفترة يمكن الرجوع إلى : نجوى كمال كيره (دكتور) حياة العامة فى مصر العصر الفاطمى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمه إلى كلية الآداب ، جامعة المنصورة، عام ٢٠٠٠م.

(٢) (لمزيد من التفاصيل عن الدولة الإسماعيلية يمكن الرجوع إلى : محمد السعيد جمال الدين (دكتور) : دولة الإسماعيلية فى إيران ، بحث فى تطور الدعوة الإسماعيلية إلى قيام الدولة ،ط١، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة، ١٩٩٩ م.

(٣) سعيد الصباغ : تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية بين الصعود والهبوط ، فى شرق نامه ، العدد الأول السنة الأولى : يناير ٢٠٠١ ، فصلية تصدر عن دار المستقبل العربى بالقاهرة.

إذ عول بعض الكتاب الإيرانيين والمصريين [1] أيضا، كثيراً على تلك العلاقة المصالحية التى نشأت بين إسماعيل الصفوى وقانصوه الغورى ـ كما سبق الإشارة ـ لمواجهة عدوهما المشتركة المتمثل فى الدولة العثمانية ـ تركيا حاليا بالطبع ـ وما مثلته من تهديد للعرشين الصفوى والمملوكى . وهو تعويل أخرج الرصد التاريخى المجرد للواقعة إلى حيز التوظيف المناسبى للتاريخ ، والذى استدعى ، من خلاله ، البعد العدائى بين التوارنيين والآرابين من جهة ، وتحريضا ودفعاً على ضرورة إقامة علاقة إيرانية ـ مصرية فى مقابل التحالف التركى الإسرائيلى الأخير .

وعوداً على بدء ،على أية حال لم تنشأ علاقات سياسة بالمفهوم الخاص بين إيران ومصر منذ أن أصبحت الأخيرة ولاية عثمانية عام ١٥١٧م ، ومن ثم كانت الاتصالات السياسية بين البلدين تتم عبر استانبول ، التى تبادلت السفراء مع طهران عام ١٨١٥م ففى ذلك العام أوفدت طهران "ميرز أحمد خان خوئى " وزيرا مقيما لدى استانبول ، وبالتالى كان هو ومن جاء بعده يباشرون الشئون المتعلقة بالإيرانيين المقيمين بمصر من هناك، وأحيانا كان أحد الدبلوماسيين الإيرانيين يفد إلى مصر لمتابعة شئونهم عن قرب ، خاصة وأن عددهم كان يتزايد على مصر إما للتجارة أو للإقامة فيها ومن بين هؤلاء الموفدين "ميرزا هاشم خان" سكرتير ثان السفارة الإيرانية لدى استنابول الذى وفد مصر عام ١٨٣٦ م [2]

وعقب إبرام إيران والدولة العثمانية ، معاهدة "أرضروم" الثانية عام ١٨٤٨ م ، التى نصت فى أحد بنودها على أن يكون لإيران قنصليات فى أى مدينة من مدن الدولة العثمانية التى يكون لها مصالح تجارية فيها وصل إلى مصر "محمد صادق خان" ليكون أول ممثل غير دائم لرعاية المصالح الإيرانية لديها ، وذلك فى أول

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :على أكبر ولايتى :تاريخ روابط خارجى إيران در عهد شاه إسماعيل صفوى، وفهمى هويدى :إيران والعرب ص ٧٢ ـ ٧٤

(٢) نور الدين آل على :جوانب من الصلات الثقافية بين إيران ومصر خ .وكزيده إسناد روابط خارجى وإيران ومصر ، جلد سوم ،إدارة إنتشارات واسناد ، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى، تهران ، ١٣٧٦ ص ٦٦ ،٧٢، انظر صورة لـ كتاب السفارة الإيرانية بالقاهرة إلى دائرة التوظيف الخارجية الإيرانية بالملحق ص ٢٢١ .

قنصلية إيرانية تم تأسيسها لدى القاهرة عام ١٨٥٢م ـ والتى كان يطلق عليها حينئذ "باش شهبندرية إيران " ونظر لأن عمل الـ" باش شهبندر" لم يكن بشكل دائما فغالباً ماكان يتم اختيار أحد المقيمين بمصر فى هذا المنصب لإدارة الشئون القنصلية بها(١) .

وقد شـــاركت إيران بوفد رسمى يرأسه شخص يدعى "معير الممالك " فى مراسم افـتتاح قناة السويس ، بدعوة موجهة لها من الحكومة الفرنسية فى نوفمبر عام ١٨٦٩م .

وفى عام ١٨٨٤ م ، نجح ممثل إيران لدى مصر "محمد خان سرنتيب" ، فى تطوير تمثيل بلاده من قنصلية عامة إلى "وكالة سياسية" فكان يدمغ مراسلاته بصفته الجديدة "القنصل العام والوكيل السياسى لحكومة إيران العلية" وقد واصل نظراؤه من بعده مهامهم على نفس المستوى من التمثيل السياسى لدى القاهرة حتى عام ١٩٢٢م عام استقلال مصر رسمياً(٢) .

وجدير بالذكر هنا، أن إيران ، كانت هى البلد الشرقى الوحيد الذى كان له وجود تمثيلى فى مصر على مستوى "الوكيل السياسى" وهو حينئذ أعلى تمثيل دبلوماسى فى ظل علاقة التبعية التى ربطت مصر بالدولة العثمانية (٣)

وعندما صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، اعترفت الحكومة الإيرانية باستقلال مصر حيث أبلغ وكيلها السياسى "فتح الله باكروان" الخارجية المصرية بقرار بلاده بكتاب رسمى صدره إليها يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٢٢م ، وبعدها ارتقت الوكالة السياسية

---

(١) كزيده إسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد سوم ، ص ٦٦ ـ ٧٢ -ومحمد السعيد عبد المؤمن (دكتور) (العلاقات الإيرانية ـ المصرية بحث فى الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط، أعمال الندوة التى عقدت بالإسكندرية (١٥-١٧/١٢/١٩٩٤)، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، القاهرة ص. ٣٨٩-٣٨٨

(٢) حميد بيات:العلاقات المصرية الإيرانية (فى مختارات إيرانية)مرجع سابق من ٢٢-٢١

(٣) حسن نافعة (دكتور) : (نكاهى به تحولات وجشم انداز روابط مصر وإيران ، مطالعات أفريقا ، سال أول، شماره سوم ، تابستان ١٣٧٤ هـ ـ ش ، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى ، تهران ، ص. ٣٣٨

الإيرانية إلى مستوى المفوضية ، ليصبح "باكروان" أول وزير مفوض لبلاده لدى القاهرة [1] وفى المقابل ، كانت مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى كان لها وزير مفوض لدى طهران والتى أعترفت أيضا بالنظام البهلوى الجديد، وذلك أثناء مشاركة وفد مصر الرسمى برئاسة "عبد العظيم باشا راشد" وزير مصر المفوض لدى تهران ، فى حفل تتــويج رضا شاه بهلوى الذى أقيم بمجلس النواب الإيرانى يوم ١٥/١٢/١٩٢٥م [2] .

وفى سبتمبر من عام ١٩٣٨م، التقى " مظفرا علم" وزير الخارجية الإيرانى فى جنيف ، "عبد الفتاح يحيى باشا" وزير الخارجية المصرى - وأبلغه شفهياً رغبة رضا شاه " فى رفع المفوضية الإيرانية فى مصر إلى سفارة " واستفسر منه عما "إذا كان هناك ما يمنع فى ذلك " فرحب الوزير المصرى بذلك ، إلاأنه أشار إلى وجود اتفاق بين مصر ودولة بريطانيا العظمى الذى من مقتضاه يكون لسفير بريطانيا لدى القاهرة " صفة التقدم على من عداه من السفراء الآخرين إذا وجدوا مهما كانت أقدميتهم " ؛ فطمأنه الوزير الإيرانى بوجود "الحل لهذه الأزمة بما يحفظ كرامة السفير الإيرانى" وهو كلما انتقل السفير البريطانى إلى وظيفة أخرى " تنقل طهران سفيرها أيضا حتى إذا تم تعيين السفير البريطانى الجديد تم معه تعين للسفير الإيرانى " وبذلك لا تمس الكرامة" .

و " ومنعا لسوء التفاهم فى المستقبل وخوفاً من أن يتجاهل وزير خارجية لإيران فى المستقبل هذا الاتفاق الشفوى " طلب عبد الفتاح يحيى باشا من وزير مصر المفوض فى طهران "أن يتبادل مع حكومتها الكتابين المؤيدين لهذا الاتفاق الشفوى . وقد تم ذلك فعلاً بمقتضى الكتابين المؤرخين ٣١ ديسمبر ١٩٣٨م" [3] .

---

(١) كزيده اسناد روابط خارجى إيران ومصر، جلد سوم ، المرجع سابق نفس الصفحات .

(٢) محافظ عابدين ، ح.ر ١١٩ - سبتمبر ١٩٣٨، ١٢ - مارس ١٩٥٢ وزارة الخارجية، إيران، تقارير ووزارت أمور خارجية إيران " نظرى برمناسبات إيران وأفريقا ، تهران ١٣٥٠ ، ص.٢٤

(٣) وثائق الخارجية المصرية : ارشيف سرى جديد ح.ر ١١٢٢ -م.ر ٥١/ ١/١٥/تقرير بخط يد عبدالفتاح يحيى باشا وزير الخارجية حول لقائه بنظيره الإيرانى فى جنيف (وثائق غير منشورة).

وبناء على هذا، رفُع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى السفارة بدءاً من يناير عام ١٩٣٩م، عام نشوب الحرب العالمية الثانية ، وزواج الأمير محمد رضا بهلوى ـ شاه إيران فيما بعد ـ من الأميرة فوزية فؤاد شقيقة الملك فاروق .

وقد قدم السفير "على أكبر بهمن "أوراق اعتماده إلى الملك فاروق بقصر عابدين يوم ٧/ ٢/ ١٩٣٩م، بوصفه أول سفير ومندوب فوق العادة لصاحب الجلالة إمبراطور إيران وبهذا تعتبر السفارة الإيرانية هى ثانى أقدم سفارة أجنبية فى مصر ، بعد السفارة البريطانية[١]، والتى باشرت أعمالها حتى عام ١٩٦٠م عام قطع العلاقات السياسية بين البلدين ، وهو ما سوف نتناوله فى المباحث التالية من الكتاب.

ويمكن القول أن طبيعة العلاقات الإيرانية ـ المصرية طيلة عهد الملك فاروق وحتى عام ١٩٥٥م، عام قيام حلف بغداد وانضمام إيران إليه، أنها كانت عادية فى جوانبها المختلفة ولم تشهد تحولات رئيسية خلال هذه الفترة ، وذلك لاعتبارين:

الأول أن مصالح البلدين لم تكن قد اتسعت وتشابكت إلى الحد الذى قد يفضى إلى توتر أو صدام بينهما .

والثانى : أن العلاقات بينهما لم تكن قد تعرضت لمحكات عملية على مستوى السياسة الخارجية المباشرة تجاه بعضهما البعض من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم تكن هاتان الدولتان قد تعرضتا لحالة الاستقطاب التى تعرضتا لها خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القوتين العظميين ؛ ومن ثم اكتفى البلدان بمجموعة من السياسات والتحركات الدبلوماسية التقليدية والمعتادة .

حيث عقد البلدان "معاهدة بالصداقة وبحقوق الإقامة فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٨م[٢]

(١) كزيده اسناد روابط خارجى إيران ومصر، جلد سوم ، مرجع سابق ، سند شماره ٣٠٥، ص ٦٦ ، ٧٢ .

(٢) للاطلاع على النص الكامل للمعاهدة انظر ملحق الوثائق بالكتاب .ص ٢٢٤ نقلاً عن كزيده اسناد روابط خارجى إيران ومصر، جلد سوم ، جاب أول ، اداره ، انتشارات اسناد تاريخى ، دفتر مطالعات سياسى وبين الملى ، وزارت أمور خارجه ، تهران / ١٣٧٤ هـ . ش.

وتتكون هذه المعاهدة من اثنتى عشرة مادة وبرتوكولاً إيضافياً ، وكان الغرض منها " زيادة توثيق الصداقة الكائنة بينهما " ، ويمكن اعتبار مواد هذه المعاهدة فى عمومها إطاراً أولياً لتنظيم العمل الدبلوماسى والقنصلى بين البلدين ، فضلا عن التحديد الوارد بها للحصانات الدبلوماسية " المتفق عليها لكل منهما فى القانون الدولى العام وذلك على أساس التبادل " . وكذلك تعد هذه المعاهدة منُظمة لحرية تنقل الرعايا بين البلدين ؛ إذ كفلت المادة الرابعة منها" لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين الحرية التامة فى دخول بلاد الطرف الآخر والإقامة مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها فى البلاد " كذلك تضمنت المعاهدة المذكورة رغبة البلدين فى تنظيم وتنمية العلاقات التجارية بينهما حتى " تعقد اتفاقيات قنصلية وجمركية وتجارية " . وقد عبرت المادة الخامسة عن رغبة البلدين فى زيادة معدل الحركة التجارية المتبادلة، وذلك عندما منحت رعايا البلدين الحق فى مباشرة " كافة أنواع الصناعة والتجارة وكل حرفة أو مهنة " وكفلت لهم أيضا "حق امتلاك وحيازة المنقولات والعقارات والتصرف فيها مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها فى البلاد التى يقيمون بها " بل " لا يجوز أسوة بالمواطنين نزع أملاكهم ولا حرمانهم من الانتفاع بها " . فى حين أن المادة السادسة ألزمت رعايا الطرفين بالخضوع " للتشريع المحلى. . . فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها كما يخضعون لجهات الاختصاص المخصصة للمواطنين " .

ويجدر بالذكر ، أن هذه المادة الأخيرة ، قد أشعرت الجالية الإيرانية المقيمة بمصر بالضرر من حيث إنهم كانوا يُحاكمون أمام المحاكم المختلطة، وهو ما أثار اعتراضهم خاصة و أن المادة السادسة من هذه المعاهدة قد ألزمتهم بالمثول أمام المحاكم الأهلية ، التى وصفوها فى مذكرات اعتراضهم إلى الحكومة الإيرانية ببطىء إجراءاتها ، ومن ثم طالبوها بعدم تجديد هذه المعاهدة مدة أخرى وهو ما تم فعلا [1]

---

(١) كزيدة إسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد دوم ، انظر الوثائق رقمى : ١٠٧ ، ١٠٨ ص ٣١٩ ـ ٣٢٦ ، وصورة مذكرات لإحدى مذكرات الاعتراض بملحق الكتاب ص. ٢٣١

وتتضح أهمية هذه الاعتراضات إذ علمنا أنه كانت توجد جالية إيرانية كبيرة فى مصر تتوزع إقامتهم فى عدد من المدن الرئيسية مثل : القاهرة : الإسكندرية ، طنطا ، زفتى ، المنصورة ، الزقازيق ، وميت غمر [1] كذلك وإذا علمنا أيضا أن عددا من عائلات هذه الجالية كانت تمارس أنشطة تجارية واسعة، يذكر منها عائلات : كازارونى ، تبريزى ، يزدى ومشكى وغيرها[2] .

ثم إن طبيعة وحجم الأنشطة التجارية التى كان يمارسها هؤلاء الإيرانيين، وكذلك نوع السلع التى كانوا يسيطرون على تجارتها فى مصر مثل " التنباك ، السجاد ، المكسرات والفواكه المجففة ، قد أكسبتهم أهمية كبيره خاصة بعد أن ساندتهم الممثلية السياسية الإيرانية فى إنشاء غرفة تجارية إيرانية ، خلال النصف الأول من القرن العشرين ، هى تلك التى أسسها شخص يدعى " محمد رفيع مشكى " وكانت تقع فى حى الغورية بوسط القاهرة

ونظرا لكبر حجم هذه الجالية فى ذلك الوقت فإنهم قد أنشأوا لأنفسهم مدارس خاصة بهم، وكذلك "جمعية خيرية إيرانية " ، بالقاهرة، فضلا عن " تكية إيرانية " بالإسكندرية والتى يبدو أنها كانت أشبه بالحسينيات التى يقيمون بها مراسم التعزية خلال شهر المحرم. كذلك ألفوا عام ١٩٤٦م بمدينة القاهرة "اتحاداً للشباب الإيرانى والمصرى" يضم نخبة من الشبان المثقفين من القطرين الشقيقين [3] .

وأخيرا يُذكر أن الجالية الإيرانية بمصر نجحت فى إصدار عدد من المجلات الخاصة بهم ، والتى كانت تطبع وتصدر بلغتهم الفارسية فى كل من القاهرة والإسكندرية منذ مطلع القرن العشرين ومن بينها : " برورش" ، "حكمت" و "جهره نما"[4] ويجدر بالذكر أيضا أن جمال الدين الأفغانى الذى وفد مصر أواخر القرن التاسع

---

(١) كزيدة إسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد دوم راجع ص ٥١ ـ ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، انظر ص ٢٦٦ .

(٣) انظر ملحق الكتاب ص ٢٣١ .

(٤) فهمى هويدى : العرب وإيران ، ص ٧٣ .

عشر، قد أصدر أيضا بالتعاون مع الشيخ "محمد عبده " المجلة العربية الإسلامية المشهورة " " **العروة الوثقى** " وكلا هما غنى عن التعريف بدورهما فى حركة التنوير الفكرى .

ومن ناحية أخرى ، وثق البلدان علاقاتهما التجارية بموجب الاتفاق التجارى المؤقت الذى أبرمته إيران ومصر عام ١٩٣٠ م والذى تقرر بموجبه معاملة المنتجات الإيرانية مثل : التنباك والمعسل معاملة الدولة الأولى بالرعايا فى السوق المصرية فى مقابل معاملة الحكومة الإيرانية السلع المصرية بالمثل(١) كالقطن وقصب السكر وغيرها . غير أنه لم تتوفر لدينا إحصاءات توضح حجم التجارة البينية المتبادلة خلال تلك الفترة .

وعلى مستوى الصلات الثقافية، قطعت إيران ومصر شوطاً لا بأس به فى مجالات التعاون الثقافى ؛ ففضلا عن تبادل الكتب والمطبوعات بين البلدين، شاركت إيران فى المؤتمرات العلمية الدولية التى عقدتها مصر مثل: المؤتمر الحادى عشر لعلم الجغرافيا والأجناس عام ١٩٢٥ م، والمؤتمر الدولى للطب الذى عقد عام ١٩٣٨ م(٢).

وفى نفس الإطار ، تعاون البلدان فى المجال اللغوى(*) . وذلك من خلال اختيار " **أربعة من رجال العلم والفضل الإيرانيين أعضاء مراسلين لمجمع فؤاد الأول للغة**

---

(١) كزيدة إسناد روابط خارجى إيران ومصر ، انظر ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

(٢) كزيدة إسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد دوم ، انظر الوثائق أرقام / ٤١ ، ٤٢ / ٤٣ ، ٤٤، ص ١٦٦ ـ ١٧٨ ، وكذلك الوثائق رقمى : ٦٣ ، ٦٧ ص ٢١٧ ـ ٢٢٦ .

(*) الأعضاء الإيرانيون بمجمع فؤاد الأول هم : حسين سميعى : نائب رئيس مجمع اللغة الفارسية ـ إسماعيل مرآت : وزير المعارف العمومية بالنيابة ، قاسم غنى: عضو مجمع اللغة الفارسية ورشيد ياسمى عضو المجمع أيضا .

أما الأعضاء المصريون بمجمع اللغة الفارسية فهم : محمد حسين هيكل : وزير المعارف ، محمد رفعت باشا نائب رئيس مجمع فؤاد الأول ، منصور بك فهمى : عضو المجمع ورئيس دار الكتب المصرية وعلى بك الجارم عضو المجمع نفسه .

العربية " عام ١٩٣٨ م، فى مقابل عضوية أربعة من " أهل العلم والأدب المصريين " فى مجمع اللغة الفارسية بإيران [1].

كما شمل التعاون الثقافى بين البلدين ، تدريس اللغة الفارسية بالجامعة المصرية على يد أساتذة إيرانيين ، وتدريس اللغة العربية بالجامعة الإيرانية على يد أساتذة مصريين [2].

بيد أن التعاون الثقافى الأبرز بينهما ، كان يتمثل فى إنشاء "جمعية دار مصر للتقريب بين المذاهب" عام ١٩٤٧م تضم علماء من مصر مثل : عبدالمجيد سليم ، محمود شلتوت ، محمد المدنى، عبدالعزيز عيسى ، مصطفى عبدالرازق ، محمد الفحام ، أحمد الشرباصى ، أحمد حسن الباقورى، عطية صقر، فضلا عن الشخصيات البارزة على مستوى الفكر الإسلامى مثل : اللواء صالح حرب رئيس جمعية الشبان المسلمين ، حسن البنا رئيس جماعة الإخوان المسلمين ، محمد الغزالى وعلى علوبة باشا . أما من إيران فقد مثل الشعية الأمامية كل من : تقى الدين قّمى، أية الله محمد حسين بروجردى . كما ضمت دار التقريب علماء من بعض الأقطار الإسلامية الأخرى مثل: أمين الحسينى مفتى القدس ، عن فلسطين . وعلى بن إسماعيل من اليمن ممثلا عن الشيعة الزيدية . ومحمد الحسن عن العراق . أما عن شيعة لبنان فكان عبد المحسن شرف الدين الموسوى . وقد اتخذت جميعية التقريب من حى الزمالك مقراً دائما لها [3]

وكان الهدف المتفق عليه من إنشاء هذه الدار ، كما أوضح الشيخ محمد المدنى، هو:

١ـ الالتزام بكل أصول الإسلام التى تجمع عليها المذاهب الإسلامية التى يجب الإيمان بها ولا يسوغ لمسلم أن يخرج عنها أو ينكرها .

---

(١) المرجع السابق ، انظر الوثائق أرقام : ٧٧، ٧٨ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٤٤ ص ١٦٦ ـ ١٧٨ ، وكذلك الوثائق رقمى : ٦٣ ، ٦٧ ، ص ٢١٧ ـ ٢٢٦ .

(٢) حميد بيات : العلاقات المصرية الإيرانية (مختارات إيرانية) مرجع سابق ، انظر ص ٢٢ .

(٣) الملل والنحل ، التقرير السنوى السادس الصادر عن مركز خلدون ، القاهرة، ، ١٩٩٩، ص ١٨٣ وفهمى هويدى : إيران من الداخل ، ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩ . وللمؤلف نفسه : العرب وإيران ، مراجع سابق ، ص ٧٥ .

٢ـ أن كل مذهب يعترف بهذه الأصول ويتلزم بها ، فإن جماعة التقريب تعترف به ، وتتعاون مع أهله على نشر الدعوة الإسلامية .

٣ـ التوفيق بين أرباب العلم فى الإسلام (١) .

وقد مرت دار التقريب بمراحل متمايزة بالنسبة لفكرة التقريب بين المذاهب الإسلامية وهى كما أوضحها الشيخ المدنى :

المرحلة الأولى : جاءت بعد أن لاحظ العلماء والمفكرون الراغبون فى الإصلاح أن فى العالم الإسلامى تفرقة مذهبية أو طائفية موروثة ، وهو ما يستغله أعداء الإسلام والمستعمرون لبلاد المسلمين لتوسيع الهوة وتفكيك الروابط وترويج المعلومات الباطلة لدى كل طائفة .

المرحلة الثانية : وهى مرحلة تعريف المسلمين فى مختلف طوائفهم ببعضهم ؛ وقد اتخذت جماعة التقريب لذلك ثلاث وسائل :

(أ) إصدار مجلة إسلامية بعيدة عن التعصب لمذهب بعينه ، غايتها جمع المسلمين على كلمة سواء وهى مجلة "رسالة الإسلام" الفصلية التى ظلت تصدر حتى توقفها عام ١٩٦٤م .

(ب) تبادل المراسلات العلمية بين علماء المذاهب وبين دار التقريب .

(ج) تبادل الزيارات والرحلات بين علماء المسلمين ، واستقبال أصحاب الآراء القوية من أهل العلم والمعرفة .

المرحلة الثالثة : وهى أخراج الكتب العلمية المتفق عليها بين السنة والشيعة(١) .

وقد لعبت دار التقريب بين المذاهب دوراً ملموساً فى العلاقات السياسية بين إيران ومصر ، وهو ما سوف يلاحظ خلال مباحث هذا الكتاب ، وكيف أنها أصبحت نوعاً من الأدوات الثقافية ذات التأثير السياسى الخارجى .

---

(١) مجلة منبر الإسلام ، ع٥ ، ٢٢/ ١٠/ ١٩٦٣ ، انظر حديث للشيخ محمد المدنى العضو المؤسس لدار التقريب .

(٢) منبر الإسلام ع ٥ ، مرجع سابق ، ص١٦٢ ، وفهمى هويدى : إيران من الداخل ، ص ٣٢٨ .

وعلى جانب آخر ، وفيما له صلة بتقارب البلدين ، وثقت طهــــران علاقاتها مع القاهـرة بوشـيجة أخـرى مـن خـلال الـزواج الملكـى الذى تمت مراســمه المهيبة عام ١٩٣٩م، بـين الأمير محمد رضا بهلوى ولى العهد حينئذ ـ آخر شاه إيرانى ـ بالأميرة فوزيـة فـؤاد شقيقة الملك فاروق ـ آخر ملك مصرى ـ وهو الزواج الذى استلزم إعادة تفسـير "المـبدأ ٣٧ المـتمم للدسـتور الإيـرانى " وقتها بالأميرة الذى كان ينص على ضـرورة أن يكـون الشـاه مـن "أم إيرانـية الأصـل" . وبالتالى منحت فوزية بموجب التفسير الجديد صفة الإيرانية وحق المواطنة اقتضاء لمصالح البلاد العليا "[١] .

ورغم أن هذه الزيجة لم يكتب لها الاستمرار ؛ بعد أن وقع الطلاق[٢] . بينهما بعد عشـر سـنوات تقريباً إلا أن ذلك لم يمنع تطور العلاقات السياسية بين البلدين تطوراً مـلحوظاً ولعـل مـردُ ذلـك إلى وقـوع إيران ومصر تحت تأثير نتائج المتغيرات الدولية والإقليمـية الـتى سادت فى تلك الفترة ؛ فقد لعبت الضغوط البريطانية دوراً توحيدياً فـى مواقـف الـبلدين السياسـية مـن حيـث إن مصـالحهما قـد أضيرت بفعل الهيمنة البريطانية على مقدراتهما .

ولعل المتتبع لتحرك الشعبين: الإيرانى والمصرى فى هذه المرحلة ، يجد أن كلا منهما كان مستلهما لما يحدث فى بلد الآخر من أعمال نضالية ضد بريطانيا . ولم لا ؟ وكلتا الدولتين قد عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية ؛ إذ أن اجتياح القوات البريطانية والسوفيتية للأراضى الإيرانية — وإجبارها رضا شاه بهلوى على التنازل عن العرش عام ١٩٤١م ، وتكريس بريطانيا لسيطرتها على الخليج العربى قد توازى زمنياً مع اجتياح القوات الألمانية والبريطانية للأراضى المصرية فى شمال غربها ، وتكريس بريطانيا لسيطرتها على قناة السويس ، بل وكادت الضغوط البريطانية تطيح بالملك فاروق أيضا عن العرش عام ١٩٤٢م .

---

(١) اطلاعات دريكريعقرن ، سازمان ومؤسسة فرهنكى اطلاعات ، تهران ١٣٢٩ هـ. ش، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢)لمزيد من التفاصيل عن الموضوع يمكن الرجوع إلى : مرتضى هدايتكار : رواشناسى محمد رضا بهلوى وهمسرانش : فوزية ، ثريا . فرح ، جاب دوم ، ناشرنوك ، تهران ١٣٧٦ هـ. ش.

ومن ناحية أخرى ، ففى الوقت الذى شهدت فيه إيران ـ تحت وطأة الضغوط الدولية ـ محاولة تغيير جوهرى فى مكونها الجغرافى ، والذى تمثل فى انفصال إقليم الشمال الغربى عنها ، فى منطقتى كردستان وآذربيجان ، فى أواخر الحرب العالمية الثانية ، وتغييراً آخر على مستوى الملتصق الجغرافى ، تمثل فى قيام دولة باكستان عام ١٩٤٧م ، لتصبح حدودها هى الفاصل بين إيران والهند. شهدت مصر أيضا تغييرا جوهريا مماثلا على مستوى الملتصق الجغرافى ، والذى تمثل فى قيام دولة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية عام ١٩٤٨م ، برعاية بريطانية وغربية.

وعلى ضوء ذكر إسرائيل ، سيكون من قبيل تكرار القول هنا بإنه إذا كانت بريطانيا قد لعبت دورا توحيديا فى مواقف البلدين السياسية ـ حتى قيام حلف بغداد ـ فمرد ذلك كان لوقوع الضرر على مصالح البلدين منها. ولكن عندما حدث اختلال فى توازن واتجاه هذه المصالح برزت مجموعة من العوامل الأخرى التى أتاحت لإسرائيل فرصة مواتية لأن تلعب تل أبيب دورا انقساميا فى مواقفهما السياسية. وهو ما سوف يتم تناوله بين دفتى هذا الكتاب.

على أية حال ، أفضت الضغوط البريطانية إلى توتير الوضع الداخلى فى كل من إيران ومصر ، وليس من قبيل المبالغة هنا القول بأن الجو العام الداخلى بهما كان متشابها إلى حد كبير ، كأنهما فى الهم سواء. لدرجة أن الكتاب والمفكرين فى البلدين كانوا يناظرون بين الأوضاع فى الدولتين ، فعلى سبيل المثال ، وليس الحصر ، كتبت مجلة " اطلاعات " الشهرية أن: " **أصغر حدث يقع فى أى من هاتين الدولتين عادة ما يلقى صدى مباشر له فى الدولة الأخرى ، ويصبح محلا للمقارنة والتقييم** ". وذكرت أن " **عمق التشابه بينهما أتاح للمراقبين والمحللين سهولة توقع التطورات المحتملة فى المستقبل لدى هاتين الدولتين ، وذلك على ضوء تطوره فى أى منهما** " . ثم ضربت المجلة المذكورة مثلا للتدليل على هذا التشابه ، حين ذكرت: " **أنه فى الوقت الذى وصلت فيه الجبهة الوطنية إلى الحكم فى إيران ، كان النحاس باشا يعد نفسه بسرعة زمنية غير مسبوقة لتولى رئاسة الوزراء** ". ومن ناحية أخرى ، كان هناك تناظر فى طبيعة التفاعل الاجتماعى من قبيل قيام " جماعتين

دينيتين هما : الإخوان المسلمين فى مصر و فدائيان إسلام فى إيران . وكلتاهما نفذت عمليات اغتيال ضد عدد من الوزراء ورؤساء الوزراء فى البلدين* " ثم اختتمت المجلة المذكورة مقالها بالقول : " أنه على الرغم من آلاف الأميال التى تفصل بينهما جغرافيا إلا أنهما اجتمعتا على الجهاد ضد عدو مشترك واحد هو بريطانيا "[(١)] .

كذلك أجرت مجلة "روزاليوسف" مماثلة أخرى بين البلدين ؛ فكتب الأديب المعروف " إحسان عبد القدوس " ، تحت عنوان : زعماء مصر وزعماء إيران " إن آية الله كاشانى ** يقابله فى مصر الشيخ حسن البنا " وأن "حزب تودة الشيوعى يقابله فى مصر هذه الحركة المستبسلة التى يقوم بها البعض لإنشاء حزب شيوعي" ثم انتهى الكاتب من هذه المماثلة والمقارنة إلى أن : " الشعبين ليس أحدهما أقل من الآخر وعيا ولا حماسة ولا إقبالا على التضحية " إلا أن مكمن الاختلاف هو فى أن مصر " أقل حظا من الأخرى فى زعمائها "[(٢)] .

بيد أنه ما كان لهذه المتشابهات أو القسائم المشتركة بين البلدين ، أن تلعب دورا توحيديا فى مواقفهما السياسية ، دون وجود المصلحة المشتركة أيضا ، كما سبقت الإشارة ، إذ ليس بالضرورة أن يفضى تشابه الظروف إلى عوامل تقارب ، بل ربما تخلق عوامل تنافس وصراع .

---

(١) اطلاعات ماهانه ، شماره (٥٥)، مهرماه ١٣٣١هـ . ش . ، ص ٧ .

(٢) روزاليوسف ، ع ١٢٠٢ ، ٢٦/٦/١٩٥١م .

* يذكر أن جماعة الإخوان المسلمين اغتالت النقراشى باشا عام ١٩٤٨م، واغتالت فدائيان إسلام رزم آراه عام ١٩٥٠م .

** كاشانى : ولد بطهران عام ١٨٨١م، عمل مدرسا بالحوزة العلمية بعد إنهاء دراسته الفقهية، كان عضوا فى مجلس المؤسسين عام ١٩٢٥م الذى أسقط النظام القاجارى وولى رضا بهلوى عرش إيران . اعتزل العمل السياسى طيلة عهد رضا شاه، ثم أصبح عضوا بالبرلمان الإيرانى واستعاد نشاطه السياسى بالنضال ضد بريطانيا التى اعتقلته بتهمة التجسس لحساب الألمان، ثم اعتقلته الحكومة الإيرانية أيضا عدة مرات ثم نفته إلى لبنان بعد فشل محاولة الاغتيال التى تعرض لها محمد رضا بهلوى عام ١٩٤٧م، ثم عاد إلى طهران وأصدر فتوى بإهدار دم رئيس الوزراء على رزم آراه عام ١٩٥٠م وشارك محمد مصدق تجربة التأميم قبل أن يختلفا وتوفى عام ١٩٦٧ . محمود طلوعى : فرهنك علوم سياسى ، جاب دوم ، نشر علم ، تهران ، ١٣٧٧ ، انظر ص ٦٨٢ – ٦٨٤ .

ومن ثم يمكن القول بأن حالة التقارب التى شهدتها العلاقات الإيرانية المصرية ، لدى تولى حكومة مصدق* ذات التوجه الوطنى ، كان ورائها عامل مهم وهو العامل المصلحة القومية ، وليست هذه المتشابهات ؛ بدليل أنه بمجرد أن سقطت حكومته الوطنية ؛ تحدد الاتجاه الإيرانى فى المجتمع الدولى ، على مستوييه الإقليمى والعالمي، بعوامل أخرى أدت إلى فتور ثم صدام فى علاقات طهران مع القاهرة فى المرحلة اللاحقة .

لقد كان من الطبيعى عندما قام محمد مصدق بتأميم شركة البترول الأنجلو- إيرانية عام ١٩٥١م[١] ، وهو إجراء غير مسبوق على المستوى الإقليمى، أن يُصبح مصدق وأيضا عملية التأميم نموذجين للصمود فى مواجهة الاستعمار البريطانى فى المنطقة ، بل و تتخذ الشعوب من هذا التأميم نموذجا عمليا لاسترداد حقوقها السليبة ، كما حدث فى تأميم مصر لقناة السويس مثلاً[٢] . خاصة وأن ذلك التأميم الإيرانى كان متزامنا مع تصاعد الكفاح المصرى ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة، والذى تزايدت حدته عشية إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦م ، مع بريطانيا يوم ٩/ ١٠/ ١٩٥١م، ولقد كانت مظاهر هذا الكفاح أيضاً مصدرا لتأجيج الحماس الوطنى لدى الشعب الإيراني . فكثيرا ما كانت التظاهرات الطلابية والشعبية بزعامة آية الله كاشانى تجوب شوارع العاصمة طهران مندِدة بالاستعمار البريطانى ، ومؤيدة لمصر فى كفاحها ضد

---

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن حركة التأميم يمكن الرجوع إلى: فؤاد روحاني: تاريخ ملى شدنى صنعت نفت در إيران، سازمان كتابهاى جيبي، تهران، ١٣٥٢ هـ. ش. وحسين مكي: كتاب سياه، تهران ١٣٥٩ هـ. ش. ومحمد مصدق: خاطرات وتألمات، انتشارات علمي، تهران ١٣٦٥هـ. ش.

(٢) shahram chubin & Zabih, : the foregn relation of IRAN, USA university of California press, ١٩٧٤, p. ١٤٠.

* مصـدق: ولد بطهران فى أسرة أرستقراطية عام ١٨٨٢م، حصل على دكتوراه الحقوق من باريس، تولى عددا من المناصب الوزارية، أصبح عضوا للمعارضة بالبرلمان الإيراني، تولى رئاسة الوزراء عقب اغتيال سلفه رزم آراه عام ١٩٥٠م قاد حركة التأميم لشركة البترول البريطانية، وقد أفضت الاضطرابات والتوترات الداخلية المصاحبة لتأزم النزاع الإيرانى البريطانى بسبب التأميم، إلى هروب الشاه إلى روما، ثم تدخلت المخابرات الأمريكية فى الإطاحة بمصدق فى ١٣ أغسطس عام ١٩٥٣م، وأصدر الشاه قرارا بإقالته ومحاكمته عسكريا. اعتزل مصدق الحياة السياسية بعد خروجه من السجن، ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٦٧م. فرهنك علوم سياسي، مرجع سابق، ص ٨٢٠-٨٢٨.

هؤلاء المستعمرين وغالبا ما كان المتظاهرون يحملون اللافتات المدون عليها: " **يسقط الاستعمار البريطانى يسقط الاستعمار الأمريكى — اخرجوا أيها الإنجليز من قناة السويس — إلى الجحيم يا شركة البترول** " . كما أن الطلاب الإيرانيون كانوا يخطبون ويهتفون لمصر ولشبابها المكافح ضد الغاصب البريطانى "**ويترحمون على أرواح شهداء الحرية منهم** "[١] .

لقد كان الإيرانيون فى ذلك الوقت يرون تلازما فى الأهداف الإيرانية والمصرية ؛ يوجب التعاضد بين البلدين ؛ بعدما شعروا من خلال تأميم شركة البترول الأنجلو-إيرانية بأنهم بتروا " أحد الشرايين الحيوية للاقتصاد البريطانى وهو بترول عبدان " وأن المصريين بإلغائهم معاهدة ١٩٣٦م " قد قبضوا على زمام الأمور فى قناة السويس " . وهو ما أصاب الاقتصاد البريطانى بضرر بالغ اقتصاديا وسياسيا ، بفقدها الشركتين الكبيرتين: شركة البترول وشركة القناة "ويؤمنون بأن جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة سوف يفقد لندن أشياء أكثر ، فى مقدمتها هذا الجبروت وتلك الهيمنة العسكرية على الشرق الأوسط[٢] .

والحقيقة ، أن موقف بريطانيا كان قد تعرض للحرج فى إيران بعد أن أممت حكومة مصدق شركة البترول ، الأمر الذى دفع السفير البريطانى بالقاهرة "سير رالف ستيفنسون" إلى إجراء مباحثات مع الدكتور " محمد صلاح الدين باشا " وزير الخارجية المصرى حول تيسير عبور ناقلات البترول فى القناة تمهيدا لتشغيل معامل حيفا[٣] .

ولكن عندما تفاقمت الأزمة بين إيران وبريطانيا ، وظهرت تلميحات بريطانية تهدد باستخدام القوة ضد إيران ، انطلاقا من قواعدها فى منطقة القناة ، وهو ما كان سيؤدى بالتالى إلى إسراع الاتحاد السوفيتى إلى مساعدة الإيرانيين وفقا للمعاهدة

---

(١) المصرى ٢٩/ ٥/ ١٩٥١م .
(٢) اطلاعات ماهانه ، شماره (٥٥) مهرماه ١٣٣١هـ . ش . ، ص٧ .
(٣) المصرى ٢٢/ ٦/ ١٩٥١ .

الإيرانية السوفيتية عام ١٩٢١م*؛ صرح مصدر رسمى مسئول بالخارجية المصرية بأن: " مصر لن تسمح بمرور العتاد الحربى عبر القناة تمهيدا لأعمال عدوانية ضد إيران " . مؤكداً على أن " الحكومة المصرية تعتبر مجرد بقاء قوات الاحتلال البريطانى فى هذه المنطقة عملا غير مشروع " . بل وشدد أيضا على " أن استخدام هذه القوات الموجودة فى قناة السويس ضد شعب إيران المناضل عملا لا تقره مصر بأى حال من الأحوال " . موضحا " أن السوابق تؤيد حق مصر فى منع استخدام قناة السويس كوسيلة للتمهيد لأعمال عدوانية ، كما أن مصر تعتبر معاهدة ١٩٣٦م غير مطبقة ؛ وبهذا يمكنها منع مرور العتاد الحربى البريطانى فى قناة السويس مستندة إلى حقها القانونى "(١) .

وفى إطار تأكيد موقفها المعاضد للحكومة الإيرانية ، وجهت مصر بعد حوالى شهر من إلغائها معاهدة ١٩٣٦م، دعوة رسمية للدكتور مصدق لزيارتها ، وهو فى طريق عودته من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد رجح المراقبون ، وقتها ، أن الغرض من هذه الدعوة هو: " أن مصر ربما كانت تعمل على تشجيع إيران على الوقوف من بريطانيا موقفا حازما ، وعلى الأخص بعدما اعترفت أمريكا بفشل مساعيها لتسوية النزاع بين بريطانيا وإيران حول البترول الإيرانى "(٢) .

(١) المصري، ٢٣/٦/ ١٩٥١م.
(٢) الأهرام، ١٥/١١/ ١٩٥١م، و ٢٠/١١/١٩٥١م.
* المعاهدة الإيرانية السوفيتية ١٩٢١م: كانت المادة السادسة من هذه المعاهدة قد نصت على " أنه فى حالة ما إذا أرادت دولة ثالثة القيام بهجوم عسكرى مباغت على إيران أو اتخاذ الأراضى الإيرانية مركزا لعمليات عسكرية ضد روسيا . . . فسوف يكون للحكومة الروسية الحق فى إطلاق جيوشها إلى الأراضى الإيرانية بهدف الوقاية من هذه الإجراءات العسكرية" وتتعهد "الحكومة الروسية بسحب جيوشها خارج حدود إيران حال زوال الخطر المذكور" .لمزيد من التفاصيل وللاطلاع على النص الكامل لهذه المعاهدة يمكن الرجوع إلى سعيد الصباغ تاريخ إيران السياسى ، جذور التحول ١٩٠٠- ١٩٤١ ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠١ .

ومن ثم استقبلت مصر ، محمد مصدق* " بطل إيران وزعيم حريتها " استقبالا شعبيا رائعا يوم ٢٠/ ١١/ ١٩٥١م، وهو ما عبرت عنه صحف اليوم التالى؛ إذ ذكرت

أن القاهرة خرجت "عن بكرة أبيها لاستقبال البطل العظيم الدكتور مصدق" وأظهرت أيضاً كيف " انتظم الشعب كله فى مواكب تهتف بحياة البطل الجبار قاهر الاستعمار وزعيم المجاهدين الأحرار " وأن " مطار فاروق كان مقصد آلاف عديدة من مختلف هيئات الشعب وطبقاته "(١).

والحق ، أن زيارة مصدق قد أحدثت استدعاء للمشاعر الوطنية والنضالية ، التى كانت متأججة لدى الشعب المصرى ضد الاستعمار البريطانى ، خاصة أن مدن القناة كانت تشهد حينذاك تصعيداً للعمليات الفدائية من ناحية ، وقمعا مفرطا لها من ناحية أخرى ، بينما كانت الصحف دائبة على نشر وقائع وصور شهداء هذه العمليات بشكل يومي.

وقد عبر مصدق لدى وصوله إلى القاهرة لمندوب الأهرام بقوله : " إن إيران تؤيد مصر تأييدا كاملا ؛ فمصر وإيران مصابتان بداء واحد وعلاج الداء واحد . . . ويجب أن يكافح البلدان فى سبيل استقلالهما حتى ينالا الاستقلال التام "(٢).

ويجدر بالذكر أن الكتاب والمثقفين قد وجدوا فى زيارة مصدق فرصة "للتعبير عما يكنونه من تقدير للرجل الذى يمثل فى إيران الشقيقة روح الجهاد" واعتبروها علامة على " وثبة الشرق " وراحوا يؤكدون على أنه "كما أن بترول عبدان من حق

---

(١) الأهرام، ٢١/ ١١/ ١٩٥١م.

(٢) الأهرام، ٢١/ ١١/ ١٩٥١م.

* الوفد المرافق لمصدق كان يرافق الدكتور مصدق أثناء هذه الزيارة كل من : حسين فاطمى نائب رئيس الوزراء ، جواد بوشهرى وزير المواصلات ، اللهيار صالح زوج ابنة مصدق. فضلا عن خمسة من نواب البرلمان هم : دكتور مظفر بقائى ، على شايكان ، عباس مسعودى صاحب جريدتى " اطلاعات " و " جورنال دى تهران " ، مجيد موقر صاحب جريدة " مهر إيران " ودكتور مصباح زاده صاحب جريدة " كيهان " . هذا فضلا عن مترجمى الوفد وطبيب مصدق الخاص. الأهرام ١٩/ ١١/ ١٩٥١م.

حكومة إيران ، فإن قناة السويس من حق المصريين وفى صميم أملاكهم ، رغم كل عدوان أو طغيان " . وعلى " أن على هذه الآمال وعلى هذه الآلام تجتمع مصر وإيران ، وسوف تؤيد كل منهما الأخرى على مر الأيام "[1] .

وقد عبر البيان المشترك ، الذى صدر فى ختام الزيارة ، عن رغبة البلدين فى توثيق العلاقات الثنائية بينهما فى هذه المرحلة التاريخية الحساسة ، حيث جاء فيه أن رئيسا وزراء البلدين : مصدق والنحاس قد اتفقا على ما يلي :

" أولا — الدخول فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات لتوسيع نطاق معاهدة الصداقة والإقامة المعقودة بين إيران ومصر ، والموقعة فى طهران فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨م .

" ثانيا — إبرام معاهدات بين البلدين فى الشئون الاقتصادية والثقافية وشئون التجارة والملاحة ، وكذلك معاهدة للتوثيق والتحكيم والتسوية القضائية " على " أن هذه المعاهدات سوف تكون أساسا لاتفاقات متعددة الأطراف على مدى أشمل ، بحيث تسمح بانضمام البلاد العربية وبلاد الشرقين الأدنى والأوسط التى تربطها بإيران ومصر فى الوقت الحاضر علاقات ودية "[2] .

ومن بين نتائج هذه الزيارة ، التى استمرت أربعة أيام ، اعتراف إيران رسميا بلقب الملك فاروق الجديد : " ملك مصر والسودان " بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥١م ، لتكون هى أول دولة تعترف بهذا اللقب . كما أصدرت الحكومة الإيرانية تعليماتها " إلى وفد إيران لدى هيئة الأمم* لتأييد الرغبات والأمانى المصرية بصفة خاصة ومؤازرة البلاد الإسلامية عامة "[3] .

---

(١) الأهرام ٢١/١١/١٩٥١م . و ٢٢/١١/١٩٥١م . و ٢٣/١١/١٩٥١م .
(٢) للاطلاع عن النص الكامل للبيان المشترك يمكن الرجوع إلى الأهرام ٢٣/١١/١٩٥١م .
(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، أرشيف سرى جديد ، ح . ر ١٣١٦/م . ر ٩٨/٦٦/٧ (وثائق غير منشورة) وكذلك الأهرام ٢٣/١١/١٩٥١م
* انضمت إيران إلى عضوية الأمم المتحدة بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٤٥م ، وهو نفس التاريخ الذى انضمت فيه مصر إلى هذه المنظمة . محمود طلوعي : فرهنك علوم سياسي ، ص ٥٤٣ ، ٥٤٥ .

وعلى جانب آخر ، أثارت زيارة مصدق لمصر مخاوف مشتركة لدى كل من الولايات المتحدة والشاه ؛ الأمر الذى دفع السفير الأمريكى لدى طهران " لوى هندرسون " إلى لقاء الشاه وإبلاغه " أن الحكومة الأمريكية لا تنظر بعين الارتياح إلى هذه الزيارة ، وأن رحلته إلى هناك لن تكون لها نتائج طيبة بالنسبة للعلاقات الودية القائمة بين إيران والولايات المتحدة "[١] .

وقد أيده الشاه فى ذلك ، خاصة وأنه كانت لديه مخاوف أكثر من حدوث نوع من التنسيق بين مصدق زعيم الحركة الوطنية الإيرانية والنحاس باشا زعيم الحركة الوطنية المصرية ، بحيث ينتج من هذا التنسيق تعظيم لقدرات الحركة الوطنية الإيرانية ، تنعكس على علاقات إيران بالولايات المتحدة ، أو بالأدق تنعكس على قدرات مصدق فى مواجهة الشاه ، بما ينعكس بدوره على إبطال محاولاته للتحالف مع الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا. ولكن ما لبثت حكومة الوفد أن سقطت بعد هذا التاريخ بحوالى شهرين ، أى فى ١٩٥٢/١/٢٦م ، وتوالت حكومات الأقلية ، حتى قيام الثورة المصرية فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢م ، تلك الثورة التى أتت بنظام جديد أكثر استقرارا وقربا من أهداف وطموحات مصدق الوطنية[٢] .

---

(١) الأهرام ١٩٥١/١١/٢٠م.

(٢) محمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ـ ١٩٨١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، انظر ص ١١٣ — ١١٤ .

علاقات مصر وإيران بالقوى العظمى

(١٩٥٢-١٩٧٠م)

القصد من استعراض هذه الدراسة لطبيعة علاقات مصر وإيران بالقوى العظمى ؛ هو إلقاء الضوء على البيئة الدولية التى أحاطت بالعلاقات السياسية بين إيران ومصر خلال هذه المرحلة . وتنبع أهمية هذا الاستعراض من أهمية دور العوامل الدولية فى التأثير على طبيعة وتطور هذه العلاقات محل الدراسة، وتتأكد هذه الأهمية إذا علمنا أن العالم كان قد شهد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية متغيرين جوهريين فى المنظومة الدولية التى كانت سائدة قبل هذه الحرب :

الأول : تراجع النفوذ البريطانى ؛ ومن ثم انحسار دورها المؤثر فى هذه المنظومة .

الثاني : سيطرة نظام القطبية الثنائية فى السياسة الدولية؛ ليصبح مركز الثقل فيها للكتلتين : الغربية بزعامة الولايات المتحدة ، والشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى .

وفى ضوء هذين المتغيرين، مثلت منطقة الشرق الأوسط ، بما تذخر به من ثروات وتشابك للمصالح المتعددة الجوانب ، أحد مناطق الاستقطاب الأمريكى ـ السوفيتى على المستوى الإقليمي. وهو ما انعكس بدوره على مجمل العلاقات داخل هذه المنطقة. وبعبارة أخرى أكثر تحديدا، كانت طبيعة العلاقات الإقليمية مع أى من هذين القطبين العظميين (أمريكاـ وروسيا) تمثل أحد العوامل الرئيسية المحددة لاتجاه حركة دول الشرق الأوسط فى المجتمع الدولى من ناحية ، ومعيارا حاسما لطبيعة العلاقات البينية السائدة بها من ناحية أخرى. ومن ثم يمكن القول أن العلاقات الإيرانية – المصرية، خلال فترة الدراسة ، كانت تندرج تحت هذه العوامل وهذا المعيار. وهو ما سيكون محل دراسة هذا المبحث.

بيد أنه من الأهمية بمكان ، أن نعرض أولا للموقف البريطانى تجاه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ، قبل استعراض علاقات مصر وإيران مع كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ؛ وذلك كى يتسنى لنا الوقوف على أبعاد انحسار الدور البريطانى فى الشرق الأوسط، وما نجم عنه من فراغ، وكيف أدارت القوتان العظمتان ملء هذا الفراغ، من خلال عملية الاستقطاب التى حدثت لدول المنطقة ومنها مصر وإيران.

إذ شهدت مكانة بريطانيا فى الشرق الأوسط – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولين ملموسين:

الأول: تشديد سيطرتها المباشرة على كل من مصر والعراق.

الثاني: تضاؤل المصادر التى كانت تعتمد عليها السياسة الإمبراطورية.

وبالتالى أصبحت بريطانيا تعانى من وجود فجوة كبيرة بين تعهداتها وبين أدواتها التنفيذية فى الشرق الأوسط[1] الأمر الذى انعكس سلبا على استمرار دورها ، وانحساره تدريجيا أمام تعاظم الدور الأمريكى والسوفيتي. وقد تمثلت صور هذا الانحسار فى:

١ـ" التخلى من جانبها عام ١٩٤٧م ، عما تسميه فى اصطلاحها السياسى بتعهداتها Commitments لتركيا بسبب الأزمة المالية " .

٢ـ" إنهاء انتدابها على فلسطين فى مايو ١٩٤٨م " .

٣ـ" انسحابها من الهند عام ١٩٤٨م " .

وإذا أضفنا إلى " كل هذه التطورات، التى أحدثت ما يسمونه بالفراغ السياسى والعسكرى بالمنطقة، . . . أخطار التوسع الشيوعى الذى أخذ يهدد أمريكا فى بقاع مختلفة من العالم ، لأدركنا أن الولايات المتحدة لم ترث من بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط إلا تركة مثقلة بالديون "[2] .

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوى (دكتر): سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ١٣٥٧ـ١٣٠٠ ، جاب سوم، نشر البرز، تهران، ١٣٧٥ . هـ. ش، انظر ص ١٥٢ .

(٢) النشرة السرية للإدارة العربية ، وزارة الخارجية ، (سرى جدا) أرشيف سرى جديد ، ح. ر ١١٠٢/ م. ر ٤٦/ ٤٠/ ٩ سرى جدا (وثائق غير منشورة).

ولـم يعد أمام بريطانيا خيار آخر سوى بذل المساعى لحماية ما تبقى لها من مصالح اقتصادية وسياسية أمام التوسع السوفيتى، مستفيدة فى ذلك بمكانة أمريكا العسكرية. وبالتالى يمكن القول أن قيام حلف شمال الأطلنطى (ناتو)* وتدعيمه كان منذ الوهلة الأولى طلبا بريطانيا – وفرنسيا أيضا – لحماية أوربا من غزو سوفييتى محتمل[١] هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى بذلت الخارجية البريطانية مساعى حثيثة للعمل على استمرار وجودها العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط ومواصلة استغلالها للآبار البترولية. وهو ما حاولت طرحه فى صورة مشروع المنظمة الدفاعية أو القيادة الدفاعية بالشرق الأوسط Middle East Command؛ وذلك تحقيقا لهذين الهدفين: تكريس سيطرتها على قناة السويس، وإحكام سيطرتها على مصادر البترول فى منطقة الخليج العربي[٢].

ورغم تأييد أمريكا وفرنسا لهذا المشروع البريطانى، إلا أن مشروع قيادة الشرق الأوسط لم يلق ترحيبا إقليميا سوى من تركيا واليونان، إذ صرح "نجم الدين صادق" وزير الخارجية التركى بأن حكومة بلاده " تدرس امكانية استمرار واستكمال نظام دفاع الأطلنطى من خلال حلف مشابه له فى الشرق الأوسط ". بينما صرح نظيره اليونانى " كونستانتين تساليداريس " بقوله: " إنه يوافق على إقامة حلف يضم تركيا واليونان ومصر والعراق ولبنان وسوريا والسعودية والأردن وإيران وباكستان ". [٣]

---

(١) منوجهر محمدى (دكتر): مرورى بر سياسه خارجى إيران در دوران بهلوي، يا تصميم كيرى نظام تحت سلطه، جاب اول، نشر داد كستر، تهران، ١٣٧٧هـ. ش، ص ١١١ – ١١٢.

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى، انظر ص ١٥٠ـ١٥١.

(٣) المرجع السابق، انظر ص ١٥٢.

(*) the North Atlantic Treaty Organization :NATO. وقعت المعاهدة المنظمة له فى ٤ أبريل ١٩٤٩م، فى واشنطن من كل من: الولايات المتحدة، كندا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال وبريطانيا ثم انضمت إليه تركيا واليونان عمليا عام ١٩٥٢م ثم ألمانيا الغربية (سابقا) عام ١٩٥٥م د/ إسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السياسية الدولية، دراسة فى الأصول والنظريات، ط ٤، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص ٣٤٦.

وبناء على ذلك، تم عقد مؤتمرين مهمين خلال أكتوبر من عام ١٩٥١م ، لبحث السبل العملية لقيام هذه المنظمة أو الحلف الدفاعي، المؤتمر الأول هو المؤتمر السرى الذى عقده رؤساء أركان حرب دول الكومنولث البريطانية، وبحضور القائد العام للقوات البريطانية "بريان روبرتسون "، بغرض استعراض وتبادل وجهات النظر بشأن تكوين قيادة ـ فى الشرق الأوسط ـ تكون متممة لحلف شمال الأطلنطي. أما المؤتمر الثاني، فهو الذى عقد فى أنقره وأصدر بيانا عبر عن أهمية تأسيس هذه القيادة العسكرية بالمنطقة من حيث أنه " أمر ضرورى ومفيد " .(١)

ومن هذا المنطلق، بعثت الدول الكبرى فى حلف الأطلنطى بمذكرات اقتراح إلى دول الشرق الأوسط ، تدعوها فيها للانضمام إلى هذه القيادة. وقد استثنت هذه الدول إيران من إرسال هذه المذكرات نظرا لاعتبارين: الاعتبار الأول: أن النزاع الإيرانى ـ البريطانى بشأن قضية البترول كان لا يزال دائرا. والثاني: أنه كان من المنتظر أن ترفض إيران الاشتراك فى صيغ الأحلاف العسكرية بناء على المبدأ الذى تبنته حكومة مصدق وهو مبدأ التوازن السلبي(٢).

وبالتالى كان تركيز هذه الدول منصبا على اجتذاب مصر ؛ بوصفها بؤرة العلاقات الدولية ـ العربية، ولا سيما أنه كان هناك اقتناع أمريكى تام بأن مصر تعتبر مفتاح الدخول إلى تأسيس هذه المنظمة الدفاعية الشرق أوسطية، وكذلك إلى علاقات جديدة بين الغرب والدول العربية ، لذا كان إلحاح السفير الأمريكى بالقاهرة "جيفرسون كافري" متكررا على " صلاح الدين باشا " وزير الخارجية لمساهمة مصر فى هذا المشروع(٣).

ومن ناحيتها ، بدأت بريطانيا فى مساومة القاهرة ، من قبيل أن موقف لندن ـ إذا ألغت مصر معاهدة ١٩٣٦م ـ سيكون أهدأ مما اتبعته بشأن أزمة البترول الإيرانى ، وذلك فى حالة قبولها للانضمام إلى هذا المشروع الدفاعي. غير أن مصر رفضت

---

(١)الأهرام ٤/ ١٠/ ١٩٥١م.

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوى ، سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، انظر نفس الصفحات.

(٣) الأهرام ٤/ ١٠/ ١٩٥١م.

الربط بين الموقف البريطانى فى إيران ووضعها فى مصر من ناحية، وبين المشروع الدفاعى المقترح من ناحية أخرى، حيث إن القاهرة كانت ترى أن الحكومة البريطانية " لها حقوق محددة فى مصر فرضتها هذه المعاهدة ، كما أن لها حامية كبيرة من القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، وهما أمران غير متوفرين فى النزاع القائم بينها وبين إيران " ؛ لذلك ردت مصر على هذه المساومة وعلى المذكرات الداعية لها للانضمام إلى مشروع الدفاع المذكور، بأن رفضت الانضمام إليه كما ألغت معاهدة ١٩٣٦م[١] .

والحقيقة أن هذا الرفض المصرى الحاسم، كانت وراءه مجموعة دوافع أخرى هى :-

- أن هذا المشروع يعد مشروعا معاديا للاتحاد السوفيتى الذى لم يوجه للعرب تهديدا مباشرا .
- أن مثل هذا النوع من المشروعات، إنما هو ذريعة للحيلولة دون استقلالهم الفعلى، واستمرارا للاحتلال البريطانى فى صورة أخرى .
- أن مجلس الأمن لم يتخذ موقفا حاسما بشأن الشكوى المقدمة من مصر ضد بريطانيا للجلاء عن منطقة القناة .
- أن انضمام مصر لهذا الحلف سيجرها والدول العربية إلى منطقة استعداء السوفيت ضدهم، خاصة أنه كان قد اتخذ موقفا متشددا من هذا الحلف أو هذه المنظمة[٢] .

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية السفير الأمريكى بالقاهرة موقفها الواضح من ذلك، مؤكدة " أن مصر و البلاد العربية جميعا قد ارتبطت بسياسة إجماعية هى عدم الدخول فى أى حلف عسكرى إلا بعد تحقيق أمانيها القومية "[٣] .

---

(١) الأهرام ٤/١٠/١٩٥١م.
(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجی إيران در دوران بهلوي، انظر ص ١٥١-١٥٢ . النشرة السرية للإدارة العربية .
(٣) الأهرام ٤/١٠/١٩٥١م.

كما أصرت على موقفها من إلغاء المعاهدة، وذلك عندما شدد "إبراهيم فرج باشا "وزير الخارجية بالإنابة على "أن معاهدة ١٩٣٦م وملحقاتها واتفاقيتي ١٨٩٩م، قد انتهى أمرها كله تماما من الناحيتين الشرعية و القانونية وصارت فى ذمة التاريخ وليس لها بعد ذلك من نشور "[١].

وهكذا بدا لبريطانيا أنها تواجه أزمة حقيقية ، ليس بسبب إفشال مصر لمشروعها الدفاعى وإلغائها معاهد ١٩٣٦م، وحسب، بل وبسبب أن تأميم مصدق للبترول الإيرانى قد أنهى انفرادها بهذا المصدر المهم إلى الأبد ، إذ فقدت بريطانيا ٦٠٪ مما كانت تملكه فيه. بينما كسبت أمريكا ٤٠٪ من لا شيء وذلك ضمن الشركات العالمية الثمانية التى أسست فيما بعد باسم " كونسورتيوم " لاستغلال البترول على النحو التالى :

١- الشركات الأمريكية ٤٠٪ من مجموع الحصص.
٢- الشركات البريطانية ٤٠٪ من مجموع الحصص.
٣- الشركات الهولندية ١٤٪ من مجموع الحصص.
٤- الشركات الفرنسية ٦٪ من مجموع الحصص[١].

ونخلص مما سبق أن الدور البريطانى قد شهد انحساراً حادا فى منطقة الشرق الأوسط ، تبلورت مؤشراته فى تأميم إيران لشركة البترول الأنجلو – إيرانية من ناحية وإلغاء مصر معاهدة ١٩٣٦م مع بريطانيا من ناحية. وتعزز هذا الانحسار فى فشلها أيضا فى وضع منظومة فرعية إقليمية متماسكة على مستوى الأمن و الدفاع كما كانت ترغب.

حتى وعلى الرغم من تكرار المساعى البريطانية ، بمشاركة الولايات المتحدة ، لتعزيز الأمن الغربى فى المنطقة ، عن طريق ما عرف بحلف بغداد أو الحلف المركزى – كما سيرد فى المبحث التالى – إلا أن هذه المساعى لم تؤد إلا إلى شحن المشاعر المناهضة للغرب فى البلدان العربية ، وأصبحت المنظومة العربية موضع استقطاب بين

---

(١) الأهرام ٢١/ ١١/ ١٩٥١م.
(٢) أحمد مهابة : إيران بين التاج والعمامة، كتاب الحرية (٢٢)، ط١، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٧.

عرب يرون تقدم المنطقة فى تحالف وثيق مع الغرب ، وعرب يفضلون اتباع سياسة مستقلة وغير منحازة بين الكتلتين الغربية والشرقية[1] .

وأخيرا عملت أزمة السويس ـ كما سيرد فى المبحث التالى ـ على تزايد تدهور موقف بريطانيا فى المنطقة وتلاشى دورها تماما ، الأمر الذى سمح ببروز أكبر للدور الأمريكى والسوفيتى بالمنطقة .

أولا علاقات مصر بالقوتين العظميين

(١) الولايات المتحدة الأمريكية: بداية ، اهتمت السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط ، عشية الحرب العالمية الثانية ، التى اقترنت بوجود فراغ سياسى وعسكرى فى هذه المنطقة ، بعد تراجع النفوذ البريطانى والفرنسى فيها – كما سبقت الإشارة .

وقد جوبه هذا الاهتمام بالإخفاق فى بدايته ؛ **"بسبب السياسة التى اتبعتها أمريكا فى إنهاء حرب فلسطين وإعلان إنشاء دولة إسرائيل والاعتراف بها وما ترتب على ذلك من مأساة اللاجئين التى أثارت شعور السخط والاشمئزاز فى البلاد العربية . ولعل هذا الفشل الذى منيت به السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، يرجع إلى عاملين :**

الأول : حداثة عهد الولايات المتحدة بشئون الشرق الأوسط ومشكلاته المزمنة .

الثانى : أن الولايات المتحدة لم يكن يعنيها فى الشرق الأوسط حل مشكلاته ، بقدر ما كان يعنيها أن تحقق قبل كل شيء سياستها الخارجية العامة القائمة على فكرة التكتل العالمى ضد الخطر الشيوعى ، وهو ما أسمته بالأمن والدفاع المتبادل "Mutual security and defense" .[2]

ثم شهدت السياسة الأمريكية تحولا ملموسا ، على مستوى إعادة تقويم سياستها تجاه الشرق الأوسط ، صبيحة تولى الجنرال "أيزنهاور" رئاسة الجمهورية ، والذى

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى، دراسة فى العلاقات العربية – العربية ، والعربية – الدولية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٧ ص ٤٦ .

(٢) النشرة السرية للإدارة العربية .

كلف من جانبه وزير خارجيته "جون فوستر دالاس" فى مايو من عام ١٩٥٣م ، بجولة استكشافية بالشرق الأوسط وإسرائيل. وذلك إثر تكرار الرفض المصرى للمشروع الأمريكى ـ البريطانى للدفاع ، فى بدايات عهد الثورة المصرية ، إذ كان اللواء محمد نجيب قد رد على طلب أيزنهاور ، بأن اشتراك مصر فى هذا المشروع رهن بإزالة كافة العوائق المادية والمعنوية أولا من أمام تعاون الجانبين ، وأبرزها وجود القوات البريطانية على التراب المصري[1] .

وقد خرج دالاس من جولته بالشرق الأوسط بعدد من الحقائق منها :

١ـ أن "مشاكل هذه المنطقة ، يرجع بعضها إلى خلافات بين الدول العربية ذاتها ، والبعض الآخر ، إلى نزاعات بينها وبين الدول الغربية " .

٢ـ أن هناك رغبة عامة "لدى شعوب المنطقة فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى ، وفى التخلص من آثار النظم الإقطاعية بإيجاد حكومات قوية " .

٣ـ تزايد " كراهية الدول العربية للولايات المتحدة بسبب قيام إسرائيل وكراهيتها أيضا لبريطانيا وفرنسا وهما شريكتان فى تهمة استعمار الشرق الأوسط " .

٤ـ" أن البلاد العربية لا تهتم بالخطر الشيوعى قدر اهتمامها بالخطر الصهيونى ؛ مما أدى إلى رفض الدول العربية للمشروعات الدفاعية الإقليمية "[2] .

والحقيقة أن رفض رجال الثورة لهذه المشروعات الأمنية ، جاء فى وقت كانت فيه هذه القيادة المصرية الجديدة تتطلع فيه للولايات المتحدة للحصول على مساعداتها الاقتصادية والعسكرية. كما كان هناك تطلع مصرى آخر للسعى لدى الولايات المتحدة للتوسط لتحقيق الانسحاب البريطانى من مصر ، وهو ما ساهمت الولايات المتحدة فيه فعلاـ كما سيرد ذلك فى المبحث التالى ـ وقد تعددت المحاولات المصرية للحصول على أسلحة أمريكية ، سواء من خلال الاتصال بالسفارة الأمريكية بالقاهرة أو بإرسال وفود عسكرية إلى واشنطن ، فضلا عن المباحثات التى جرت مع

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوي : سياست خارجى إيران در دوران بهلوي، ص ٢٣٣ – ٢٣٤ .

(٢) النشرة السرية للإدارة العربية .

دالاس مرة أخرى فى مارس ١٩٥٥م ، والتى أوضحت اختلافا عميقا فى وجهات نظر الطرفين[١] .

من حيث رفض مصر الانضمام لأى من الأحلاف الأمنية والعسكرية المطروحة من ناحية ، ورفضها فكرة أن الشيوعية هى المصدر الحقيقى للتهديد ؛ لإيمانها بأن إسرائيل هى الخطر الماثل أمامها .

غير أن الولايات المتحدة بدأت فى ممارسة الضغط على مصر ؛ حيث ربطت بيع السلاح لها بانضمامها إلى المشروعات الغربية المقترحة ، بل وسعت واشنطن أيضا إلى إغلاق الأبواب المحتملة أمام القاهرة فى هذا الصدد ؛ فقد تدخلت لدى أسبانيا لإلغاء عقد وقعته الأخيرة مع مصر لتوريد أسلحة قيمتها ثلاثة ملايين دولار ، بحجة أن العقد متناقض مع شروط اتفاقية المساعدات الأمريكية لأسبانيا . ثم حاول دالاس عرقلة اشتراك الرئيس عبد الناصر فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م ، وزاد إصراره على موقفه بالنسبة لمسألة التسليح رغم قيام إسرائيل بضرب غزة فى فبراير من نفس العام[٢] . وقد تعرض عبد الناصر ـ بعد هذا الهجوم ـ إلى ضغط هائل من الجيش للحصول على السلاح لإصلاح الخلل فى الميزان العسكرى مع إسرائيل ، حتى لو كان هذا يعنى التوجه نحو الكتلة الاشتراكية ، وهو ما انتهى إلى عقد الصفقة التشيكية – كما سترد الإشارة لاحقا[٣] .

كذلك كان من المفترض أن يجرى تمويل بناء السد العالى من خلال مشروع مشترك بين البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا . وكان الضباط الأحرار فى مصر يرغبون كل الرغبة فى بناء هذا السد بمساعدة غربية ؛ لأنهم أرادوا من ذلك إجراء توازن بين شراء الأسلحة السوفيتية والحصول على معونات مالية وتقنية غربية ، لأن

---

(١) محمد حسنين هيكل : نحن . . وأمريكا ، دار العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، انظر ص ٥٨ .
(٢) محمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ، ص ٣٧ .
(٣) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٦٠ .

مثل هذا التوازن يفضى إلى حياد حكيم ، كما إنهم لم يكونوا يريدون وضع الاقتصاد المصرى تحت رحمة موسكو[١] .

بيد أن الولايات المتحدة ، التى كان من بين أهداف سياستها فى الشرق الأوسط :

(أ) " **قبول إسرائيل كدولة من دول الشرق الأوسط** " .

(ب) " **أن تسلم الدول العربية بوجود إسرائيل كأمر واقع وأن تعدل عن موقفها من الحرب معها** "[٢] .

قد ذهبت لأبعد من ذلك فى ممارستها للضغوط على القاهرة؛ إذ اشترطت عليها توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ، الأمر الذى رفضه عبد الناصر بشدة لأسباب منها؛ أن مثل هذه المعاهدة سوف تحد من عمله فى المسرح الدولي، وتمكن واشنطن من أن تملى شروطها عليه. ورأى ناصر أن المسئولين الأمريكيين يستغلون حاجة مصر لغرض بناء السد للضغط عليه كى يعقد سلاما مع إسرائيل. وكان هذا الربط بين الأمرين أمرا غير مقبول بالنسبة له[٣] .

وفى مقابل ذلك ، قررت واشنطن سحب التمويل عقابا لعبد الناصر على موقفه الرافض للسلام مع إسرائيل ؛ الأمر الذى حدا به إلى إعلان تأميم قناة السويس مصرحا بقوله : " إن جوابنا اليوم هو أننا لن نسمح بهيمنة القوة والدولار "[٤] .

عندئذ ، اكتملت عوامل الافتراق المصرى – الأمريكى ، وتأكد لقادة القاهرة أن واشنطن لا تعمل لصالحهم من حيث : عدم بيع الأسلحة وعرقلة بيعها من أطراف أخرى ، وسحبها لتمويل بناء السد العالي. هذا فضلا عن تدخلها فى الصراع العربى – الإسرائيلى ، وإصرارها على إقامة أحلاف عسكرية فى المنطقة أضرت

---

(١) عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ط١، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٠٤ .

(٢) النشرة السرية للإدارة العربية .

(٣) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى، انظر ص ٨١ .

(٤) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، مصلحة الاستعلامات، القاهرة (بدون تاريخ) ص ٥٤٧ .

بمصلحة مصر فيها ، وهو ما استوجب محاربة مصر لحلف بغداد – كما سيرد فى المبحث التالي.

وهكذا كان أسلوب السياسة الأمريكية فى منتصف الخمسينيات ، بما اتسم به من استفزاز وقصر نظر ، دافعا لعبد الناصر نحو الطريق الذى سارت عليه مصر بعد ذلك. وقد تزايد تدهور العلاقات بين البلدين نتيجة لهذه العوامل سالفة الذكر ، حتى هدأها الموقف الأمريكى المعارض بشدة للعدوان الثلاثى ضد مصر عام ١٩٥٦ م، لكن لم تلبث أن عادت هذه العلاقات إلى التدهور مرة أخرى ـ ولو فى صورة أدنى ـ بسبب مبدأ **أيزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط**[١]. الذى قدمه إلى الكونجرس الأمريكى فى الخامس من يناير عام ١٩٥٧م ، وأولى ، من خلاله منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة فى السياسة الأمريكية ، وأتى بمجموعة تحذيرات من مخاطر سيطرة الشيوعية على هذه المنطقة. ومن ثم خول الكونجرس ـ بموجب هذا المبدأ – الرئيس الأمريكى استخدام القوات المسلحة الأمريكية لضمان استقلال دول هذه المنطقة ضد هجوم أى دولة شيوعية. وكذلك الدخول فى مشروعات للتعاون العسكرى مع دول منطقة الشرق الأوسط الراغبة فى تلقى المساعدات العسكرية الأمريكية[٢].

وقد اتخذت القاهرة موقفا لم يكن يتوقعه الأمريكيون– بشأن مبدأ أيزنهاور – إذ أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة المصرية : **" إن مصر لن تسمح لنفوذ أى دولة أخرى سواء كانت غربية أو شرقية لأن يحل محل النفوذ البريطانى أو الفرنسى بالمنطقة هنا "**[٣].

---

(١) فواز جرجس: المرجع السابق،انظر ص ٨٣. محمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية ، تجاه إيران ص ١١٧ .

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوي،انظر ص ٢٤٦ – ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٣) عبد الرضا هوشنك مهدوي: المرجع السابق،ص ٢٥٠ وفواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى، ص ١١٨ .

ورغما عن ذلك ، كانت الولايات المتحدة تأمل فى إمكانية احتواء الثورة المصرية، وكانت تدرك كذلك أن تيار القومية العربية ، بما أثبته من أصالة ، سوف يكون خير عقبة أمام التغلغل الشيوعى ، خاصة مع تزايد وزن مصر الدولى[(١)] .

ويذكر أحد المحللين أن الوثائق الأمريكية قد كشفت عن أن محاولة احتواء وتطويع الثورة المصرية ، حمل وراءه هدفين أساسيين هما :

١ـ منع السوفيت من الهيمنة على المنطقة.

٢ـ استمرار تدفق البترول الرخيص والكافى من المنطقة ، بضمان الحصول عليه من السعودية والخليج.

ومن ثم رأت هيئة التخطيط التابعة لمجلس الأمن القومى الأمريكى ، أن حماية هذين الغرضين ستتوقف على عمل الولايات المتحدة الوثيق مع القوميين العرب لإيقاف التغلغل الشيوعى. وكان من رأى أغلبية أعضاء هيئة التخطيط أن التعاون مع ذلك الشكل من الوحدة العربية ، الذى ينادى به عبد الناصر هو " عنصر جوهرى فى منع امتداد النفوذ السوفيتى فى المنطقة "[(٢)] .

وقد تدعم هذا التوجه صبيحة وصول الرئيس "جون كيندى" إلى الحكم فى يناير من عام ١٩٦١م ، فشهدت العلاقات بين البلدين نوعا من التحسن النسبى ، الذى استند إلى صيغة التفاهم بين القاهرة وواشنطن فى إطار السماح لعبد الناصر بممارسة سياسة الحياد الإيجابى مادام يبقى على الصراع العربى ـ الإسرائيلى مجمدا من ناحية ، ومد مصر بالمعونة الغذائية من ناحية أخرى[(٣)] .

غير أن هذا التحسن النسبى سرعان ما شهد انتكاسة ، بعد تولى الرئيس " ليندن جونسون " الحكم ، عقب اغتيال سلفه كينيدى فى نوفمبر من عام ١٩٦٣م ، حيث بلغت العلاقات المصرية ـ الأمريكية حد الأزمة ؛ وذلك بفعل تطورات متعددة منها :

١ـ اعتماد مصر المتزايد على الاتحاد السوفيتى فى الميدانين الاقتصادى و العسكرى.

---

(١) صلاح بسيوني: مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م، ص ٣٤٠.

(٢) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ١٨٥ .

(٣) رؤوف عباس (دكتور): الإطار التاريخى للسياسة المصرية تجاه الشرق الأوسط ١٩٤٨ – ١٩٧٣م ، السياسة الدولية ، العدد (٦٦)، أكتوبر ١٩٨١م ص ٧٦.

٢ـ انشغال مصر بالصراع العربى – الإسرائيلى .
٣ـ دعم مصر العسكرى و السياسى للثوار فى الكونجو .
٤ـ وجودها المسلح فى اليمن .
٥ـ إحراق مكتبة كيندى فى القاهرة .
٦ـ إسقاط القوات المصرية طائرة مدنية أمريكية فى مصر .
٧ـ التهديدات الاقتصادية الأمريكية الموجهة ضد القاهرة(١) .

ونتيجة لهذه العوامل ؛ وجدت مصر و الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٧م ، أنهما على طرفى نقيض وصار لا مفر من وقوع الاصطدام. وبدأ عبد الناصر يشن هجوما قاسيا جدا على الإمبريالية الأمريكية وعملائها من القادة العرب ، وذلك منذ مطلع العام نفسه وحتى حرب الخامس من يونيو(٢) .

وتأسيسا على ما سبق ، اتصفت العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال هذه المرحلة بالتذبذب حينا وبالصدام معظم الأحيان الأخرى ؛ بعد أن تجمعت عوامل الافتراق مواقفهما السياسية ، فى إطار العلاقة بين دولة عظمى تعمل على تحقيق مصالحها دون مراعاة مصالح الآخرين ، وبين دولة صغرى تعمل على انتهاج سياسة محايدة وتعمل على تحقيق مصالحها فى إطار التوازن المطلوب. ومن ثم استعاضت مصر بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى عن التخلى الأمريكى عنها بفضل سوء تقدير الإدارة الأمريكية .

(٢) الاتحاد السوفيتى : ظل الزعماء السوفييت يعتقدون قبل عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م ، أن ميزان القوى فى الشرق الأوسط ليس فى صالحهم ؛ ومن هنا كان "ستالين" يتعامل مع هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ غربية . ولم يكن السوفييت على استعداد للتدخل فى الشئون الإقليمية العربية ، وكان ستالين و"خروشوف" كلاهما معاديا فى البداية لثورة الضباط الأحرار المصريين ، وكان كلاهما يعتقد أن

---

(١) محمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية ، تجاه ايران ، ص ٢٤٩ .
(٢) محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا ، انظر ص ٦٩ ، ٦٨ . وفواز جرجس : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

هذه الثورة " ما هى إلا استيلاء عسكرى آخر على السلطة ، مما هو معهود فى أمريكا الجنوبية "[١].

ولم يحدث أى تغيير فى نظرة السوفييت هذه تجاه المنطقة العربية ، حتى وفاة ستالين عام ١٩٥٣م ، إذ بدأ خروشوف القيام بدور سوفييتى نشط فى المنطقة. وكانت هذه الفاعلية المتزايدة جزءا من تحول إيجابى واسع فى توجه الاستراتيجية السوفيتية نحو العالم النامى. ثم وقع حادثان كبيران أكسبا سياسة موسكو الموالية للعرب قدرا من الاتساق هما: صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر فى سبتمبر عام ١٩٥٥م ، وأزمة السويس عام ١٩٥٦م ، حيث أجرى خروشوف إعادة تقويم للعلاقات السوفيتية مع الأنظمة غير الاشتراكية[٢].

وقد تزامن ذلك تقريبا مع مشاركة عبد الناصر فى مؤتمر عدم الانحياز ، الذى عقد فى باندونج فى أبريل من عام ١٩٥٥م ، والذى كان يعد تعبيرا مصريا واضحا عن قيامها بدور نشط على المستوى الإقليمى والدولي. وهو ما لم يكن من الممكن تحقيقه إلا بالابتعاد عن الدولتين العُظميين. ومن ثم كان الرئيس عبد الناصر يرى أن مشاركته فى مؤتمر عدم الانحياز وحصول مصر على السلاح ، " **يعتبران جولتين من أجل ترسيخ الاستقلال** "[٣].

وقد وجد الاتحاد السوفيتى فى الموقف المصرى – رغم شكوك خروشوف فى بداية فكرة عدم الانحياز – فرصة لضم صفوفه مع الكتلة الأفريقية ـ الأسيوية الحديثة النشوء. خاصة وأن أغلبية الدول المنتمية إلى هذه الكتلة ، كانت ذات مواقف مناهضة للغرب بسبب ارتباط الغرب ،بالإرث الاستعماري. كما وأن مناداتها بالاستقلال السياسى والعدالة الاقتصادية وإنهاء الإمبريالية ، جاءت متفقة مع

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى، ص ٤٦ .
(٢) هيلين كاريردانكوس: السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، ١٩٥٥ – ١٩٧٥م ، ترجمة عبد الله اسكندر ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٣م ، انظر ص ٢٥ – ٢٦ و ٣١ – ٣٣.
(٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول ، انظر ص ٦٩٢ .

أهداف السياسة الخارجية للكريملين[1].

ولعل هذا التلاقى المصرى ـ السوفيتى هو الذى أثمر صفقة الأسلحة المذكورة إلى مصر التى كانت قد بدأت الاتصالات بين البلدين بشأنها ، بلقاء تم بين محمد نجيب ـ خلال رئاسته ـ والسفير السوفيتى بالقاهرة "سولود" فى عام ١٩٥٣م ، ثم توقفت[2]. حتى طلب عبد الناصر من "شواين لاي" ، عند حضوره مؤتمر باندونج، التوسط لدى السوفييت لشراء السلاح. وقد دهش عبد الناصر من استجابة موسكو الإيجابية والسريعة ، فهى لم تكن مستعدة فقط لتزويد القاهرة بأية كمية تريدها من الأسلحة بالدفع الآجل بالقطن والأرز المصرى ، وإنما هى جاهزة أيضا لمساعدة مصر فى أى مشروع صناعى تختاره. ويبدو أن الهدف المباشر المقصود من عرض موسكو على القاهرة ، هو أنهم بذلك كانوا يسجلون امتعاضهم الشديد من الاحتكار الغربى السائد فى الشرق الأوسط ، كما أنهم أرادوا أن تعى دول العالم الثالث وجود اختيارات أخرى[3].

وقد سبقت الإشارة إلى أن سوء تقدير الإدارة الأمريكية ، ولا سيما وزير الخارجية دالاس؛ أدى إلى رفض أمريكا بيع مصر الأسلحة ، الأمر الذى قابله عبد الناصر بعقد هذه الصفقة التاريخية ، والتى أثارت ضجة واسعة؛ نظرا لما ترتب عليها من آثار استراتيجية على التوازنات بالمنطقة من خلال هذا الاختراق السوفيتى لها.

وتأتى أهمية هذه الصفقة من كونها تمثل أول اختراق سياسى كبير تقوم به موسكو فى المنطقة ، ومن كونها مثالا على قيام دولة صغيرة كمصر بمحاولة لاستغلال المنظومة الدولية المستقطبة؛ سعيا لخدمة أغراض سياستها الخارجية. وبعبارة أخرى استخدمت مصر الحرب الباردة لتدويل السياسات العربية ، فكسبت بذلك على ما

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى، انظر ص ٦١.

Hashim Behbehani: the Soviet Union and Arab Nationalism (2) 1971-1966. London: Routledge and Kegan paul, 1986, p.p 1120.

(٣) هيلين دانكوس: السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، انظر ص ٢٣.

يبدو أداة ضغط لاستخلاص شروط أفضل من كلا المعسكرين. وأكدت على التزام عبد الناصر باتباع سياسة خارجية مستقلة ، وتصميمه على ذلك[١].

ولدى نشوب أزمة السويس ، التى أعقبت إعلان تأميم القناة فى يونيو ١٩٥٦م ، أبدى السوفييت مساعدتهم لقضية مصر من خلال تصريحاتهم المتكررة فى تأييد عبد الناصر ، وتبنى موقفه فى مؤتمر لندن ، كما أنهم حذروا الدول الأوروبية من البدء بأى عمل عسكرى فى منطقة القناة. وحتى على الرغم من أن الرد الأول للكريملين على غزو مصر لم يكن بالقوة التى تمنتها القاهرة – على العكس من الموقف الأمريكى ـ إلا أن السوفييت قرروا فى المرحلة الأخيرة من الصراع أن يدخلوا حلبته ويجنوا بعض المكاسب السياسية فى الوطن العربي. وكان ذلك على شكل رسائل تهديد إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تهدد بسحق المعتدين. وتكمن أهمية تلك الرسائل فى أنها عجلت المداولات النهائية بين الدول المعتدية للقبول بوقف فورى لإطلاق النار[٢].

بيد أن العلاقات بين القاهرة وموسكو قد شهدت فتورا فى أعقاب قيام الوحدة المصرية ـ السورية فى مطلع شهر فبراير من عام ١٩٥٨م ، فقد جعل السوفييت تأييدهم للدولة التى أنشئت حديثا مشروطا بتسلمها زمام القيادة فى الكفاح ضد الإمبريالية. بيد أنهم اعتبروا الوحدة امتدادا لجو العداء للشيوعية فى مصر وسوريا[٣] خاصة وأن عبد الناصر كان قد قام فى وقت سابق بتوجيه ضربة قاصمة للشيوعيين المصريين ، متهما إياهم بالتخريب وبنشر عدم الاستقرار والفوضى ، سيما وأنه رأى أنهم يعملون لـ "خدمة سادتهم الأجانب" وهى إشارة إلى الاتحاد السوفيتى – ثم أنه لم يكن ليثق بالدعاية الشيوعية التى كان من المحتمل أن تؤدى إلى استقطاب الطبقة العاملة المصرية[٤].

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى، انظر ص ٦٨.

(٢) فواز جرجس: المرجع السابق، انظر ص ٩٨ و ١٠٦ – ١٠٧. ومحمد بدر الدين مصطفى: سياسة مصر الخارجية تجاه إيران، انظر ص ١٩٨.

(٣) محمد بدر الدين مصطفى: المرجع السابق ص ١٣٦.

(٤) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول: ص ٢٠٤. وانظر مقابلة مع خالد محيى الدين فى: محمد عودة، فيليب جلاب وسعد كامل: قصة السوفييت فى مصر، دار ابن خلدون، بيروت، (بدون تاريخ) ص ٥٤ و ٥٦.

وبناء على ذلك شهدت العلاقات بين البلدين سجالا حادا من الانتقادات المتبادلة ، التى لم يلبث الطرفان أن احتوياها . إذ ارتأى عبد الناصر إجراء محادثات صريحة مع السوفييت. خاصة وأنه كان يرى أن الاتحاد السوفيتى قوة عالمية بديلة قادرة على إجراء التوازن مع الولايات المتحدة؛ فلم يكن بوسعه أن يحدث قطيعة معه إذ أن ذلك سيجعله عرضة للخطر فى حالة وقوع مواجهة مع الغرب. ومن ثم كانت زيارته إلى موسكو فى أبريل عام ١٩٥٨م ، أى بعد أقل من شهرين من قيام الوحدة – لتخفيف التوتر فى العلاقات بين البلدين(١) .

وبالتالى ، زالت التوترات بين البلدين ، ثم تحسنت فى نهاية عام ١٩٦١م ، وأخذ السوفييت يسرعون بإرسال المساعدات إلى القاهرة ، كما وقعوا اتفاقية للبدء بالعمل فى المرحلة الثانية من السد العالي(٢) .

وخلال زيارة خروشوف إلى القاهرة عام ١٩٦٤م اتفق الجانبان على معاداة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وخطر القواعد الأجنبية فى الشرق الأوسط(٣) . كما أكد خروشوف تأييده للعرب ضد إسرائيل ممثلة هذا الاستعمار الجديد. وكذلك عبر عن تأييده التام لعبد الناصر ، فضلا عن منح مصر قرضا طويل الأجل بمبلغ (٢٥٥ مليون روبل) ، وبالإنعام على الزعيم المصرى وعلى عبد الحكيم عامر بأعلى وسام وهو وسام "بطل الاتحاد السوفيتى" . ويجدر بالذكر أن خروشوف قد اتخذ تلك الإجراءات المهمة دون التشاور مع زملائه فى موسكو ؛ وهو ما أخذه القادة السوفييت الآخرون عليه ، متهمين إياه بتورط سوفيتى فى مصر ، وهو ما انتهى إلى عزله فى أكتوبر ١٩٦٤م(٤) .

---

(١) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان، جـ١ ،ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م انظر ص ٣١٥ـ٣١٨.

(٢) على بالين برست: بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر (با تأكيد برراههاى عملى گسترش روابط) پايان نامه تحصيلى جهت آخذ درجة كارشناس أرشد، (جاب نشده) رشته علوم سياسى دانشكاه آزاد إسلامى (واحد تهران) سال تحصيلى ٧٦ـ١٣٧٥ هـ. ش، ص ١٣ – ١٥ .

(٣) **Behbehani, the Soviet Union and Arab Nationalism, ibid, p 134.**

(٤) هيلين كاريردانكس : السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، انظر ص ١١٢ و ١١٧ – ١١٨ .

وقد أثار عزل خروشوف مخاوف مصر ، بفعل الشائعات التى كانت توحى بأن الإطاحة به متصلة بسياسته فى المنطقة ؛ فأرسل عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر إلى موسكو فى نوفمبر من نفس العام ؛ لجس نبض القادة الجدد ، إلا أن "اليكسى كوسيجين" طمأنه من أن ما حدث لا صلة له بتصرف سلفه فى القاهرة ، بل وعد أيضا بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى مصر . ورغما عن هذه التطمينات توجه ناصر إلى موسكو فى أغسطس من عام ١٩٦٥م ، فزاد القادة السوفييت من تطميناتهم له ، من حيث عدم حدوث تغيير فى سياستهم تجاه الوطن العربى ، بل وافق الكريملين على تزويد مصر بالأسلحة ، وألغوا قرضا على مصر قدره (٥٠٠ مليون روبل) تقديرا لدور عبد الناصر فى المنطقة . غير أن أهمية هذه الزيادة كانت تكمن فى التواصل الشخصى الذى أقيم بين ناصر وزعماء الكريملين الجدد وفى تدشين علاقات حميمة بين البلدين دامت حتى حرب يونيو ١٩٦٧ .[١]

ونخلص مما سبق ، أن العلاقات المصرية ـ السوفيتية قد شهدت خلال النصف الثانى من الخمسينات وعقد الستينات تعاونا وثيقا بين البلدين فى كافة المجالات ، والذى لم يقتصر على الحصول على الأسلحة والخبراء السوفييت ، بل شمل أيضا مساعدة السوفييت فى بناء السد العالى وإنشاء العديد من المصانع وكذلك إنشاء شبكة كهرباء تمتد من أسوان إلى القاهرة ، فضلا عن ترسانة بحرية فى ميناء الإسكندرية ، إلى جانب العون المادى والفنى اللازم فى إنشاء أول مفاعل ذرى عربى فى "إنشاص" الذى اكتمل العمل به فى عام ١٩٦١م ، وغيره من المساعدات الغذائية والتعليمية الأخرى[٢] .

---

(١) محمد حسنين هيكل : الانفجار ، ١٩٦٧ (حرب الثلاثين عاما) مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٠م انظر ص ٧٧ـ ٨٣ و ٩٣ – ٩٤ و هيلين كاريردانكس : السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، انظر ص ١١٢ . وأحمد حمروش : عبد الناصر والعرب ، سلسلة قصة ثورة ٢٣ يوليو ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٥٠ .

(٢)أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : الولايات المتحدة والشرق العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، (الكويت) ، عدد أبريل ١٩٧٨ ، ص ١٩٧ .

ثانيا : علاقات إيران بالقوتين العظميين

الاتحاد السوفيتي: بداية ، كان اقتراب السكك الحديدية الروسية من شمال إيران ، وكذلك افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، سببين لأن تنفتح إيران على الساحة الدولية بصورة أكبر[١]. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، كان الواقع الجغرافى يفرض على كل من إيران وروسيا حدودا مشتركة ،كانت تعتبر من أطول الحدود الدولية إقليميا ودوليا حينئذ ؛ إذ كانت تبلغ ٢٥٠٠كم. وتتجسد أهمية هذا الرقم أكثر من كون أنه يؤلف حوالى ثلث الحدود الدولية لإيران ، وأطول خط يفصل بين الأخيرة وخمس دول تشترك معها فى الحدود ، وكذلك أطول خط يربط الاتحاد السوفيتى بالشرق الأوسط مباشرة[٢]. ومن حيث أن إيران تمثل مجالا حيويا لانفتاح الروس على منطقتى الخليج العربى و المحيط الهندى من جهة ، وبديلا استراتيجيا للمضائق التركية لمعالجة احتمالات الاختناق الذى قد تتعرض له روسيامن جهة أخرى [٣].

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول أن إيران كانت تحتل موقعا محوريا فى قلب الثوابت الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى على الدوام ، وكذلك بعدا أمنيا هاما له. وهو ما بلوره الروس عمليا فى مجموعة السياسات التى اتخذوها بشأن إيران ، وتركت فى مخيلة الإيرانيين تراثا من المخاوف والشكوك ، وكرست الهواجس الأمنية لدى النخبة الإيرانية ، وعلى رأسها محمد رضا شاه نفسه.

---

(١) ال. بى الوال ساتن: رضا شاه كبيريا إيران نو ، ترجمه عبد العظيم صبورى ، جاب أوفست محمد على علمى ، تهران ١٣٣٣ هـ. ش ، ص ١٧٢.

(٢) كمال مظهر أحمد (دكتور): دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٦٩.

(٣) المنار ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٥م ، مجلة شهرية سياسية فكرية تصدر عن دار الفكر العربى للأبحاث والنشر ، باريس ، ص ٢٣٢ – ٢٢٤.

ولم لا ؟ وكانت روسيا القيصرية قد اقتطعت ـ خلال القرن الثامن عشر ـ مساحات كبيرة من الأراضى الإيرانية ، شملت : جورجيا عام ١٨٠١م ، واعترفت لها إيران بذلك رسميا بموجب معاهدة " كلستان" عام ١٨١٣م ، وجزءا كبيرا من " أرمينيا " ونصف " أذربيجان " وإقليم " شيروان " ثم إقليمى " أيروان " و " نخجوان " بموجب معاهدة " تركما نجاى " عام ١٨٢٨م ، التى أبرمت بعد الحرب بينهما عام ١٨٢٦م ، كذلك استولت القوات الروسية عام ١٨٦٥م ، على أقاليم: طشقند ، وسمرقند ، وبخاره ، وخيوة. أعقبها استيلاء روسى على إقليم "مرو" أيضا[(١)] .

وفضلا عن حصول روسيا على مجموعة من الامتيازات الاقتصادية من إيران فى تلك الأثناء ، والتى أكدت سيطرتها على شمال هذه البلاد من خلال احتكار الصيد فى بحر قزوين ، واحتكار السكك الحديدية والطرق البرية والاتصالات واستغلال كل بترول منطقة الشمال. تكرس الوجود الروسى فى إيران أكثر فأكثر من خلال توقيعه اتفاقا لتقسيم مناطق النفوذ فيها ، مع بريطانيا عام ١٩٠٧م[(٢)].

وقد ظلت الهيمنة الروسية متواصلة حتى قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م ، التى فتحت صفحة جديدة من التعامل مع إيران ؛ إذ سحبت قواتها المرابطة فى إيران منذ الحرب العالمية الأولى ، وتخلت عن كافة الامتيازات التى كان القياصرة السابقون قد حصلوا عليها ؛ الأمر الذى أدى إلى تحسين العلاقات بين البلدين. وقد تعزز اتجاه التحسن فى هذه العلاقات ، بمقتضى معاهدة الصداقة و المودة التى أبرمها البلدان عام

---

(١) دونالد ولبر : إيران ماضيها وحاضرها ، ترجمة د. عبد النعيم حسنين ، دار الكتاب المصرى اللبنانى ، القاهرة ١٩٨٥م ، ص ٩٧. وعبد السلام فهمى (دكتور): تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين ، مطبعة المركز النموذجى ، الجيزة، ١٩٧٣م ص ٨.

(٢) حبيب الله شاملوئي: تاريخ إيران ازماد تا بهلوى ، ازانتشارات بنكاه مطبوعاتى صفيعليشاه ، تهران، ١٣٣٧ هـ. ش ، ص ٨٧٨ – ٨٧٩. وللاطلاع على نص اتفاق التقسيم يمكن الرجوع إلى م. ع منشور كركاني: سياست دولت شوروى در إيران از ١٢٩٦ تا ١٣٠٩ ، جلد أول، جانجانه مظاهرى تهران ، ١٣٢٦ هـ. ش. ص ٢ – ٣.

١٩٢١م ، حتى يمكن وصف العلاقات بينهما فى عهد رضا شاه (١٩٢٥ـ١٩٤١م) بأنها كانت سلمية ، وإن لم تذهب إلى حد وصفها بالجيدة حتى قيام الحرب العالمية الثانية[١].

غير أن محمد رضا بهلوى ، الذى تولى العرش عشية تنازل والده تحت وطأة الضغوط البريطانية والروسية ، قد بدأ حكمه بأزمة جديدة مع الاتحاد السوفيتى. وذلك عندما تقدم الأخير فى أواخر عام ١٩٤٣م ، وأوائل ١٩٤٤م ، بطلب للحصول على تنازلات بترولية من إيران فى إقليمها الشمالى. وقد جاء ذلك ، فى وقت كان لا يزال الحلفاء يحتلون فيه إيران. ثم بدأ السوفيت ضغوطهم أيضا بشأن تشجيع الاتجاهات الانفصالية فى أذربيجان وكردستان[٢]. والتى تطورت إلى دعمهم لقيام جمهوريتين إنفصاليتين فى هذين الاقليمين ، وهما اللتان سارعتا بدورهما إلى توقيع معاهدات للتعاون مع الاتحاد السوفيتى. وقد تعزز هذا الموقف أكثر بظهور قوات مسلحة محلية فيهما ، مزودة بدبابات ومدافع سوفيتية. تلك القوات التى أجرت بدورها مناورات مشتركة مع قوات سوفيتية ، بغرض تهديد القوات الإيرانية إذا فكرت فى العودة إلى هاتين الجمهوريتين. وقد استمرت هذه الأزمة حتى استعان محمد رضا شاه بالرئيس الأمريكى " ترومان " ، الذى وجه بدوره إنذارا إلى ستالين لإنهاء أزمة الشمال الإيرانى[٣].

وبالفعل توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الشأن ، وقع عليه كل من رئيس الوزراء الإيرانى " أحمد قوام السلطنة " والسفير السوفيتى لدى طهران " ساد جيكوف " فى ربيع عام ١٩٤٦م ، والذى تضمن ثلاثة بنود تنص على انسحاب القوات السوفيتية من الأراضى الإيرانية فى غضون أسبوع اعتبارا من يوم٢٤/٣/١٩٤٦م ، على أن

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن العلاقات الإيرانية — السوفيتية ، خلال هذه الفترة يمكن الرجوع إلى: ايرج ذوقي: تاريخ روابط سياسى إيران وقدرتهاى بزرك ، بازنك انتشارات إزنك ، تهران ، ١٣٦٨ هـ. ش.

(٢) جورج لنجافسكي: سى سال رقابت غرب وشوروى در إيران ، ترجمه حورا ياورى ، انتشارات ابن سينا ، تهران ١٣٥٢ هـ. ش ، ص ١٠٨.

(٣) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ١١٤.

توقع الحكومتان اتفاقا لتكوين شركة بترول مشتركة بينهما ، كما نص الاتفاق أيضا على اعتبار أن ما يحدث فى آذربيجان وكردستان هو شأن داخلى إيرانى ؛ الأمر الذى مكن القوات الإيرانية من إخضاع هاتين الجمهوريتين الانفصاليتين إلى السلطة المركزية مرة أخرى[1] .

غير أن ذلك لم يكن يعنى انتهاء حالة التوتر السائدة بين البلدين ؛ بل ازدادت حدة هذا التوتر بينهما بسبب استخدام الحكومة الإيرانية المستشارين العسكريين الأمريكيين ، بموجب الاتفاق المعروف باتفاق "جم – آلين" عام ١٩٤٧م ، حيث اتهمت موسكو طهران بأنها حولت أراضيها لقاعدة عسكرية أمريكية للهجوم على الأراضى السوفيتية ، مخالفة بذلك نص المادة السادسة من معاهدة الصداقة والمودة المبرمة بين البلدين عام ١٩٢١م ، وهددت بأن قواتها سوف تجتاح الأراضى الإيرانية ، حتى وقعت اشتباكات حدودية عام ١٩٤٩م ، إلى أن اتفق الطرفان على تشكيل لجنة للتحقيق فى هذه الاشتباكات وأخرى لترسيم الحدود الدولية بينهما[2] . وهو ما تم بتوقيع البلدين لاتفاق فى هذا الشأن فى ديسمبر عام ١٩٥٤م ، وآخر لتطبيع العلاقات الثنائية فى العام نفسه[3] .

ولم يمض أكثر من عام على ذلك ، حتى صار انضمام إيران إلى حلف بغداد فى فبراير عام ١٩٥٥م ، سببا آخر لاستمرار حالة التوتر بين طهران وموسكو. وطبقا لمذكرة وزير الخارجية السوفيتية "مولوتوف" إلى الحكومة الإيرانية ، اعتبر الاتحاد السوفيتى انضمام إيران إلى هذا الحلف الغربى ، يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ونموذجا لعودة السيطرة الاستعمارية على دول المنطقة. كما وأن هذا الإجراء الإيرانى يتنافى وحسن الجوار القائم بين البلدين ، بل ويتناقض والتزامات طهران بموجب معاهدة ١٩٢١م[4] .

---

(١) اندره فونتن: تاريخ جنك سرد ، ترجمة عبد الرضا هوشنك مهدوى ، جلد أول ، نشرنو ، تهران ، ١٣٦٤ هـ. ش ، ص ٣٦١ .

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، انظر ١٢٢ – ١٢٧ .

(٣) **Rouhollah Ramazani, Iran's Foreign policy 1941 – 1973, university press of Virginia, Charlotlesville, 1975, p.p 170 – 178.**

(٤) على رضا ازغندى (دكتر): روابط خارجى إيران "دولت دست نشانده" ١٣٥٧-١٣٢٠ ، جاب أول ، نشر قومس ، تهران ، ١٣٧٦ هـ. ش ، ص ٢٥٨ .

وإزاء تزايد الحملات الإعلامية الروسية ، التى قادها خروتشوف بنفسه ضد إيران ردت الحكومة الإيرانية على ذلك؛ موضحة بأن انضمامها "لحلف بغداد الدفاعى ليس موجها ضد أي دولة ولا يتعارض وأي من التزاماتها" ، كما وأن انضمامها إليه هو "فقط بغرض الدفاع ضد أي اعتداء" خارجى ، فضلا عن "أنه حق مكتسب لها يتفق ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة"[١] .

واحتواء لحالة التوتر مع الجار الشمالى ، قام الشاه بزيارة رسمية إلى موسكو فى فبراير عام ١٩٥٦م ، ورغم أن هذه الزيارة نجحت فى جعل السوفييت يتنازلون عن أسهمهم فى الشركة المشتركة "كوير خوريان" المؤسسة حديثا لاستغلال بترول الشمال الإيرانى ، وكذلك فى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين من خلال اتفاقيات أبرمت أثناء الزيارة ، وتبعتها مجموعة اتفاقيات فى وقت لاحق بخصوص السكك الحديدية وتنظيم استغلال مياه الأنهار المشتركة مثل نهري: آرس و آترك للرى وتوليد لطاقة[٢]. إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت توترا وصل إلى الأزمة عندما وقعت إيران والولايات المتحدة معاهدة للدفاع المشترك فى ٥ مارس عام ١٩٥٩م ، حيث اعتبرتها موسكو انتهاكا للمعاهدة السوفيتية الإيرانية عام ١٩٢١م ؛ وهو ما أدى بدوره إلى سلسلة من الاحتجاجات السوفيتية وإلى تبادل الهجمات الإعلامية بين الدولتين ، وكذلك إلى فشل محاولات الحوار بينهما[٣] .

ولم تهدأ الأوضاع بينهما حتى أنهت إيران مخاوف موسكو ، عندما أكد " عباس آرم " وزير الخارجية – ضمن مذكرة بعث بها إلى السفارة الروسية بطهران فى ١٥/ ١٩٦٢م ـ على أن إيران لن تسمح بإقامة أية قواعد أو منصات صواريخ أجنبية على أراضيها أو أن تجعل من أراضيها قاعدة لعدوان ضد الاتحاد السوفيتى[٤] .

---

(١) محسن حيدر نيا : روابط نو استعمارى شوروى با إيران ، انتشارات ندا ، تهران ، ١٣٥٣ هـ. ش ، ص ٢٣ .

(٢) على رضا ازغندي: روابط خارجى إيران در دوران بهلوي ، انظر ص ٢٥٨ .

(٣) جورج لنجافسكي: سى سال رقابت غرب وشوروى در إيران ، ص ٩٥ .

(٤) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوي، ص ٢٩٩ – ٣٠٠.

وتأتى أهمية هذه التطمينات الإيرانية من حيث التوقيت ، إذ جاءت فى ظل ما اصطلح على تسميته بالتورط الأمريكى فى خليج الخنازير بكوبا أو بأزمة الصواريخ الكوبية ، ومن كونها أيضا أنهت حالة التوتر والتذبذب التى سادت العلاقات مع موسكو خلال العقود السابقة لا سيما عقد الخمسينات بأكمله.

بيد أن الملاحظ على أن تطور العلاقات الإيرانية السوفيتية خلال هذه الحقبة ، أنها لم تصل إلى حد القطيعة السياسية رغم حالة التوتر ، بل والتأزم ، التى اتسمت بها ؛ ولعل مرجع ذلك إلى وجود رغبة متبادلة لتجنب القطيعة التامة ؛ وصولا إلى تحقيق المصالح المشتركة. فالإيرانيون كانوا يرغبون فى تجنب التهديد السوفيتى لأمنهم واستقرارهم ، بينما كان السوفيت يعملون على الوصول إلى الخليج العربى والمحيط الهندي.

ومن ثم بدأت العلاقات بينهما مرحلة ازدهار مطرد منذ مطلع الستينات ، فقد وقع الجانبان أول اتفاقية اقتصادية بينهما فى يونيو ١٩٦٣م ، نفذت بموجبها روسيا عددا من مشروعات الرى والزراعة فى إيران. أعقبها توقيع أول اتفاقية للتجارة والترانزيت فى يونيو ١٩٦٤م ، ثم تعززت هذه العلاقات عشية زيارة الشاه الثانية لموسكو فى صيف ١٩٦٥م ، والتى أفضت بدورها إلى توقيع البلدين لاتفاقيتين اقتصاديتين فى مارس عام ١٩٦٧م ، ثم إلى توقيع أضخم اتفاقية اقتصادية من نوعها بينهما فى يونيو عام ١٩٧٠م[١].

<u>الولايات المتحدة الأمريكية:</u> أصبحت إيران ، عشية دخول الولايات المتحدة الأمريكية غمار الحرب العالمية الثانية ، ذات أهمية كبرى لقوات الحلفاء ؛ من حيث إنها كانت تمثل أحد معابر نقل الإمدادات الأمريكية المتوجهة إلى الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم تدفق إلى الأراضى الإيرانية ثلاثون ألف جندى أمريكى تركزت مهامهم فى إدارة عمليات نقل المهمات الحربية من موانئ الخليج العربى إلى طهران ، وكذلك تمهيد الطرق وإقامة المطارات العسكرية[٢].

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوي ، انظر ص ٣٢٠ – ٣٢١.

(٢) صفاء الدين تبرائيان: ايران در اشغال متفقين ، مجموعة اسناد ومدارك ١٣١٨ – ١٣٢١ ، مؤسسة خدمات فرهنكى رسا، تهران ، ١٣٧١ هـ. ش ، انظر ص ١٢ – ١٣ وما بعدها.

وفى غمار تطورات المعارك الحربية ، اضطرت الحكومة الإيرانية إلى منح القوات الأمريكية منطقة "امير اباد" لإقامة قاعدة عسكرية محورية ، وكذلك لفتح فرع لإدارة المخابرات التابعة للجيش الأمريكي، بموجب اتفاقيتين سريتين عقدتا بين البلدين[١] .

ومن ناحية أخرى وضعت الجغرافيا والثروة البترولية الكامنة ، إيران فى مرتبة متقدمة من أولويات أمريكا الاستراتيجية على المستوى الإقليمى ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها. حيث اعتبر الرئيس هارى ترومان إيران ، إلى جانب تركيا واليونان، خط الدفاع الأول المحفوف بالمخاطر فى وجه التغلغل الشيوعى ، وذلك فى إطار "المبدأ" الذى أعلنه عام ١٩٤٧م ، الخاص بحصر الشيوعية ومنع تسربها خارج حدود الاتحاد السوفيتي[٢] .

وفضلا عن هذا، فإن إيران كانت تمثل الأهمية الخاصة بالنسبة للولايات المتحدة فى المنطقة ؛ نظرا لعدد من الاعتبارات الأخرى ، منها يلي:

١ـ أن إيران تعد جسرا حيويا يربط أوروبا وأفريقيا بقارة آسيا.

٢ـ وقوعها على طرق التجارة الحرة والممر البحرى المهم عسكريا وتجاريا ، المتمثل فى الخليج العربي.

٣ـ أن المميزات الاستراتيجية لإيران ستجعلها سدا منيعا دون التغلغل الشيوعى لمنطقة الشرق الأوسط.

٤ـ تمثل إيران أحد أهم مصادر البترول الخام ، والذى ازدادت أهميته أثناء الحرب العالمية ، لا سيما ذلك المستخرج من منطقة عبدان[٣] .

وقد جاء هذا الاهتمام الأمريكى بإيران ، فى وقت كان الشاه لا يزال يشعر – بعد مأساة الإطاحة بوالديه وأزمتى كردستان وآذربيجان – بأن القوة هى صمام الأمان لعرشه . كما ولدت لديه الأحداث الداخلية والخارجية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية إحساسا بالأمن ، كان يتناسب طرديا لديه كلما تلقى دعما عسكريا وازداد

---

(١) على رضا ازغندي: روابط خارجى إيران ، انظر ص ١١٦ – ١١٨ و ١٢١ – ١٢٣.

(٢) مايكل كلير: الأسلحة والشاه صعود وسقوط استراتيجية التوكيل. إيران ١٩٠٠ – ١٩٨٠م ، ط١ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠م ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٣) على رضا ازغندي: المرجع السابق ص ١٢٧.

تقاربه مع الولايات المتحدة. ولعل ذلك يفسر افراطه فى تسليح القوات المسلحة الإيرانية طيلة عهده.

وطبقا لـ " مبدأ ترومان " بدأت المساعدات العسكرية والمالية والفنية الأمريكية تتدفق على إيران فور توقيع الدولتين عدة اتفاقيات متنوعة منذ ذلك الوقت وحتى نهاية الخمسينيات ، وذلك فى إطار التوجه الأمريكى الرامى لجعل إيران نموذجا لدولة قوية متماسكة ضمن الحزام الأمنى الجنوبى المواجه للاتحاد السوفيتى. ومن بين هذه الاتفاقيات:

١ـ اتفاقية عامة فى ٦ أكتوبر ١٩٤٧م، فى خمس وعشرين مادة ، جميعها خاصة بتوضيح المهام المكلفة بها القوات الأمريكية المرابطة في إيران منذ الحرب العالمية ، وكذلك بتنظيم عمل المستشارين والخبراء والمدربين العسكريين الأمريكيين هناك(١).

٢ـ اتفاقية فتح اعتماد للحكومة الإيرانية فى حدود عشرة ملايين دولار ، فى ٢٩ يوليو ١٩٤٧م ، لشراء معدات حربية للجيش الإيرانى. فضلا عن ستة عشر مليونا أخرى لتأمين النفقات المتنوعة فى الداخل.

٣ـ اتفاقية عسكرية فى مايو ١٩٥٠م ، تقدم بموجبها الولايات المتحدة لإيران مساعدات عسكرية بما قيمته ٣٣ مليون دولار ، حتى عام ١٩٥٦م(٢).

فضلا عن الاتفاقيات التالية:

١ـ اتفاقية مودة وعلاقة اقتصادية وقنصلية فى ١٤/ ٨/ ١٩٥٥م.

٢ـ اتفاقية لتنفيذ برنامج " فولبرايت" مع الحكومة الإيرانية ، فى ٢٥/ ١١/ ١٩٥٧م.

٣ـ اتفاقية التعاون الثنائى فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية ، فى ٤/ ٣/ ١٩٥٧م.

٤ـ اتفاقية بترولية بين شركة البترول الوطنية الايرانية وشركة بان أمريكان بترول جروب ، فى ١/ ٥/ ١٩٥٨م(٣).

---

(١) للاطلاع على نص هذه الاتفاقية بالكامل يمكن الرجوع إلى: كروه جامي: كذشته جراغ راه آينده است ، انتشارات نيلوفر ، تهران ١٣٦٢ هـ. ش ، ص ٥١٢ وما بعدها.

(٢) على رضا ازغندي: روابط خارجي ايران ، ص ١٧٨ ، ١٨٠.

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه الاتفاقيات والاطلاع على نصوصها يمكن الرجوع إلى: مارك. ج. كازيوروسكي: سياست خارجى أمريكا وشاه ، ايجاد يك حكومت سلطه بذير در إيران ، ترجمة جمشيد زنكنه ، جاب دوم ، مؤسسة خدمات فرهنكى رسا ، تهران ، ١٣٧٣ هـ. ش.

بيد أنه من الجدير بالذكر ، أن السياسة الأمريكية تجاه إيران ، قد مرت بثلاث مراحل متوالية ، أثناء فترة تولى الحكومة الوطنية بزعامة مصدق ، وذلك قبل أن ترسخ ركائز وجودها فى إيران على النحو الذى استمر طيلة عهد الشاه (١٩٤١ - ١٩٧٩م) وهى :-

المرحة الأولى : وهى مرحلة مساندة حقوق إيران المشروعة فى التأميم ، وكانت تهدف من وراء ذلك كسر الاحتكار البريطانى للبترول الإيرانى.

المرحلة الثانية : وهى مرحلة قيامها بدور الوسيط لحل النزاع بين الحكومتين الإيرانية و البريطانية.

المرحلة الثالثة : وهى مرحلة اتفاقها مع الموقف البريطانى واشتراكها فى الاطاحة بحكومة مصدق.

إذ لدى تولى مصدق الحكم ، انتهج سياسة ودية تجاه الولايات المتحدة للاعتبارات التالية : الأول : انطلاقا من تبنيه سياسة التوازن السلبى. والثانى : لأنه كان يتصور أن سياسة ودية كهذه سوف تفيده فى استمرار تدفق المساعدات الأمريكية على إيران ، فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التى واكبت عملية التأميم. الثالث : أنه كان يأمل فى قيام أمريكا بدور الوسيط بينه وبين بريطانيا ، خاصة فى ظل تدهور علاقاته مع لندن والتى وصلت إلى حد القطيعة الدبلوماسية بينهم ما فى ٢١/ ١٠/ ١٩٥٢م إلا أن الرئيس " ترومان " فشل فى إيجاد حل وسط. ومن ثم بدأت الولايات المتحدة فى الميل تجاه الموقف البريطانى ، ثم أخذت من مصدق موقفا معاديا بعد اتضاح سياسته الاستقلالية ورفضه التحالف مع الغرب[١] بالصيغة التى طرحتها بريطانيا وأمريكا ، لتكوين منظمة دفاعية بالشرق الأوسط - كما سبقت الاشارة - وذلك عندما أعلن مصدق وهو فى القاهرة بقوله : إن أقدر كتلة للدفاع عن الشرق الأوسط هى التى ستضم العرب وإيران وأفغانستان وباكستان وشمال أفريقيا ، وبهذا يتم التخلص من نفوذ الغرب[٢].

---

(١) على رضا ازغندي : روابط خارجى إيران ص ٢٣٢.

(٢) الأهرام ٢٢/ ١١/ ١٩٥١م.

وقد تطور الموقف العدائى الأمريكى تجاه مصدق ، صبيحة تولى " أيزنهاور " الحكم فى مطلع عام ١٩٥٣م ، إذ تحول هذا الموقف إلى التدخل القوى للإطاحة بالحكومة الوطنية ، فى عملية استخباراتية يطلق عليها " أجاكس " * ، تلك التى أدارها رجل المخابرات الأمريكية " كيم كيرمت روزفيلت " وأعاد من خلالها محمد رضا شاه إلى عرشه مرة أخرى ، بعد أن هرب إلى روما تحت وطأة التوتر الداخلى أثناء أزمة التأميم .

ويرى أحد المحللين أن وراء التدخل الأمريكى المباشر فى إيران ، كان يقف عاملان :

العامل الأول : هو انشغال الحكومة الأمريكية بمناهضة الشيوعية فى إيران ، وخاصة حزب " تودة " .

العامل الثانى : قلق أمريكا من أن تقطع الحكومة الوطنية يد الغرب عن الاحتياطات البترولية الهائلة فى إيران(١) .

وبعد أن استعاد الشاه عرشه خلال أيام من نجاح عملية " أجاكس " ، بدأت إيران مشوارها الطويل فى الانحياز الشديد للولايات المتحدة خصوصا وللغرب عموما . وتعود أسباب هذا الانحياز للعوامل التالية :

١- فشل سياسة التوازن السلبى ، التى اتبعها محمد مصدق ، والبحث عن بدائل معقولة .

٢- حاجة النظام الإيرانى إلى الأمن الداخلى ، إلى مصادر جديدة للتأييد والدعم له ، ولم يكن هناك بديل عن الولايات المتحدة فى هذا الشأن .

---

(١) جيمس بيل ، ويليام راجرلوس : مصدق ، نفت ، ناسيوناليسم إيران ، ترجمه عبد الرضا هوشنك مهدوى ، كاوه بيات ، نشر كفتار ، تهران ، ١٣٧٢ هـ . ش ، ص ١١١ .

* آجاكس : لمزيد من المعلومات عن هذه العملية يمكن الرجوع إلى : اس . ام . وود هاوس : اسرار كودتاى ٢٨ مرداد ، شرح عمليات جكمه (آجاكس) ، ترجمه نظام دربندى ، انتشارات راهنما ، تهران ، ١٣٦٨ . وأيضا ، بليدوفسكا وبلوخ : الجاسوسية والجاسوسية المضادة ، بيروت ، ١٩٩١م . وغلام رضا نجاتي : جنبش ملى شدن صنعت نفت ايران وكودتاى ٢٨ مرداد ١٣٣٣ ، جاب بنجم ، شركت سهامى انتشارات ، تهران ، ١٣٦٨ هـ . ش .

٣ـ المبادرة الأمريكية التى سعت لاستكمال حركة الدفاع المضادة للسوفييت ، خاصة وأنها جاءت فى وقت كان الشاه يدرك صعوبة تحقيق التوازن السلبى لدولة تواجه تهديدا من دولة كبرى مجاورة لها وهى الاتحاد السوفيتى.

٤ـ بروز عامل جديد لاتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عام ١٩٥٤م، والتى أخرجت إيران من الشرق الأوسط ـ كما سيرد فى المبحث التالي(١).

وقد تمثل أول مؤشر على انحياز إيران إلى الغرب عمليا ؛ فى انضمامها إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥م ، غير أن عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليه أيضا، جعل حماس الشاه يفتر تجاه هذا الحلف وذلك للأسباب التالية :ـ

(أ) كان الشاه يرى أنه من الممكن أن يخفق حلف بغداد فى الدفاع المؤثر ضد الاتحاد السوفيتي.

(ب) أن عدم انضمام أمريكا إليه ، جعله يتخوف من أن يؤدى ذلك إلى تحجيم المساعدات التى تتلقاها إيران منها ، لا سيما العسكرية.

(ج) كما أنه كان يرى أن عدم انضمام أمريكا إلى هذا الحلف ، فى ظل تضاؤل الدور البريطانى فى المنطقة، يمكن أن يكون من شأنه خلق ظروف مواتية للاتحاد السوفيتى والأنظمة الثورية العربية فى المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي(٢).

وقد صحت مخاوف الشاه هذه وتزايدت ، عندما نجح انقلاب ١٤ يوليو ١٩٥٨م الذى أطاح بالأسرة الملكية العراقية. وبرهن على أن الحلف غير قادر على حماية الأنظمة الداخلة فيه. وبالتالى تعين عليه أن يوثق علاقات بلاده مع الولايات المتحدة. إذ بادر إلى عقد معاهدة دفاع مشترك معها عام ١٩٥٩م ، كما سبقت الإشارة ـ تلك المعاهدة المكونة من ست مواد ، والتى وقعها عن الجانب الإيرانى اللواء " حسن أرفع " سفير إيران لدى تركيا ، وعن الجانب الأمريكى نظيره " وارين فيشر " فى ٥ مارس ١٩٥٩م والتى نقلت العلاقات بين البلدين من حالة العلاقة الرسمية الطبيعية إلى حالة التبعية والعمالة فى المنطقة. وقد تضمنت هذه المعاهدة إجمالا ما يلي :

---

(١) ابراهيم سنجر: نفوذ أمريكا در إيران، نشر مؤلف، تهران، ١٣٦٨ — ص ٦٨. ومحمد بدر الدين مصطفى سياسة مصر الخارجية تجاه إيران. ص ١٦٨.

(٢) على رضا ازغندي: روابط خارجى إيران، ص ٢٧٤.

أولا: تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية، عند وقوع عدوان على إيران، التدابير اللازمة بما فيها استخدام القوة العسكرية ، للحفاظ على الأمن والسلم بالمنطقة، وذلك بعد موافقة الحكومة الإيرانية وطلبها ذلك.

ثانيا: تتعاون الولايات المتحدة وإيران مع الدول الغربية فى إعداد التدابير الدفاعية ، التى يتم الاتفاق عليها بين الجانبين.

ثالثا: تلتزم إيران باستغلال كافة المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية فى سبيل تحقيق تقدم إيران واستقلالها(١).

ورغم أن العلاقات الإيرانية – الأمريكية ، شهدت فتورا ملحوظا عشية تولى "جون كينديي" الحكم عام ١٩٦٠م ، والذى تزامن مع تزايد الاضطرابات الداخلية الإيرانية ، مثل مظاهرات المدرسين ، اعتراضا على تدنى أحوالهم المعيشية ، واقتحام قوات المظلات حرم جامعة طهران وخروج عدد كبير من المستشارين الأمريكيين من إيران ، ورفض كيندى طلبات شراء السلاح الإيرانية. بل طالب كيندى الشاه لدى زيارة الأخير لواشنطن فى مطلع عام ١٩٦٢م ، بأن يخصص جانبا من نفقات بلاده العسكرية لتحسين الأوضاع الاقتصادية بصورة شاملة(٢).

وهو ما نفذه الشاه بالفعل فى برنامج شامل للإصلاحات الداخلية تحت مسمى "الثورة البيضاء"* أو ثورة الشاه والشعب. تلك الإصلاحات التى أفضت فى النهاية إلى صدام بين الشاه والشعب ، والذى تجسد فيما يسمى فى المؤلفات الإيرانية " انتفاضة ١٥ خرداد " التى حدثت فى ٥ يونيو١٩٦٣.

---

(١) على رضا ازغندي: روابط خارجى إيران ، ص ٢٧٦. وللاطلاع عن النص الكامل للمعاهدة المذكورة يمكن الرجوع إلى: عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٢٦٦ – ٢٦٨.

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ، انظر ص ٢٧٥ – ٢٨٠.

* الثورة البيضاء: لمزيد من المعلومات عن الثورة البيضاء يمكن الرجوع إلى: محمد رضا بهلوي: انقلاب سفيد بتهران ، ١٣٤٠ هـ. ش. ولمزيد من المعلومات عن انتفاضة ١٥ خرداد يمكن الرجوع إلى: سيد جلال الدين مدنى (دكتور) تاريخ إيران السياسى المعاصر، ترجمة سالم شكور ، ط١ منظمة الاعلام ، طهران ، ١٩٩٣م.

ورغما عن ذلك ، عادت العلاقات إلى سابق وضعها ، عقب تولى ليندن جونسون؛ حيث عادت المساعدات والاستثمارات والفروض الأمريكية والأسلحة تتدفق مرة أخرى على إيران حتى نهاية عام ١٩٦٧م، عندما حذفت أمريكا إيران من قائمة الدول المتلقية للمساعدات: نظرا لعدم احتياجها لها[1].

ونخلص مما سبق ذكره فى هذا المبحث ، أن منطقة الشرق الأوسط قد دخلت فى نطاق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بعد تراجع الدور البريطانى منها. ومن ثم تعرضت دول المنطقة — ومن بينها إيران ومصر- إلى حالة استقطاب حاد من جانب هاتين القوتين العظميين. وبالتالى انبنى تفاعل إيران ومصر مع هذا النظام القطبى السائد ، على تصورات كل منهما لمصالحه ، ولدوره فى المنطقة ، وحدود هذا الدور وأهدافه. فمن ناحية ثبت الموقف المصرى على مبدأ رفض الدخول فى أى من صيغ التحالفات أو المحاور السياسية. وشقت مصر لنفسها بذلك تكتلا محايدا ، وسط حالة الاستقطاب هذه ، مؤكدة استقلالية قرارها وحرية تحركها الإقليمى. وحتى إن العلاقات الوطيدة التى قامت بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، إنما يمكن إدراجها فى إطار محاولة النخبة المصرية، لإقامة توازن للقوة على الساحة العربية. والتى استند الدور المصرى فى الدخول فيها على كافة قدرات مصر السياسية والاقتصادية والتنموية والدعائية. بينما فرضت جغرافيا الجوار مع الاتحاد السوفيتى واحتياطات الثروة البترولية الهائلة ، على إيران واقعا مغايرا ؛ حجم من قدرتها على التحرك الإقليمى إلا فى إطار انحيازها إلى الغرب ، والانضمام إلى التحالفات الغربية المطروحة ، ومستندة على تحالفها الاستراتيجى مع الولايات المتحدة.

وبالتالى ، أبرز العامل الدولى ، أو عظمت علاقات مصر وإيران مع القوتين العظميين مدى الفوارق بين التوجهات السياسية لدى كل من القاهرة و طهران وهو ما كان له انعكاسه الواضح على تطور علاقات كل منهما بالآخر.

---

(١) على رضا ازغندي: روابط خارجى إيران ، انظر ص ٢٨٦ — ٢٨٧.

العلاقات الإيرانية – المصرية
عوامل فتور
(١٩٥٢ – ١٩٦٠م)

لقد كان تزامن قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، مع وجود مصدق بحكومته الوطنية ، يمثل إحدى حلقات الاتفاق فى التوجهات السياسية للبلدين ، بل وباتت الأهداف المشتركة ـ أثناء عمر الحكومة الوطنية القصير – عاملا هاما للتجاذب بين النظامين فى مصر وإيران ؛ ففضلا عن توجهاتهما الحيادية ورفضهما لصيغ الأحلاف الغربية التى سبق وأن طرحتها بريطانيا وأمريكا. كانت هناك عوامل مضافة تصب فى صالح التقارب الإيرانى – المصرى منها ما يلى :

١ـ سحب حكومة مصدق الاعتراف الإيرانى بإسرائيل فى يوليو ١٩٥١م ، والذى سبب ارتياحا مصريا و عربيا. وكان محل تقدير مصر ، التى كانت تعتبر إسرائيل العدو الأول لها و المصدر الحقيقى للتهديد الماثل أمامهاـ وهو ما سوف نتناوله فى المبحث التالى.

٢ـ الكفاح المشترك ضد بريطانيا ؛ فالثورة المصرية منذ قيامها كانت تركز على تحقيق الجلاء البريطانى عن منطقة قناة السويس ، بينما كان مصدق قد خاض عملية التأميم بشراسة ، ولا يزال فى غماره ، وهو الذى كان محل اهتمام عبد الناصر ، بدءا من تطورات الحركة الوطنية أثناء أزمة البترول ، وحتى خروج الإنجليز من الميدان بعد التأميم. ومع أنه كان يدرك أن إيران ليست بلدا عربيا

إلا أنه كان يرى أن معركتها على الطرف الشرقى من الأراضى العربية لابد وأن تسترعى الاهتمام[1].

٣. مسارعة الحكومة الإيرانية بالاعتراف بالثورة المصرية ، بل إنها كانت تعد من أوائل الدول التى اعترفت رسميا بنظامها الجديد. و أعربت عن تأييدها له حيال أى مشكلة تواجهه على المستوى الدولى ، وذلك من خلال تأكيدها على مساندة الحقوق المصرية المشروعة لدى المحافل الدولية[2]

بيد أن تلك المشتركات لم تتعد جانبها النظرى إلى أى من جوانب التنسيق العملى بين البلدين ، وذلك لسببين رئيسيين هما :

السبب الأول: سقوط حكومة مصدق فى أغسطس ١٩٥٣م، على أيدى أجهزة المخابرات الأمريكية وهو ما سبب صدمة كبرى لجمال عبد الناصر، وحتى إنه عندما اكتملت لديه صورة ما قامت به هذه المخابرات فى طهران، بدا ولأسابيع غير راغب فى أية اتصالات مع الولايات المتحدة[1].

ويجدر بالذكر هنا، أن هذا الموضوع اتخذته الصحف المصرية منطلقا لحملة إعلامية ضد نظام الشاه ، تبعتها فى ذلك الإذاعة المصرية الموجهة باللغة الفارسية بدءا من ٣ يوليو ١٩٥٤م ، توقيت بدء بثها عمليا.

السبب الثانى : هو انهماك قادة الثورة فى مصر وتركيزهم على مسألة إجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة و هو ما تحقق بموجب اتفاقية الجلاء التى وقعها الجانبان فى ١٩/ ١٠/ ١٩٥٤م.

والحق أن اتفاقية الجلاء كانت أول محك عملى تواجهه العلاقات الإيرانية ـ المصرية، من حيث أنها دفعت بهذه العلاقات إلى حيز سوء التفاهم بين البلدين. ثم

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، حرب الثلاثين سنة ، ط ١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٧ و **Shahram Chubin، the foreign relation ـ174 ،140 p of Iran U.S.A University of California press 1974، ، P174- P140.**

(٢) على بالين برست : بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، ص ١١

(٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ص ٢٨٠ .

تلاحقت وراءها أحداث أخرى دفعت بالعلاقة بينهما إلى حيز الفتور. أهمها قيام حلف بغداد وانضمام إيران إليه من ناحية ، ونشوب أزمة السويس وموقف إيران حيالها من ناحية أخرى.

وهى جميعا من القضايا الرئيسية التى دارت حولها العلاقات الإيرانية المصرية خلال هذه المرحلة التاريخية من الدراسة ؛ فهذه القضايا لم تكن تجسد سلوك ومواقف البلدين على المستوى الخارجى وحسب ، بل كانت تعبر أيضا بعمق عن تصور كل منهما لدوره الإقليمى وأهدافه ومدى قدرته على التحرك أداءً لذلك الدور. أما وإذا أضفنا عامل الصراع بين القوتين العظميين حول منطقة الشرق الأوسط ، فإننا قد أضفنا عاملا حاسما فى توسيع الهوة بين إيران ومصر ، وهو الأمر الذى أضعف بدوره أى محاولة قامت لإزالة عوامل التوتر بينهما ، بل إنه دفع بهذه العلاقات إلى نطاق المواجهة السياسية الشرسة ، مبررة بعامل آخر هو إعادة إيران لاعترافها بإسرائيل.

على أية حال يتعين علينا الآن أن نلقى الضوء على القضايا الثلاث الأولى وهى اتفاقية الجلاء وحلف بغداد وأزمة السويس ، على اعتبار أنها كانت تمثل القضايا التى دارت حولها العلاقات الإيرانية ـ المصرية وتفاعلت بشأنها ، ثم نردفها بالعلاقات الثنائية بينهما ومدى ما طرأ عليها من تطور.

اتفاقيـــة الجــلاء:

كانت النخبة المصرية ، وعلى رأسها جمال عبد الناصر ، تدرك وجود عدد من الحقائق حول هذه القضية أى جلاء القوات البريطانية عن التراب المصرى ، أهمها :

١. أن الوصول إلى حل مع بريطانيا سوف يكون عملية شاقة – ليس فقط لأن الإنجليز متمسكون بمركزهم الاستراتيجى فى مصر – وإنما أيضا لأن مجمل الأوضاع فى المنطقة ، وخصوصا بعد انسحابهم من عبدان فى إيران لا يجعلهم من الناحية النفسية فى وضع لا يسمح بانسحاب آخر فى مصر. وهكذا فإن

المفاوضات مع الإنجليز لن تكون حوارا دبلوماسيا ، وإنما صراع إرادات إلى آخر المدى.

٢. أن موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسبب ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، أى ترتيبات الدفاع المشترك.

٣. أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا رئيسياً فى المنطقة يزداد حجمه مع الأيام و التطورات(١).

ومن المعروف أنه بعد مفاوضات شاقة بين مصر وبريطانيا ، وقع الجانبان هذه الاتفاقية ، التى أثارت إحدى موادها استياء إيرانيا ، وحتى قبل أن يتم التوقيع الفعلى عليها عبر الإيرانيون عن استيائهم إزاء هذه المادة.

ومن المعروف أيضا أن هذه الاتفاقية* ، تضمنت من بين أحكامها أن الاعتداء على أى من الدول العربية أو تركيا ، يكون ذريعة لبريطانيا للعودة إلى قاعدة السويس ، بينما لم تتضمن إيران من بين هذه الدول ، وهو ما جعل الأخيرة تعتبره موقفا غير ودى من نظام الحكم الجديد فى مصر(٢). خاصة أنه جاء فى توقيت كانت الصحف المصرية لا تزال تهاجم نظام الشاه ، بعد سقوط مصدق ، ومن ثم بدأ التحرك المصرى لتوضيح موقفها أمام النظام الإيرانى.

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١٦٣

(٢) صلاح العقاد (دكتور): السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد. السياسة الدولية عدد (٤) ، السنة الثانية ، أبريل ١٩٦٦م ، ص ٣٩ – ٤٠.

* اتفاقية الجلاء: نصت المادة الرابعة من هذه الاتفاقية على: " فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠م ، أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر " . لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى محمود عبد الرحمن برج: قناة السويس ، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية (١٩١٤ – ١٩٥٦م) ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ص ٣٨٦.

إذ أن الشاه – أثناء تسلمه أوراق اعتماد السفير " محمد عبد الشافى اللبان " وكذلك خطاب اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر يوم ٩/ ٥/ ١٩٥٤م ، لم يستطع إخفاء " **ألمه من حملات الصحف المصرية ، مشيرا إلى أن من بينها بعض صحف تعتبر لسان حال المسئولين** " . ثم " **ذكر أنه يأسف لأن الصحافة لا تزال مستمرة فى حملاتها** " تلك مشيرا إلى أن تركيا لا تتعرض لمثلها " **مع أن مركز إيران يختلف تمام الاختلاف عن مركز تركيا بالنسبة لمصر** " وفى نوع من المساومة ألمح الشاه إلى أن إيران لا تستحق ذلك ، من كونها ساندت العرب فى القضية الفلسطينية قائلا : " **نحن لم نتخذ حتى الآن موقفا صريحا مثل مركز تركيا نحو الغرب ، كما أننا لم نقف موقفها تجاه إسرائيل** " ثم أكد الشاه قائلا : " **إن إيران تعتبر الخط الأول فى الدفاع عن مصر وأنها مع ذلك لم تحظ من عناية مصر فى هذه الناحية بالقدر الذى تحظى به تركيا** "[١] .

كذلك عبر وزير الخارجية الإيرانى " عبد الله انتظام " للسفير المصرى ، فى كل مناسبة التقيا فيها ، عن نفس الرأى الذى ذكره الشاه سلفا . فعلى سبيل المثال ، أخذ الوزير الإيرانى فى الاجتماع الثنائى الذى جمعه مع السفير " اللبان " يوم٢٨/ ٨/ ١٩٥٤م ، " يسهب فى تأكيد أن موقف مصر ، وما ينبنى عليه من تمييز لا يستند إلى أساس صحيح ، فيه إساءة بالغة لإيران وتصويرها للعالم كله كبقعة غير مأمونة ولا آمنة . كما أن هذا التمييز فى رأيه ليس منطقيا لأن الهجوم على إيران معناه الهجوم على العراق وهو بلد عربى ، قبلت مصر أن تدافع عنه من هذه القاعدة " . ثم ألمح **الوزير إلى أن قبول مصر لهذه الاتفاقية سوف يكون دافعا وراء انضمام إيران لحلف بغداد**" رغم " **أن الولايات المتحدة لم تطلب إلى إيران حتى الآن أن تنضم لهذا الحلف . ولكنه على كل حال ، أمر يحتمل أن تقوم الولايات المتحدة بضغط فى سبيله فى المستقبل** "[٢] .

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٤م ، (سرى جدا) بشأن: تقديم أوراق اعتماد السفير عبد الشافى اللبان إلى الشاه ، ح.ر ٧٤٢ م.ر ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦ ، أرشيف سرى جديد. (وثائق غير منشورة).

(٢) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٤م، (سرى جدا)، بشأن: لقاء السفير عبد الشافى اللبان لوزير الخارجية الإيرانية (وثائق غير منشورة).

ورغم أن السفير اللبان لم يعلق على تلميحات " انتظام " هذه ، إلا أنه تعين عليه أن يشرح له وللشاه الموقف المصرى وما يحوطه من سوء فهم إيرانى ، انطلاقا من حرص مصر على ألا تصل علاقتها مع إيران إلى حد الفتور. وذلك بالعمل على إزالة ما يكنه الشاه من استياء تجاه هذه الاتفاقية.

ومن ثم شرح السفير للوزير الإيرانى فى أثناء لقائهما - المشار إليه عاليه - وكذلك أوضح للشاه ، خلال لقائه به يوم ١/ ٩/ ١٩٥٤م ، حيثيات الموقف المصرى من الاتفاقية ومن موقف إيران فيها. ثم أرسل بمحضر المقابلة الأخيرة إلى وزارة الخارجية وبصورة أخرى منه إلى رئاسة الجمهورية[١]. ونظرا لأهمية ما تكشف عنه هذه الوثيقة ؛ فإننا نورد أهم ما جاء فى نصها على النحو التالى:

بداية ذكر السفير " إن من واجب إخواننا الإيرانيين أن يقدروا الموقف على أساس من المنطق والانصاف ، وأن هذا هو أمل المسئولين فى مصر الذين يحلون العلاقات الودية بين البلدين أكرم محل فى نفوسهم ".

واستطرد السفير قائلا: "إن مصر تقدر إيران ، كما وأن سلوكها بشأن هذه الاتفاقية لا يعنى ولا يعبر عن نية معادية تجاه إيران " وذلك للاعتبارات التى ساقها على النحو التالى:

أولا: " إن مصر لم تقبل تركيا راضية ، وإنما فرضت عليها كثمن للاتفاق. والفرق واضح بين القبول الاختيارى وبين الالتزام ، الذى تقتضى به ضرورة صيانة المصلحة القومية العليا لمصر ".

ثانيا: "من الخطأ قياس عواطف مصر نحو إيران بما تم فى الاتفاقية ؛ فهذا قياس خاطئ " و " إذا كان الإيرانيون يريدون استخلاص نية منطقية ومعقولة مما انتهى إليه الاتفاق ، فهذه النتيجة هى أن الطرف الآخر من المفاوضات التى

---

(١) كتاب السفارة إلى الخارجية بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٤ (سرى للغاية) وكتابها أيضا بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٥٤ (سرى للغاية وعاجل جدا) بشأن: لقاء السفير عبد الشافى اللبان مع الشاه يوم ١/ ٩/ ١٩٥٤ ح. ر ٧٤٢ م. ر ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦ أرشيف سرى جديد (وثائق غير منشورة).

أدت إلى الاتفاقية، يرى أن تركيا أهم من إيران بالنسبة لخططه الدفاعية فى الشرق الأوسط " .

ثالثا: " أما بالنسبة لوضع البلاد العربية من الاتفاقية ، فهو وضع معقول وطبيعى ؛ فالبلاد العربية تكون وحدة سياسية وجغرافية متكاملة فى مصالحها ، علاوة على أن مصر مرتبطة مع هذه البلاد بميثاق الضمان الجماعى. وكل هذه الاعتبارات تجعل لهذه البلاد من مصر وضعا خاصا يختلف كل الاختلاف عن وضع إيران " .

رابعا: " لا يحق لإيران أن تقابل بالاستياء موقف مصر ، فهذا موقف طبيعى من كل الوجوه ؛ فإذا افترضنا مثلا أن جيشاً روسياً يحتل البلاد الإيرانية ، وأن إيران دخلت فى مفاوضات مع الاتحاد السوفيتى لإجلاء هذا الجيش ، وأن روسيا اشترطت لهذا الجلاء ، أن تعود فى حالة هجوم تركيا ومصر ، وأن إيران نجحت فى إقصاء مصر كشرط للجلاء ولم تنجح فى حالة تركيا ، فهل يدعو ذلك مصر للاستياء ؟ . إن الأمر بالتأكيد يكون على عكس ذلك فى مصر ، التى تغتبط كل الاغتباط بهذه النتيجة ، ما دامت تؤدى إلى تحقيق الجلاء الروسى عن إيران " .

خامسا: وبما أن الإنجليز والأمريكان كانوا يهدفون إلى تحقيق مصالحهم ، وليس مصلحة إيران ، فى المفاوضات مع مصر ، فاللوم هنا يوجه إليهم ، لا إلى مصر ، التى جاهدت جهادا مريرا نحو السبعين عاما للخلاص من الاحتلال الأجنبى " ومصر فى هذه الاتفاقية " لم تعتد على حق مكتسب لإيران حتى يجوز للإيرانيين أن يفسروا موقفها على أنه غير ودى ، بل بالعكس كانت تريد إغلاق كل الأبواب فى وجه الإنجليز وقد نجحت فيما يتعلق بإيران ولم تنجح فيما يتعلق بتركيا " .

سادسا: " كما أن تلويح إيران بأنها ساندت الدول العربية فى مسألة إسرائيل ، وأنها كانت ترجو ، لهذا السبب ، أن تعامل على قدم المساواة مع تركيا ، التى

اتخذت من هذا الموضوع موقفا مغايرا " قد أثار دهشة المسئولين فى مصر وأنهم تعجبوا " من أن تتخذ إيران من ذلك وسيلة للمساومة أو التأثير فى موقف يتصل بالمسألة القومية العليا لمصر ، وأنهم كانوا يعتقدون — ولا يزالون — أن إيران إنما وقفت هذا الموقف من إسرائيل ليس فقط تقديرا لعلاقات الأخوة بينها وبين البلاد العربية ؛ وإنما أيضا عن اقتناع منها كدولة مسلمة فى منطقة الشرق الأوسط " هذا فضلا عن " أن هذا الموقف بطبيعة الحال يتفق مع مصالح إيران قبل عواطفها. وإذاً فلا محل للتلويح به أو محاولة استغلاله فى هذه الحالة " .

سابعا: وربما يكون ما تم فى هذه الاتفاقية " فى صالح إيران ، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما هى عرضة له من مناورات للأمريكيين والروس ، وهى مناورات قد تورطها فى اتخاذ مواقف قد لا ترضاها ، فى حالة السماح بعودة الإنجليز واستعمالهم للقاعدة فى حلها هجوم روسى عليها، يمكن حله بالطرق السلمية؛ إذ قد يجد الغير فى هذه الحالة فرصة يسرف فى استغلالها لصالحه دون تقدير لمصالح إيران وارتباطها بروسيا : بحكم ما بين البلدين من اتفاقيات* وجوار. ولا يبعد عندئذ أن توجه إيران اللوم لمصر لسماحها للإنجليز باستعمال القاعدة " فى قناة السويس. خاصة وأن إيران كانت " ولا تزال تقف موقف الحياد بين الكتلتين بخلاف تركيا التى اتجهت صراحة نحو الغرب " .

* يقصد الإشارة إلى البند السادس من معاهدة الصداقة و المودة المبرمة بين الاتحاد السوفيتى وإيران عام ١٩٢١م ، والذى يسمح بدخول الجيوش السوفيتية الأراضى الإيرانية فى حالة تعرض الأخيرة لهجوم من دولة أخرى. فضلا ارجع إلى المبحث الأول ، علاقات إيران بالاتحاد السوفيتى لمزيد من المعلومات حول هذه المعاهدة وللاطلاع على نصها يمكن الرجوع الى سعيد الصباغ تاريخ إيران السياسى. جذور التحول ، ١٩٠٠ـ١٩٤١ . .

ولم ير الشاه بدا - أمام هذه الاعتبارات المقنعة - إلا أن يبدى تقديره وتفهمه للموقف المصرى ولكنه اقترح في الوقت نفسه " **أن يدلى أحد القادة** " المصريين "**بتصريح يبين فيه أهمية العلاقات بين مصر وإيران ، وفائدة التعاون بينهما بما يزيل الأثر الذى أحدثه إغفال إيران** " من اتفاقية الجلاء وأن يقوم أحد المسئولين المصريين بزيارة لإيران خلال عام ١٩٥٥م.

بيد أن إيران بات يتعين عليها أن تبحث عن إطار أو سند ؛ تعمل من خلاله على تفعيل دورها الإقليمى فى الشرق الأوسط ، الذى أبعدت عنه بموجب اتفاقية الجلاء. ومن ثم جاء انضمامها لحلف بغداد رسميا بعد عام تقريبا .

حلف بغداد:

كان هذا الحلف سيسمى بـ " **حلف القاهرة** " إذا كان التوفيق قد حالف بريطانيا والولايات المتحدة فى " إقناع النحاس باشا " ، ومن بعده محمد نجيب ، فى قبول الاقتراح الرباعى لتأسيس قيادة عسكرية فى الشرق الأوسط ، أو منظمة دفاعية تكون لمصر صفة العضوية المؤسسة بها. لكن مصر لم يكن لديها نية فى أمور كهذه، خاصة وأن الجلاء البريطانى عن الأراضى المصرية لم يكن قد تحقق بعد حينئذ[١] .

غير أن الموقف المصرى الراسخ والمبدئى تجاه الأحلاف ، ظل ثابتا أيضا فى عهد الرئيس عبد الناصر ، رغم محولات الاقناع التى قام بها كل: من وزير الخارجية الأمريكى " جون فوستر دالاس " أثناء زيارته بالقاهرة عام ١٩٥٣م ، ورئيس الوزراء العراقى " نورى السعيد " أثناء زيارته للقاهرة فى سبتمبر ١٩٥٤م ، و حتى " أيدن " وزير الخارجية البريطانى ، أثناء مروره بالقاهر فى فبراير عام ١٩٥٥م ؛ فقد كان عبد الناصر يدرك أن الأحلاف ما هى إلا محاولة بريطانية للعودة إلى الشرق الأوسط مرة أخرى[٢] .

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، انظر ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ٣١٩ وما بعدها ، و عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

الحق ، أن الغرب ، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة ، كان يعلق أهمية كبيرة على انضمام مصر لهذا الحلف ؛ لأن الطريقة التى كانت ترسم بها مصر سياستها الخارجية لم تكن لها تأثيرها فى الدول العربية الأخرى فحسب ، بل لانعكاسها الواضح على النهج السياسى الإيرانى أيضا . خاصة وأن إيران كانت حينئذ " تراقب بعين الانتباه الشديد موقف مصر فى سياستها الخارجية وتحرص حرصا شديدا على تتبع خطوات مصر فى تكييف سياستها بين الشرق والغرب ، وتتأثر بأسلوبها فى ذلك إلى حد كبير "(1) وبالتالى فإن انضمام مصر كان سيعنى انضمام إيران لهذا الحلف. ومن ناحية أخرى كان الأمريكيون يرون ضرورة تعميق الحلف فى وقت لاحق – من خلال مصر – بإدخال سوريا ولبنان والأردن ثم المغرب وتونس ، إلى جانب دوله الأعضاء ، بحيث تضمن لحزام الأمن الشمالى عمقا داخليا أبعد. وتدعيم الحلقة الأمنية من خلاله بين حلف شمال الأطلنطى وحلف "سيتو"* لمواجهة الاتحاد السوفيتى(2) .

ولم يكن أمام الأمريكيين أو البريطانيين بُد ، سوى الاتجاه إلى إيران ، بوصفها بديلا عن مصر فى نظرهم ؛ لأنهم كانوا على اقتناع تام بأن " إيران هى عصب الدفاع عن الشرق الأوسط " طبقاً لما صرح به " ستيفنسن " السفير البريطانى ، لنظيره المصرى بطهران وذلك لاعتبارين :

الأول: " أن اعتداء على العراق لا يمكن أن يكون إلا عبر الأراضى الإيرانية " .

---

(1) كتاب كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٤م بشأن: مؤتمر الدبلوماسيين البريطانيين فى بيروت وحديث للسفير المصرى مع السفير البريطانى "روجر ستيفنسن" (ح.ر ٧٤٢ م.ر ٢٠٦/٧/١/جـ١٦ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(2) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، انظر ص ٣٢٤. وثائق الخارجية (ح.ر ٤٠٦ ، م.ر ٣/٨/٢٧/١٧/ جـ٥ أرشيف سرى جديد).

* سيتو **South East Asia Treaty Organization (seato)**: بعد انتهاء الحرب الكورية (١٩٥٠ – ١٩٥٣) وحرب فرنسا فى الهند الصينية التى انتهت عام ١٩٥٤م ، تحركت الولايات المتحدة لإقامة تنظيم دفاعى جماعى عن منطقة جنوب شرق آسيا ، وتم ذلك بالتوقيع على حلف مانيلا أو معاهدة حلف جنوب شرقى آسيا فى ٨/٩/١٩٥٥م ، من كل من أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، استراليا نيوزلندا ، باكستان ، تايلاند والفلبين. د/إسماعيل صبرى مقلد: العلاقات السياسية الدولية ، ص ٣٥٤ – ٣٥٥.

الثانى: " أن إيران تغار من تركيا ومن العون الأمريكى لها ، وترى فى ذلك نوعا من المبالغة فى التقدير الأمريكى لقيمة تركيا الدفاعية. كما يرى الإيرانيون أنهم أولى بالمساعدة؛ لضعفهم العسكرى، ولأنهم أكثر من تركيا تعرضا للهجوم الخارجى "(١)

من ناحية أخرى ، كان البريطانيون سعداء أيما سعادة ؛ لأنهم نجحوا أخيرا فى أنهم سيؤسسون حلفا أمنيا فى منطقة الشرق الأوسط ـ بعد توقيعهم اتفاقية الجلاء مع مصر ـ إذ رأوا فى هذا الحلف اعترافا رسميا بنصيبهم فى هذه المنطقة من العالم وصيغتهم الخاصة التى تضم كل النظم الشرق أوسطية ، الواقعة تحت نفوذهم ، و بالتالى حماية هذه الأنظمة أمام التوجهات الثورية الصاعدة فى المنطقة تحت تأثير ثورة يوليو المصرية وفى مواجهة السوفيت ، الذين كانوا قد أسسوا بدورهم حلفا دفاعيا خاصا بهم هو "حلف وارسو " فى مايو ١٩٥٥م ، من دول الكتلة الشرقية(٢).

وفى يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٥م ، وقع كل من الرئيس التركى " جلال بايار " ورئيس الوزراء العراقى " نورى السعيد " على ميثاق حلف " التعاون المتبادل " فى بغداد ؛ بهدف " التعاون فيما بينهما فى الشئون الدفاعية والأمنية " وكذلك حول مصالحهما الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط. ويُذكر أن المادة الخامسة من ميثاق هذا الحلف قد تركت الباب مفتوحا لانضمام: " الدول الأعضاء بالجامعة العربية أو أى دولة أخرى بالمنطقة ترغب جديا فى السلام والأمن " ، ومن ثم توالى انضمام الدول الذين مثلوا كل عضويته ، حيث انضمت إليه بريطانيا يوم ٣٠ مارس ١٩٥٥م ، تلتها باكستان فى ٢٣ سبتمبر ، ثم إيران فى يوم ١١ أكتوبر من نفس العام*(٣)

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٥٤م (سرى) (ح. ر ٧٤٢ م ر ٢٠٦/٧/ ١/ جـ١ أرشيف سرى جديد) وثائق غير منشورة.

(٢) مسعود بهنود: ازسيد ضياء تا بختيار ، دولتها ايران ازسوم اسفند ١٢٩٩ تا بهمن ما ١٣٥٧ ، جاب هفتم ، نشر سازمان انتشارات جاويدان ، تهران ، زمستان ١٣٧٧هـ. ش ، ص ٤١١ – ٤١٥ ومنوجهر محمدي: مرورى برسياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ١١١ – ١١٢.

(٣) للاطلاع على النص الكامل لميثاق حلف بغداد يمكن الرجوع إلى: عبد الرضا هوشنك مهدوي: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٢٣٦. ولمزيد من المعلومات عن حلف بغداد يمكن الرجوع إلى: خليل فضل الكنيسي: حلف بغداد ٢٤ فبراير ١٩٥٥م ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٦٩م.

* انضمام ايران إلى حلف بغداد: شاركت إيران لأول مرة فى اجتماعات هذا الحلف يوم ٢١/ ١/ ١٩٥٥ م، بوفد ضم كل من: على قلى اردلان وزير الصناعة والتعدين ، عبد الحسين حمزاوى وكيل الوزارة

لقد كان قيام حلف بغداد يعد من أهم المتغيرات التى حدثت للمنطقة وأحدثت تغييرا لمكونات النفوذ بها ، تحت وطأة حالة الاستقطاب التى تعرضت لها من قبل الدول العظمى . وبالقدر نفسه أصبح أحد نقاط تعارض المصالح الإيرانية — المصرية وتضاد مباشرة لمجمل توجهاتهما السياسية ، وكذلك نقطة افتراق سياسى بينهما والذى ظهرت نتائجه بعد أعوام قليلة. ولعل ذلك التباين يرجع إلى العوامل التالى ذكرها :ـ

١ـ كانت مصر ترى أن الخطر والتهديد المحتمل مصدره إسرائيل ، بينما روسيا ليست خطرا محدقا ؛ نظرا لعدم وجود حدود مشتركة بين مصر والاتحاد السوفيتي . وتدرك أنهم إذا اقتربوا من مصر والوطن العربى خطوة واحدة فان ذلك سيعنى قيام حرب عالمية أكبر من قدراتها(١) .

فى حين كانت إيران ترى ان المصدر الحقيقى للخطر هو الاتحاد السوفيتى ، الذى كان الشاه خائفا من احتمال هجومه على الأراضى الإيرانية ؛ نظرا لأن الماضى السوفيتى السيئ فى إيران ليس بعيدا ، عندما عرضها لخطر التقسيم . هذا فضلا عن الحدود المشتركة بينهما(٢) .

٢ـ كانت مصر ترى أن سياسة الأحلاف التى تعقد بين البلدان العربية والدول الكبرى غير موثوق فيها ؛ لأن حلفا بين قوى وضعيف سيؤدى إلى هيمنة الأول على الثاني . وهذا ما عبر عنه عبد الناصر فى قوله " إن الدول الصغيرة الداخلة فى نطاق الأحلاف لا يمكنها أن تقف على قدم المساواة مع الدول الكبرى ، ولا

= برئاسة الوزراء ، جواد عامرى عضو المجلس الاستشارى الأعلى بوزارة الخارجية ، عبد الله هدايت قائد عام القوات المسلحة ، الجنرال حجازى مدير المكتب الثالث للقوات المسلحة . وكل من : الجنرال ماجين ، أفخمى ، والكولونيل أفخمى الضباط بهيئة الأركان وحسن شهريار مدير الإدارة السياسية الأولى بوزارة الخارجية والمختصة بشئون البلاد العربية وتركيا . وأخيرا عباس هويدا سكرتيرا للوفد . كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٥٥ (ح . ر ٤٠٦/ م . ر ٣٨/ ٢٧ / ٧/ جـ٥ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة) .

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، انظر ص ٣١٩ .

(٢) على رضا ازغندي : روابط خارجى إيران ، ص ٣٩٨ .

يمكنها أن تناقش الأمور على أساس المساواة " ومن ثم فما هذه الأحلاف إلا " امبريالية مقنعة "[1].

بينما كان الشاه يعتقد أن انضمام إيران للحلف سيحقق له هدفين مهمين : الأول: هو تدعيم مركزه فى الداخل مع القضاء على المعارضة الداخلية المتصاعدة، بدليل أن حلف بغداد كان منفردا بإقامة لجنة خاصة لمكافحة الآراء الهدامة داخل الأقطار المنضمة إليه[2]. والثاني: هو محاولة استخدام الحلف لخدمة المصالح القومية الخاصة ، وفى تقوية مركز إيران التساومى مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بشأن الأمن والمساعدات ، والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسلحة الأمريكية وتعهدها بالدفاع عن إيران مقابل السوفييت[3].

٣ـ كانت مصر ترى أن الحلف يتناقض مع مبدأ الحياد ، وهو أحد الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية ، الذى عملت من خلاله على التحرر من الهيمنة الأجنبية ، وذلك باتخاذها مواقف مستقلة تجاه الدول الكبرى ، وهو ما تعزز وتبلور مفهومه لديها بمشاركة عبد الناصر فى مؤتمر باندونج ، الذى عقد فى الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أبريل عام ١٩٥٥م ، والذى أعرب فيه المؤتمرون عن تقديرهم للدكتور محمد مصدق بوصفه رائداً من رواد عدم الانحياز والتوازن السلبى والنضال ضد الاستعمار وأدانوا فى الوقت نفسه سياسة الانحياز[4].

فى المقابل كانت إيران قد تخلت عن سياسة " التوازن السلبى " التقليدية ، عقب الإطاحة بمصدق. وبدأت فى التحالف مع الغرب ، أو ما كان يطلق عليه الشاه سياسة " القومية الإيجابية " إذ كان الشاه يتصور أن السبب الجذرى لمشكلات

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٤٨ ومجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، ص ٧٤١.

(٢) صلاح العقاد: السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد ، ص ٤٤ . ومحمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ص ١٣٧ .

(٣) على بالين برست : بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، ص ١٤ .

(٤) فواز جرجس: المرجع السابق ، ص ٤٨ . وعلى رضا ازغندي: المرجع السابق ، ص ٣٠ .

بلاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تكمن فى عدم الأمن ، كلما ازداد لديه شعور بالخطر الداخلى والخارجى ؛ كلما زاد من توثيق علاقته بالولايات المتحدة والغرب عموما. ومن هنا تطابقت سياسته الخارجية تماما مع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وهو ما تجسد فى أحد جوانبه فى انضمام إيران لحلف بغداد(١) .

٤ـ رأت مصر فى حلف بغداد أنه سوف يفقدها دورها المحورى فى العالم العربى ، خاصة إذا نجحت محاولات ضم سوريا والأردن ولبنان إليه ، وبالتالى ستواجه مصر العزلة وتحرم من إمكانية الحصول على الأسلحة ، وتواجه الخطر الإسرائيلى بمفردها. ومن ثم كان عبد الناصر يعتقد أن الدفاع عن المنطقة ينبغى أن ينظم من قبل البلدان العربية نفسها ، لا أن يفرض عليها من الخارج ، وبالتالى اعتبر الحلف " مؤامرة صهيونية "(٢) .

بينما مثل الحلف للشاه الأمل فى أن يستخدمه فى تحقيق سياسته التوسعية على حساب بعض الأقطار العربية المجاورة ، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربى وجزر البحرين ، وهو ما سوف يتم تناوله فى المبحث التالى(٣) .

وتأسيسا على ما سبق ، اتضح مدى التباين فى التوجهات السياسية المصرية والإيرانية وبرزت الاختلافات فى تصورات كل منهما الاستراتيجية. ولقد تجمعت أمام القيادة فى مصر أسباب ومبررات جعلتها تتبع سياسة متشددة تجاه حلف بغداد وإعلان الحرب عليه. خاصة وأن أهداف الحلف المذكور أصبحت جلية أمام صانع القرار المصرى ، خاصة وأنه قد وردت إلى مصر المعلومات التى فسرت فيما بعد أسباب تلك السياسة المصرية المتشددة تجاه الحلف ودوله. ففضلا عن الفوارق التى

---

(١) على بالين برست : بررسى روابط سياسى جمهورى اسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، ص ١٤ – ١٥ .

(٢) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٤٧ وعلى بالين برست : المرجع السابق ص ١٤ – ١٥ .

(٣) صلاح العقاد : السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد ، ص ٤٤ .

سبق ذكرها سلفا ، تأكد لمصر أن أهداف حلف بغداد التى قررتها دول الحلف فى اجتماعاتها ، وهى على النحو التالى، وذلك طبقا لما كشفت عنه وثائق وزارة الخارجية المصرية والتقارير الواردة إليها من البعثات الدبلوماسية بالخارج ، التى رفعت عنها السرية مؤخراً:

١- " **العمل على معرفة الوسائل الدفاعية فى الدول غير المنضمة إلى الميثاق ، لا سيما مصر وسوريا والسعودية ثم لبنان والأردن** " .

٢- " **معرفة قوة إسرائيل المرتبطة بالمعسكر الحر لا تهم ، بقدر ما تهم معرفة القوة المصرية** " .

٣- " **لزوم التدخل المباشر وغير المباشر للحيلولة دون حصول** " **مصر على أسلحة أخرى ، لأن** " **تسليح الكتلة الشرقية لمصر يعنى اختلال التوازن بالمنطقة** "[1] .

٤- " **الدعوة العالمية إلى محاربة التغلغل الشيوعى فى سوريا والأردن ومصر ، للحد من نشاط هذه الدول السياسى الموجه إلى الجبهة الغربية وحلف بغداد المتعاون معها** " .

٥- " **نقل الحرب السياسية إلى داخل هذه البلدان ، التى تعمل على تقويض حلف بغداد التوسل بمختلف الطرق لتحقيق الأهداف والأغراض العسكرية والسياسية والاقتصادية الموضوعة فى برنامج الحلف** "[2] .

وبناء على ذلك أخذ عبد الناصر فى تعبئة الدول العربية الأخرى ضد حلف بغداد ودوله ، فقام بدعوة رؤساء الحكومات للدول العربية المستقلة كلها إلى اجتماع عقد فى يناير ١٩٥٥م ، كما نجحت جهوده فى إبرام حلف مصرى – سورى - سعودى فى مارس ١٩٥٥م ، وبذلك حسم موضوع الصراع على ضم سوريا للحلف بل

---

(١) كتاب وزارة الخارجية المصرية إلى وزير الحربية رقم ١٨١ (سري) بتاريخ ٥/ ٥/١٩٥٦م ، الوارد من السفارة المصرية ببغداد بشأن اجتماع المجلس الوزارى لميثاق بغداد فى طهران ٢ – ١٤/ ٤/ ١٩٥٦م ، (ح . ر ١٤٠٨ م . ر ٣٨/ ٢٧/ ١٧ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة) .

(٢) كتاب السفارة المصرية ببغداد إلى الخارجية بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٦م ، بشأن قرار مجلس حلف بغداد رقم ٨٥٦ ، (ح . ر ١٤٠٦/ م . ر ٣٨/ ٢٧/ ٧/ جـ٥ أرشيف سرى جديد) . (وثائق غير منشورة) .

وحكم على مصير الحلف نفسه بالفشل[1] . وقد دعم موقف مصر فى هذا الاتجاه ، عدم انضمام الولايات المتحدة لعضوية هذا الحلف وترددها فى تشجيع الأردن ولبنان على الانضمام لعضويته . ومكتفية بمقعد العضو المراقب فيه لعدة أسباب منها :-

(أ) الخوف من استعداء عبد الناصر عليها وإثارة حفيظة الدول العربية .

(ب) أن انضمامها للحلف سوف يلزمها بتقديم ضمانات أمنية لإسرائيل ، وهو ما لم تكن الإدارة الأمريكية مستعدة له حينئذ ، بغرض تخفيف حدة التوتر القائم بينها وبين الدول العربية .

(ج) أنها كانت ترى أن الشرق الأوسط ما يزال منطقة نفوذ بريطانية ، يفضل أن تقود فيها الحلف بنفسها[2] .

ومن ناحية أخرى ، أصاب عدم انضمام أمريكا لعضوية حلف بغداد ، الإيرانيين بالإحباط بل وبخيبة الأمل ، عندما رأوا أن عبد الناصر نجح فى إبرام صفقة الأسلحة التشيكية ، بينما كانوا يتوقعون أن تغدق عليهم الحكومة الأمريكية أموال المعونات بمجرد انضمام بلادهم لعضوية حلف بغداد. وظهر لهم أيضا " أن البلاد التى حافظت على حيادها مثل الهند وأفغانستان ومصر لم تعاقب بالحرمان بل بالعكس انتشرت أخبار المعونة الروسية لأفغانستان وعرض المعونة الروسية على مصر ونجاحها فى صفقة الأسلحة " . ومن ثم بدأت ملامح التوتر فى تصريحات المسئولين الإيرانيين، فقد قال " جمال إمامى " * أحد أعضاء مجلس الشيوخ فى جلسة ٢١/ ٩/ ١٩٥٥م ، " أن الحكومة المصرية قد استطاعت بوسائل الابتزاز والتهويش Blockueil Blutf أن تحصل من الحكومة الأمريكية على مبلغ أربعمائة مليون دولار** بعد إقدامها على مفاوضات مع الشيوعيين والاتفاق معهم فى مسألة

---

(١) على بالين برست: بررسى روابط سياسى جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ص ١٥ وفواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٥١ .

* قدم جمال إمامى اعتذارا لمصر عما صدر منه من تصريحات ، نشرته صحيفتا إطلاعات يومى ٢٣ و ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٥ وكيهان يوم ٢٢/ ١٢/ ١٩٥٥ .

** قبل أن تسحب الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها المقترح لبناء السد العالي .

الأسلحة " . كذلك نشرت صحيفة " فرمان " " أن مصر قد باعت نفسها للروس وكوفئت على ذلك من أمريكا "[1] .

وعلى كل ، تعرض حلف بغداد – فى ظل الحملة المصرية ضده – لاختبارين طارئين كشفا عن مدى ضعفه وعجلا بانتهاء أمره. الأول: أزمة السويس عام ١٩٥٦م ، والثانى: الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالنظام العراقى العميل لبريطانيا والعضو فى حلف بغداد ، تحت تأثير المد الثورى المصرى. وبعد أن نجحت الحملة المصرية على الحكومة العراقية إلى عزلتها فى العالم العربى.

وقد أحدث هذا الانقلاب انزعاجا أمريكيا – بريطانيا وهلعا إيرانيا شديدا ، خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الثورية الجديدة انسحابها من حلف بغداد ، بل وقامت بعد عدة أيام من نجاح الانقلاب بإرسال كافة وثائق الحلف إلى القاهرة على متن طائرة خاصة ، كى يستفيد منها النظام المصرى ، الأمر الذى اضطر باقى أعضاء الحلف إلى نقل مقره من بغداد إلى أنقرة ، وتغيير مسماه إلى الحلف المركزى " سنتو "[2]. وتنبع خطورة الانقلاب العراقى من كونه كشف عن حقيقة مجردة لدول الحلف ، مفادها أن العضوية فيه لم تعد ضمانة كافية لحماية الأنظمة القائمة لذا اتجه الشاه إلى عقد معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٩م – كما سبقت الاشارة – وخاصة أن تأكد له عدم مقدرة هذا الحلف على الصمود دون عضوية أمريكا فيه[3] .

وأخيراً ، رغم رفض مصر لفكرة الأحلاف ، كانت ترى أنه يمكن تطوير وتحسين العلاقات مع الدول الأعضاء فيه ومن بينها إيران ، ما لم تنتهج سياسة عدائية ضد الوطن العربى. وهو ما لم يحدث بالنسبة لحالة إيران وعلاقتها بإسرائيل كما سيرد ذكره فى المبحث الثالث[4] .

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥٥م ، بشأن: خطاب عضو مجلس الشيوخ جمال إمامى والإساءة إلى مصر ، (ح.ر ١٤٠٨/م.ر ٣٨/ ٢٧/ ١٧ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٢) منوجهر محمدي: مروری برسیاست خارجی إیران ، ص ١١٣ ، وعبد الرضا هوشنك مهدوي: سیاست خارجی إیران در دوران بهلوی ، ٢٦١ ، ومارك كازيوروسكي: سياست خارجی أمريكا وشاه ، ص ٥٦٥ – ٢٦٦ .

(٣) صلاح العقاد: السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد ، انظر ص ٣٨.

(٤) محمد بد الدين مصطفى :سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ، انظر ص ٣٩.

أزمة السويس:

سبقت الإشارة فى المبحث الأول ، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، سحبت – بشكل علنى ومباغت – عرضها لتمويل بناء السد العالى ، فى إطار تشديد الخناق على عبد الناصر ؛ بزعم عدم قدرة مصر الاقتصادية على تنفيذ مشروع ضخم كهذا. وهو موقف اعتبره عبد الناصر ليس سحبا للعرض بقدر ما هو هجوم على النظام المصرى ودعوة موجهة لشعب مصر للإطاحة به ؛ فرد عبد الناصر الصاع صاعين بتأميمه شركة قناة السويس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦م(١).

وفى الخطاب الذى أعلن فيه التأميم ، شن عبد الناصر هجوما على مساعى الإمبريالية الغربية الرامية إلى تعطيل الاستقلال المصرى ، كما أدان رفض الولايات المتحدة المساهمة فى تمويل السد العالى وأكد على سلامة الاقتصاد المصرى ، واعتبر المزاعم حول ضعف الاقتصاد المصرى مؤامرة على مكانة مصر بل ومعاقبة لها على رفضها التام الانضمام إلى الأحلاف الدفاعية الغربية بالمنطقة ، وأفاد أن العوائد التى ستُجنى من تأميم شركة قناة السويس ستمكن مصر من بناء السد دون الحاجة إلى مساعدات أمريكية(٢).

والحقيقة أن قرار التأميم المصرى لم يأت قرارا عاطفيا ، مثلما حدث بالنسبة لتأميم مصدق للشركة " الأنجلو – إيرانية " فى إيران ، بل جاء بعد دراسة عميقة افترضت فرص نجاح تأميم القناة ، إذ تأكد لناصر أن عملية قناة السويس فى صميمها عملية إدارة ؛ فالقناة كلها خدمة Service ، وهى فى هذا تختلف عن تأميم البترول الإيرانى الذى هو عملية إنتاج وتسويق Production & Marketing والخدمة تعتمد على كفاءتها وأما الإنتاج والتسويق فهما يعتمدان على آخرين(٣).

---

(١) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٨٧ – ٨٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٨ .
(٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، انظر ص ٤٦١ .

على أية حال ، دعت بريطانيا لعقد مؤتمر دولى – عشية اتخاذ قرار التأميم – لبحث هذا القرار ، وذلك بوصفها أكبر مالك للأسهم فى شركة القناة ، حيث كان لها وحدها ٤٤٪ من إجمالى الأسهم. وقد انعقد المؤتمر المذكور بالفعل فيما بين١٦ و ٢٣ /٨/ ١٩٥٦م ، شاركت فيه الدول المنتفعة بالملاحة فى القناة ومن بينها إيران ، التى مثلها الدكتور " على قلى أردلان " وزير الخارجية[١].

وقد انقسمت الدول المؤتمرة فى لندن على نفسها إلى ثلاثة اتجاهات بشأن تأميم مصر للقناة ، وهى:

المجموعة الأولى: وهى مجموعة الدول التى رفضت عملية التأميم كلية ، وهى: بريطانيا ، فرنسا وتركيا وكل الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى ، عدا أسبانيا.

المجموعة الثانية: وهى الدول التى أبدت أحقية مصر فى التأميم ، وضمت كل من: الهند ، الاتحاد السوفيتى ، سيريلانكا و إندونيسيا.

المجموعة الثالثة: وهى التى رأت أن التأميم حق مشروع وسيادى بالنسبة لمصر ، ولكنها دعت إلى إحلال نظام أو اتفاق دولى جديد بشأن القناة ، لا يتعارض والسيادة المصرية وضمت كل من:
إيران وأثيوبيا وأسبانيا وباكستان[٢].

بيد أن المؤتمر تبنى بعد مداولات مطولة ، اقتراح "جون فوستر دالاس " وزير الخارجية الأمريكى ، الداعى إلى تكليف لجنة خماسية بنقل رأى أغلبية الدول المؤتمرة إلى القاهرة ، لإقناعها بإحلال إدارة دولية للقناة، وقد ضمت هذه اللجنة ممثلى وفود دول : إيران ، أثيوبيا ، الولايات المتحدة والسويد فضلا عن رئيس الوفد الاسترالى " روبرت مانزيس " . التى أدارت بدورها مفاوضات مكثفة مع عبد الناصر امتدت من

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ص ٢٩٦ ، وعلى بالين برست: بررسى روابط سياسى جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، انظر ص ١٢.

(٢) نشريه وزارت امور خارجه ، شماره ٣ ، دوره دوم ، تحت نظر اداره اطلاعات ومطبوعات وزارت امور خارجه ، تهران ، مهرماه ١٣٣٥هـ. ش ص٨٠.

يوم ٣/ ٩ إلى ٩/ ٩/ ١٩٥٦م ، وانتهت بصدور بيان ختامى مقتضب ، بعد أن رفض الرئيس المصرى فكرة الادارة الدولية الدائمة للقناة ، واعتبرها نوعا من الاستعمار الجماعى المقنع(١) .

لقد كان اهتمام إيران بأزمة السويس بالغا للغاية ؛ نظراً لأن قناة السويس كانت تمثل معبرا حيويا للاقتصاد الإيرانى ، وتتضح هذه الأهمية أكثر إذا علمنا أنه كان قد عبر القناة ، خلال العام السابق على قرار التأميم ، أى عام ١٩٥٥م ، حوالى ٧٣ ٪ من إجمالى الصادرات الإيرانية ، وحوالى ٧٦ ٪ من إجمالى وارداتها(٢) .

لذا كانت هناك مجموعة من الأسس التى حكمت الموقف الإيرانى الحقيقى تجاه هذه الأزمة ، بدءا من بروزها وحتى انتهائها ، وهو ما كشفت عنه الوثائق التى رفعت عنها السرية مؤخرا :

أولا : " العمل على الحل السلمى لقضية قناة السويس" ، وذلك وصولا للأهداف التالية :

- " تأمين حرية الملاحة فى القناة " .
- " مراعاة حق السيادة المصرية عليها " .
- " معارضة استعمال القوة فى هذا الشأن " .
- أما " فى حالة عدم الاتفاق يكون الجهد منصبا لإحالتها إلى هيئة الأمم المتحدة" .

ثانيا : " إن مساندة مصر فى موضوع القناة هو صورة لمبدأ عام هو تأييد الحكومة الضعيفة أمام حكومة أو دول أخرى أقوى منها . وهذا لا يعنى بالضرورة تأييدا لسياسة الجامعة العربية أو تقويتها "(٣) .

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوي : سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٢٤٤ ، ونشرية وزارت امور خارجه ، المرجع السابق ، ص ٨٢ – ٨٣ ، ٨٤

(٢) نشرية وزارت امور خارجه ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٣) نتيجه مذاكرات وتصميمات كنفرانس رؤساى نمايندكى سياسى شاهنشاهى دركشورهاى خاورى ، تهران ٢٦ تهريور – مهر ١٣٤٥ ، اسناد مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران (مؤسسه بزوهش ومطالعات فرهنكى – بنياد مستضعفان ، شماره ثبت ١٢٦٧٣/ ٣٥/ ٣٢١ – ٦٩٣ الف (وثائق غير منشورة) انظر صورة لهذه الوثيقة ص ٢٣٢ .

ثالثا : " إن مقاومة نفوذ مصر فى المنطقة ، يقضى بمؤازرتها فى مشكلة قناة السويس وذلك مسايرة للرأى العام العربى لكسبه ، وحتى لا تظهر إيران بمظهر المساير والمعاضد للنفوذ الغربى داخل المنطقة " .

رابعا : العمل على إظهار حلف بغداد على " أنه ليس ضد مصر ولا العرب ، وإنما لصالح المنطقة كلها فى النواحى الدفاعية والثقافية والاقتصادية ، ولا بأس من الاستفادة فى هذه الدعاية من موقف دول الحلف المختلفة إزاء مشكلة قناة السويس ، خصوصا العراق والباكستان اللتين آزرتا مصر فى موقفها. وفى هذا ما يدل على أن الانضمام إلى الحلف لا يعنى مؤازرة السياسة البريطانية باستمرار "(١) .

وقد تجلت هذه الأسس وتلك الأهداف التى حكمت موقف طهران فى كل تحرك قامت به الحكومة الإيرانية أثناء الأزمة ؛ فلدى مشاركة إيران فى مؤتمر لندن المذكور، ارتكزت كلمة الدكتور " على قلى أردلان " على محورين أساسيين لا ثالث لهما هما :

المحور الأول : أن قناة السويس هى جزء لا يتجزأ من التراب المصرى ، ولمصر حق السيادة عليها ، ومن ثم فإن عملية التأميم ، التى أعلنتها مصر ، كانت مطابقة لمبادئ القانون الدولى الخاص بأعمال السيادة وممارسة الحقوق المكتسبة .

وقد دلل الدكتور أردلان على أحقية مصر فيما قررت ، من خلال عرض واف " للوضع القانونى للشركة العالمية لقناة السويس" . والذى نجمله فيما يلى :

(أ) أن الاتفاق الموقع بين الحكومة المصرية وفرديناند ديليسيبس فى ٢٢ فبراير ١٨٦٦م ، المنشئ لهذه الشركة ، نص فى البند الأول من مادته السادسة عشرة على أنه : "بما أن الشركة العالمية البحرية لقناة السويس شركة مصرية فيتعين أن تكون خاضعة للقوانين واللوائح المعمول بها فى مصر" .

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠/ ٩/ ١٩٥٦م ، (ح. ر ٧٤٢ م. ر ٢٠٦/ ٧/١/ جـ١٦ أرشيف سرى جديد) . (وثائق غير منشورة) .

(ب) " أن الحكومة المصرية قد أعلنت أنها سوف تقوم بدفع قيمة أسهمها فى البورصة بباريس طبقا لآخر تداول تم فى اليوم السابق على التأميم " .

وبناء عليه ، " فإن إجراء الحكومة المصرية هو إجراء قانونى يراعى كافة الالتزامات والتعهدات والمواثيق الدولية " .

المحور الثانى : هو ضرورة تأمين حرية الملاحة فى القناة والحصول على ضمانات كافية لاستمرارها ، وذلك من خلال التأكيد القانونى الملزم والمنظم لها .

وقد برهن وزير الخارجية على هذا بما يلى :

(أ) أن معاهدة القسطنطينية الموقعة فى ٢٩/ ١٠/ ١٨٨٨م ، نصت فى المادة الأولى منها على مبدأ حرية الملاحة العامة فى القناة ، سواء فى زمن السلم أو وقت الحرب . وهو ما التزمت به الحكومة المصرية أيضا فى اتفاقية جلاء القوات البريطانية . وقبلت بموجبها مبدأ حرية الملاحة الدولية فى كل الأحوال " .

(ب) كما أن قرار مجلس الأمن الصادر فى ١/ ٩/ ١٩٥١م ، يعد نموذجا بارزا على ذلك ، إذ طالب الحكومة المصرية بضرورة إزالة المعوقات أمام الملاحة الدولية وعبور الناقلات التجارية ، كما ناشدها بمراعاة الاتفاقيات المنظمة للقناة " * .

وهكذا ، أكد وزير الخارجية الإيرانى على أن بلاده " سوف تؤيد أى طريقة لحل يهدف إلى الحفاظ على الحقوق المصرية وتأمين الملاحة الدولية فى قناة السويس " (١)

---

(١) لاطلاع على النص الكامل لكلمة " اردلان " فى مؤتمر لندن ، يمكن الرجوع إلى : نشرية وزارت امور خارجه ، شماره ٣ ، دوره دوم ، ص ٩٢ — ٩٤ . ولمزيد من المعلومات عن الموقف الإيرانى من أزمة السويس يمكن الرجوع إلى نشرية وزارت امور خارجه ، شماره (٤) ، دوره دوم ، تحت نظر اداره اطلاعات ومطبوعات وزارت امور خارجه تهران ، دى ماه ١٣٣٥ هـ. ش .

* يذكر أن مصر أغلقت قناة السويس أمام السفن الإسرائيلية فى أعقاب نشوب حرب ١٩٤٨م ، غير أن إسرائيل تقدمت بشكوى خلال شهر أغسطس من عام ١٩٥١ ضد الحكومة المصرية إلى مجلس الأمن بإلزام مصر بمرور السفن الإسرائيلية بالقناة وهو ما أيدته الدول الكبرى بالمجلس وكذلك أيده مندوب إيران لدى مجلس الأمن ، نشرية وزارت امور خارجه ، شماره ٣ ، دورة دوم ، انظر ص ٩٤ ، ٩٥ .

وقد اشترط لدى اختياره عضوا فى " لجنة مانزيس " الخماسية ، أنه سوف ينسحب منها إذا وجهت هذه اللجنة الموفدة من المؤتمر تهديدا لمصر(١) .

وانطلاقا من مبدأ عدم استخدام القوة لحل أزمة القناة ، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا عقب فشل لجنة مانزيس ، أوضحت فيه أن مشاركة إيران فى مؤتمر لندن وما انبثق عنه من هذه اللجنة المذكورة ؛ إنما كان " **انطلاقا من أن ذلك سوف يسهل التوصل إلى سبل الحل السلمى لموضوع قناة السويس** "(٢) .

كذلك صرح " أردلان " لدى عودته إلى طهران ، بعد إحالة القضية إلى مجلس الأمن قائلا : " **لو تقرر حل قضية قناة السويس على عكس ما نتمنى وتعرضت الدول المنتفعة منها للضرر ، فإن ذلك يحتم التفكير أيضا فى تعويض هذه الأضرار الاقتصادية التى ستتكبدها هذه الدول** " . وضرب الوزير الإيرانى مثلا على ذلك ، بأنه فى حالة استعمال القوة فإن الواردات الإيرانية سوف تأتى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبهذا ستكون أغلى تكلفة ، وبالتالى سيتضرر المستهلك المحلى عندنا ، وهو ضرر يستلزم التعويض. كذلك الأمر ينطبق على البترول وكافة الصادرات الإيرانية الأخرى(٣) .

وعلى أية حال ، تطورت الأزمة عندما قامت القوات الاسرائيلية بالهجوم على مصر يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦م ، تلتها القوات البريطانية والفرنسية بهجوم شامل على مدن القناة يوم ٣/ ١١/ ١٩٥٦م ، الأمر الذى أصاب الحكومة الإيرانية بالارتباك الشديد .

بداية ، صوت الوفد الإيرانى – انطلاقا من الأسس الإيرانية للتفاعل مع الأزمة - " **فى كل اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة ضد العدوان البريطانى على**

---

(١) على بالين برست : بررسى روابط سياسى جمهورى إسلامى ايران وجمهورى عرى مصر ، ١٢ .

(٢) للاطلاع عن نص البيان بالكامل الصادر يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٥٦م ، يمكن الرجوع إلى نشرية وزارت امور خارجه ، شماره سوم ، دوره دوم ، ص ١٠٠ .

(٣) المرجع السابق ، ١٠١ .

مصر "[١] وبدأت تحركات طهران الدبلوماسية لحث الدول المعتدية على وقف العدوان وسحب قواتها من الأراضى المصرية.

حيث دعا رئيس الوزراء الإيرانى وزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء فى حلف بغداد إلى اجتماع عاجل فى طهران ، والذى أدان فى بيانه الختامى الصادر فى ١٠/ ١١/ ١٩٥٦م ، " **الاعتداءات الاسرائيلية** " ، وناشد " **الأمم المتحدة التدخل لإنهاء هذا الاعتداء المسلح المؤسف على مصر من جانب القوات الفرنسية والبريطانية** "[٢].

غير أن اشتداد الأزمة ؛ حتم عقد اجتماع آخر لأعضاء الحلف ولكن على مستوى قمة* هذه الدول الإسلامية الأعضاء فيه ، خاصة وأن الموقف بات متدهورا وما ظهر من حقائق تواطؤ الحلف مع إسرائيل ، وأبرز السلوك البريطانى تجاه مصر جانبه العدوانى ضد الوطن العربى ، الأمر الذى كشف سوءات الحلف وأحرج دوله أمام الرأى العام العربى والإيرانى على حد سواء.

وفى الاجتماعات التى عقدت فيما بين ٢٢و٢٣/ ١١/ ١٩٥٦م ، ذكر الشاه أن اجتماعهم هذا قد تأخر ، " **فحصل بعد وقف إطلاق النار وكان يمكن أن نحصل على فائدة لو بدا أن موقف إطلاق النار كان نتيجة لجهودنا نحن** ". ثم حرص على تلخيص الموقف الإيرانى فى إطار حلف بغداد تجاه الأزمة ، وذلك على النحو التالى:

١- " **إننا جميعا سعداء بما حصل لعبد الناصر ، ولكننا مع ذلك يجب أن نتمسك بميثاق الأمم المتحدة.**

٢- **يجب ألا نعطى خصومنا فرصة لاتهام الحلف بأنه حلف عدوانى.**

---

(١) ارشيف مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، شماره ثبت (١/ ٤/ ٤٧٥٣٦) (وثائق غير منشورة)

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوى: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ٢٤٥.

* اجتماع قمة الدول الإسلامية الأعضاء فى حلف بغداد: شارك فى هذه القمة كل من: الرئيس الباكستانى " اسكندر ميرزا ": ورئيس وزرائه " سهروردى " والشاه محمد رضا بهلوى ورئيس وزراءه " حسين علاء " ورئيس الوزراء العراقى " نورى السعيد " والرئيس التركى " عدنان مندريس " ورئيس وزرائه أيضا.

٣- " أن تخرج بريطانيا من الحلف مؤقتا ، على أن تنضم إليه بعض الدول العربية وأمريكا "[١] . وهذه النقطة الأخيرة كانت ردا على تهديدات رئيس الوزراء الباكستانى " سهرودى " بأن بلاده سوف تنسحب من الحلف إذا لم تنسحب بريطانيا منه ، وكان هذا التهديد قد أحدث جدلا عنيفا لم تشهده اجتماعات مجلس الحلف من قبل "[٢] .

وهكذا انبنى الموقف الإيرانى تجاه تأميم مصر لقناة السويس على أساسين : أحقية مصر فى السيادة عليها ، وضرورة حرية الملاحة الدولية ، دون الاستمساك بإبراز أحقية مصر أيضا فى تسيير الملاحة الدولية بذاتها ، وبهذا كانت طهران تتبنى الموقف الأمريكى الرامى إلى إنشاء إدارة دولية للقناة الذى رفضه عبد الناصر كما سبق القول .

أما موقف إيران بشأن العدوان الثلاثى على مصر ، فكان مدينا له فى المحافل الدولية ، تماشيا مع التزامها بالإرادة الدولية الجماعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت الإدانة الإيرانية لهذا العدوان تقف وراءها اعتبارات أخرى مثل :

أولا : جاء الموقف الإيرانى ردفا للموقف الأمريكى الرامى إلى احتواء النظام المصرى ، والتقليل من استفادة الاتحاد السوفيتى من الأزمة أكثر مما استفاد بالفعل أثناء العدوان الثلاثى على مصر . خاصة وأن السياسة الخارجية الإيرانية آنئذ لم تكن تنظر بعين الارتياح لتوجهات الثورة المصرية[٣] .

ثانيا : أما إذا كانت إيران قد تبنت موقفا مغايرا لما اتخذته بشأن الأزمة ؛ لأثار ذلك عليها حفيظة الدول العربية ولفقدت مكانتها لدى هذه الدول ، فى وقت

(١) لمزيد من التفاصيل والمعلومات عن هذا الاجتماع ومحضر مداولاته يمكن الرجوع إلى محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ص ٥٨٧ — ٥٩٢ .

(٢) شرق بيدار ، شماره (١٥) ، سال جهارم ، مهرماه ١٣٣٥ ، ص ٧ .س

(٣) عبد الرضا هوشنك مهدوى : سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٢٥٦ .

كانت تحاول فيه التقرب إليها من خلال مساندتها فى القضايا المطروحة فى المحافل الدولية[1] .

ثالثا : أن الرأى العام الإيرانى كان يشكل ضغطا على صانع القرار الإيرانى ، الذى كان قلقا بالفعل من تطورات الأزمة والموقف بالمنطقة ؛ الأمر الذى اضطر " الشاه ورئيس الوزراء ورجال الدين والجمعيات العامة " إلى اصدار بيانات قوية استنكارا " للعدوان الاسرائيلى " وإدانة " للعدوان الانجليزى والفرنسى " واحتواءً لموقف " الصحف الإيرانية التى أيدت الموقف المصرى فى كافة مقالاتها وأخبارها. وكسبا للشعبية – انتهازا للأزمة ـ بالغ المسئولون الإيرانيون فى تضخيم " الدور الذى لعبته إيران ورجالها فى الوصول إلى قرار إيقاف إطلاق النار فى مصر ، وفى قرار سحب الجيوش المعتدية منها ، مبالغة شديدة "[2] .

ونخلص مما سبق ، أن إيران لم تتخذ موقفا مؤيدا بصدق لمصر ، خلال أزمة السويس ، كما كان تصويتها فى مجلس الأمن أثناء الأزمة تبعا للصوت الأمريكى ، هذا فضلا عن أن البيان الذى شاركت إيران فى إصداره فى حلف بغداد ، كان موجها للاستهلاك المحلى . ولايبدو أنه كان يعكس المواقف الحقيقية للدول الموقعة عليه خاصة ازاء تدفق المشاعر العربية وفى العالم الثالث ، بل وفى الغرب ذاته لتأييد مصر[3] .

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن وصف الموقف الإيرانى بشأن هذه الأزمة بالانتهازية، وهو ما صب فى غير صالح العلاقات الإيرانية المصرية فيما بعد ، وكان محلا لتبادل الاتهامات بين البلدين بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما .

---

(١) شرق بيدار ، شماره ١٥ ، ص ٧.

(٢) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١/١/١٩٥٧م ، بشأن: مركز حلف بغداد فى إيران أثناء العدوان الإنجليزى على مصر وبعده ، (ح.ر ١٤٠٦/م.ر ٣٨/٢٧/١٧/ جـ٥ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٣) محمد بدر الدين مصطفى : سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ، انظر ص ٤٢ ، ٤٣ .

العلاقات الثنائية:

رغم حالة عدم الانسجام بين التوجهات السياسية لكل من إيران ومصر فى هذه المرحلة ، إلا أنه كانت هناك ثمة محاولات ، قام بها الجانبان ولا سيما مصر، استهدفت احتواء مظاهر الفتور الذى أصاب علاقاتهما الثنائية ، وربما كانت مصر تبتغى من وراء هذه المحاولات تفادى وقوع صدام مع إيران ، قد ينقلها إلى الطرف المعادى لها فى المنطقة.

ولقد شهد عام ١٩٥٥م ، محاولة لإنعاش العلاقات بين البلدين ، بعد حالة الفتور التى اعترتها ، إثر الإطاحة بحكومة مصدق وتوقيع مصر لاتفاقية الجلاء ؛ فلدى انعقاد مؤتمر باندونج ، التقى ـ بتكليف مباشر من الشاه – رئيس وفد إيران بالمؤتمر "جلال عبده" بالرئيس عبد الناصر ، وسلم إليه دعوة مفتوحة من الشاه لزيارة إيران، وهو فى طريق عودته أو فى أى توقيت يختاره ، إلا أن عبد الناصر شكر الدعوة ، مضيفا أنه راغب جدا فى أن يتمكن من زيارة طهران بعد زيارته لأفغانستان، إلا أنه مضطر للعودة مباشرة إلى القاهرة لأمر مهم(١). بيد أن وزير الأوقاف الدكتور "عبد العزيز عيسى" هو الذى قام بهذه الزيارة لإيران فى نفس العام، على رأس وفد كبير، ونجح خلالها فى الاتفاق مع المسئولين الإيرانيين على ضرورة إبرام اتفاقيات ثقافية وعلى تنشيط حركة التقريب بين المذاهب فيما بين البلدين(٢).

ومن ناحية أخرى أزاحت الوثائق المصرية مؤخرا الستار عن وجود محاولة مصرية جادة لتنمية حركة التجارة البينية مع إيران ؛ بعدما أصبحت تعانى "انخفاضا شديدا" آنئذ.

وكانت "مصلحة التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة" المصرية قد أعدت دراسة مستفيضة بشأن "إمكانية زيادة الصادرات المصرية إلى إيران" وكذلك "إمكانية

---

(١) محمود طلوعي: بدروبسرنا كفته ها از زندكى وروزكار بهلويها ، جاب ششم ، نشر علم ، تهران ، ١٣٧٦ ، ص ٦٩٠ – ٦٩١.

(٢) صلاح العقاد: السياسة الإيرانية و الاستعمارية الجديد، ص ٤١.

عقد اتفاق تجارى معها" . حيث " كانت حركة التبادل التجارى بين مصر وإيران"* خلال أعوام: ٥٢ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤م" توضح "أن الميزان التجارى دائما فى غير صالح مصر . . . "(١) .

وقد أوضحت هذه الدراسة ، أن حركة التبادل التجارى عن تلك الفترة المذكورة، كانت تفوق مثيلتها بين إيران وكل من أمريكا وروسيا والهند وباكستان وايطاليا ، إلا أن السبب فى الانخفاض الشديد الذى شهدته مؤخرا مع إيران ، إنما كان "نتيجة للاضطرابات التى حدثت فى إيران" أثناء أزمة تأميم البترول ؛ " مما جعل مصر تستعيض بالبترول السعودى عن البترول الإيرانى" ، بعد ما كانت تستورد منها حتى عام ١٩٥١م ، "بما يعادل ٥,٥ مليون جنيه" . ثم خلصت الدراسة المذكورة إلى أن " هناك مجالا كبيرا لزيادة صادرات مصر إلى إيران ، وخاصة بالنسبة للمنسوجات القطنية التى تمثل سدس واردات إيران" كما أكدت الدراسة على أن هناك إمكانية أيضا لـ "لعقد اتفاق تجارة واتفاق دفع بين مصر وإيران على أن أساس قيمة الواردات تدفع بالصادرات"(٢) .

والجدير بالذكر أيضا أن الرئيس عبد الناصر ، قد أوفد بعثة رفيعة المستوى من الخبراء الزراعيين إلى إيران ؛ للوقوف على كيفية تقسيم الأراضى الملكية هناك وللاستفادة من تجربتها فى موضع الإصلاح الزراعى(٣) .

لقد كانت الشواهد تثبت أن سلوك مصر تجاه إيران ، كان لا يستهدف إزالة الفتور فى علاقتها بإيران وحسب ، بل والعمل على التقارب معها خلال هذه المرحلة ومن بين هذه الشواهد على سبيل المثال وليس الحصر :

---

(١) كتاب وزارة التجارة والصناعة المصرية رقم ١٣٢/٦٢/١ فرعى ، بتاريخ ١/٩/١٩٥٥ إلى الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية ، سرى جدا (ح.ر ٨١٦/م.ر ٢٠٦/٧/٢ (وثائق غير منشورة) .

(٢) كتاب الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية إلى مدير عام مصلحة التجارة بوزارة التجارة والصناعة بشأن: الميزان التجارى بين مصر وإيران والسؤال عن مدى إمكان زيادة التصدير إلى إيران وفى اقتراح عقد اتفاق تجارى بين البلدين. (ح.ر ٨١٦ / م.ر ٢٠٦/٧/٢ سرى جدا ، أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة) .

(٣) كزيده اسناد روابط خارجى ، إيران ومصر ، جلد سوم ، ص ٧٥ .

* انظر بملحق الكتاب ميزان التبادل التجارى بين البلدين ص ٢٥٣ .

١- توجيه الحكومة المصرية الدعوة إلى الحكومة الإيرانية للمشاركة فى المؤتمرات الدولية التى كانت تعقد فى مصر(١).

٢- "المساهمة فى إغاثة منكوبى الزلزال" الذى ضرب شمال غرب إيران فى مارس ١٩٥٨م ، حيث تبرعت مصر "بثلاثمائة خيمة وألف ومائتين بطانية لجمعية الأسد والشمس"(٢).

٣- "برقية* التهنئة الذى بعث بها الرئيس جمال عبد الناصر" إلى الشاه بمناسبة عقد قران الأميرة شهناز بهلوى على المهندس اردشيرزاهدى يوم١١/ ١٠/ ١٩٥٧م(٣).

٤-الإحجام عن التدخل فى الشئون الداخلية لإيران، و عدم مساندة أى من الجمعيات أو الحركات أو التنظيمات الإيرانية المعارضة أو حتى مجرد الاتصال بها رغم أنها طلبت ذلك بإلحاح من مصر وهو ما سوف يتم تناوله فى المبحث التالى.

غير أن الشواهد الأخرى كانت تثبت أن السلوك الإيرانى تجاه مصر كان يسير فى اتجاه آخر ، على عكس ما كانت تفعله القاهرة وتتمناه. وكانت وسائل الإعلام

---

(١) مثل مؤتمر الشركات التعاونية بالشرق الأوسط ، الذى عقد بالقاهرة فى ١٩٥٩/١٠/١٧م ، وشاركت إيران فيه بوفد رفيع المستوى ضم: د/آهرى رئيس مجلس إدارة بنك إيران الزراعى ، حسن إمامى خوئى عضو مجلس إدارة البنك نفسه ، حسن خداداديان رئيس إدارة التفتيش به ، وكذلك حسن بهزاد ومنوجهر البرز موظفا شركة البترول الوطنية وجواد معتمدى كردستانى مندوب إيران بمنظمة الفاو. كزيدة اسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد سوم ، ص ٢٥٨ – ٢٦٦ . كذلك ومثل الدعوة التى وجهتها مصر إلى الحكومة الإيرانية للاشتراك فى " السوق الدولية للقطن " فى يناير عام ١٩٥٨م ، والذى اعتذرت إيران عن عدم المشاركة فيه. كتاب السفارة إلى الخارجية بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٥٨ بشأن دعوة الحكومة الإيرانية للاشتراك فى السوق الدولية للقطن (ح.ر ٣٣٧/ م.ر ٤٧ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٢) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢١م ، بشأن: تبرع الجمهورية العربية المتحدة لمنكوبى الزلزال بإيران ، (ح.ر ٣٣٧ / م.ر ٤٧ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٣) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/ ١٩٥٧/١٠م ، بشأن: زواج الأميرة شهناز بهلوى (ح.ر ٣٥٢ – م.ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

* ذكر كتاب السفارة المصرية بطهران بتاريخ ١٩/ ١٩٥٧/١٠م ، أن الصحف الإيرانية تجاهلت برقية الرئيس عبد الناصر رغم أنها نوهت إلى البرقيات الأخرى التى بعث بها رؤساء الدول الآخرون.

الإيرانى قد بدأت تعبر عن هذا الاتجاه عقب انتهاء أزمة السويس وربما كان ذلك لغرضين:

الأول: التمهيد العملى لاستئناف العلاقات الإيرانية مع إسرائيل.

الثانى: الحد من تأثير مصر وشعبية عبد الناصر المتصاعدة على الجماهير الإيرانية بعد حركة التأميم.

والحقيقة أن الحركة الثقافية و الإعلامية الإيرانية كانت قد بدأت تتصف بالصبغة الصهيونية ، من حيث أنها كانت تعمل على بث روح العداء ضد رجال الدين المسلمين والتفريق بين السنة والشيعة ، وضد حركات التحرر وتمجد فى الشاه وبالصهيونية والدولة الغربية. بل كانت تشرف على وسائل الإعلام هذه مجموعة من الخبراء الصهاينة ؛ حتى أن كثيرا من الصحف الإيرانية كانت تجمع على حق إسرائيل فى الوجود[١] .

وفى إطار الدعاية الإسرائيلية فى الصحف الإيرانية ، لاحظت السفارة المصرية بطهران ظهور عدد كبير من المقالات التى تدخل فى هذا الإطار. بدأتها مجلة "دنياى جديد" الأسبوعية بمقال فى ٦/ ١١/ ١٩٥٧م ، تحت عنوان "التقدم الذى أحرزته إسرائيل فى الميدان الصناعى" . وكان هذا المقال "نوعا من الإعلانات التى تنشر بالثمن على سبيل الدعاية والترويج" . كذلك نشرت صحيفة "اطلاعات" يوم ١٣/ ١١/ ١٩٥٧م ، مقالا بعنوان "كيف انشئت إسرائيل ، تلك الدولة التى يخدم ثلاثة أرباع سكانها فى الجيش" ، وكان هذا المقال يعد "دعاية صريحة لإسرائيل" ، وبداية للحملة الدعائية الكبيرة التى قامت "بها إسرائيل وعملاؤها فى إيران لجذب أنظار التجار الإيرانيين ودعوتهم إلى إقامة علاقات تجارية معها"[٢] .

---

(١) أمين مصطفى: إيران وفلسطين بين عهدين ، ط١ ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ١٩٩٦ ص ٢٤.

(٢) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٧م ، بشأن: الدعاية الإسرائيلية فى صحف إيران (ح.ر ٨٢٠ م.ر ١٤٠/ ١٣٧/ ٦ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

وفى مقابل تحسين صورة إسرائيل لدى الرأى العام الإيرانى ، دأبت مجموعة كبيرة من الصحف والمجلات الإيرانية على شن حملة صحفية شرسة ضد مصر* والنيل من النظام بها والاستخفاف من النخبة الحاكمة. كما تبنت التركيز عى القضايا الخلافية بين البلدين ، وتقديمها كمبررات أمام صانع القرار والشعب لقطع العلاقات مع مصر. ومن بين هذه المجالات والصحف على سبيل المثال: مجلة "فردوس" ومجلة "مهر إيران" وصحيفة "فرمان" لصاحبها "عباس شهنده" الذى جاء وصفه فى إحدى مراسلات السفارة المصرية بطهران بتاريخ ١١/١/١٩٥٨م ، "**أنه مأجور ويشتغل عميلا لكل من يدفع له الثمن وأولهم إسرائيل**" . وكذلك صحف: "**جهان**" ، "**طلوع**" ، "**داد**" ، "**آتش**" ، "**صداى مردم**" و "**آزاد كان شرق**" .

أما من بين القضايا التى أثارتها هذه المطبوعات ، ففضلا عن هجومها على الوحدة المصرية – السورية ، شنت هذه الصحف حملة على مصر بسبب قضية البحرين** واعتبرت قرارات "**مؤتمر القاهرة الأسيوى ـ الأفريقى**" عام ١٩٨٥م ، الذى "**أوصى باستقلال البحرين**" سلوكا غير ودى تجاه إيران ، التى "**عملت دائما على مراعاة المودة القائمة بينها وبين مصر**" . وكذلك بسبب أن "**صحافة مصر تسمى الخليج الفارسى باسم الخليج العربى**" .

ومع ذلك ، اتسم السلوك المصرى تجاه إيران بالتأنى والعمل على احتواء حدوث أى تدهور مفاجئ ، وارتكز هذا السلوك على ثلاث نقاط حيال هذا السلوك الإيرانى:

---

* الحملة الصحفية ضد مصر : على سبيل المثال نشرت مجلة "فردوس" فى عددها الصادر يوم ١/١/١٩٥٨ "صورة لوجه الرئيس جمال عبد الناصر على جسم راقصة وكتبت المجلة تحتها "**جمال عبد الناصر منافس سامية جمال**" . كذلك اتهمت صحيفة "فرمان" يوم ٧/٤/١٩٥٨م السياسة المصرية "بالتحرش وخلق المتاعب. كما تحدثت عن السيد الرئيس ووزير الخارجية بعبارات غير لائقة" كما حذرت من "خطر الرئيس عبد الناصر" . فى حين ألقت صحيفة جهان بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٨ ، الضوء على "الأوضاع الاستعمارية" للجمهورية العربية المتحدة كما عنونت صحيفة فرمان عددها الصادر يوم ١٠/٨/١٩٥٨ بعنوان "لأول مرة تذاع أسرار موت اللواء نجيب – تعذيب اللواء نجيب أمام عين ابنه . . . " "لماذا لا تمنعوا نشاط سفارة مصر فى طهران" .

** سيتم تناول قضية البحرين فى المبحث الرابع .

١- رأت مصر أنه "ليس هناك ما يدعو إلى محاولة الرد على هجوم" هذه الصحف الإيرانية "بمثله ، خصوصا وأن الطرق التى اتبعتها [هذه الصحف] فى معالجتها للأمور . . . قد تكون نتيجتها عكسية " .

٢- ورأت ضرورة الاهتمام "بالإذاعة الموجهة بالفارسية" . . . "لبيان موقف مصر" من هذه القضايا وكذلك "شرح مبدأ حلف بغداد وما يلحقه من إضرارة بمنطقة الشرق الأوسط ، على أن ، يتم ذلك دون التعرض لشخصية الشاه . . . وعدم ذكر إيران بشكل مباشر" .

٣- " الاحتجاج لدى المسؤولين كلما تعرضت إحدى الصحف لمصر "(١) .

لقد كانت مصر تدرك منذ وقت مبكر مدى خطورة التغلغل الصهيونى فى إيران بل وباتت على يقين أيضا من " أن حكومة طهران تعلم بمدى النشاط الإسرائيلي" هناك "خصوصا فيما يتعلق بنشاط الوكالة اليهودية بطهران " ومع ذلك كانت حكومة الشاه " تتغاضى عن هذا النشاط "(٢) .

وقد اتضح ذلك فى الحملة التى تشنها الصحافة الإيرانية على مصر غير أن التوجه المصرى كان لا يزال مستمسكا بمحاولاته لاحتواء تطور ذلك إلى وضع أسوأ مع إيران، وللحيلولة أيضا دون استشراء هذا التغلغل الصهيوني. ومن ثم أسرعت بإبرام الاتفاق الثقافى مع إيران فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٨م ، الذى كان قد أعد إثر زيارة وزير الأوقاف منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. ذلك الاتفاق التى وقعها السفير " محمود محرم حماد " لدى طهران ووزير الخارجية الإيرانى " على أصغر حكمت " ، " بغرض إنماء العلاقات الثقافية بين البلدين وتقوية التفاهم بين الشعبين " وذلك من خلال تبادل الكتب والمطبوعات والأساتذة والمحاضرين والطلاب* .

---

(١) كتبب السفارة المصرية بطهران بتواريخ: ١١/١/١٩٥٨م ، ١٨/١/١٩٥٨م ، ٢١/٦/١٩٥٨ ، ٥/٧/١٩٥٨م ، وبتاريخ ١٠/٨/١٩٥٨م ؛ ومذكرة الإدارة الشرقية والآسيوية إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون الآسيوية بشأن: حملة الصحافة الإيرانية ضد الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٨م. (ح.ر ٣٥١/م.ر ٧٦١/٨٦/١ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة) .

(٢) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠/٩/١٩٥٦م ، (ح.ر ٧٤٢ – م.ر ٢٠٦/٧/١/ جـ١٦ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة) .

* الاتفاقية الثقافية بين مصر وإيران: للاطلاع عن النص الكامل للاتفاقية الثقافية بين البلدين يمكن الرجوع إلى ملحق الكتابص ٢٤٠، نقلا عن كزيدة اسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد سوم ، ص ١٧١ – ١٧٣ .

غير أن هذه المحاولات المصرية جميعها باءت بالفشل ؛ نظرا لأن الأمور فى طهران كانت تسير فى اتجاه مغاير تماما لما كانت ترمى إليه مصر من تنشيط لعلاقتها مع إيران ولقد لاحظ السفير محمود محرم حماد ، آخر سفير مصرى لدى طهران آنئذ ، لدى تقديمه أوراق اعتماده أن الشاه " **كان يرغب فى تجنب التعمق فى موضوع العلاقات بين الجمهورية المتحدة وإيران واكتفى بالأمور العامة** "[1].

وهكذا حسمت إسرائيل الموقف الإيرانى – المصرى لصالحها ، عندما قررت طهران استئناف علاقاتها مع تل أبيب مرة أخرى ، الأمر الذى حسم معه علاقة القاهرة بطهران وجمد تنفيذ الاتفاقية الثقافية بينهما ، وقضى على كل أمل فى أن يرعوى الشاه ؛ ليعلن الرئيس عبد الناصر قطع العلاقات مع إيران فى يوم ٢٦ يوليو من عام ١٩٦٠م ، عشية الاعتراف الإيرانى بإسرائيل ولتبدأ العلاقات بين طهران والقاهرة مرحلة حاسمة من المواجهة السياسية الضارية. بعد أن ثبت أن التدهور الذى شهدته العلاقة بينهما ليس لمجرد استمرار حالة الفتور التى اعترت تلك العلاقة، بقدر ما كانت تعبر أيضا عن تفاعل عدد من القضايا الخلافية ، التى تداخلت فيها المصالح السياسية للبلدين ، وتبلورت نتائجها أكثر مع اعتراف إيران بإسرائيل . ونظرا لأهمية دور إسرائيل ، بوصفه عاملا انقساميا فى العلاقات المصرية الإيرانية ؛ فإنه من الضرورى أن نلقى الضوء على أبعاد هذا الدور ، وتأثير تطور العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية على العلاقات بين طهران والقاهرة فى مبحث مستقل بذاته .

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٥٨م ، (سرى جداً) ، بشأن: تقديم أوراق اعتماد السفير للشاه (ح. ر ٣٣٧/ م. ر ٣٧. أرشيف سرى جديد (وثائق غير منشورة).

العامل الإسرائيلى
فى
العلاقات الإيرانية ـ المصرية

كان عام ١٩٦٠م ، يمثل نقطة تحول رئيسية فى العلاقات الإيرانية – المصرية ؛ إذ شهد هذا العام تطورا كيفيا حاسما فى العلاقات بين البلدين ، بلغ مستوى حادا من التدهور السياسى على أصعدة هذه العلاقات المختلفة ؛ فور اعتراف إيران بالدولة العبرية مجددا .

ونظرا لأن هذا الاعتراف ، يعد نقطة التحول الرئيسية فى العلاقات بين البلدين ، من حيث أنه لم يؤد إلى القطع الكامل لعلاقاتهما السياسية وحسب ، بل أدى إلى تحديد المواقف الإيرانية والمصرية تجاه عدد من القضايا الأخرى ذات التماس المشترك بينهما، وإلى احتدام المواجهة السياسية بين البلدين حول دور كل منهما وأهدافه. وبعبارة أخرى تعددت وتطورت عدة قضايا ذات طبيعة محددة ، مثلت مضمون المواجهة الإيرانية ـ المصرية منذ ذلك العام ، وحتى استئناف العلاقات بينهما مرة اخرى عام ١٩٧٠م ، وبناء عليه ، فإنه من الأهمية بمكان أن نلقى الضوء على تطور الموقف الإيرانى تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل ، وذلك بغرض الحصول – من خلال الدراسة والتحليل – على إجابات لعدد من التساؤلات مفادها :

ما هى دوافع إيران وراء اعترافها بإسرائيل لدى الإعلان عن قيامها ؟ ثم ما هى المصالح الإيرانية من وراء سحب مصدق لهذا الاعتراف ؟ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، ما هى الأهداف الإيرانية وراء استئناف علاقاتها مجُدداً مع إسرائيل عام ١٩٦٠م ، وما هو رد الفعل المصرى تجاه ذلك ؟ ثم ما هى الأهداف الإسرائيلية التى تحققت باعتراف إيران بها ؟ وما هى المصالح الإيرانية – الإسرائيلية المشتركة التى تحصلت من هذا الاعتراف ؟ .

أولاً- تطور الموقف الإيرانى تجاه القضية الفلسطينية وإسرائيل :

لعبت إيران – عشية ظهور القضية الفلسطينية – دورا ملموسا فيها ، من حيث ، أنها كانت واحدة من الدول الإحدى عشرة التى كونت اللجنة التابعة للأمم المتحدة، التى نيط بها عام ١٩٤٧م ، إجراء تحقيق بالقضية. وقد رفعت هذه اللجنة بدورها تقريرين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة : أحدهما يقضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية ، والأخر يطالب بإقامة دولة اتحادية يشارك فيها العرب واليهود. وهذا الأخير هو الذى تبنته كل من إيران ويوغسلافيا والهند واستراليا. إلا أن أغلبية الأمم المتحدة صدقت على التقرير الأول وهو ما أدى إلى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية فى ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م[١].

ومن المعروف تاريخيا أن قيام دولة إسرائيل أدى إلى قيام الدول العربية بشن حرب خاسرة على إسرائيل عام ١٩٤٨م ، وهو ما أدى بدوره إلى أن تفرض هذه الدول عزلة وحصارا شديدين على الدولة الوليدة من ناحية ، وأحدثت أيضا هزة عنيفة بالدول العربية والإسلامية.

وقد انتهزت إسرائيل اتفاقية الهدنة التى أبرمت بينها وبين الدول العربية فى فبراير ويوليو من عام ١٩٤٩م ، لتثبيت أركان وجودها وتكريس هدف سياستها الخارجية فى محاولة كسر أسوار عزلتها السياسة فى المنطقة. وبالفعل كان اعتراف تركيا بها فى نفس هذا العام هو أول نجاح تحرزه فى هذا المضمار. أما النجاح الثانى فكان باعتراف إيران الواقعى **defacto recognition** بها عام ١٩٥٠م.

والحقيقة ، أنه فى الوقت الذى كانت شوارع طهران تعج بالتظاهرات المعادية لإسرائيل ، كانت الحكومة الإيرانية تبذل جهودا ملموسة فى تقديم التسهيلات السرية للمنظمات الصهيونية لنقل وترحيل اليهود الإيرانيين ، بل والعراقيين ، إلى إسرائيل. وقد شملت هذه التسهيلات المقدمة استخراج جوازات سفر للمهاجرين اليهود ، حتى لمن بلغوا سن التجنيد منهم ، حتى بلغ عدد ما تم تهجيرهم بمساعدة

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوى : سياست خارجى إيران ، ص ١٥٣.

حكومة طهران أكثر من ستين ألف نسمة منذ قيام دولة إسرائيل وحتى يونيو عام ١٩٥٠م ، وهو ما استوجب تقديم شكر من رئيس قسم الهجرة بمكتب الوكالة اليهودية بطهران إلى وزارتى الداخلية والخارجية الإيرانيتين ، "على روح التعاون والإنسانية والتعامل الطيب والمساعدات المتواصلة التى أبداها رجال الدولة الإمـبراطورية" . وهكذا كانت الحكومة الإيرانية تقدم التأييد الشفوى والخطابى للعرب والدعم السرى للإسرائيليين(١) .

واستمرارا لهذا التعاون السرى ، أجريت اتصالات إسرائيلية – إيرانية لترتيب الاعتراف الإيراني. ويذكر أحد المحللين أن ذلك تم بتقديم رشوة إلى رئيس الوزراء الإيرانى حينئذ "محمد ساعد مراغه اي" بلغت أربعمائة ألف دولار ، حتى يقنع مجلس الوزراء والشاه بأن من مصلحة إيران الوطنية الاعتراف بإسرائيل. وبالفعل ، فمنذ وصل أول قسط من الرشوة توالت التقارير إلى تل أبيب بأن الشاه نفسه قال: "إذا كان رئيس الوزراء ووزير الخارجية يؤيدان الاعتراف بإسرائيل ؛ فأنا ليس لدى أى اعتراض "(٢) .

وقد أصدرت حكومة " ساعد " بيانا رسميا ، نشرته صحيفة " كيهان " يوم ١٨ مارس عام ١٩٥٠ م ، جاء نصه: " إنه بعد استقلال دولة إسرائيل واعتراف هيئة الأمم المتحدة رسميا بها ، أوفدت الحكومة الإيرانية السيد/ عباس صيقل إلى فلسطين بوصفه ممثلا لها هناك ، وذلك بغرض رعاية مصالح الرعايا الإيرانيين بها ، إثر تلك الخسائر الفادحة التى تكبدوها بسبب الحرب . . . وبهذا الإجراء تكون الحكومة الإيرانية قد اعترفت عمليا بدولة إسرائيل. وحتى يتخذ هذا الاعتراف صورته الرسمية ؛ قام السيد/ انتظام ، مندوب الحكومة الإمبراطورية لدى منظمة الأمم المتحدة بإبلاغ مندوب دولة إسرائيل لديها ، بقرار مجلس الوزراء الذى يفيد باعتراف الحكومة الإيرانية الرسمى بدولة إسرائيل اعترافا واقعيا اعتباراً من تاريخه(١) .

---

(١) ويليام شوكوراس: آخرين سفرشاه ص ٩٢ ، ومحمد حسن رجبى: زندكى نامه سياسى امام خمينى ، جاب بنجم ، انتشارات مركز اسناد انقلاب إسلامى ، طهران ، ١٣٧٧ هـ. ش ، ص ١٦٨ – ١٦٩ .

(٢) ويليام شوكوراس: المرجع السابق انظر ص ٩٢ – ٩٣ .

(٣) للاطلاع على نص الاعتراف كاملا يمكن الرجوع إلى عبد الرضا هوشنك مهدوى: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ١٥٤ – ١٥٥ .

وبعد أن أدت حكومة " ساعد " مهمتها ، أقيلت بعد أيام معدودات من اعترافها بإسرائيل ، وعين رئيس الوزراء المذكور عضوا بمجلس الشيوخ بعد إقالته . وقد ذكر " ساعد " أمام أعضاء هذا المجلس المبررات التى دفعته لهذا الاعتراف ، وهى على النحو التالى كما جاءت فى مضابط المجلس يوم (١١ خرداد ١٣٣٩ هـ. ش) :

١- " أن دولة إسرائيل معترف بها من قبل خمسين دولة عضوا بمنظمة الأمم المتحدة " .

٢- أن إسرائيل " ذاتها تتمتع بعضوية هذه المنظمة " .

٣- كما أن ، " رعاية مصالح الإيرانيين المقيمين بفلسطين " هو الذى " تطلب أن تكون للحكومة ممثلية فى هذه المنطقة المهمة والحساسة من الشرق الأوسط " . خاصة وأن مهمة الموفد الإيرانى السابق كانت قد قوبلت بصعوبات جمة " نتيجة لعدم وجود اعتراف رسمي " بإسرائيل . الأمر الذى وضع الحكومة الإيرانية أمام خيارين : إما أن "تترك رعاياها هناك دون راع لأحوالهم " أو أن " تجد حلا لهذه الحالة المعلقة " .

٤- أن هناك " بعضا من الدول العربية على اتصال مباشر وسرى مع مسئولين فى حكومة إسرائيل ، ويجرون مفاوضات معهم لإقامة علاقات رسمية بينهما " ومن ثم فإن الاعتراف الإيرانى ، جاء بعد أن " تأكدت الأخبار عن توصل الطرفين إلى اتفاق للتسوية بينهما ، على متن إحدى البواخر البريطانية " . وبما أن هذه "الدول العربية قد اشتركت فى مفاوضات مع إسرائيل ، فإنها تكون قد اعترفت ضمنيا بها * " . وقد حدث هذا فى وقت " كنا نحاول فيه باستمرار أن نحقق الآمال العربية وندافع عن وجهة نظرها . ولكن هذا الموقف لم تقدره الدول العربية فى أغلب الأحيان لسوء الحظ " .

---

* يقصد توقيع كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان على اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل بعد قرار مجلس الأمن بوقف القتال ، وقد وقعت مصر الاتفاقية في فبراير ١٩٤٩ تحت إشراف الأمم المتحدة فى جزيرة رودس ، وبهذا تكون الدول العربية قد اعترفت اعترافاً واقعياً بإسرائيل ، لمزيد من المعلومات انظر مذكرات محمود رياض ص ١٩٤٨ – ١٩٧٨ الجزء الأول والثانى ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٧ .

٥- " إن الحكومة الإيرانية كان لها رأيها ، الذى يتسم دوما بالاستقلالية تجاه القضايا الدولية. ولم يكن لائقا بها ، ولن يليق ، أن تصبح قراراتها ردفا لقرارات أطراف أخرى بشأن أى موضوع "[١].

ولكن رئيس الوزراء المذكور ، لم يذكر إلا مبررات نظرية مرسلة ، دون أن يشير إلى الدوافع الحقيقية وراء اعتراف حكومته بإسرائيل ، ومصالحهما المشتركة من هذا الإعتراف ، والتى تأكد ت من خلال تطورات الموقف الإيرانى تجاه إسرائيل و القضية الفلسطينية . ومن بين هذه المصالح على سبيل المثال مايلى :-

أولا : أن إيران كانت قادرة على تزويد إسرائيل بالبترول ، فى مقابل تزويد إسرائيل إيران بالسلع المصنعة ، بما فيها المعدات الحربية وكذلك الخبراء بمختلف تخصصاتهم .

ثانيا : أن الاعتراف الإيرانى يحقق رغبة إسرائيل فى فتح نافذة أخرى لها على الشرق الأوسط ، والنفوذ المحتمل الذى تلعبه الاتصالات بينهما فى العلاقات المستقبلية مع الدول الأخرى فى المنطقة ولاسيما مع الأردن .

ثالثا : أن هذا الاعتراف يحقق أعلى معدل لهجرة يهود إيران إلى إسرائيل ، والذين كان عددهم يقدر فى ذلك الوقت بحوالى مائة ألف يهودى تقربيا ، فضلا عن تهجير يهود العراق ايضا .

رابعا : أن هذا الاعتراف سيسهل حصول إيران وإسرائيل على دعم ومساندة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، خاصة وأن إسرائيل انحازت إلى الولايات المتحدة وأيدت "مبدأ ترومن" عام ١٩٤٩ م ، لملء الفراغ بالشرق الأوسط ومواجهة التغلغل السوفيتى بالمنطقة ، وهو ما تبنته إيران فيما بعد ، واتضح ذلك فى تطورات مواقفها السياسية اللاحقة[٢] .

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوى : سياست خارجى إيران در دوران بهلوى : انظر ص ١٥٥ - ١٥٦ . وجريدة المصرى ٢٥/ ٦/ ١٩٥٠م .

(٢) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى ويليام شوكوراس : آخرين سفرشاه ، ص ٩٢ - ٩٣ ، وجمال على زهران : العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية ، التطور التاريخى . . الدلالات والانعكاسات والآفاق المستقبلية ، بحث مقدم للقيادة المشتركة (غير منشور) القاهرة ١٩٨٩٥ ، ص ٣ - ٤ .

إيران ؛ فى بإسرائيل قد أدى إلى توتر الوضع الداخلى غير أن الاعتراف الإيرانى حيث عارضت معظم طوائف الشعب سلوك الحكومة ، ولا سيما الوطنيين والفقهاء خطبة الأعلى حينئذ " آية الله كاشانى " ، الذى أفتى فى وعلى رأسهم المرجع الدينى شعبية له بـ " أن النضال ضد اليهود أمر واجب على كل مسلم " وأكد أيضا بقوله : أقدمت على الاعتراف بإسرائيل. ومن " إننا نحن الإيرانيين لاصلة لنا بالحكومة التى ثم فإنهم سيهبون للنضال ضد يهود إسرائيل بما يملكون من مال ووحدة الصف "[1] .

وعندما بدأت الحركة الوطنية التى قادها محمد مصدق ، ولقيت التأييد الذى لقيته من العالم العربى ، بدأت الضغوط تشتد ، فى معارضة ظاهرة نمو العلاقات الإسرائيلية – الإيرانية . وبالفعل ، فإن هذه الضغوط حققت نجاحا كبيرا عندما تصدى لقيادتها آية الله كاشانى[2] . خاصة وأن علماء الأزهر بعثوا إليه ببيان طالبوه فيه بأن يعمل "صادقا على حمل حكومة إيران على عدولها عن الاعتراف بدولة إسرائيل ، الذى كان له أشد وقع فى نفوس أبناء العروبة على العموم ، وأبناء مصر على الخصوص . وأنهم يرجون ذلك ، ويرون فى هذا العمل خطوة لتوطيد المودة بين إيران والدول الإسلامية والعربية "[3]

وبناء عليه ، سحبت حكومة مصدق الاعتراف الإيرانى بإسرائيل ، بعد مرور خمسة عشر شهرا على قرار " محمد ساعد مراغه اى " ، وذلك عندما أصدرت الخارجية الإيرانية بيانا رسميا يوم ٧ يونيو ١٩٥١م ، أعلنت فيه إغلاق قنصليتها فى القدس . وهو ما كان له أصداء واسعة فى العالم العربى ، وصب فى صالح الحركة الوطنية أيضا ؛ إذ صرح " عبد الرحمن باشا عزام " الأمين العام لجامعة الدول العربية بهذه المناسبة لمراسل صحيفة اطلاعات : " بأن الدول العربية جمعاء تنظر لتصرف الحكومة الإيرانية ، الذى اتخذته بشأن علاقاتها مع إســرائيل بعين الارتياح والتقدير "[4] .

---

(١) على رضا ازغندي : روابط خارجي إيران ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

(٢) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، جـ١ ، ص ٤٤٩ .

(٣) المصرى ١٤/ ٥/ ١٩٥١م .

(٤) محمد حسن رجبي : زندكى نامه سياسى امام خمينى ، ص ١٦٩ – ١٧٠ ، وعبد الرضا هوشنك مهدوى : سياست خارجى ايران در دوران بهلوى ، ص ١٥٦ – ١٥٧ .

والحق ، أن الوثائق التى تم الاطلاع عليها قد كشفت عن أن سحب حكومة مصدق الاعتراف بإسرائيل ، كان يحمل أغراضا سياسية أيضا ؛ إذ جاء رغبة منها "فى كسب تأييد الدول العربية لسياستها فى تأميم البترول وتمشيا مع عواطف الجماهير المتدينة " . بدليل أن هذا القرار " لم يمنع الجمعيات اليهودية من ممارسة نشاطها سرا على الأقل "[1].

وقد تمسكت الحكومة الإيرانية بموقفها تجاه إسرائيل بعد ذلك ، على الرغم من سقوط الحكومة الوطنية بزعامة مصدق فى صيف عام ١٩٥٣م ، وحتى نشوب أزمة السويس عام ١٩٥٦م ،مرورا بتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤م ، وقد تجسد هذا الموقف في :

(أ) استجابة الحكومة الإيرانية لطلب سفراء: مصر والعراق وسوريا ولبنان ، المطالب بحل " الوكالة الإسرائيلية بإيران بعد أن وجهت دعوات إلى الهيئات والأفراد السياسيين لحضور احتفال بمرور خمسة أعوام على إنشاء إسرائيل" وهو ما رأت فيه الدول العربية "دعاية مغرضة ، بها مساس بموقف الدول العربية من إسرائيل وتحد صريح لإيران من عدم اعترافها بها "[2].

(ب) إلغاء الحكومة الإيرانية " اتفاق الدفع الذى عقد " بينها وبين وإسرائيل عام ١٩٥٦م ؛ " نظرا لعدم وجود مبادلات تجارية مباشرة " بينهما[3].

(ج) رفض إيران طلبات إسرائيلية " باستيراد بعض المحاصيل الإيرانية مقابل تصدير بعض منتجات إسرائيل" على الرغم " من حاجة إيران إلى تصدير منتجاتها " .

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢م ، بشأن: بين إيران وإسرائيل ، سرى جدا ، (ح.ر ٣٥٢ – م.ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٢) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٠م ، بشأن: مقابلة ممثلى الدول العربية لوزير الخارجية حسين فاطمى ، (ح.ر ٧٨٢ – م.ر ٢٠٦/ ٧/ ٣ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٣) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨ (سرى) (ح.ر ٧٤٣ – م.ر ٤٠/ ٣/ ١٣/ جـ٣ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

ومع ذلك " رفضت رفضا باتا هذه المحاولات ، آخذة فى اعتبارها على الأخص مراعاة العلاقات بينها وبين الدول العربية "[1] .

وظل الموقف الإيرانى من إسرائيل على هذا النحو ، حتى شهدت المنطقة ثلاثة متغيرات إقليمية حاسمة ، جاءت من حيث التوقيت بعد قيام حلف بغداد وانحياز إيران إلى الغرب بانضمامها إليه . وقد تجلت هذه المتغيرات فى :

- ❑ نشوب أزمة السويس عام ١٩٥٦م .
- ❑ قيام الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨م .
- ❑ الانقلاب العسكرى فى العراق عام ١٩٥٨م ، وانسحاب العراق من حلف بغداد .

إذ لدى قيام العدوان الثلاثى على مصر ، وما استتبعه من ايقاف الاتحاد السوفييتى لصادراته البترولية إلى إسرائيل ؛ تولد عنصر مشترك بين إيران وإسرائيل للتقارب بينهما مرة أخرى وقد عبر " موشى ديان " للشاه فى طهران ، أثناء تلك الأزمة ، عن رغبة حكومته فى ذلك التقارب ، خاصة و "أن عبد الناصر هو مصدر إزعاج لكلينا وحالما نهزه هزة قوية فإنه سيتساقط قطعا وأجزاء كالمومياء المصرية "[2] .

وفور انتهاء أزمة السويس ، " زادت المساعى التى تبذلها إسرائيل لتبادل العلاقات الدبلوماسية مع إيران" كما "ازداد نشاط إذاعة إسرائيل الموجهة إلى إيران " باللغة الفارسية ،بل وبدأت فى " توجيه الدعوة إلى اثنين من الصحفيين الإيرانيين لزيارة إسرائيل " سنويا . وهؤلاء الصحفيون هم الذين نجحوا فيما بعد فى " إعداد حملة دعائية لصالح إسرائيل" ، ونجحوا فى " زيادة هوة الخلاف بين أهل السنة وأهل الشيعة ، حتى أصبح زعماء المذهب الشيعى فى إيران يخشون من طغيان العرب السنيين " عليهم . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى باتت النخبة الإيرانية

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١/٨/١٩٥٦م ، (سرى) بشأن: لقاء السفير المصرى مع وزير الخارجية الإيرانى على قلى اردلان ، (ح.ر ٧٤٣ – م.ر ٤٠/٣/١٣/ جـ٣ أرشيف جديد) (وثائق غير منشورة) .

(٢) أحمد مهابة : إيران بين التاج والعمامة ، ص ١٧٠ .

والإسرائيلية على اقتناع تام بوجود " مصلحة مشتركة مستترة " بينهما " إزاء العرب؛ لأن الصالح الإيراني يستلزم عدم وجود وحدة العرب وعدم قيام دولة عربية كبرى على حدودهم الغربية الجنوبية . وقيام دولة إسرائيل فى قلب العالم العربى يتفق مع المصلحة الإيرانية . بل أن مصلحة إيران تتفق مع سياسة إسرائيل التوسعية فى المنطقة وزيادة الهجرة إليها "(١).

وقد أدت الاتصالات الإسرائيلية – الإيرانية حينئذ ، إلى توقيع اتفاق رسمى بينهما عام ١٩٥٧م ، تصدر بموجبه إيران البترول إلى إسرائيل بسعر منخفض عن أسعاره الجارية وهو ١,٣٠دولار/ برميل ، وهو الاتفاق الذى ظل مجمدا منذ ١٩٥٤ م ، ليباشر خط الأنابيب الإسرائيلى " إيلات ـ بئر سبع " من فوره تلقى شحنات البترول الإيراني(٢).

ثم شهدت العلاقات الإسرائيلية الإيرانية تطورا نوعيا فى كافة المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية ؛ بعد قيام الوحدة المصرية ـ السورية فى شهر فبراير ، والانقلاب العسكرى الذى أطاح بالملكية العراقية فى يوليو من عام ١٩٥٨م ، تحت تأثير المد الثورى المصري.

حيث أعيد فتح الوكالة اليهودية بطهران مرة أخرى فى يناير عام ١٩٥٩م ، وشارك خبراء الموساد إلى جانب نظرائهم الأمريكيين فى تأسيس جهاز الإستخبارات الإيرانى " الساواك " . وصدرت إسرائيل ستة آلاف مدفع رشاش من طراز " عوزى " إلى قوات الحرس الملكي. ثم وصل إلى طهران وفد من الخبراء الإعلاميين الإسرائيليين إلى طهران للعمل على تغيير نظرة الشعب الإيرانى تجاه إسرائيل وتمهيد الأجواء لتقبل إسرائيل فى المجتمع الإيرانى ، من خلال توطيد علاقاتهم بعدد من الصحف ورؤساء الجامعات الإيرانية(٣).

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٧. (ح.ر ٣٥٢ – م.ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوى: سياست خارجى إيران انظر ٤١٢ – ٤١٣.

(٣) محمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى إمام خمينى ، انظر ص ١٧١ – ١٧٠.

أما السلوك المصرى إزاء هذا التحرك الإسرائيلى - الإيرانى الحثيث ، فقد ظل يتسم بالتأنى والعمل المنظم. والذى استهدف إحباط هذه التحركات. ومن بين الخطوات التى اتفق عليها فى هذا الشأن :

١- " مهادنة النظام القائم فى إيران ومحاولة تحسين العلاقات بين الدول العربية وإيران بصفة عامة وبين مصر وإيران بصفة خاصة " .

٢- " ضرورة رسم سياسة مضادة ؛ للقضاء على سياسة الغرب واليهود المستشرقين للإساءة إلى العلاقات المصرية - الإيرانية من ناحية ، والإيرانية - العربية من ناحية أخرى " . خاصة وأن هؤلاء جميعا كانوا يعملون فى إيران على تحذير الرأى العام " من قيام دولة عربية قوية تهدد إيران. وتخويف أهل المذهب الشيعى فى إيران من طغيان أهل المذهب السنى عليهم " .

٣- " ضرورة رسم سياسة ثقافية عربية - إيرانية ، تشترك فى تنفيذها الدول العربية ، تقضى بالتقريب بين أنصار المذهب السنى والشيعى "(١) .

ولعل ذلك ما يفسر لنا مسارعة مصر للتوقيع على الاتفاقية الثقافية التى أبرمتها مع إيران عام ١٩٥٨م ، التى سبق التنويه عنها سلفا. ومن ناحية أخرى حاولت القاهرة أن تفتح أمام طهران جميع أسواقها لتشترى منها ما تشاء بأرخص مما تشتريه منه إسرائيل(٢) .

بيد أن إيران قد حددت اتجاه تحركها صوب تل أبيب ، إذ بدأت الأخبار تصل إلى القاهرة من مختلف المصادر ، تفيد بأن قرارا قد اتخذ بالفعل على أعلى مستوى بين الشاه و" بن جوريون " بقصد إقامة علاقات رسمية بين البلدين ، يتم بها تقنين العلاقات المتسعة بينهما فى كل المجالات(٣) .

وقد نشرت صحيفة " كيهان " يوم ٢٤/ ٧/ ١٩٦٠م ، حديثا صحفيا أجرى مع الشاه ، ذكر فيه ما نصه : " كانت إيران قد اعترفت بإسرائيل منذ أحد عشر عاما

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٧ إلى الخارجية. (وثائق غير منشورة) .
(٢) الأهرام ٤/ ٨/ ١٩٦٠م.
(٣) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان ، ص ٤٥١ .

على أساس الأمر الواقع . وإن سحب ممثل إيران من إسرائيل عام ١٩٥١م ، لم يعن تغييرا فى العلاقات بين البلدين . وهى مسألة ليست جديدة "[١]

وبهذا فإن الشاه قد أعلن فى نفس التوقيت حسم علاقات بلاده مع مصر .

ثانيا: رد الفعل المصرى ؛ قطع العلاقات:

اعتبرت مصر التصريح . الذى أدلى به الشاه ، موجها ضدها وضد القضية الفلسطينية ، خاصة وأن التصريح الإيرانى المذكور جاء على لسان أعلى سلطة سياسية هناك وليس على لسان مسئول آخر من ناحية. ومن ناحية أخرى ، أن التوقيت الذى اختاره الشاه للإعلان عن استئناف علاقات بلاده مع إسرائيل وهو يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٠م ، يوم احتفال مصر بعيدها الوطنى ، كان بمثابة رسالة تحد للرئيس عبد الناصر ؛ ومن ثم جاء رد فعله عنيفا فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٢٦ يوليو . خاصة وأنه قد بدا اعتراف الشاه بإسرائيل ، بالنسبة لجمال عبد الناصر خطيرا من حيث :ـ

١- أن إسرائيل على هذا النحو تقفز فوق الطوق العربى المحيط بها إلى ما وراء المنطقة .

٢-أن التعاون الإيرانى – الإسرائيلى قد يصبح خنجرا فى ظهر الثورة العراقية ، التى مازالت تواجه ظروفا صعبة تستغلها قوى أجنبية عديدة .

٣-أن اعتراف إيران بإسرائيل سوف يكون سابقة خطيرة أمام الدول الإسلامية الأخرى .

٤-أن اعتراف دولة إسلامية بإسرائيل قد يتخذ تكأة تستند إليه دول أخرى ، خصوصا فى أفريقيا ، التى حصلت بلدان عديدة فيها على استقلالها أخيرا[٢] .

وبقراءة تحليلية لما جاء فى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر[٣] ، نجد أنه كان

---

(١) محمد اختريان: نقش مير عباس هويدا در تحولات سياسى ، اجتماعى إيران ، جاب أول ، انتشارات علمى ، تهران ، ١٣٧٥هـ. ش ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(٢) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق.

(٣) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث ، فبراير ١٩٦٠ – يناير ١٩٦٢ ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١١٧ وما بعدها .

موجها للشاه شخصيا من ناحية ، ومعبرا عن الأسباب التى دعته لأن يرد بهذا العنف على القرار الإيرانى ، فضلا عن أنه فى مجمله يعبر عن مدى الافتراق الجوهرى بين التوجهات والتصورات السياسية لدى البلدين . وقد ارتكز الخطاب المذكور على عدة محاور رئيسية :

أولا : أن إيران سبق وأن انتهجت سياسة غير ودية تجاه مصر ، حتى قبل اعترافها الأخير بإسرائيل ، وقد تمثلت ـ فى نظره ـ فيما يلي :

- " أن إيران التى اشتركت فى حلف بغداد "تحت زعم أنه "حلف لسند العرب [يقصد لمساندة] ضد عدوان إسرائيل " وأنه " عبارة عن حلف لجميع الدول الإسلامية " . إنما كان ذلك " تزييفا للشعارات " منها ، إذ اتضح أن الشاه كان " دائما محرضا فى حلف بغداد " " لانجلترا وقت العدوان " الثلاثى على مصر .
- كذلك كانت إيران " تتبنى حرب [يقصد محاربة] الجمهورية العربية المتحدة والقومية العربية المتحدة وكل حركة من حركات الحرية العربية " . ثم ها هى فى إطارهذه المحاربة " نراها اليوم تعترف بإسرائيل بطريقة تدعو إلى الاستفزاز " .
- كما أن الشاه " كان ينظر إلى الثورة التى قامت فى مصر وإلى الحركة التحررية التى قامت فى كل أنحاء الأمة العربية ، كان ينظر إليها بخوف ورهبة " خوفا من "أن ثورة [إيرانية مماثلة] قد تجيء فى المستقبل وتطيح به " .
- واستدرك عبد الناصر متسائلا : " لماذا هذا الموقف العدائى الذى يتخذه شاه إيران منا " ؟ و " لماذا يزيف الشعارات ليضعنا داخل منطقة النفوذ الأمريكى ، " منطقة النفوذ البريطانية " ؟ ويرى عبد الناصر أن الإجابة على هذه التساؤلات تكمن فى : " أن الشاه عنده عقدة مصدق ، مصدق الذى قام ليحرر بلده ويقضى على الاحتكارات التى قامت فيها ، مصدق الذى قضى على النفوذ الأجنبى ، مصدق الذى استطاع الشاه بالتعاون مع الاستعمار أن يقضى عليه وعلى ثورته" .

ثانيا : أن الشاه " باع نفسه بثمن بخس للاستعمار " ، وأنه " اعترف باسرائيل ليرضى أمريكا ويرضى أسياده " .

وفى إطار تعرية نظام الشاه أمام الشعب الإيرانى ، أكد عبد الناصر على عدة نقاط :

١- أنه " إذا كان شاه إيران باع نفسه بثمن بخس ، فإن شعب إيران لا يمكن أن ، يبيع نفسه بالذهب أو بكل كنوز الدنيا " .

٢- " إننا نعلم أن شعب إيران ، الذى ثار ليتحرر والذى انتكست ثورته ، لا يمكن أن يقبل أبدا أن يخضع للاستعمار أو مناطق النفوذ ولا يمكن أبدا أن يكون مطية للصهيونية العالمية لتتحكم فى إيران " .

٣- " إن شعب إيران يستطيع أن يكشف كل ما يدعيه شاه إيران " .

٤- " إننا نؤيد شعب إيران فى قضيته من أجل الحرية من الاقطاع والسيطرة الأجنبية . . إننا نؤيد شعب إيران فى حركته من أجل التحرر ، حتى يكون هذا الشعب سيد نفسه لا مطية للاستعمار أو مطية للصهيونية " .

وبناء على ما ساقه من مبررات قرر بقوله : " إننا نرى ألا داعى أن تبقى لنا سفارة فى إيران ... ولا يمكن بأى حال من الأحوال ... أن يكون لنا هناك ممثل لجمهوريتنا لدى هذا الذى باع نفسه للصهيونية والاستعمار " . ثم استطرد قائلا : " إننا ننتظر اليوم الذى تتحرر فيه إيران من الرجعية ومن الفساد وتتحرر من سيطرة الاستعمار والصهيونية ، لنعيد فتح هذه السفارة عند شعب إيران الحر الأبى الكريم " و " إننا حينما نتخذ هذه الخطوة إنما نشعر بالأسى والأسف لأن العلاقات التى تربطنا بشعب إيران ، كانت علاقات متينة ووطيدة . " هذا الشعب الذى " نحتفظ له بكل الود وبكل محبة وبكل إخاء " .

وهكذا قطعت الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) علاقاتها الدبلوماسية مع طهران . ثم أبلغت مجلس جامعة الدول العربية بقرار سحب سفيرها ، كما قدمت اقتراحا للدول الأعضاء فى الجامعة لأن تقوم هى الأخرى باستدعاء سفرائها من طهران ، وذلك " لبحث الموقف الخطير الذى ترتب على اعتراف شاه إيران بإسرائيل "[(١)] .

---

(١) الأهرام ٢٧/٧/١٩٦٠م .

وقد أحدث الموقف الإيراني ردود فعل رسمية واسعة داخل دولة الوحدة المصرية السورية . فمن جانبه ، أصدر مجلس الأمة – برئاسة أنور السادات – بيانا أعلن فيه " شديد استنكاره لاعتراف شاه إيران بإسرائيل " . وأهاب بحكومات الدول العربية* للمبادرة " بقطع علاقاتها الدبلوماسية والثقافية " مع تلك الحكومة ، واعتبر هذا الاعتراف مجرد " تنفيذ لسياسة الدول الاستعمارية التى أقامت إسرائيل والتى تساندها وتسلحها وتمولها وتمدها بكل أسباب العدوان " . ثم وجه البيان الدعوة للشعب الإيرانى " الذى لم تكن له يد فى هذه الجريمة " لأن " يهب لمقاومة هذا الطغيان " الذى يهدف إلى جعله " نهبا للاستعمار والصهيونية "[1] .

و فى إطار تفعيل الدور السياسى للأزهر والهيئات الإسلامية ، ومنها دار التقريب فى العمل السياسى الخارجى ، أصدر مؤتمر الهيئات الإسلامية ، الذى دعا إليه الشيخ محمود شلتوت يوم ٧/٨/ ١٩٦٠م ، بيانا استنكر فيه " هذا القرار الخطير ... الذى اتخذه الملك المسلم لشعب مسلم " . وحث " جميع الشعوب العربية والإسلامية إلى استنكار هذه الفعلة استنكارا تبدو فيه ... عظمة الرأى العام الإسلامى " . ثم اعتبر البيان المذكور " أن هذا الاعتراف يعتبر مخالفا لنصوص القرآن الكريم التى تنهى عن اتخاذ أعداء المؤمنين أولياء " . كما أرسل شيخ الأزهر برقيتين: إحداهما إلى الشاه ، يستحثه فيها على " إعادة النظر فى هذا القرار الخطير ؛ صونا للوحدة الإسلامية " . والأخرى إلى " آية الله محمد حسين بروجردى " المرجع الشيعى الأعلى يناشده فيها "أن يتدخل بما له فى النفوس من مكانة دينية سامية ... لرد الأمر إلى نصابه ويبصر الشاه بعواقب قراره " . أما جماعة التقريب بين المذاهب فقد أبرقت هى الأخرى إلى الشاه تستنكر وتأسف لهذا " الحادث المحزن ، حادث اعتراف إيران المسلمة بإسرائيل الباغية "[2] .

---

(١) الأهرام ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠م.

(٢) لمزيد من التفاصيل ، وللاطلاع على نصوص البيانات وكذلك البرقيات المرسلة إلى الشاه ، يمكن الرجوع إلى: مجلة الأزهر ، جـ٢ ، مجلد ٣٢ ، ٣٢ صفر ١٣٨٠هـ الموافق يوليو ١٩٦٠م ، ص ٢٢٩-٢٣٨.

* الدول العربية التى كانت لها علاقات دبلوماسية مع إيران حينذاك هي: الأردن ، لبنان ، السعودية والعراق أما السودان والمغرب وتونس واليمن فلم تكن قد نشأت بينها وبين إيران علاقات سياسية بعد.

بينما ذهبت اللجنة العليا للشئون الإسلامية بالقاهرة – برئاسة وزير الأوقاف أحمد طعيمه – إلى " اعتبار شاه إيران خارجا على إجماع المسلمين . " كما أعلن المؤتمر الإسلامى بدمشق " براءة المسلمين منه " وأن اعترافه جاء " خروجا على مبادئ الإسلام والإنسانية والسلام "[١].

ويجدر بالذكر أخيرا أن " البطريرك كيرلس السادس بطريرك الكرازة المرقسية فى مصر " قد استنكر أيضا موقف الشاه وطلب إلى ممثلى الكنيسة القبطية فى مؤتمر الكنائس العالمى أن يتقدم فورا بمشروع قرار لاستنكار وجود إسرائيل ذاتها "[٢].

على أية حال ، رغم أن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية – الذى دعت إليه مصر ، فى أعقاب اعتراف إيران بإسرائيل – لم يتوصل إلى اتفاق عربى بشأن قطع علاقات الدول الأعضاء بها مع إيران ؛ نظرا لأن العراق والسعودية والأردن لم تكن مستعدة لإجراء كهذا ، إلا أنها هددت إيران بفرض مقاطعة اقتصادية عليها "[٣].

وإذا كانت طبيعة رد الفعل المصرى حادة ؛ نظرا لما كانت تقتضيه المواجهة السياسية المصرية ـ الإسرائيلية ، فإن رد الشاه لم يقل حدة أيضا لما سببه السلوك المصرى لوضع النظام الإيرانى فى المنطقة ، بل وداخل إيران ذاتها. فقد أصدرت الخارجية الإيرانية بيانا رسميا جاء فيه : " **إن هذا الفرعون المصرى الأحمق يشوه حقائق موقف الحكومة الإمبراطورية وإن تصريحات جمال عبد الناصر الغبية والشريرة والرخيصة لا تليق برئيس دولة ، ولكن هذا لا يدهش جلالة الإمبراطور الذى يعلم أن ذلك الرجل قفز إلى السلطة على أساس غير شرعى** "[٤]. كما اعتبر الشاه – فى أحد تصريحاته الصحفية – سلوك القاهرة ، مؤامرة مصرية لتوتير العلاقات الإيرانية – الخليجية. هذا فضلا عن أنه دعا جميع الممثلين السياسيين للدول العربية لدى طهران، فى اليوم التالى لخطاب عبد الناصر ، وذلك فى تحرك تكتيكى منه ، وطمأنهم إلى أن سياسته لم تتغير تجاه إسرائيل وليس كما يتصوز الرئيس المصرى بنوع من التهويل[٥].

---

(١) الأهرام ٥/٨/ ١٩٦٠م.

(٢) الجمهورية ١٠/٨/ ١٩٦٠م.

(٣) محمد اختريان : نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى إيران ، ص ١٤٨ .

(٤) محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ، ص ٤٥٤ .

(٥) محمد اختريان : نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى ايران ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

ثم أمهلت الخارجية الإيرانية السفير المصرى أربعة وعشرين ساعة لمغادرة الأراضى الإيرانية اعتبارا من يوم ٢٧ يوليو ؛ لتستمر القطيعة بين البلدين حوالى عشر سنوات، وتتأجج المواجهة السياسية بينهما ، والتى ارتهنت بمدى قوة كل منهما وقدرته على التحرك سواء بالمبادئة أو برد الفعل . وقد وظف خلالها طرفا المواجهة كافة إمكاناتهما الدبلوماسية والإعلامية. ويبقى تساؤل مفاده: ما هى المصلحة الإيرانية التى دفعت الشاه لأن يستأنف علاقات بلاده مع إسرائيل ، فى وقت كان الصراع العربى - الإسرائيلى محتدما ؟ وما هى محددات علاقاته بإسرائيل فى ظل التوتر الإقليمى الذى أحدثه الاعتراف الإيراني؟

ثالثا: محددات العلاقات الإيرانية — الإسرائيلية:

بداية ، كانت التوجهات الثورية المصرية تمثل تهديدا لمجموع أهداف وسياسات إيران الإقليمية عموما وسياستها تجاه منطقة الخليج العربى خصوصا ؛ ومن ثم كان الاعتراف الإيرانى بإسرائيل فى ذلك الوقت ، يمثل أحد الأدوات التى استخدمها الشاه لمحاولة كبح هذه التوجهات المتصاعدة ، وبعد أن ظهرت مؤشراتها فى حجم الشعبية الجارفة التى تمتع بها عبد الناصر فى المنطقة ، فى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية ونجاحه فى اجتياز أزمة السويس ، ثم قيام الوحدة مع سوريا والانقلاب العسكرى بالعراق ، كما سبقت الإشارة.

ومن ناحية أخرى ، جاء هذا الاعتراف بإسرائيل بناء على الطلب الذى وجهه الرئيس الأمريكى جون كينيدى إلى الشاه ، كى يقيم علاقات تعاون مع إسرائيل ، وذلك فى إطار الدعم الأمريكى لمكانة إسرائيل بالمنطقة[1] . كما جاء أيضا فى وقت كان الشاه يحاول أن يحل معادلة القوة والأمن لديه ، معتمدا على عناصرها داخل الولايات المتحدة وهي:

١- يهود الولايات المتحدة.

١- مصانع الأسلحة.

---

(١) جواد منصورى: قيام ١٥ خرداد ١٣٤٢ ، (١٤) ، جاب أول ، دفتر أدبيات انقلاب إسلامى ، تهران، ١٣٧٦ هـ. ش. ص ٦٩.

١- شركات البترول السبع الكبرى.

ومن ثم فإن اعترافه بإسرائيل كان يمثل ـ حسب رؤيته ـ الباب الملكى لاجتذاب اليهود الأمريكيين ، ومن خلالهم يوثق علاقات بلاده بالحكومة الأمريكية ، وبالتالى سهولة حصوله على الأسلحة الأمريكية المتقدمة ، التى رفض كيندى إعطاءه إياها ، كما سبقت الإشارة بالمبحث الأول[١].

بينما كانت المصلحة الإسرائيلية تحتم إقامة نوع من العلاقات السياسية والاستراتيجية مع الدول الطرفية المحيطة بالمنطقة العربية: إيران ، تركيا وأثيوبيا. وقد أصبحت هذه المصلحة ملحة بعد الموقف الأمريكى من العدوان الثلاثى على مصر. حيث كان بن جوريون – صاحب نظرية الحلف الهامشى – يرى أن التعاون مع هذا المثلث ، غير العربى ، يشكل عنصراً أساسيا فى تدعيم وجود الدولة اليهودية فى منطقة الشرق الأوسط ، ويساعد على مواجهة العرب وإضعافهم ، خصوصا عن طريق استغلال وتشجيع المشاعر المعادية للعرب فى هذه الدول ، منفذا بذلك شعار " عدو عدوى صديقى "[٢].

وقد كان التركيز الإسرائيلى منصبا على التقارب مع إيران ، نظراً لتلك المميزات التى تتمتع بها هذه الأخيرة ؛ من حيث موقعها المطل على الخليج العربى والمجاور للاتحاد السوفييتى والعراق ، فضلا عن كونه يمثل حلقة وصل بين إسرائيل فى الشرق الأوسط وبورما فى شرق آسيا*. ومن حيث ما تتمتع به ، أيضا من احتياطات هائلة من البترول. ومن ثم اتخذت إسرائيل من حاجة الشاه الملحة للأمن ، الذى كان يرتبط لديه طرديا بمدى حصوله على السلاح والتكنولوجيا المتقدمة ، أدوات مؤثرة لاستقطابه وإقامة علاقات مع بلاده ؛ ليكتمل بذلك الضلع المكمل لمثلث حلف الهامش: أديس أبابا – أنقرة – طهران. الذى يخرجها من طوق العزلة العربية المضروب حولها. وإذا أضفنا أن إيران عضو بالحلف المركزى – بغداد سابقا – وتركيا

---

(١) مسعود بهنود: ازسيد ضياء تابختيار ، انظر ص ٦٨٠.

(٢) صحيفة القبس الكويتية ، ٤/ ١٢/ ١٩٨٦م.

* للاطلاع على مزيد من المعلومات حول العلاقات الإسرائيلية ـ الآسيوية فى تلك الفترة ، يمكن الرجوع إلى مقالة: التسلل الإسرائيلى فى آسيا ، فى السياسة الدولية ، ع٦ ، أكتوبر ١٩٦٦م.

عضو فى حلف شمال الأطلنطى ، فإن ذلك يعنى ذروة الاستقطاب الأمريكى للمنطقة على حساب الاتحاد السوفييتى من ناحية ، وتطويقاً للدور المصرى إقليميا من ناحية أخرى. هذا فضلا عما ستجنيه إسرائيل من تأمين احتياجاتها البترولية من إيران وفتح سوق كبيرة لمنتجاتها فى بلد ذى كثافة سكانية عالية، وبه جالية يهودية تنشط فى المجالات التجارية. وكذلك استيراد منتجات زراعية منه وتصدير السلاح إليه ، وتوثيق التعاون الأمنى بين أجهزة استخبارات البلدين.

والحق ، أن طبيعة العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية ، لم تكن ترتهن توثيقا وفتورا حسب ما كانت الهوة تُباعد بين طهران والقاهرة فقط ، بل كانت ترتهن أيضا بمدى قدرة القاهرة على التحرك إقليميا ودوليا. ومن ثم ، فإنه يمكن القول أن التطورات التى شهدتها المنطقة فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٧م ، مثلت قوة دفع إيجابية لصالح تعميق أوجه التعاون الإيرانى ـ الإسرائيلي. ومن بين هذه التطورات على سبيل المثال :

- عندما انهارت الوحدة المصرية ـ السورية ، ووقع الانقلاب العسكرى البعثى فى سوريا فى أكتوبر من عام ١٩٦١م ، وصل رئيس الوزراء الإسرائيلى "ديفيد بن جوريون" إلى طهران يوم ٥/ ١٢/ ١٩٦١م ، فى أول زيارة رسمية على هذا المستوى ، إلى إيران ، وذلك لدى عودته من بورما. أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الإيرانى " على أمينى " تناولت فشل الوحدة ، وتراجع المد الثورى الناصرى من سوريا ، الذى كان يمثل تهديدا مشتركا لهما(١).
- وفضلا عن التدخل المصرى فى اليمن فى أوائل الستينات – الذى سيتم تناوله فى المبحث التالى – كان لقيام مصر والعراق بتأسيس قيادة عسكرية مشتركة فى ٢٦/ ٥/ ١٩٦٤م ، وإعلانهما عن انتقال عدد من الوحدات العسكرية المصرية إلى العراق ، أثر بالغ فى توثيق التعاون الإيرانى ـ الإسرائيلي. فمع أن هذا الإجراء كان يستهدف سوريا – بعد الانقلاب البعثى ـ إلا أن الشاه كان يتوهم أن الهدف من ذلك هو العمل على انفصال خوزستان ، وهو شعور طالما عمل

---

(١) محمد حسن رجبي : زندكى نامه سياسى إمام خمينى ، ص ١٧٢.

الإسرائيليون على ترسيخه لدى الشاه. فقد أقنعوه بأن عبد الناصر سوف ينصب الصواريخ المصرية ضد بلاده ، كما أنه سيعمل على قلب أنظمة الحكم فى السعودية والإمارات الموجودة بمنطقة الخليج العربي. وبالتالى نصبت إسرائيل ثلاث محطات تنصت متقدمة على الحدود الإيرانية مع العراق ، كما دفع الشاه بفيلق دبابات " باتون إم ٦٠ " وكتيبة صواريخ " هوك " المضادة للطائرات إلى هذه المناطق أيضا[(١)].

- وفضلا عما سبق مثلت التطورات التالية قوة دفع أخرى للتعاون الإيرانى ـ الإسرائيلي :ـ

(أ) زيارة " نيكيتا خروشوف " إلى القاهرة عام ١٩٦٤م ، وما استتبعه من تدعيم أواصر التعاون المصرى ـ السوفييتى ، وزيادتها على الأخص فى عهد " ليونيد برجينيف " الذى تولى فى أكتوبر من نفس العام ، وذلك كما سبقت الإشارة.

(ب) اتخاذ مؤتمر القمة العربى بالقاهرة عام ١٩٦٥م ، قرارا بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة " أحمد الشقيرى " ، والعمل على تقديم الدعم السياسى للمنظمات الفدائية الأخرى ، وهو ما عنى تهديدا مستقبليا لإسرائيل وتعريض الملك حسين ـ بوصفه أحد الأنظمة المحافظة الصديقة لإيران – للخطر ، بل وإنذارا بحرب شاملة بالمنطقة[(٢)].

هذا فضلا عن احتدام الحملات الإعلامية المصرية الموجهة لإيران وإسرائيل معا. وجميعها كانت عوامل ومبررات للتقارب بين طهران وتل أبيب. ولعل ازدياد وارتفاع مستوى الزيارات المتبادلة بين البلدين ، يعد دليلا على أبعاد هذا التعاون فى كافة المجالات.

والجدير بالذكر أن الدعاية المصرية الموجهة ضد نظام الشاه قد لعبت دورا مهمًا فى توتير الوضع الداخلى الإيرانى ، من حيث أنها ساهمت فعلا فى زيادة الوعى لدى الرأى العام الإيرانى عن مدى خطورة التعاون السرى بين نظام الشاه وتل أبيب. بل

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوى: سياسى خارجى ايران در دوران بهلوى ، انظر ص ٢٨٧ – ٣٦٠.

(٢) محمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى امام خمينى ، ص ١٧٠ – ١٧٥.

وكانت تذيع كافة الأخبار التى تنشرها إسرائيل بشأن علاقاتها مع إيران ؛ الأمر الذى أحدث فجوة بين النظام والمجتمع الإيرانى وضاعف من حجم المعارضة الداخلية ، والتى ظهرت أولى بوادرها العملية فى انتفاضة ١٥ خرداد (٥ يونيو ١٩٦٣م) وهو ما سوف يتم تناوله فى المبحث التالى — الأمر الذى حتم على الخارجية الإيرانية لأن تلفت نظر ممثلها فى تل أبيب " إبراهيم تيمورى " لأن " ينبه على وزارة الخارجية الإسرائيلية كى تحجم عن نشر أية أخبار تتعلق بالعلاقات " الثنائية بينهما ، لأن من شأن ذلك الإضرار بمصالح الحكومة الإيرانية مع الدول العربية ، خاصة وأن "التقارير الواردة من السفارات الإمبراطورية بالدول العربية " قد أفادت ذلك(١) .

بينما صرح الشاه فى حديث صحفى له مع صحيفة " كورير دولاسيرا " الإيطالية بأن بلاده لن تقبل " أى تدخل خارجى فى موضوع العلاقات الطيبة التى تربط بين إيران وإسرائيل " وأضاف " إن إيران دولة مستقلة وليس من حق أى دولة أجنبية — يقصد مصر — أن تتدخل فى علاقاتنا مع دولة أخرى "(٢) .

ومن ناحية أخرى ، يذكر " شيموئيل سيجييف " أن العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية شهدت تباطؤا نسبيا ، فيما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦م ، بفضل مجموعة من العوامل منها :ـ

١- استقالة ديفيد بن جوريون من رئاسة الحكومة الإسرائيلية فى يونيو ١٩٦٣م ، ومعه عدد من ساسة حزب العمل الذين ساهموا فى بلورة سياسة حلف الهامش .
٢- محاولات الوساطة* التى قامت بين مصر وإيران على يد وزير الخارجية العراقى والرئيس اليوغوسلافى " جوزيف تيتو " ورئيس وزراء كل من: أفغانستان

---

(١) نامه وزارت امور خارجه ، اداره يكم سياسى ، شماره ٤٧٥٨ مؤرخه ٢٣/ ٤/ ١٣٤٢هـ. ش ، به اقاى دكتر ابراهيم تيمورى نما بنده إيران در تل‌اويف. ارشيف اسناد كارتن٦٧٣١١ — ١٩ — ٢١ ل.
(٢) جواد منصورى: قيام ١٥ خرداد ، ص ٨٣ .
* الوساطة: للاطلاع على تفاصيل محاولات هذه الوساطة يمكن الرجوع إلى جريد الأهرام بتواريخ: ٢٥/ ٣/ ١٩٦٤م ، ٢٩/ ٩/ ١٩٦٥م ، ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٥م ، وكذلك الأخبار ١٢/ ١/ ١٩٦٦م.

وباكستان ، وكذلك الملك حسين. وبرغم فشل هذه المحاولات إلا أنها عملت على تهدئة التوتر نسبيا بين القاهرة وطهران* .

٣- تحسن العلاقات الإيرانية – السوفيتية ، إثر إعلان الشاه أنه لن يسمح بنشر صواريخ فى إيران – أثناء أزمة الصواريخ الكوبية ، ثم زيارته إلى موسكو عام ١٩٦٥م[١] .

غير أن هذا الهدوء النسبى الذى ذكره "سيجيف" بالنسبة للعلاقات الإيرانية – المصرية ، لم يتواز معه تباطؤ فى التعاون الإسرائيلى – الإيرانى فى كافة المجالات ، والذى استمر بين البلدين حتى سقوط النظام البهلوى عام ١٩٧٩م ، عام قيام الثورة الإيرانية.

رابعا: آفاق التعاون الإيرانى – الإسرائيلى:

لعل من أهم أوجه التعاون الإيرانى – الإسرائيلى ، ذلك الذى شمل المجالات الأمنية والعسكرية ، ثم التعاون الاقتصادى والتجارى بينهما. وهو ما سوف يتم تناوله على النحو التالي:

التعاون الأمنى والعسكرى: كان التعاون الأمنى ، بين الساواك الإيرانى والموساد الإسرائيلى ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، يعتبر أحد سمات النشاط الاستخباراتى فى منطقة الشرق الأوسط . . فقد كان الشاه يرى أن الإسرائيليين قد

---

(١) شيموئيل سيجيف: المثلث الإيرانى ، جـ١ ، ترجمة غازى السعدى ، ط١ ، دار الجليل للنشر ، عمان ١٩٨٣ ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

* تذكر إحدى الوثائق غير المنشورة ، أن إيران ومصر وقعتا فى هذه الفترة خلال شهر يونيو من عام ١٩٦٥م اتفاقا للتعاون السياحى بينهما ، والذى تضمن خمسة بنود ، تأتى جميعها فى إطار تنشيط حركة التبادل السياحى بين البلدين وتشجيع الحركة السياحية من بلد ثالث. كما اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لدراسة وإصدار التوصيات اللازمة لتحقيق أهداف هذا الاتفاق ، الذى كان من المفترض أن يظل ساريا لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ـ مالم يخطر أحدهما الطرف الآخر دون ذلك قبل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء. كذلك تجتمع اللجنة المشتركة دوريا لدراسة وإصدار التوصيات اللازمة لتحقيق أهداف هذا الاتفاق. ويبدو أن هذا الاتفاق لم يخرج عن إطاره النظرى إلى حيز التنفيذ ، مثله مثل الاتفاقية الثقافية التى أبرمت من قبل عام ١٩٥٨م ، كما سبقت الإشارة ، نظرا للظروف السياسية بين البلدين.

أثبتوا أنهم على مستوى عال من الكفاءة وملمين بآخر التطورات التكنولوجية ؛ فكان على استعداد للتعلم منهم ، خاصة فيما يتعلق بالأمن. بينما كانت إسرائيل – شأنها فى ذلك شأن الغرب وخاصة أمريكا – ترى أنه من الأهمية بمكان الإبقاء على إيران محصنة من عدوى تيار القومية العربية المتصاعد ، باعتبارها حلقة الاتصال الحيوية التى تربط العالم العربى بشبه القارة الهندية[1].

ولقد اتسعت مجالات التعاون الأمنى بين إيران وإسرائيل لتشمل كافة أوجه هذا التعاون ؛ ففى مجال التعليم والتدريب ، ظلت فى إيران فرق من خبراء الموساد فى مجال جمع المعلومات ، حتى عام ١٩٦٥م ، لتدريب العناصر المنتقاة من السافاك فى هذا المجال. كما تم إيفاد أفضل العناصر منهم إلى إسرائيل لتلقى دورات تدريبية فى مهارات وفنون التجسس وجمع المعلومات[2].

ولقد بلغ التعاون بين البلدين فى هذا المجال ، حدا يمكن القول معه أن الموساد كان ثانى أنشط شبكة استخبارات ، بعد نظيرتها الأمريكية ، فى إيران. إذا استطاعت عناصر الموساد التغلغل فى أجهزة إيرانية مهمة وحساسة ، فأنشأوا شبكة علاقات قوية داخل القوات المسلحة والسافاك وأجهزة الأمن الداخلى وفى مراكز اتخاذ القرار ، حتى أن " ويليام سوليفان " آخر سفير أمريكى لدى طهران ـ أكد على "أن الإسرائيليين كانوا يملكون فى إيران شبكة لا مثيل لها من العناصر التى تزودهم بالمعلومات بما يجرى على الساحة الإيرانية ، كما كان لهم وجود خفى فى معظم المراكز والقطاعات السياسية فى إيران. وكان يهود إيران يشكلون جزءا بارزا من هذه الشبكة "[3].

---

(١) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، ط٤ ، دار الشروق ، ١٩٨٨م ، انظر ص ٩٨-٩٩.

(٢) جواد منصورى: قيام ١٥ خرداد ، ص ٨٤ ، ومحمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى ، إمام خميني، ص ١٧٢ – ١٧٣.

(٣) ويليام سوليوان: ماموريت در إيران ، ترجمة محمود مشرقى ، جاب دوم ، نشر سازمان انتشارات هفته ، تهران ، آذرماه ١٣٦١ هـ. ش ، ص ١١٥.

وقد امتد نطاق التعاون الأمنى بين إيران وإسرائيل ، ليغطى معظم مناطق الشرق الأوسط ، فقد نصبت استخبارات البلدين ثلاث محطات تنصت - كما سبقت الإشارة - فى كل من خوزستان وعيلام وكردستان ؛ لجمع المعلومات اللازمة عن الدول العربية كالعراق والكويت والسعودية وسوريا وإمارات الخليج العربي. وقد استمر تشغيل هذه المحطات التجسسية فى الأراضى الإيرانية حتى عام ١٩٦٧م ، حيث نقلت إلى إسرائيل. ويُذكر أن استخبارات البلدين تعاونتا تعاونا وثيقا فيما يخص الأكراد وكذلك التنظيمات المعارضة للنظامين[١] .

ففضلا عن تبادل المعلومات التى كان يجمعها عملاء الموساد من جميع أنحاء الشرق الأوسط والدول العربية على وجه أخص ، فقد تبادلاها أيضا فيما يخص الفلسطينيين ومن داخل صفوف منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. وفى هذه المرحلة نفذت أجهزة الاستخبارات الإيرانية والإسرائيلية عمليات سرية مشتركة مثل نسف محطات التنصت العراقية ، التى كانت منصوبة على حدود إيران والعراق ، وفضلا عن تقديم كافة أنواع الدعم لقوات " البرزانى " الكردية أثناء الثورة التى قام بها ضد الحكومة العراقية ، وكذلك تقديم الدعم المادى والمعلوماتى للملكيين فى اليمن[٢] .

أما فى مجال التعاون العسكرى ، فلم يكن الشاه معبرا بصدق عن كل أوجه تعاون بلاده مع إسرائيل فى هذا الشأن ، خلال الحديث الذى أجراه معه " هيكل " ؛ إذ ذكر له " إن تعاوننا مع إسرائيل لا يقتصر على المخابرات فقط ، بل إنه أوسع من هذا بكثير ، فقد أرسلت مجموعة من كل أسلحة الجيش وفروع الإدارة المدنية للتدريب فى إسرائيل "[٣] .

إذ أن المعلومات والوثائق ـ فضلا عن مذكرات بعض مسئولى النظام الملكى ، التى تم نشرها بعد الثورة الإيرانية الأخيرة ١٩٧٩ ـ قد كشفت عن أن التعاون الإيرانى - الإسرائيلى فى المجال العسكرى تعدى دورات التدريب هذه ، التى ذكرها الشاه لـ هيكل ، إلى حد عقد اتفاقيات منظمة لمجالات تعاون أخرى ، نوجزها فيما يلي :

---

(١) على رضا ازغندي : روابط خارجى ايران ، انظر ص ٤١٣ - ٤١٦ .
(٢) مارك كازيوروسكي : سياست خارجى أمريكا وشاه ، انظر ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .
(٣) محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، ص ١٤٣ .

١- اتفاق خاص بالقوات الجوية ، حصلت إسرائيل بموجبه على حق استخدام المطارات والمنشآت الرادارية الإيرانية ، فضلا عن التزام القوات الجوية للبلدين بالتعاون المتبادل فى مجال التدريب واستيعاب أحدث الأساليب فى هذا المجال* .
٢- اتفاق خاص بإدارة وتشغيل التجهيزات الإليكترونية التى حصل عليها الجيش الإيرانى ، وكذلك التدريب على أحدث أساليب وفنون الحرب الإليكترونية .
٣- اتفاق خاص بتدريب القوات المسلحة الإيرانية على حرب العصابات .
٤- عقد لشراء حوالى ٦٠٠ مدفع رشاش طراز " عوزى " لصالح قوات الأمن والحرس الإمبراطوري .
٥- عقد خاص بإصلاح حوالى خمسة وثلاثين مقاتلة إيرانية (طراز إف ١٥) فى الورش الإسرائيلية بمبلغ ثلاثة ملايين دولار .
٦- عقد شراء مدافع " هاون " عيار " ١٢٠ و ١٦٠ " مليمتر إسرائيلى الصنع ، بمبلغ ثلاثة ملايين دولار .
٧- عقد شراء صواريخ أرض – أرض بمدى ٤٥٠ كم إسرائيلية ، بمبلغ مليار ومائتى مليون دولار .
٨- اتفاق لتدريب الوحدات المظلية والضفادع البشرية الإيرانية على فنون الاشتباك .
٩- اتفاق بمشروع مقترح لإنشاء مصنع بإيران لإنتاج الصواريخ[1] .

---

(١)لمزيد من المعلومات عن التعاون العسكرى بين إيران وإسرائيل ، يمكن الرجوع إلى: عبد الرضا هوشنك مهدوى: تاريخ روابط خارجى إيران ، ازبايان جنك جهانى دوم تاسقوط رزيم بهلوى ، جاب أول ، نشر مؤلف ، تهران ، ١٣٦٨هـ. س ، ص ٤٥٧ وما بعدها. وصفاء الدين تبرائيان: سراب بك زنرال ، بازشناس نقش ارتشبد طوفانيان درحاكميت بهلوى دوم ، جاب أول ، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، تهران ، ١٣٧٧هـ. ش.

* جدير بالذكر أن جريدة الأهرام نشرت يوم ١٨/ ١٠/ ١٩٦٨م ، خبرا يفيد بأن مجموعة من الطيارين الإسرائيليين وصلوا إلى إيران للمشاركة فى تلقى تدريبات البعثة الأمريكية التى حضرت إلى إيران لتدريب الطيارين الإيرانيين على طائرات الفانتوم التى تسلمتها حديثا. وقد أصدر " على بهرامى " سفير إيران بالمغرب بيانا كذب فيه خبر الأهرام ، إلا أن التكذيب كان كاذبا ، سجل العالم العربي. وثائق وأحداث وآراء سياسية ، موسوعة سياسية تصدر عن درا الأبحاث والنشر ، بيروت ، يناير – ديسمبر ١٩٦٨ .

وفضلا عما سبق ، لعبت الحكومة الإيرانية دور السمسار للأسلحة الإسرائيلية ، فقد أتمت صفقات بيع مدافع إسرائيلية مضادة للدبابات لباكستان وأيضا للأكراد المناوئين للعراق[1] .

وهكذا ، تعددت أوجه التعاون الأمني والعسكري بين إيران وإسرائيل خلال هذه المرحلة التاريخية ، ليس فقط في المجال الثنائي فحسب ، بل امتد هذا التعاون ليصبح أحد أدوات كل من طهران وتل أبيب لكبح المد الثوري المصري وتهديد الدور الذي يؤديه عبد الناصر في المنطقة. ولم يكن عبد الناصر مبالغا عندما اعتبر إيران إسرائيل أخرى أو " مستعمرة صهيونية " بالمنطقة ، وهو بذلك قد وضع طهران في إطار عدائي متواز مع عدائه لإسرائيل.

التعاون الاقتصادي والتجاري: مثل البترول الإيراني ركنا مهمًا وأساسيا في مجمل التعاون الاقتصادي والتجاري مع إسرائيل. ويأتي توثيق التعاون بين البلدين في هذا المجال ، في وقت كانت إسرائيل تتجه مباشرة بمشروعاتها وتجارتها إلى الدول الآسيوية تحت وطأة الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول العربية عليها.

وقد اتخذ تصدير البترول الإيراني إلى إسرائيل صورته الرسمية بموجب اتفاق وقعه الجانبان عام ١٩٥٧م ، حيث باعتها إيران بموجبه كميات كبيرة ومتزايدة من البترول. ونظرا لتزايد الكميات المصدرة منه ، أنشأ البلدان شركة بترول مشتركة عام ١٩٦٥م ، تسمى " شركة بترول ما وراء آسيا " في كندا ، وأدارت بدورها فرعين لها في كل من طهران وتل أبيب. كما مدت خط أنابيب آخر بين " إيلات " على البحر الأحمر و "عسقلان" على البحر المتوسط ، بطول ٢٦٠ كم ، في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م ، وقد بلغ أقصى قدرته الاستيعابية في عام ١٩٦٩م ، عندما ضخت إيران عشرة ملايين طن فيه ، ليستمر على هذه القدرة حتى عام ١٩٧٣م[2] .

---

(١) علي رضا ازغندي: روابط خارجي ايران ، ص ٤١٧ .

(٢) علي رضا ازغندي: روابط خارجي إيران ، ص ٤١٢ — ٤١٣ . وأمين مصطفى: إيران وفلسطين بين عهدين ، ص ١٥ — ١٦ . وصفاء الدين تبرائيان: سراب بك زنرال ، ص ٧١ .

وفى إطار خدمة نقل البترول عبر هذه الأنابيب*، دشن البلدان خطا ملاحيا بين مينائى "إيلات" و " عبادان " .وأحيانا كان يسير بين خرمشهر وإيلات. ويذكر " أسد الله علم وزير بلاط الشاه ، " أن ضخ البترول الإيرانى قد استمر أثناء وبعد حرب يونيو ١٩٦٧م " ، مؤكدا بقوله " لقد تعمدنا أن نحافظ على سريان إمداداتنا من البترول إلى إسرائيل ، علامة على عدم انحيازنا للعرب "(١) .

ومن ناحية أخرى ، أثارت مصر مسألة الإمدادات الإيرانية لإسرائيل بالبترول مرارا ، وبلغت ذروة ذلك ، ضمن الظروف التى سبقت حرب يونيو ، والحصار المصرى لخليج العقبة. ففى ٢٣ مايو ١٩٦٧م ، تحدى عبد الناصر دول الحلف الإسلامى – سيرد الحديث عنه فى المبحث التالى – فى أن تخدم القضية الفلسطينية فى شيء واحد فقط وهو إيقاف البترول الإيرانى عن إسرائيل ، والذى يمثل ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية(٢) .

وقبل أربعة أيام من نشوب هذه الحرب ، أجرت مصر اتصالات بجميع الدول الإسلامية ، العربية وغير العربية ، مثل: باكستان ، تركيا وأفغانستان ، كى تمارس أقصى نفوذ لها لدى الحكومة الإيرانية لوقف شحن البترول إلى إسرائيل. وأن يشترك رؤساء هذه الدول فى مناشدة شاه إيران شخصيا لأن يتدخل فى هذا الموضوع ، وأن تصدر الحكومة الإيرانية بيانا تعلن موقفا حاسما بوقف شحن البترول إلى إسرائيل. إلا أن ذلك لم يفض إلى أى نتيجة تذكر(٣) .

---

(١) أسد الله علم: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيرانى أسد الله علم ، إعداد على ناغى على خانى ، تعريب فريق من الخبراء العرب ، ط١ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ١٠٢. التسلل الإسرائيلى فى آسيا (السياسة الدولية) ، ص ١٣٠ .

(٢) الأهرام ٢٤/ ٥/ ١٩٦٧م.

(٣) الأهرام ٢/ ٦/ ١٩٦٧م.

* أنابيب البترول: كانت إسرائيل قد سبق وأنشأت أنبوب بترولى بقطر ٨ بوصة بين إيلات وبئر سبع ، ومنها إلى معامل التكرير فى حيفا وذلك عام ١٩٥٧م ، عقب توقيع أول اتفاق بترول لها مع إيران. ثم أنشأت بعد عدة سنوات أنبوبا آخر بقطر ١٨ بوصة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط كما هو مذكور أعلاه.

أما بالنسبة للتجارة المتبادلة بين إيران وإسرائيل ، فقد تضاعفت اثنتى عشرة مرة فيما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣م ، وفى عام ١٩٦٤م ، وصل إلى إيران خمسون خبيرا إسرائيليا للقيام بأعمال الكشف والمسح المائى على السواحل الإيرانية ، والقيام بعدة مشروعات مثل انتاج المواد الكيماوية وإنشاء مصنع لإنتاج الجرارات والأدوات الزراعية ، كما تشجعت رؤوس الأموال الصهيونية فى التسلل للعمل مع وداخل الشركات الإيرانية الرئيسية مثل: شركة " زوفند كومبانى " التى تم دمجها فى شركة " ووتر ريس ديفليوبمنت " الإسرائيلية ، والتى تمكنت من كسب مناقصتين كبيرتين لعمل قناة فى جنوب غربى طهران[١] .

أما بالنسبة لحركة التجارة بين البلدين حتى عام ١٩٧٠م ، فإن الميزان التجارى فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٠م ، " دائما ما كان يظهر فائضا فى صالح إسرائيل ، بل إن الفائض كان يزداد عاما بعد الآخر. كلما ازداد حجم التجارة بين البلدين. حتى أن " نسبة صادرات إسرائيل إلى إيران ، إلى وارداتها منها تعادل ٩ إلى ١ " .

ويجدر بالذكر أيضاً أن إسرائيل كانت تعتمد ، فى هذه الفترة ، فى ترسيخ وجودها فى السوق الإيرانية على عدة عوامل :

(أ) " القيام بعمليات تجارية دولية ، أى أن إسرائيل لا تنتج كل المواد التى تصدرها إلى إيران ، بل تقوم بعمليات إعادة تصديرها تحقيقا للربح " .

(ب) " وجود شبكة نقل جوى منظمة تابعة لشركة العال الإسرائيلية ، تسهل حركة نقل السلع إلى السوق الإيرانية بأسعار مخفضة جدا " .

(جـ) " وجود تعاون فنى وثقافى ضخم بين إيران وإسرائيل ، حيث تمد إسرائيل إيران بجميع الخبرات اللازمة لتطوير الزراعة والصناعة وتنمية مصادر المياه.

(د) وقد " ساعد إسرائيل على التغلغل فى السوق الإيرانية انسحاب بعض الدول العربية منها ، مما أعطاها الفرصة للانفراد بالسوق " المذكورة[٢] .

---

(١) أمين مصطفى : إيران وفلسطين بين عهدين ، ص ١٧ — ١٨ .

(٢) أرشيف وزارت أمور خارجه ، كارتن ٥١٩١٩ ، شماره ثبت ٧٨٣١٧ — ١٩ ف (وثائق غير منشورة).

وبعد العدوان الإسرائيلى على الأمة العربية فى عام ١٩٦٧م ، وأصبح مضيق تيران بيد قوات الاحتلال الصهيونية ، وأصبح مرور السفن الإسرائيلية إلى إيران عن طريق سيناء إيلات على خليج العقبة ، أمرا سهلا ، وهذا ما جعل التجارة بين البلدين تزداد بدءا من عام ١٩٦٨م[١] .

ونخلص مما سبق ذكره ، أن اعتراف إيران بإسرائيل عام ١٩٦٠م ، كانت تحكمه عوامل المصلحة الإيرانية المحضة ، دون النظر إلى جسامة الأزمة الفلسطينية ، كما أن توثيق التعاون بينها وبين تل أبيب كان أحد أدوات كلا البلدين لكبح التمدد الثورى المصرى إقليميا . والإضرار بدور مصر العربى وتهديده ، خاصة بعد أن بات مهددا للدور الإيرانى فى المنطقة ، لا سيما منطقة الخليج العربي . ونظرا لتباين الرؤى وتصادم التصورات الاستراتيجية بين مصر وإيران بالنسبة لإسرائيل ، فإن إسرائيل لعبت دورا انقساميا فى العلاقات بين طهران والقاهرة فى تلك الفترة ، من حيث إن مصر كانت ترى أن إسرائيل تعد المصدر الأساسى لتهديد أمنها القومى ، بينما رأت إيران أن إسرائيل تعد جسرا مهما للحصول على رضا أمريكا وشركات السلاح والبترول الأمريكية ، ومن ثم اعترف بها الشاه اعترافا واقعيا ، الأمر الذى دفع بالعلاقات المصرية – الإيرانية إلى أقصى تدهور تشهده آنئذ ؛ عندما قطعت القاهرة علاقاتها بنظام الشاه ، لتبدأ بين البلدين مرحلة من المواجهة السياسية الضارية ، استخدم فيها كل طرف منهما قدراته السياسية والإعلامية لمحاصرة وتطويق الآخر ، وبرز ذلك فى عدد من مظاهر المواجهة وأبعادها ، وهذا ما سيتم تناوله فى المبحث التالى .

(١) أمين مصطفى : إيران وفلسطين بين عهدين ، ص ١٩ .

أبعاد المواجهة المصرية - الإيرانية

(١٩٦٠ — ١٩٧٠م)

لقد كان من الواضح — تأسيسا على ما سبق ذكره فى المباحث السابقة — أن مفاهيم ومنطلقات القاهرة السياسية بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م ، كانت تحمل فى مكوناتها عناصر مختلفة ، رأت طهران أنها لا تصب فى نقطة التقاء المصالح معها ، خاصة بعد سقوط حكومة مصدق الوطنية فى أغسطس ١٩٥٣م ، و بتعبير أكثر تحديدا ، أنه فى الوقت الذى كانت سياسات القاهرة تنطلق من أسس: الحياد فى مقابل القوتين العظميين ، وكذلك القومية العربية والتحررية وتكريس المد الثورى لمكافحة الاستعمار والنفوذ الأجنبى فى المنطقة. فإن طهران كانت قد ارتأت لنفسها منطلقات أخرى ، بعد إفشال الغرب لحركتها لتأميم البترول وبعد تضاؤل مشاعر الأمل فى إقامة توازن سلبى فى مقابل القوتين العظميين ، من حيث إنها لم تنجز فقط للغرب ، بل اجتهدت لأن تصبح واحدة من أهم ركائزه الاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط ؛ وذلك فى محاولة منها لدرء مكامن التهديد الماثل أمامها داخليا وخارجيا.

وكان من شأن هذا التباين ، والذى تعددت شواهده السابق ذكرها ، أنه لم يدع فرصة لأية إرادة مصرية لإزالة الفتور الذى أصاب العلاقات مع إيران ، حتى حسم العامل الإسرائيلى الموقف لصالح تل أبيب ، على حساب العلاقة محل الدراسة ، الأمر الذى ترتب عليه اشتعال مواجهة سياسية وإعلامية بين البلدين ، بل ومنافسة إقليمية تعددت أبعادها.

والحق ، أن السياسات التى تبنتها القاهرة ، جاءت من حيث التوقيت فى أعقاب النجاح الذى حققته فى سياستها الخارجية بدءا من توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ م وإتمام صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥م ، ونجاح حركة تأميم القناة عام ١٩٥٦م كما جاءت فى إطار تحرك عبد الناصر لترسيخ مركزه الإقليمى والدولى.

وقد فُسرت تحركات مصر عربيا ، على أن هدفها كان هو التركيز على تنظيم مجموعة متماسكة من الدول العربية تكون متحدة بشأن القضايا العربية. وبعبارة أخرى ، اعتماد القومية العربية وعاء لاستقطاب الدول العربية حولها فى مواجهة التحديات. وهو ما تجسد فى توقيع مصر وسوريا ميثاقا للدفاع المشترك فى أكتوبر من عام ١٩٥٥م ـ عام قيام حلف بغداد وانضمام إيران إليه ـ والذى كان ينص على إنشاء قيادة عسكرية موحدة بين البلدين. وقد تعزز هذا الحلف المصرى – السورى بانضمام السعودية* إليه ؛ وهو ما جعل ميزان القوة الإقليمى يميل إلى مصر بشكل كبير جدا(١).

وتجسد ، أيضا ، فى قيام أول وحدة عربية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م ، ورغم أن هذه الوحدة لم يكتب لها الاستمرار طويلا بالانفصال عام ١٩٦١م ، إلا أن التحرك المصرى تجاه الوحدة العربية دائما ما كان مبدءا ثابتا فى مجمل توجهات السياسة المصرية(٢).

بيد أن حركة المد القومى العربى هذه قد أفضت إلى استقطاب عربى – عربى فى اتجاهين: الأول: ثورى تقدمى تتزعمه مصر ويضم: سوريا والجزائر والعراق ، بعد

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، انظر ص ٧٦.

(٢) محمد اختربان: نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى إيران ، انظر ص ١٤٤ – ١٤٥ . وفواز جرجس: المرجع السابق ، انظر ص ٧٦.

* انفصلت السعودية عن هذا التحالف عام ١٩٥٧م ، وطبقا لما كشف عنه الدكتور فواز جرجس على ضوء الوثائق الأمريكية أن هذا الانفصال جاء بعد زيارة الملك فيصل لأمريكا فى يناير ١٩٥٧م ، حيث أقنعه الأمريكيون بأن عبد الناصر يمثل خطرا على النظم العربية المحافظة ومنها السعودية.

انقلاب يوليو ١٩٥٨م ، والآخر: محافظ بزعامة السعودية ويضم: الأردن والمغرب فضلا عن تونس.

وقد ارتأت إيران أن التحرك المصرى بات يمثل تهديدا حقيقيا لها ؛ من حيث إن المد الثورى المصرى أصبح لصيقا بحدودها الجغرافية ، خاصة فى عام ١٩٥٨م ، عام قيام الوحدة مع سوريا وقيام انقلاب عبد الكريم قاسم بالعراق. وهو ما كان يعنى أن احتمالات التسرب الثورى المصرى إلى داخل المجتمع الإيرانى باتت أكبر ، لا سيما وأن الخلاف مع مصر جاء فى وقت كانت إيران تتعرض فيه لمظاهر عديدة من عدم الاستقرار الداخلي. ومن ناحية أخرى تصورت طهران أن الطموحات المصرية المتزايدة لممارسة دور القوة الإقليمية الكبيرة فى المنطقة يهدد البنية الإقليمية ، ولا سيما فى منطقة الخليج العربى ، الذى يمثل بؤرة الأمن القومى الإيرانى ، وهو ما سيؤدى بدوره إلى عزل إيران.

وكانت سياسة مصر لا ترتبط ، فى هذه المرحلة ، بمعاقبة إيران على موقفها من إسرائيل فحسب ، وإنما أيضا بتقليل المخاطر المرتبطة بمحاولة إيران التغلغل فى الشئون العربية والتأثير على الأنظمة العربية الأخرى ، خاصة المحافظة منها ، لصالح الاستراتيجية الغربية. وقد تجسدت شواهد هذه السياسة فى: العمل على عزل إيران عن العالم العربى ، والتأكيد على أن الخلاف المصرى – الإيرانى إنما هو فى حقيقة الأمر خلاف عربى – إيرانى فى أساسه ؛ وذلك بهدف إحكام العزل إقليميا عليها ، وكذلك محاربة اتجاهات إيران الدولية و الإقليمية ، بل ونظام الحكم الداخلى للشاه نفسه. وقد راوحت الأدوات السياسية المصرية فى مواجهة إيران ما بين الدعاية والدبلوماسية وما بين الدعم المادى والمعنوى للأنظمة والتنظيمات الثورية داخل إيران[١].

---

(١) على بالين برست: بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، انظر ص ١٥-١٦. ومحمد بدر الدين مصطفى سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ، ص ١١٨-١١٩.

وفى المقابل كانت سياسة إيران ، تعتمد فى مواجهة السياسات المصرية تلك ، على تأكيد قدرتها على التحرك المناوئ للقاهرة. وفضلا عن اعترافها بإسرائيل وتدعيم التعاون معها كافحت الحكومة الإيرانية أيضا تغلغل المد الثورى المصرى داخل المجتمع الإيرانى ، واجتهدت فى تطويق المد القومى العربى ، كما ساندت الأنظمة العربية المحافظة ، وقامت بتحريض الغرب على معاداة النظام المصري. كما أدارت صراعا سياسيا معه حول هوية الخليج ومصالحها به. وجميعها مثلت أبعادا للمواجهة المستمرة بين النظامين حتى عام ١٩٧٠م ، عام استئناف العلاقات بينهما مرة أخرى. وهو ما نتناوله بشيء من التفصيل على النحو التالى :-

أولا: كبح المد الثورى المصرى داخل إيران:

كانت ثورة يوليو ذات تأثير واضح المعالم على الشارع الإيرانى ، وقد كان هذا التأثير يزداد طرديا كلما ازدادت معارضة الشعب لنظام الشاه وسياساته ، حيث كانت فئات كثيرة من ذوى الوعى الوطنى تتابع تحركات وخطب الرئيس عبد الناصر، بوصفه زعيما يكافح فى سبيل استقلال بلاده وحيادها وازدهارها ، وهى صورة طالما ماثلت فى أذهانهم صورة الدكتور مصدق ، الذى أجهض الغرب تجربته الوطنية. وبالقدر نفسه، كانت هذه الفئات تتابع الإذاعة المصرية الموجهة بالفارسية ، والتى لعبت دورا مُهمًا فى تعرية نظام الشاه ، وكشفت حقيقة علاقته بالغرب وبإسرائيل ، وفضحت أهداف حلف بغداد والحلف الإسلامى من بعده.

ولقد كشفت مراسلات السفارة المصرية بطهران منذ مطلع عام ١٩٥٧أن مقر السفارة – بوصفها المنفذ الوحيد للاتصال – كانت قبلة للحركات والتنظيمات التحريرية السرية التى تمخضت عن التجربة الوطنية. فلم تكن قد مضت أيام معدودة على انتهاء أزمة السويس ، والعناصر الثورية الإيرانية كانت تتردد على هذه السفارة، تحت تأثير المد الثورى المصرى والشعبية الجارفة ، التى أصبح عبد الناصر متمتعا بها لدى شعوب العالم الثالث. ومن بين الذين ترددوا على هذه السفارة:

"مصطفى راهنما "* رئيس جمعية " المسلم الحر " وشخص آخر يسمى " أنوارى " والذى قدم نفسه على أنه عضو الاتصال فى تنظيم "حركة المقاومة الوطنية"** ، بل كان من بين هؤلاء أيضا "مهدى آذر" الذى كان وزيرا للمعارف فى حكومة مصدق. وقد عبروا جميعا عن رغبتهم فى تلقى المساندة من الرئيس عبد الناصر.

وطبقا لما جاء بهذه المراسلات المشار إليها سلفاً، كانت حركة المقاومة الوطنية هى الأكثر صراحة فى طلب دعم الثورة المصرية ، بهدف " قلب السياسة الإيرانية " . بل وطلب " أنوارى " أن تفتح السلطات المصرية لهذه الحركة مكتبا ، لممارسة نشاطها السرى ضد الشاه ، فى القاهرة. ولطمأنة السفارة ، كشف أنوارى لمسئولى السفارة عن معظم المعلومات الخاصة بحركة المقاومة بل وعن أسماء "أعضاء اللجنة المركزية" بها***.

غير أن السلطات المصرية كانت تكتفى ، فى ذلك الوقت المبكر بأن تمارس الثورة المصرية دورها فى إيران فى صورة " النموذج والمثل الأعلى " ، بوصفها " مركز للإشعاع الوطنى " لأنها كانت ترى أنه " كلما قطعت مصر فى نهضتها أشواطا كبيرة فى تحقيق أهدافها العليا ، كلما استنهض ذلك النجاح همم العناصر الوطنية

---

* الشيخ مصطفى راهنما: مؤسس جمعية المسلم الحر " مسلم آزاد " ، كان صحفيا معارضا ، ومن بين الذين نشطوا سياسيا فى معارضة نظام الشاه حتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، كما أنه ترجم كتاب " حرب رمضان " الذى ألفه اللواء حسن البدرى والعميد طه المجدوب ، وكان يسمى أولاده أسماء فلسطينية كما أنه أسس بعد هذه الثورة جمعية الصداقة الفلسطينية – الإيرانية وكان رئيسا لها. أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ، ص ٣٢٢.

** حركة المقاومة الوطنية: أسسها آية الله طالقانى ويد الله سحابى ومهدى بازركان بعد الإطاحة بمصدق ، والتى تطورت إلى الجبهة الوطنية أو حركة الحرية الثانية منذ عام ١٩٦١م وحتى اليوم. وغير أن الثورة الإيرانية الأخيرة تعاملت معها على أنها تنظيم غير شرعى ومن ثم لا يسمح لها بالمشاركة السياسية داخل إيران.

*** أعضاء اللجنة المركزية لحركة المقاومة الوطنية: المهندس مهدى بازركان أول رئيس وزراء بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، ومهدى آذر وزير أوقاف سابق ، آية الله عميد زنجانى ، مهندس عطائى ، دكتور حسيبى.

الأخرى" ولإيمانها أيضا بأن " النموذج العملى الصالح " للثورة المصرية قائم بذاته، " ومضيء ويمكن الاقتداء به " . ومن ثم قررت القاهرة "عدم تدخلها فى أية أمور قد تسيء إلى مركزها " لدى طهران ، كما أوصت السفارة بـ " عدم الاتصال " بأى من هذه العناصر أو التنظيمات أو التعاون معها فى ذلك الوقت للاعتبارات التالية :

- أن " أى نشاط غير طبيعى من السفارة المصرية فى إيران ، سيراقب مراقبة شديدة، ولن يعود بنفع على مصر " . بل وربما تكون هذه العناصر المترددة عليها " دسيسة " من أجهزة الأمن الإيرانية . ومهما يكن الأمر " لا يمكن الائتمان لأى رجل إيرانى ذى صفة رسمية " .

- حتى لو افترضت المساندة المصرية لهذه الحركة أو تلك ، فلا بد أولا أن يكون بعد أن "يتم نضوجها الداخلى حتى لا تكون حركة عرجاء قصيرة ضعيفة المقاومة يسهل البطش بها وإخمادها والقضاء عليها فى وقت قصير" .

- كما أن تدخل الثورة المصرية فى مساندة هذه الحركات التحريرية مبكرا " قد يُغرى . . . على محاولة القيام بها [أى بثورة إيرانية] قبل تمهيد التربة لذلك وقبل نضوج الوعى الوطنى أو قبل وجود الزعامة القادرة على الانقلاب ، مما يتسبب فى فشله وإيجاد نكسة يتسبب عنها إضعاف الحركة الوطنية وتقوية الرجعية " فى هذه البلاد .

- بل إن تدخلها حينئذ "قد يؤدى إلى تأليب القوى الاستعمارية وتحالفها مع قادة الرجعية والإقطاع فى البلاد ، التى ترنو إلى الحرية والاستقلال تحالفا سافرا قاسيا يكون سببا فى تأخير تنفيذ حركات التحرر "[1] .

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٧م ، وكذلك البرقيتين الرمزيتين منها إلى الخارجية بتاريخ ١٤ و ١٦/ ١/ ١٩٥٧م. ومذكرة إدارة الشئون العامة و الإدارية بالخارجية إلى الإدارة الشرقية والآسيوية بها بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٧م وأخرى بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٧م وكتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٥٧م. (ح.ر ٣٥٢/ م.ر ٦١/ ٨٠/ ٢ سرى ، أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

وهكذا استمر موقف القاهرة على هذا النحو حتى عام ١٩٦٠م ، عام قطع العلاقات مع طهران ؛ حيث بدأت مصر تحركات تهدف إلى تثوير الوضع الداخلى ضد الشاه ، معتمدة فى ذلك على الدعاية ، وعلى دعم حركات التحرر الإيرانية ، وتفعيل دور الأزهر فى هذا الشأن.

وفى هذا الإطار ، كان عبد الناصر يعنى كل كلمة ذكرها فى خطابه ، الذى قرر فيه قطع العلاقات مع إيران ، عندما قال: " **إننا نؤيد شعب إيران فى حركته من أجل التحرير ، حتى يكون هذا الشعب سيد نفسه . . . إننا نعلم أن شعب إيران يكافح . . . ولكن هل يستطيع شاه إيران أن يذبح كل شعب إيران أو أن يخدع كل شعب إيران** "(١).

ولم يمض وقت طويل، حتى وجدت الحملة الدعائية ، التى شنتها القاهرة ضد نظام الشاه ، صدى لها حتى فى أوساط فقهاء الحوزات العلمية الإيرانية . ولعل المتتبع لخطب وتصريحات " آية الله خمينى " المبكرة ، سيجد أنها كانت تتخذ موقفا ثابتا من علاقة إيران بإسرائيل ، بل وكانت معارضته لهذه العلاقة ، تمثل أحد منطلقاته لتحطيم نظام الشاه كلية . فها هو على سبيل المثال يقول عام ١٩٦١م . " **يا شعوب العالم ، الحريصة على قيم الإنسانية ، اعلموا أن أمتنا ، أن شعبنا يعارض التحالف مع إسرائيل . . . إن إسرائيل هى فى حالة حرب مع الدول الإسلامية بينما نرى الحكم الإيرانى يتعامل معها بكل محبة ويوفر لها وسائل الدعاية والإعلام . . . وأنا أعلن إلى جميع الدول الإسلامية وإلى كافة المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها أن المسلمين الشيعة هم أعداء إسرائيل وعملائها وبريء من الدول التى تعترف بإسرائيل . . . إن الشعب الإيرانى بريء من هذا الذنب العظيم ، وهذه الدولة الإيرانية التى تنسجم مع إسرائيل لا تتمتع بتأييد الشعب أبدا** " . " **إنى أريد الإخاء**

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث ، فبراير ١٩٦٠ - يناير ١٩٦٢ ، ص ٢١٩.

لجميع الشعوب الإسلامية ولكل مسلمى العالم فى المشرق والمغرب العربى ، وأتحد معهم وأتجاوب معهم على صعيد الأخوة الإسلامية "[1] .

و إضافة إلى الجانب الدعائي بوسائله المختلفة ، عملت مصر على تفعيل اتصالات عناصر الحركة الوطنية الإيرانية بها . وفى هذا الصدد ، يذكر السيد " فتحى الديب " أن الرئيس عبد الناصر وافق " من حيث المبدأ على دعم الحركات الثورية الإيرانية " شريطة أن توحد القوى الوطنية الإيرانية صفوفها . وكان ذلك بعد أن التقى " إبراهيم يزدى " – أول وزير خارجية بعد الثورة ـ مفوضاً من قيادة حركة الحرية ، مع فتحى الديب ، وطلب مساندة مصر للحركة . ومن ثم ، تم تقديم جوازات سفر مصرية لمجموعة منهم مثل : مصطفى شمران " – أول وزير للدفاع بعد الثورة ، " صادق قطب زاده " – ثانى وزير للخارجية بعد الثورة – ، " على شريفيان " و " بهرام راستين "[2] . وبالتالى وصلوا إلى مصر ، وتم تشكيل مكتب لحركة الحرية بالقاهرة ، وبدأت الأجهزة المختصة تدريبهم فى منطقة " أنشاص " . فضلا عن العمل على تحقيق مطالبهم ، والتى تمثلت فى :

١- مساعدة مصر لبناء التيار التحررى على المستويين : مستوى الفكرة ومستوى الثورة العملية .

٢- توفير الحماية لأسر الشهداء والمسجونين السياسيين .

٣- تأهيل بعض الشباب الإيرانى وإعدادهم ؛ لتولى زمام الحكم .

٤- تطوير الإذاعة الموجهة إلى الشعب الإيرانى ؛ لتوعية طبقات الشعب . والتركيز على التأهيل الفكرى وتحريض رجال القبائل على العصيان المسلح .

---

(١) آية الله خميني : دروس فى الجهاد والرفض ، بدون مكان ، ١٩٧٨م ، ص ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٦ – ٩٧ وغيرها .

(٢) فتحى الديب : عبد الناصر وثورة إيران ، ط١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠م ص ٣١ـ٣٣ ، ٥٤ – ٥٥ ، ٩٣ – ١٢٢ . وكذلك محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، ص ٩ .

٥-الاستعانة بكافة وسائل الإعلام المصرية ، لتقوم بكشف مخططات الشاه وممارساته اللاإنسانية ، وإلقاء الضوء على القضية الإيرانية ؛ لتصبح قضية جماهيرية(١) .

ومن ناحية أخرى ، بدأت الجهات المصرية فى الاتصال بالزعماء الدينيين من أمثال : آيات الله : طلقانى ، خمينى ، شريعتمدارى وميلان ، وذلك عن طريق الإيرانيين أنفسهم(٢) .

وفى هذا الإطار ، تذكر إحدى وثائق الساواك ، أن مبعوثا عن الرئيس عبد الناصر، وصل إلى آية الله خمينى ، وعرض عليه التعاون معه، إلا أن خمينى طلب من هذا المبعوث تبليغ شكره للرئيس عبد الناصر ، بينما رفض أى نوع من المساعدة دون أن يطلب هو(٣) . بينما تذكر بعض المراجع الإيرانية أن الاستخبارات المصرية ، تمكنت من تجنيد " تيمور بختيار " أول رئيس للساواك ، بعد عزله من منصبه ، ليقوم بدور عضو الاتصال بالعناصر الثورية الإيرانية داخل إيران ، وأن خمينى رفض استقباله ، نظرا لتاريخه السيئ. كما أنه تم القبض عليه هو وسكرتيره " شاهبور زنديا " ، ثم نفى خارج البلاد(٤) .

على أية حال ، بدأ نظام الشاه تحركه فى قمع أى تحرك معارض له ، ضمن مكافحته للمد الثورى المصرى داخل المجتمع الإيراني. وقد بلغت أقصى درجات هذا القمع ، عشية قيام " انتفاضة ١٥خرداد "* – يونيو ١٩٦٣م ، والتى تعد أعنف مواجهة بين النظام البهلوى والشعب حتى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م .

---

(١) فتحى الديب : عبد الناصر وثورة إيران ، ص ٣١ – ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، انظر ص ، ٩٣ – ١٢٢ .

(٣) كزارش اداره يكم اطلاعات ، شماره ١٢٩٥/ ٣١٢ مؤرخ ٢٠/ ٤/ ١٣٤٢ خيلى محرمانه ، ارشيف مركز اسناد انقلاب اسلامي. (وثائق غير منشورة) .

(٤) مسعود بهنود : ازسيد ضياء تابختيار ، انظر ص ٥٥٦ ومحمد حسن رجبي : رندكى نامه سياسى إمام خمينى ، انظر ص ٢٨٨ .

* انتفاضة ١٥ خرداد: قامت هذه الانتفاضة الشعبية ، بعد أن رفض الفقهاء والمعارضون لنظام الشاه ما طرحه فى إطار ما أطلق عليه الثورة البيضاء ، والتى كانت تتضمن ستة بنود إصلاحية : =

وقد بدأ النظام الإيرانى يتحدث عن التهديد المصرى ، والتدخل المصرى فى شئونه الداخلية ، ويتخذ من ذلك ذريعة لاتهام معارضيه بالاعتماد على مصادر غير وطنية ، وكذلك لصرف الاهتمام عن المشاكل الداخلية بالحديث عن خطر خارجي ، وفى نفس الوقت تبريره للغرب لجوء إلى زيادة الإنفاق العسكري. وهو ميكانيزم النظم التى لا تستند إلى تأييد شعبى حقيقي(١) .

ويذكر حسنين هيكل " أن آية الله خمينى " بعث – أثناء اشتعال هذه الانتفاضة – برسائل إلى جميع رؤساء دول العالم الإسلامى والعربى ، يطلب منهم مساعدات . وأن من بين كل من تسلموا الرسائل ، لم يستجب سوى الرئيس عبد الناصر ، الذى أمر بإرسال مبلغ مائة وخمسين ألف دولار عن طريق جهاز المخابرات ، بواسطة مبعوث ، ألقت السلطات الإيرانية القبض عليه بمطار مهرآباد(٢) .

وجدير بالذكر أن معظم المراجع الإيرانية تتوقف عند هذه الرواية ، التى روجت لها وسائل الإعلام الإيرانية* كثيرا فى ذلك الوقت . ولكن هذه المراجع تراوحت

= - إلغاء نظام الإقطاع من خلال التصديق على مشروع الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأراضي .

- التصديق على لائحة قانون تأميم كافة الغابات بالبلاد .

- التصديق على قانون بيع أسهم المصانع الحكومية إلى العاملين بها .

- التصديق على لائحة قانون مساهمة العمال فى وحدات الإنتاج والتصنيع .

- تعديل قانون الانتخابات .

- التصديق على لائحة إنشاء جيش التعليم لتعميم التعليم الإلزامى . وقد اختلفت المراجع الإيرانية فى تحديد الأعداد التى قتلت أثناء هذه المواجهة بين الشعب وقوات الأمن ، غير أنها لا تقل عن بضعة آلاف قتيل فى يوم واحد ، فضلا عن الجرحى والمعتقلين. محمود طلوعي: دستان انقلاب ، جاب بنجم ، نشر علم ، تهران ، تابستان ١٣٧٥ هـ. ش ، انظر ص ١٩٨ .

(١) على بالين برست : بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، ص ١٦ .

(٢) محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، ص ١١٥ .

* نشرت الصحف الإيرانية ومنها "كيهان" بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٣م ، (١٥/٣/١٣٤٢): وصل إلى مطار مهر آباد فى طهران شخص يدعى " محمد توفيق القيسي" قادما من لبنان ، وقد أثار شكوك

رؤاها ما بين أن هذا المبعوث هو عميل للساواك ، قصد به الطعن فى نزاهة المعارضة ، وما بين أن عبد الناصر لم يرسل أية مبالغ لآية الله خميني. ولكنها – وكما تثبت المراجع الأخرى ؛ لم تنف الاتصالات والدعم المعنوى للعناصر الثورية الإيرانية الأخرى ؛ ومن ثم ، فإنه من الصعب البت فى طبيعة الصلة بين ناصر والخمينى دون وجود وثيقة توضح ذلك .

ولقد بدأ النظام الإيرانى يتحدث عن قضية " تسلم مسلم شيعى للمال من مسلم غير شيعي " . وكان الهدف من هذا القول أن جمال عبد الناصر هو مصدرها ، وأنه هو الذى أرسلها إلى إيران لإثارة الاضطرابات وقلب نظام الحكم[(١)] .

غير أنه فى اليوم التالى لنشر هذه الأقاويل ، أعطى آية الله خمينى جوابه وهو فى حوزته قائلا : " أنا لست فى حاجة إلى نقود ، فالهبات التى تجيء من حوزتى تغطى كل احتياجاتى ، والنقود التى أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر لم تكن مرسلة لى ، وإنما كانت للجنة المساعدات لسد احتياجات الأرامل والأيتام ، هؤلاء الذين ترملوا ويتموا من جراء حكم الشاه وحكم أبيه[(٢)] .

ومن ناحية أخرى ، كذب " آية الله شريعتمدارى " تلك الشائعات التى تروجها الصحف ووسائل الإعلام الإيرانية ، حول وجود صلة بين الفقهاء وبين عبد الناصر ،

رجال الجمارك ؛ فقاموا باستجوابه ووجدوا معه مبلغا يعادل مليون تومان. وقد أثبتت التحقيقات فيما بعد أنه جاء لإيصال هذا المبلغ من جمال عبد الناصر إلى أشخاص محددين. وسيتم الكشف قريبا عن تفاصيل الموضوع . ولكن لم ينشر أى خبر عن هذه التفاصيل كما نوهت هذه الصحف ، نقلا عن: القضية الفلسطينية فى كلام الإمام الخمينى ، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخمينى ، الشئون الدولية ، تهران ، ١٩٩٥ ، ص ٧٤ . ويذكر أن صحيفة ألأهرام قد نشرت هذا الخبر أيضا ، نقلا عن الصحف الإيرانية بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٦٣م.

(١) سيد جلال مدني: تاريخ إيران السياسى المعاصر ، ص ١٠٥ ، ومحمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى إمام خمينى ، ص ٣١٠.

(٢) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله ، ص ١١٥ – ١١٦ .

أو تلقيهم مساعدات مادية منه ، كما انتقد الصحف التى تركز على هذه النقطة متهما عملاء إسرائيل والبهائيين بالقيام بهذا الدور المروج للشائعات(١) .

وقد ذكرت جريدة الأهرام أنه مع اشتداد الانتفاضة المذكورة ، وجه الجنرال " حسن باكروان " مدير الأمن إلى الرئيس عبد الناصر ، الاتهام الصريح بأنه هو المسئول عن هذه الثورة ، وذلك فى مؤتمر صحفى عقده لهذا الغرض. ثم أعلنت الأحكام العرفية وبدأت عمليات اعتقال واسعة إثر إلقاء القبض على الزعيم الدينى روح الله الخمينى* ومساعده السيد / تقى فلسفى ونحو عشرين من أتباعهما(٢) .

ومن هنا بدأ تحرك الأزهر سياسيا ؛ فأصدر الشيخ شلتوت ، بيانا دعا فيه إلى الإفراج عن الفقهاء الذين تم اعتقالهم. ثم بعث ببرقية إلى الشاه فى هذا الصدد ، جاء فيها "هذا نداء باسم الله إليك وباسم جميع المسلمين عامة لتطلق سراح علماء المسلمين فى إيران ، ولتجعل قداسة الأئمة من قداسة الرسالة التى يحملون أمانتها ، وتكريمهم من تكريم صاحب الرسالة محمد بن عبد الله الداعى إلى الحق وإلى طريق مستقيم" ؛ ومضى الإمام الأكبر يقول موجها تحذيره للشاه: " إنه إذا هانت كرامة العلماء هان فى الأمة كل عظيم ولم يبق على ظهرها معنى مقدس "(٣) .

وفى المقابل ، دافع الشاه عن مشروعه الإصلاحى " الثورة البيضاء " مؤكدا أنها " عالجت كل شيء بما يناسبه " . وفى معرض هجومه على الرئيس عبد الناصر ، شن هجوما عنيفا على الفقهاء بوصفهم المعارضين الحقيقيين لهذا المشروع ، والذين تزعموا الرفض الشعبى لسياسته تلك والتى ظهرت بوادرها فى " انتفاضة خرداد " ؛ حيث وصفهم بـ " أنهم قلة غبية وفئة متحجرة العقل " و " رجعية سوداء لن تفهم

---

(١) محمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى إمام خمينى ، ص ٢٨٧ — ٢٨٨ .

(٢) الأهرام ٦/ ٦/ ١٩٦٣م.

(٣) الأهرام ٢٣/ ٦/ ١٩٦٣م.

* هذه هى المرة الأولى التى يرد فيها اسم آية الله الخمينى فى الصحف المصرية .

أبدا " واستطرد قائلا : " إن هذه الشرذمة التعسة تتخذ من الحكومة المصرية قدوة لهم " و " من عبد الناصر الذى يوجد لديه على الأقل خمسة عشر ألف معتقل سياسى . . لا برلمان . . ولا انتخابات ، قدوة لهم. " إننا هنا لسنا أحراراً بينما هم [فى مصر] الأحرار . لاحظوا جيدا أى منطق هم عليه هؤلاء السادة إنهم أكثر خيانة من حزب توده مائة مرة "[١].

كذلك قال الشاه فى حديث له مع صحيفة " كورير دولاسيرا " يوم ١٨/٦/١٩٦٣م : " إن حكام مصر بدلا من أن يعملوا على تحسين أوضاع بلادهم ، ينفقون سنويا ستين مليون جنيه على الدعاية الإعلامية ، وعلى إثارة الشعوب فى كافة الدول. إنهم لا يتورعون لحظة عن هدم أى أساس فيما قائم بين الدول الأخرى. . ومن ثم فإن النظام الحالى فى مصر غير قائم على مبادئ القانون الدولي. . عبد الناصر عنده جنون جامح، وإذا كانت دعاياته قد فشلت ، فمرد ذلك فقط لجهله المركب"[٢].

وفى إطار دفاع النظام الإيرانى عن علاقاته بإسرائيل ، وإزالة مشاعر السخط التى أثارتها الدعاية المصرية لدى الشعب الإيرانى ، أخذت وسائل الإعلام الإيرانية تبث فكرة أن " الكفر ملة واحدة " بمعنى أن مصر ، وهى الدولة الإسلامية ، تقيم علاقات قوية مع الاتحاد السوفييتى الشيوعى الملحد ، وأن الأمر هنا لا يفرق كثيرا عندما تحتفظ إيران بعلاقات لها مع إسرائيل. وكلاهما ، أى الاتحاد السوفييتى وإسرائيل ، على ملة واحدة . والأمر يستوى عندئذ[٣]. والحقيقة أن الشاه كان يحاول أن يثير مشاعر متوازية لدى الشعب الإيرانى تجاه إسرائيل ، التى اقتطعت أرضا إسلامية ، وتجاه السوفييت الذين اقتطعوا أرضا إيرانية فى الماضى . وعندما لم تنطل

(١) باقر عاقلي: روزشمار تاريخ إيران ازمشروطه تا انقلاب إسلامى ، جلد دوم ، نشر كفتار ، تهران ، ١٣٧٦ هـ. ش. ص ١٥٠ ومحمود طلوعي: داستان انقلاب ، ص ٢٠٠ .

(٢) جواد منصوري: قيام ١٥ خرداد ، ص ٨٣ .

(٣) محمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى إمام خمينى ، ص ٣٥٠ .

هذه الفكرة على الشعب الإيرانى كثف عملاء الساواك من جهدهم لبث الفرقة وإثارة الخلاف بين فقهاء الشيعة والسنة ، لا سيما فى منطقة كردستان – ذات الأغلبية السنية ـ لدرجة أن بعث علماء السنة برسائل إلى الأزهر الشريف يشكون إليهم هذه الإثارات[1] .

غير أن فقهاء الحوزة العلمية ، وعلى رأسهم آية الله خمينى ، قد أدركوا أهداف النظام الإيرانى من وراء هذه الإثارة ، فتداركوها – خاصة وأنه كان من بين أهدافها ، التأثير على مصداقية علماء السنة ، وهو ما ينسحب بالتالى على الأزهر الشريف ، وبالقدر نفسه العمل على شغل فقهاء الشيعة بخلافات جانبية تلهيهم عن إثارة المشاكل للحكومة والنظام القائم. وكذلك العمل على إحباط أى محاولة مصرية لاستخدام الإسلام أداة من أدوات التأثير السلبى على نظام الشاه ؛ خاصة بعد أن نجحت جهود القاهرة فى إفشال الحلف الإسلامى – كما سيرد الحديث عنه لاحقا .

ونظرا لأن الحكومة الإيرانية كانت توقن أن القاهرة " تسعى لتوظيف الدين الإسلامى الحنيف فى تحقيق سياستها الخاصة فى العالم الإسلامى " ؛ فإنها عقدت العزم على اقتناص أى فرصة لـ " نقل مقر " " دار التقريب الإسلامى " " من القاهرة إلى أى مكان آخر" ، لأن هناك " احتمال أكبر لأن تصبح وسيلة لتحقيق الأهداف المصرية "[2] .

وهكذا ، واصل نظام الشاه مكافحته للمد الثورى المصرى داخل المجتمع الإيراني؛ إلا أنه لم يستطع القضاء على مكامن الثورة الشعبية ، التى أطاحت به عام ١٩٧٩م ، بعد وفاة عبد الناصر بحوالى تسع سنوات تقريبا . رغم احتفاظه أى الشاه بعلاقات ممتازة مع مصر فى عهد السادات ؛ إذ أن الشعب الإيرانى كان قد ازداد إصرارا على التخلص من الطغيان البهلوى كلية. بعد أن أفقد القهر والظلم الذى

---

(١) محمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى إمام خمينى ، نفس الصفحة.

(٢) إسناد مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران ، شماره ثبت (١٢٦٧٣/ ٣٥ – ٣٢١ – ٦٩٣ الف) (وثائق غير منشورة) انظر صورة لهذه الوثيقة ص ٢٢٩ .

مارسه نظام الشاه وكذلك عمالته للغرب وعلاقاته بإسرائيل ، مبررات استمراره ووجوده.

وتبقى كلمة أخيرة ، تأسيسا على ما سبق ذكره ، أن الثورة المصرية ، وإن كانت قد تميزت مكوناتها وعناصرها وتوجهاتها بتأثير تلقائى على شعوب منطقة الشرق الأوسط ، ومنها الشعب الإيرانى ، فمرد ذلك إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة آنئذ ، فضلا عن حالة الاستقطاب التى تعرضت لها الأنظمة فى هذه المنطقة من الدولتين العظميين. وباتت جميعها تمثل عناصر مثيرة لنمو الوعى الوطنى لدى تلك الشعوب ، طلبا للحرية والاستقلال وهو ما التقى مع المد الثورى المصرى فى نقطة واحدة.

كما وأن مصر ، إذا كانت قد اكتفت بنمذجة الثورة وتقديمها قدوة للشعب الإيرانى فى بادئ الأمر ، فإن ذلك كان يأتى فى إطار احترامها لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية. حتى إذا ما انتهج الشاه سياسة ، بالتعاون مع الغرب وإسرائيل ، باتت تهدد الأمن القومى المصرى ، لبت الثورة المصرية نداء الحركات الوطنية والشعبية الإيرانية ـ التى كانت قد أضيرت ، فى الوقت نفسه ، من جراء سياسات الشاه – والتى طلبت مساعدتها إلحافا.

وإذا كانت مصر قد ساندت بعضا من هذه الحركات عمليا ، وبعضها الآخر معنويا ، فإن هذه المساندة لم تخرج هذه الحركات من نطاق وطنيتها الخالصة أو أن تنقلها إلى حيز العمالة إلى النظام المصرى ، نظرا لأن هذه المساندة ، كما سبقت الإشارة ، كانت فى إطار المطالب والأهداف والأدوات التى أرادتها هذه الحركات ، فضلا عن أن مساندة الثورة المصرية لها لم يكن مشروطا بتبنى سياسات مواليه لمصر فى حالة نجاح هذه الحركات فى بلوغ أهدافها . وهو " قلب النظام الإيرانى " .

وبالنظر لأن الإرادة الشعبية الإيرانية كانت عازمة على الإطاحة بنظام الشاه الاستبدادى ، فإنها تواصلت ، حتى بعد أن انتقلت العناصر الثورية من معسكر التدريب المصرى إلى معسكرات الفدائيين الفلسطينيين بلبنان ، إلى أن حقق الشعب

الإيرانى ، بإرادته ، ثورة عام ١٩٧٩م ، غير أن هذا لا يعنى نفيا لتأثير الثورة المصرية الكبير فى إنماء مشاعر التحريض والثورة ضد نظام الشاه ، من خلال عمليات التوعية التى قامت بها مصر لشريحة كبيرة من الشعب الإيرانى ، وعرّت بواسطتها نظام الشاه وفضحت عمالته للولايات المتحدة ، وتعاونه الوثيق مع إسرائيل متجاهلا لمشاعر شعبه والشعوب الإسلامية. وبمعنى أكثر دقة فعّلت المؤثرات الثورية المصرية ووسعت من الفجوة الموجودة بين نظام الشاه والشعب الإيرانى ، والتى بدأت بالفعل مع " انتفاضة ١٥ خرداد " ، ولعل تشابه مدرك ورؤية النخبة ، التى تولت الحكم بعد الثورة الإيرانية الأخيرة، للعلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل مع الرؤية المصرية فى عهد عبد الناصر يقوم دليلاً على ما نذهب إليه .

ثانيا: تطويق المد القومي العربي:

إذا كان المد الثورى المصرى قد اجتاز حواجز أجهزة الأمن الإيرانية ، فإن المد القومى العربى بات لصيقا بالجغرافيا الإيرانية أيضا ، وتحديدا فى منطقتين تمثلان جل الحساسية الإيرانية. الأولى: عند منطقة الخليج العربى خاصة فيما يخص استقلال البحرين ، وهو ما سيتم تناوله لاحقا ، والأخرى عند منطقة عربستان أو خوزستان.

أما وإذا تصورنا أن بؤرة الأمن القومى الإيرانى تتمركز فى خط مستقيم يبدأ من منطقة خوزستان ، حيث المصدر الأضخم للبترول ، وصولا إلى مضيق هرمز ، لأدركنا من فورنا مدى ما كان يمثله المد القومى العربى من خطورة وتهديد لنظام الشاه.

ومن ثم أصبح يتعين على الحكومة الإيرانية أن تعمل على درء مخاطر هذه التوجهات الناصرية و " أن تراقبها بدقة متناهية وتتابعها بقلق ، وتتصدى لأى إجراء من شأنه ألا يتفق والمصالح الإيرانية. لأن سكان خوزستان عربيو اللغة ومن الممكن أن يقعوا تحت تأثير الدعايات المصرية والدول العربية الأخرى "[1].

---

(١) اسناد مطالعات تاريخ معاصر ١٢٦٧٣/ ٣٥ – ٣٢١ – ٦٩٣ ألف.

ويجدر بالذكر ، أن حركة قومية سياسية ثورية كانت قد تكونت فى منطقة خوزستان – تحت تأثير القومية العربية – عام ١٩٥٦م ، أطلق عليها " جبهة تحرير عربستان " لتنظيم عرب الإقليم سياسيا وثوريا. وقد بدأ هذا الإقليم ، تحت تأثير الإذاعة المصرية ، يستعيد طموحه السياسى للانفصال مرة أخرى عن الدولة الإيرانية، وتعزز هذا الطموح عام ١٩٦٤م ، عندما اعتبر عبد الناصر ، فى أحد خطبه ، خوزستان وشعبها أرضا وشعبا عرب الهوية ، وطالب باستقلالها عن إيران[١].

وبما أن القومية العربية قد التقت فى نقطة تضاد والمصالح الإيرانية ، فقد بدأت حكومة الشاه تعمل على تطويق هذا المد القومى العربى على مستويين ، مستوى داخلى وآخر خارجي.

أما على المستوى الداخلى ، وتحديدا فى محافظة خوزستان ، فقد استهدفت الحكومة الإيرانية العمل على ما يلي:

١- " العمل على إنجاز عمليات التعمير ، وعلى زيادة السكان فى هذه المحافظة ، على أن يتم توطين الإيرانيين فارسيو اللغة " وكذلك " بذل كافة المساعى لنشر اللغة الفارسية " بين هؤلاء السكان ، وذلك فى إطار خطة شاملة للتنمية الداخلية التى أطلق عليها الشاه الثورة البيضاء[٢].

٢- مطاردة كل من يستمع إلى إذاعة القاهرة ، خاصة وأن خطب عبد الناصر الحماسية وأغانى أم كلثوم الوطنية كانت ذات تأثير كبير ، ليس على عرب خوزستان

---

(١) أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ، ص ٨٦. ومحمد حسن رجبي: زندكى نامه سياسى إمام خميني، ص ٣٤١. ولمزيد من المعلومات عن تطورات الحركة السياسية فى عربستان يمكن الرجوع إلى، مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسى لإمارة عربستان ١٨٩٧. ١٩٢٥م ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م.

(٢) اسناد مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، ١٢٦٧٣/ ٣٥– ٣٢١ – ٦٩٣ ألف.

فحسب ، بل على الشعب الإيرانى كله أيضا . كذلك أنشأت الحكومة الإيرانية إذاعة موجهة باللغة العربية لمواجهة الدعايات المصرية[1] .

أما على المستوى الخارجى ، ففضلا عن التعاون الاستخباراتى الذى تم بين الساواك والموساد فى مجال جمع المعلومات عن الدول العربية وإقامة محطات التنصت الإسرائيلية على الحدود الإيرانية العراقية – كما سبقت الإشارة. تركزت جهود الإيرانيين فى عدة أهداف :

١- " **عدم الاعتراف بالجامعة العربية والعمل على إضعافها ، بشكل مباشر وغير مباشر** " .

٢- " **التقارب مع العربية السعودية والتودد إليها** " .

٣- "**لفت انتباه الدول العربية إلى أن إيران غير ملزمة بمساندة آرائهم ، بل أن هناك احتمال لوجود سلوك مواجه لهم** " .

٤- "**الإسراع فى إقامة علاقات سياسية مباشرة مع المغرب وتونس وليبيا والتعريف بإيران وحضارتها فى هذه البلاد والعمل على ألا تقع هذه الدول تحت نفوذ مصر والجامعة العربية**"[2] .

٥-تدعيم الأمن فى منطقة الخليج حماية لمضيق هرمز ، وهو هنا يعد بمثابة المعبر الوحيد لتصدير البترول الإيرانى إلى أمريكا وأوروبا . وهو ما استلزم وجود جيش مسلح قوى ، يمسك بقوة على هذا الممر المائى الاستراتيجي . خاصة بعد أن طالب عبد الناصر أمراء الخليج العربى فى البحرين وقطر وأبى ظبى والشارقة وعُمان بالتنسيق مع مصر على المستوى الإقليمى والدولى ؛ بهدف تحقيق الأهداف المشتركة للأمة العربية .

---

(١) مسعود بهنود: از سيد ضياء تابختيار ، انظر ص ٤٢٦ – ٤٣٣ .

(٢) إسناد مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، المصدر السابق.

٦-الدعوة والترويج ، بالمشاركة مع السعودية ، لإقامة الحلف الإسلامي[١].

والحقيقة ، أن فكرة إنشاء الحلف الإسلامي. تعود إلى نهاية عام ١٩٥٦م ، عام نشوب أزمة السويس ، وما اتضح بعدها من أن صيغة حلف بغداد قد أصابها الضعف ؛ تحت تأثير الدعاية المصرية والمد القومى العربى ، وانسحاب هذا التأثير على مبدأ " أيزنهاور " . وقد حاولت إيران استخدام هذا الحلف أداة من أدوات سياستها الرامية إلى تطويق المد القومى العربي.

ومن ثم تعارضت فكرة إنشاء حلف إسلامى أو " اتحاد من بلاد الشرق الأوسط العربية . . . يكون . . متمتعا بتأييد أمريكا " ، مع جوهر التوجهات المصرية عربيا . وشرق أوسطيا ، من حيث الاعتبارات التى رأتها مصر ، وهي :

١- أن " مصر تتبع سياسة الحياد الإيجابى " .

٢- أن " الحلف الإسلامى الذى تدعو إليه إيران موجه بطبيعة الحال ضد روسيا وهو حلف بغداد فى صورة مقنعة " .

٣- أن " مصر ضمن إطار الجامعة العربية ، تواجه عدوا رئيسيا واحدا هو إسرائيل ، ومن خلفه الاستعمار "[٢].

وقد تركز السلوك المصرى تجاه الحلف الإسلامى فى البداية فى هدفين هما :

الهدف الأول: محاولة العمل على " توجيه الحلف الإسلامى . . . إلى تعاون اقتصادى وثقافى مع الدول الإسلامية ، مع الابتعاد عن الشئون السياسية " .

---

(١)صفاءء الدين تبرائيان: سراب يك زنرال ص ٧٠ ، وعلى رضا ازغندي: روابط خارجى إيران ، ص ٣٨٣.

(٢) مذكرة الإدارة الشرقية والآسيوية بوزارة الخارجية ، بتاريخ ١٩٥٧/١/٣٠م ، (سرى) وكذلك كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٧/١/١٧م ، (ح.ر ٣٥٢ – م.ر ٧٦١/٨١/ ٢ سرى ، أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

الهدف الثانى: " تحذير الدول الإسلامية من سياسة إيران الإسلامية. على أن يتم التحذير فى رفق حتى لا يُجبر الشاه على الانزلاق والارتماء فى أحضان الغرب واليهود ؛ لأن مصير إيران ينبغى أن ينتهى داخل حظيرة الإسلام "[١].

غير أن التنافر السعودى (المحافظ) – المصرى (التقدمي) ، الذى حدث عام ١٩٥٧م ، قد أضاف بعدا صراعيا آخر حول الحلف الإسلامى ؛ فقد أصبحت الفكرة وراء هذا الحلف هى تعبئة المحافظين العرب فى جبهة متحدة أو تجمع إقليمى موال للغرب ومعاد للثوريين ، وبالتالى أصبح الغرض منه هو غرض جيوستراتيجى ، على الرغم من الشكل الدينى الذى أضفى عليه[٢]. ومن هنا كمنت الخطورة فى العلاقات الإيرانية – المصرية ، فقد ارتبط تبنى الشاه للدعوة لهذا الحلف ، بإدراكه لأهمية هذه الصيغة الإسلامية فى محاربة السياسة المصرية وإضعاف فكرة القومية العربية والعمل العربى المشترك ، فضلا عن أن مجرد انضمام إيران للخلاف العربى – العربى – حول هذه المسألة ، أدى إلى تحقيق هدف لإيران ، بوصفها قوة طرفية للنظام الإقليمى العربي. وقد رافق ذلك حملة إيرانية للتشكيك فى صدق إسلام النخبة المصرية[٣].

ولهذا نال الحلف الإسلامى نصيبه من هجوم عبد الناصر ، الذى لم يقل عن هجومه على حلف بغداد من قبل ، بعد أن أدرك أنه مجرد استقطاب إقليمى - عربى يهدف إلى تطويق المد القومى العربى ، ويهدف إلى التأثير على مركز مصر الإقليمي.

وإننا إذا تناولنا خطابه الذى ألقاه فى إبريل من عام ١٩٦٦م ، بنوع من التحليل سنجد أن مدرك عبد الناصر للحلف الإسلامى كان يتمثل فى :-

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٧م (ح.ر ٣٥٢ – م.ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ سرى ، أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٢) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، انظر ص ٢٦٤.

(٣) نبيه الأصفهانى: الدينامية الجديدة فى العلاقات العربية – الإيرانية ، السياسة الدولية (ع ٤٥) يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨٩.

١- أن هذا الحلف الإسلامى يرمى إلى اختراق الأمة العربية من الداخل تحت عباءة الإسلام.

٢- أن الحلف الإسلامى يجسد محاولة أخرى لإعادة المنطقة إلى حيز النفوذ الغربي.

٣- وأنه تحقيق لحلم بريطانى - أمريكى قديم لإنشاء تكتل آخر يخلف حلف بغداد - أو الحلف المركزى - لمجابهة القومية العربية والحياد الإيجابى المصري.

٤- أن وجود طهران فى هذا الحلف " يؤكد ويزيد التأكيد على أن الحلف موجه ضد العرب وضد المسلمين ولحماية الرجعية "[(١)].

وهكذا وأدت مصر محاولة إنشاء الحلف الإسلامى ، بوصفه أداة لتطويق المد القومى العربى ، مثلها فى ذلك مثل تقويضها حلف بغداد ، بوصفه أحد مظاهر استقطاب الغرب للمنطقة ومناقضا لسياسة الحياد الإيجابى التى كانت تتبناها. وهكذا فشلت أيضا محاولات الشاه فى تنفيذ سياسته الرامية لتطويق القومية العربية ، حتى كسرها العدوان الصهيونى عام ١٩٦٧م ، عام الهزيمة العربية المروعة. وحصرها التشرذم العربى بالقدر نفسه.

ثالثا: مساندة الأنظمة العربية المحافظة:

قد يكون من قبيل التكرار ، القول بأن مكانة مصر قد شهدت فى مطلع الستينات تحولا ملموسا ؛ بعد فشل الوحدة مع سوريا - وازدياد حدة الاستقطاب الإقليمي ، وبالتالى التباعد بين المعسكر المحافظ والثورى التقدمي. فقد رأت مصر أن فشل الوحدة قد نال من زعامتها للقومية العربية ، بل ووجدت نفسها فى عزلة وسط الأسرة العربية ، حيث كانت على صلة سيئة مع عدد من الدول العربية الأخرى كالعراق والسعودية والأردن ومن ثم سوريا واليمن وهو ما خلف فراغا وتوترا فى المنظومة الإقليمية. وهو ما تداركته مصر أيضا فى مواصلة حمل راية الثورية فى

---

(١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، يوليو ١٩٦٤ - يونيو ١٩٦٦. القسم الخامس ، مصلحة الاستعلامات ، ١٩٦٧م ، ص ٥٠٤ وما بعدها.

المنطقة. ولعل الانقلاب الذى وقع فى اليمن الشمالى فى سبتمبر ١٩٦٢م قد قدم لنا تفسيرا لذلك ، ومبررا للتدخل المصرى عسكريا لصالح الجمهوريين[(١)] .

وفى الوقت نفسه ، مثلت هذه الأحداث العربية أقوى إغراء للشاه لكى يظهر تحديه من جديد للجمهورية العربية المتحدة ؛ باعتبارها رمزا للوحدة العربية ، خاصة وأنه رأى أن هذا التدخل دليل على تهديد مصر للأوضاع القائمة فى الخليج وخطر محتمل على الجزيرة العربية. وكلها مظاهر ليست فى صالح إيران فى النهاية ، وحيث أنها عقبة أمام التوسع الإيرانى فى المنطقة وتهديد بانتشار الأفكار التقدمية والتحررية فيها[(٢)] .

وعلى الرغم من أن الشاه لم يكن مستعدا ، فى البداية ، لأن يعطى كل تأييده السياسى والمادى لنصرة أهداف الملكيين فى اليمن ؛ على اعتبار أن قيام إيران بدور مباشر فى العمليات العسكرية مع قوات المرتزقة الأجانب فى اليمن قد ينكشف ويؤدى إلى الإضرار بسمعة إيران فى العالم الإسلامى[(٣)] . إلا أنه باشر بالتدخل ، بعد إقناع السعودية والأردن له. ومن ثم لم يقتصر هذا التدخل على رفض وإدانة إيران بشدة التدخل المصرى فى اليمن وحسب، بل تعداه إلى تقديم الدعم المادى المباشر للملكيين ، من خلال التنسيق مع السعودية من ناحية ، ومع إسرائيل من ناحية أخرى. حيث قامت إيران بنقل كافة الأسلحة السوفيتية ، التى غنمتها إسرائيل أثناء العدوان الثلاثى على مصر ، إلى قوات الإمام أحمد البدر ، فضلا عن تقديمها المساعدات المالية والفنية الضخمة لمقاومة الثوار هناك[(٤)] .

---

(١) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، انظر ص ١٩٧ – ١٩٨ ، ٢٠٣ .

(٢) نبيه الأصفهانى : الدينامية الجديدة فى العلاقات العربية – الإيرانية ، ص ٨١ .

(٣) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ؛ عواصف الحرب وعواصف السلام ، الكتاب الثانى ، ط١ ، دار الشروق ، يونيو ١٩٩٦م ، ص ١٣٣ .

(٤) صلاح العقاد: السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد ، ص ٤٢ ومارك كازيوروسكي: سياست خارجي أمريكا وشاه ، ص ٢٧٠ . ولمزيد من التفاصيل والمعلومات عن الدور المصرى فى اليمن ، يمكن الرجوع إلى أحمد يوسف أحمد: الدور المصرى فى اليمن ١٩٦٢ – ١٩٦٧م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١م.

ومن ناحية أخرى ، وفى مقابل الوجود العسكرى المصرى فى اليمن ، أرسل الشاه قوات من الجيش الإيرانى بمعداتها وتجهيزاتها الحربية إلى سلطان عمان " سعيد البوسعيدى " لمساندته فى قمع الحركة الثورية فى إقليم ظفار ، والحيلولة دون قيام نظام حكم تقدمى متطرف على الجانب العربى المواجه لإيران فى هذه المنطقة الحساسة من مضيق هرمز(١).

ويجدر بالذكر أن العناصر الثورية العمانية ، كانت قد أسست جبهة ثورية سميت " جبهة تحرير ظفار " ، فى يونيو من عام ١٩٦٥م ، وقد تميزت هذه الجبهة بوجود جناحين بها ، الأول ناصرى ، والآخر ماركسى لينينى ، وكلاهما قام بعمليات عسكرية هددت الأنظمة الملكية الموجودة على طول الخليج . غير أن هزيمة ١٩٦٧م ، كانت عاملا حاسما فى وقف المساعدات المالية التى كانت تقدمها الثورة المصرية لعناصر جبهة ظفار الناصرية ؛ ليشهد إقليم ظفار تطورا حاسما فيما بعد *(٢).

وأخيرا ، وفى إطار الحفاظ على البنية الإقليمية ومساندة الأنظمة المحافظة بها ، ساندت إيران الملك حسين أثناء تفجر الصراع الأردنى ـ الفلسطينى ، فى مطلع السبعينيات ؛ إذ رأت فى الأفق ما يشير إلى احتمال حدوث تغيير فى توازن القوى الداخلية بالأردن. حيث أرسل الشاه عددا كبيرا من الخبراء العسكريين والأمنيين**

---

(١) على بالين برست : بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، ص ١٦-١٧ . ونبيه الأصفهانى : الدينامية الجديدة فى العلاقات العربية الإيرانية ، ص ٨٣ .

(٢) محمد اختريان: نقش امير عباس هويدا تحولات سياسى – اجتماعى إيران ، انظر ص ١١٠ – ١١١ ، وعبد الرضا هوشنك مهدوى: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٤٢٦ – ٤٢٧ .

* انتهت الحركة التى قامت فى ظفار خلال عقد السبعينات ولم تنسحب القوات الإيرانية من عُمان إلا خلال عام ١٩٧٥م ، واكتمل انسحابها نهائيا بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

** الخبراء العسكريين والأمنيين: يذكر مسعود بهنود ، أن الملك حسين قام بتكريم عدد من ضباط أجهزة الأمن والساواك الإيرانيين بعد انتهاء أزمة أيلول الأسود ، حيث خلع عليهم النياشين والأوسمة الملكية نظرا لدورهم المؤثر فى إنجاز المهام المنوطة بهم فى الأردن. وأن من بين هؤلاء المكرمين: نعمت الله نصيرى ، قدر ، معتضد ، كاوه ، فرازيان

إلى عمان ، ومعهم كافة تجهيزاتهم الفنية والعسكرية لمساعدة الملك الأردنى فى سحق القواعد الفلسطينية هناك ، وهو ما عرف بأيلول الأسود[1] .

وهكذا ، لم تكن إيران معنية بالحفاظ على البنية الإقليمية من المؤثرات الثورية المصرية فحسب ، بل استهدفت من مساندتها للأنظمة العربية المحافظة ، التغلغل فى البنية العربية واستقطابها والتأثير عليها بغرض أكبر ، هو تحقيق أهدافها التوسعية الأخرى ، وهو ما أثبتته الأحداث اللاحقة منذ عام ١٩٦٧م وحتى سقوط العرش البهلوى ١٩٧٩م .

رابعا: صراع الهوية والنفوذ فى منطقة الخليج العربية:

يرقى الخليج العربى ، بما يحمله من مؤهلات استراتيجية ، أمنية ، سياسية واقتصادية إلى المرتبة الأهم فى ثوابت التوجهات الإيرانية والعربية على حد سواء ؛ وإذا كانت إيران تؤمن بأن دورها محورى وقائد فى منطقة هذا الخليج ، فإن مناهضتها للدور العربى ، يعد مصدرا أساسيا من مصادر التهديد للأمن القومى العربي .

ومن ثم فالمنطقة الخليجية تعد نقطة تماس استراتيجية بين العرب وإيران تتصف بالحساسية المطلقة . وتعد أيضا " قبة الميزان " ، إن صح التعبير ، فى تحديد طبيعة ومستقبل العلاقات العربية – الإيرانية .

وإذا كان التصور الإيرانى لمنطقة الشرق الأوسط ينبنى على أن قوام هذه المنطقة غير مترابط جيواستراتيجيا ، وبالتالى فهى ترى أن الخليج ليس عربيا ، استنادا على مساحة حدودها الجغرافية المطلة عليه ، وعلى حجم مصالحها فيه ؛ فإن هذا التصور كان – ولا يزال – يحمل فى جوهره مضمونين : تجاهل مساحة الحدود والمصالح ، العربية المتساوية معه ، كما أن هذا التصور الإيرانى يعنى أيضا تبريرا ذاتيا لحرية التصرف ، مستخدما فى ذلك القوة والاحتلال ، على حساب الجانب العربي . وعليه فإن هذا التناقض الجوهرى فى التوجهات الإيرانية والعربية ، وثباتها

---

(١) نبيه الأصفهاني : المرجع السابق ص ٨٤ ومسعود بهنود : از سيد ضياء تابختيار ، ص ٥٤٨ .

واستمرارها ظل مكمنا للنزاع السياسى طيلة القرن العشرين ـ وسيظل مستقبلا ـ ولعل شواهد الماضى تفسر بوضوح تصرف إيران فى هذا المستقبل.

وقد أدارت إيران ومصر مواجهة سياسية ضارية حول منطقة الخليج العربى - بما يمثله من نقطة محورية فى الأمن القومى العربى وبالتالى الأمن القومى المصرى - مارس خلاله نظاما الحكم فى البلدين مجموعة من السياسات الرامية إلى هدم توجهات الآخر فى هذه المنطقة ، راوحت ما بين استخدام إيران الدعاية والادعاء والإخلال بالبنية السكانية العربية ، وبين استخدام مصر الدعاية والدبلوماسية. ولعل القضية الأبرز التى أدارت حولها إيران ومصر الصراع فى تلك المرحلة هى قضية البحرين بوصفها رمزا معبرا عن سلوك وتحرك طرفى المواجهة ؛ لإثبات هوية الخليج ، وتكريس النفوذ والمصالح فيه.

ويجدر بالذكر ، أن الادعاءات الإيرانية حول البحرين ، طيلة النصف الأول من القرن العشرين ، كانت تقف عند حد الأعمال الدبلوماسية ، عندما كان طرفا هذه القضية هما بريطانيا وإيران. وقد قاومت الأولى ادعاءات الثانية باسم المحافظة على الوضع الراهن ، لا باسم عروبة البحرين(١).

إذ " لم تدع إيران فرصة إلا وانتهزتها مُظهرة تمسكها بدعواها ، فعندما وقعت معاهدة ١٩٢٧م ، بين الملك عبد العزيز آل سعود وبريطانيا ؛ احتجت إيران على ما جاء فى المادة السادسة من هذه المعاهدة ، والتى تنص على تعهد الملك سعود بالمحافظة على صلات المودة مع حكومتى البحرين والكويت ، وقطر وعمان. وقامت بإرسال احتجاجاتها إلى عصبة الأمم ". " وهكذا كانت إيران تقوم بتقديم الاحتجاجات فى كل مناسبة يرد فيها ذكر لجزر البحرين لا من قريب ولا من بعيد مؤكدة مطالبها هناك واعتبارها لهذه الإمارة جزءا من أراضيها "(٢).

---

(١) صلاح العقاد: السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد ، ص ٤٢.

(٢) بحث الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٧م ،(ح.ر ١٦١٤ - م.ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

وكانت إيران تستند فى محاولة تثبيت ملكيتها للبحرين على مجموعة من الإجراءات ، تمثلت فيما يلي :

١- الهجرة ؛ حيث نزح آلاف الإيرانيين فى هجرات كبيرة إلى دول الخليج العربى ، لا سيما البحرين ، وإحداث خلخلة فى البنية السكانية هناك.

٢- تهريب الأسلحة إلى عملائها فى منطقة الخليج ، سواء كان هؤلاء العملاء يحملون الجنسية الإيرانية أو عرب من أصل إيرانى يدينون بالمذهب الشيعى ، ومعظمهم من ذوى النفوذ والثروة.

٣- الإصرار على تسمية الخليج العربى بالخليج الفارسي.

إظهار العطف والتأييد للمذهب الشيعى وأتباعه فى منطقة الخليج العربى ، وادعاء الشاه أنه حامى حما الشيعة من ناحية ، وبذر بذور التفرقة بينهم وبين أهل السنة[١].

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م ، أُضيف بُعد عروبى للنزاع الإيرانى – البريطانى حول البحرين. بينما بدأت إيران خطواتها العملية لتكريس ادعاءاتها فى هذا الشأن، وذلك بعزمها على العمل على ممارسة أعمال السيادة على البحرين. حيث احتجت لدى اتحاد البريد الدولى والمؤتمر الاقتصادى الآسيوى الذى عقد بكراتشى ، على قبول البحرين عضوا فيه. كما طبقت نظام الرسوم البريدية الداخلة على البريد الصادر إلى البحرين[٢].

وبعد سقوط حكومة مصدق ، وتحديدا عام ١٩٥٤م ، ضاعفت إيران من حملة ادعاءاتها حول البحرين ، انطلاقا من أنها جزء لا يتجزأ من أراضيها ، واشترطت

---

(١) عبد السلام فهمى (دكتور): موجز تاريخى عن الخليج العربى بين الأطماع الإيرانية واتحاد إمارات الخليج العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨م ص ٣٦ (غير منشور مقدم إلى وزارة الخارجية).

(٢) عبد السلام فهمى (دكتور): موجز تاريخى عن البحرين والادعاءات الإيرانية ، القاهرة ، ١٩٦٧م ص ٣٩ (غير منشور مقدم إلى وزارة الخارجية).

لهبوط الطائرات الأجنبية فى مطار البحرين ، الحصول على إذن مسبق من السلطات الإيرانية ، وأرسلت مذكرة بذلك إلى البعثات الدبلوماسية العربية بطهران[(١)] .

الأمر الذى دعا إلى مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الجامعة العربية فى الفترة من ٢٩/١١ حتى ١١/ ١٢/ ١٩٥٤م ، والذى انتهى إلى اتخاذ المجلس قرارا جماعيا " **بأن البحرين بلد عربى مستقل. وأوصى الدول العربية بتقديم مذكرات لوزارة الخارجية الإيرانية بواسطة بعثاتها التمثيلية فى إيران بهذا المعنى**"[(٢)]. إلا أن هذه المذكرات لم يتم تقديمها إلى الجهات الإيرانية ، مراعاة لاعتبارات أوردتها مذكرة أخرى لمجلس الجامعة أهمها :

" **محافظة على العلاقات الطيبة مع إيران** " و " **نزولا على رأى العراق وسوريا ولبنان** " .

" **أن المذكرة الإيرانية قد صدرت عن تقليد قديم لاعن نية جديدة** " بهذا الشأن[(٣)]. ولكن ، إزاء قرار الجامعة العربية السالف ، صرح وزير الخارجية الإيرانى ، " **بأن جامعة الدول العربية لا تعتبر منظمة رسمية مسئولة ، وأنه لا يبدى اهتماما لتصريحات غير مسئولة** "[(٤)] .

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الادعاءات الإيرانية حول البحرين يمكن الرجوع إلى: أحمد محمود صبحى: البحرين ودعوى إيران ، مطبعة عوف ، إسكندرية ، كفر الدوار ، مصر ، ١٩٦٢م.

(٢) مذكرة جامعة الدول العربية رقم ١٩٦٧م ، ملف ٢٥/ ٢٢/ ١ ، المؤرخة أغسطس ١٩٥٥م ، سرى جدا بشأن: موضوع اعتراف إيران بالصفة الرسمية لجامعة الدول العربية ، (ح.ر ١٥٦٨ — م.ر ٣٧ /١٠٤/ ٢/ جـ٢ سرى جدا ، أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٣) مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، ملف رقم ٥٥/٢٢/١ ، بتاريخ أغسطس ١٩٥٥م ، سرى جدا بشأن: موضوع اعتراف إيران بالصفة الرسمية ، موجهة إلى وزارة الخارجية المصرية. (ح.ر ١٥٦٨ — م.ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٤) كتاب الإدارة العربية بوزارة الخارجية بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥م سرى وعاجل جدا (ح.ر ١٥٦٨ — م.ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ أرشيف سرى جديد) (فى المصدر السابق).

ولقد كان الموقف المصرى يعتبر تلك الدعايات المثارة حول عروبة البحرين ، وكذلك حول " إثارة موضوع نزول الطائرات الأجنبية فيها " ، " مجرد مناورة " ، وأنها تمثل فى الواقع " سلسلة من فرص تخلقها إيران من وقت لآخر ؛ كى تؤكد فيها حقها فى البحرين ، خوفا من أن يمر وقت عليها وهى لائذة بالصمت ، وعندئذ قد تواجه ، إذا ما طال الزمن ، بأن هذا الحق قد انتهى بالتقادم "(١) .

ومن ثم ، تقدمت الخارجية المصرية بمذكرة إلى جامعة الدول العربية ، لتؤكد من خلالها الموقف المصرى المستمسك " بقرار مجلس الجامعة الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٥٤م ، والذى ينص على أن البحرين بلد عربى ، غير خاضع لسيادة إيران ولا تربطه بإيران علاقة تبعية من أى نوع كان "(٢) .

الأمر الذى دفع إيران للتعامل مع هذه التطورات وذلك الموقف المصرى المعلن ، فى اتجاهين : الأول مساومة مصر سياسيا ، حيث استدعى " مصطفى سميعى " الوكيل الدائم لوزارة الخارجية الإيرانية ، السفير " عبد الشافى اللبان " فى يناير ١٩٥٥م ، وأكد له عددا من النقاط المهمة فى تعامل إيران مع قضية البحرين ، على ضوء الموقف المصرى الأخير :

أولا : أن مصر يجب أن تأخذ " بعين الاعتبار والتقدير " " سياسة إيران نحو إسرائيل ومجاراتها للسياسة العربية " . وأن تقدر " أن إيران فى هذا الموقف أهملت الكثير من مصالحها ؛ حيث غن لها فى إسرائيل حوالى خمسين ألفا من الإيرانيين الذين أصبحت مصالحهم مهددة بحكم هذا الموقف " .

ثانيا : " أن إيران رفضت حتى الآن قيام علاقات اقتصادية مع إسرائيل التى لا تزال دائبة السعى فى تحقيق شيء من ذلك . . . مضحية بمصالحها فى سبيل الاحتفاظ بحسن صلاتها مع العرب " .

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى الخارجية بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٥م ، بشأن : (ح . ر ١٥٦٨ — م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ أرشيف سرى جديد) موضوع البحرين فى مجلس النواب (فى المصدر السابق) .

(٢) عبد السلام فهمى : موجز تاريخى عن البحرين ، ص ٤٠ — ٤١ .

ثالثا: أما " فى حالة وقوف العرب هذا الموقف من إيران فيما يتعلق بموضوع البحرين ، فإن إيران ستضطر إلى إعادة النظر فى علاقاتها مع إسرائيل ومع البلاد العربية "[١].

أما الاتجاه الثانى الذى سلكته إيران ، فى إطار تعاملها مع تطورات الموقف المصرى من قضية البحرين ، فقد تمثل فى سعيها إلى الانضمام لحلف بغداد ، ظنا منها أن انضمامها إليه سوف يضمن لها حل "قضية البحرين لصالحها" ؛ بدليل أنها اشترطت ، لانضمامها عضوا فيه ، أن يعمل الحلف على مساندتها فى حل هذه القضية ، وذلك " خلال المباحثات التركية – الإيرانية ، التى جرت أثناء زيارة الرئيس التركى " لإيران. و " يبدو أن أمريكا وتركيا قد وعدتا بمساعدة إيران فى هذا الموضوع "[٢].

غير أن إيران أصيبت بخيبة أمل ؛ إذ لم يستطع الحلف تقديم أى مساندة لها فى موضوع البحرين ، لأن بريطانيا – التى كانت البحرين تحت نفوذها – كانت أيضا عضوا فى الحلف ذاته.

" ولما يئست إيران من تحقيق أهدافها بالمطالبة بجزر البحرين ؛ قامت فى نهاية عام ١٩٥٦م ، باحتلال جزيرتى فارس وعربى "[٣] أثناء أزمة السويس. وفى أواخر عام ١٩٥٧م ، أعدت الحكومة الإيرانية مشروع قرار ، تقدمت به إلى البرلمان الإيرانى ، ينص على أن تصبح البحرين إحدى ولايات إيران. وفعلا تم ذلك ، وأُعلن فى عام

---

(١) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٥٥م ، بشأن قرار الجامعة العربية بالبحرين إلى وزارة الخارجية ، سرى جدا (ح. ر ١٥٦٨ – م. ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٢) كتاب وزارة خارجية الجمهورية السورية رقم س٦٨ (١/٧٠١/ ١١/ ١٠٧٣٠) بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٥٥م إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. ح. ر ١٥٦٨ – م. ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢. أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

(٣) بحث الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٧م (ح. ر ١٦١٤ – م. ر ٣٧/ ١٠٤ / ٢ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

١٩٥٨م انضمام البحرين إلى الأراضى الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية. وكان ذلك ردا على ما قررته الحكومة البريطانية من إنشاء منطقة حرة لتجارة الترانزيت هناك ؛ إذ رأت إيران فى هذا العمل ضررا بمصالحها التجارية(١).

وفضلا عما أثاره هذا القرار الإيرانى من اعتراضات بريطانية ، فقد أدانته مصر بشدة ، وتأتى أهمية هذه الإدانة ومصداقيتها المؤثرة ، من كونها جاءت فى وقت كان عبد الناصر هو زعيم العرب ومصدر إلهام للحركات التحررية من آسيا إلى أفريقيا ، الأمر الذى أدى إلى عزلة إيران سياسيا بين الدول العربية ، أكثر من أى عامل آخر ، إذ تدهورت علاقاتها مع العراق والسعودية. كما أن هذا الموقف المصرى الثابت قد ساهم فى إفشال محاولات الشاه لتدعيم نفوذه ومكانته فى منطقة الخليج عن طريق توثيق علاقاته مع أنظمة الحكم المحافظة فيها(٢).

ولم يكتف الموقف المصرى ، تجاه هذه القضية ، بإدانة الموقف الإيرانى ، بل تبنت القاهرة أيضا الدعوة " **التى ترمى إلى إعطاء أهالى البحرين حق اختيار مصيرهم ، بإجراء استفتاء حر سواء اختارت البحرين الاستقلال أم الانضمام إلى إيران. وهى السياسة التى نفذتها فى السودان رغم الفوارق الشاسعة فى علاقة البلدين** "(٣).

كما نجحت مصر ، فى وقت لاحق ، فى إقناع الجامعة العربية بإرسال لجنة إلى منطقة الخليج لدراسة النشاط الإيرانى فى المنطقة ، وخطورة مسألة الهجرة على المستوى العربى الجماعى وعلى مستوى الاتصالات العربية الثنائية. وفى هذا الإطار تضمن البيان المشترك الصادر عن المباحثات المصرية – العراقية فى مايو ١٩٦٥م ما نصه : " **أن محاولات تجرى الآن لطمس عروبة الخليج العربى ولتغيير خصائصها القومية ، بفتح الباب أمام الهجرات الخارجية ، لكى يصبح السكان العرب غرباء فى**

---

(١) عبد السلام فهمى : موجز تاريخى عن البحرين ، ص ٤١.

(٢) على رضا ازغندى : روابط خارجى إيران ، ص ٣٩٢. ومحمد اختريان : نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى ايران ، انظر ص ٩٩.

(٣) بحث الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية ، بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٧م.

ديارهم. كل هذه المحاولات تهدف لخلق إسرائيل جديدة لضمان المصالح الرأسمالية في المنطقة "[١].

ومن ناحية أخرى نشطت الدعاية المصرية ضد هذه المحاولات الإيرانية، من خلال إذاعة القاهرة التى كانت تبث برنامجا إذاعيا مخصصا إلى الخليج العربى، وحذرت من الأغراض الإيرانية والاستعمار فى الخليج. وأكدت المشابهة بين الهجرات الإيرانية إليها والهجرة اليهودية فى فلسطين[٢].

ويُذكر أيضا، أنه إلى جانب هذه الدعاية المؤثرة، كانت " الثورة المصرية والقائمين بها " قد تبنت أيضا " هيئة البحرين الحرة التى تحارب الاستعمار البريطانى هناك. وكان من نتيجة ذلك أن قامت الدوائر الإيرانية بالهجوم على مصر، تتهمها فيه بأنها تريد أن تقطع البحرين عن وطنها إيران "[٣]. كما عارضت إيران وقاطعت ـ جميع المؤتمرات الدولية التى عقدت بالقاهرة، والتى كانت البحرين مدعوة فيها بوصفها دولة مستقلة مثل: " مؤتمر اتحاد الغرف التجارية العربية الذى عقد بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٥٧م " و " المؤتمر الاقتصادى للدول الآسيوية ـ الأفريقية بالقاهرة فى شهر ديسمبر " من عام ١٩٥٨م، الذى نظمته الغرفة التجارية المصرية. غير أنه ما كان بمقدور القاهرة، فى ضوء موقفها الثابت، " إهمال دعوة البحرين؛ فهو أمر يتعارض مع الغرض " الذى عُقدت من أجلها هذه المؤتمرات خاصة المؤتمر الأخير[٤].

(١) Sharam chubin & Zbih, op. cit, p 148. والأهرام ٢٦/ ٥/ ١٩٦٥

(٢) Sharam chubin & Zbih, ipd. p 148.

(٣) بحث الإدارة العربية بوزارة الخارجية.

(٤) كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٨م بشأن: الدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادى للدول الآسيوية — الأفريقية بالقاهرة، سرى، (ح. ر ٣٣٧ — م. ر ٤٧ أرشيف سرى جديد) (وثائق غير منشورة).

والحقيقة أنه ، إذا كان تبنى الثورة المصرية لقضية البحرين قد أضاف لها بعدا عروبيا ، فإن قطع العلاقات الإيرانية – المصرية ، قد أضاف لها بعدا صراعيا آخرا فى إطار المواجهة التى دارت بين القاهرة وطهران لتشمل منطقة الخليج العربية كلها. وفى الوقت نفسه لعبت علاقات طهران – تل أبيب دورا معززا للمواقف المصرية ، فى هذه المنطقة ، الرامية إلى تأكيد هوية الخليج العربية ، وعزل إيران إقليميا.

ومن ثم تعين على طهران أن تتحرك بدورها ، فى اتجاه معاكس يستهدف مرحليا ثلاث نقاط أساسية :

أولا : الحفاظ على الوضع القائم فى البنية السياسية الخليجية ، والعمل على منع أى تغيير ثورى قد يحدث فيها ، تحت تأثير المد الثورى المصرى والقومية العربية. ومستندة فى ذلك على علاقاتها مع السعودية بوصفها واحدة من أكبر النظم المحافظة بمنطقة الخليج العربية.

ثانيا : الحفاظ على الاستقرار والملاحة فى الخليج العربى ، وتدعيم الخطط الأمنية عند مضيق هرمز ؛ تدعيما لسيطرتها على شمال غرب المحيط الهندي.

ثالثا : استمرار معارضة أى تدخلات أجنبية ، ولا سيما المصرية منها ، فى هذه المنطقة.

ولتحقيق هذه الأهداف المرحلية ، بدأت إيران إجرائيا فى العمل على مايلي :

١- القضاء على أى نفوذ للجمهورية العربية المتحدة أيا كان نوعه.

٢- التوهين من دور مصر القيادى ، والعمل على بذر الشقاق بين الأخوة العرب ، ومهاجمة الرئيس جمال عبد الناصر فى كل ما يصدر عنه.

٣- محاربة التيارات التحررية ، باعتبار أن ذلك هو ضمان تحقيق سياسة إيران التوسعية ، حيث كانت تنظر إلى القومية العربية على أنها أحد العوائق الكبرى فى تحقيق ما تصبو إليه.

٤- التنسيق بين دور إيران ووجودها فى المنطقة ، وبين مصالح أمريكا وبريطانيا وإسرائيل فيها ، وذلك عن طريق اليهود الإيرانيين الذين تسللوا للمنطقة حتى أصبح لهم حى مستقل فى البحرين.

٥- توثيق التعاون - الصهيونى - الإيرانى ، ومحاولة اتخاذهما من الخليج العربى مركزا للتسلل الصهيونى ولمحاربة المقاطعة العربية لإسرائيل ، واستخدام الهجرات الإيرانية وسيلة لتحقيق هاتين الغايتين[١].

والحق أن هذا التحرك الإيرانى ، جاء بعد أن أصبح الموقف السياسى فى منطقة الخليج العربية يفرض عليها خيارين لا ثالث لهما: إما أن تتخلى عن ادعاءاتها بالنسبة للبحرين من جانبها ، أو أن تلجأ إلى القوة وتقوم باحتلال البحرين ، وهو ما سيؤدى بدوره إلى حرب ضروس[٢]. ومن ثم جاء اختيار الشاه للخيار الأول مرغما؛ لأسباب عامة تتعلق بمنطقة الخليج العربى ولأسباب تخص البحرين ذاتها. وكان ذلك عموما يأتى فى إطار خطة غير معلنة لإعادة تقويم السياسات والأهداف الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربية كلية ، فى ظل المواجهة السياسية الدائرة بين القاهرة وطهران فيها. وهو ما استجلته الوثائق الإيرانية التى رفع عنها السرية مؤخراً.

أما الهدف الأسمى ، غير المعلن ، من وراء إعادة التقويم هذه ؛ فكان يتمثل فى طموح الشاه فى القيام بدور مستقبلى فى الخليج العربى وهو دور " شرطى الخليج " ، وقد بدأت ملامح هذا الطموح مبكرا نسبيا ؛ عندما صرح عام ١٩٥٨م ، بقوله: " إننا راغبون فى توفير الأمن بالخليج الفارسى ". ورغم أنه لم يكن قد استعمل اصطلاح شرطى الخليج بعد. إلا أن هذا الطموح كان حقيقيا ؛ فبدأ الشاه يرتب له ويعمل من فوره لأجله ، بدليل أن الجيش الثالث الذى كان مرابطا فى شيراز منذ عام ١٩٦٥م كان قد تم تدريبه لهذا الغرض[٣].

---

(١) عبد السلام فهمى: موجز تاريخى عن الخليج العربى ، ص ٣٥ - ٣٨.

(٢) محمد اختريان: نقش امير عباس هويدا تحولات سياسى - اجتماعى إيران ، ص ١٠٠.

(٣) فصلنامه خاورميانه ، شماره (٤) ، سال دوم ، زمستان ١٣٧٤هـ. ش ، مركز بزوهشهاى علمى ومطالعات استراتزيك خاورميانه ، تهران ، انظر ص ٩٣٤

وقد استجلت الوثيقة الإيرانية التالية الجوانب المختلفة لإعادة إيران تقويم سياساتها وأهدافها فى منطقة الخليج العربية ، والتى نورد ترجمة للجانب الأعظم منها ؛ نظراً لأهمية ما تكشف عنه[(١)] .

" . . . لقد تجاوزت المخططات الاستعمارية للقوميين العرب اليوم ، للتلاعب فى الخليج الفارسى ، مرحلة الدعاية ، إذ أن وجود سبعين ألف جندى مصرى فى اليمن وتدهور وضع بريطانيا فى المناطق الساحلية لشبه الجزيرة العربية ، مشكلة لن تدع توقعا مستقبليا بشأن مجريات الأمور هناك. فبعد أن تنسحب بريطانيا من قاعدة عدن فى ١٩٦٨م ، لن يكون الاتحاد العربى الجنوبى ، من شيوخ التخلف والضعف ، لقمة صعبة للتوسعيين المصريين. وليس الطريق ببعيد عن مشيخات الساحل الجنوبى حتى المناطق الشمالية من ساحل العربية [السعودية] ، إذا تمكنت مصر من مد نفوذها فى ساحل الضفة الغربية للعربية السعودية – ومستبعدا جدا فى الوقت الراهن ألا تتمكن – فنفوذها ملحوظ الآن فى إمارات الخليج الفارسي. ومن ثم سوف ترتفع حدود الخطر ، ولسوف تتحول عمليا إلى قوة فى الخليج الفارسى ، وهذا ما يحدث الآن فيه " . " ولسوف يصعب المصريون الحياة بالنسبة للإيرانيين فى هذه الإمارات ، ولسوف يحولون دون تحقيق أهداف إيران فيها " .

إن " المصريين يستطيعون بقدرة محكمة – كافية لأن يقدمونا لكافة العرب قاطنى السواحل الجنوبية للخليج الفارسي" على أننا "مجرد قوة توسعية وذات أغراض عدوانية" .

وفضلا عما أوضحته الوثيقة من أهمية تدعيم علاقات إيران بالسعودية والكويت* ؛ من كون أن تدعيم آفاق تعاونها مع هاتين الدولتين ، سوف " تصبح

---

(١) يادداشت داريوش همايون به اقاى أمير عباس هويدا نخست وزير ، اسناد مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، شماره ثبت (٨ – ١٩٤٨ – ١٥ – ٣٢ – ٦٤٣هـ) (وثائق غير منشورة) انظر صورة الوثيقة ص٢٤٣ .

* علاقات إيران بالسعودية والكويت: بذلت الحكومة الإيرانية جهودا للتقارب مع السعودية وتدعيم علاقاتها معها بدءا من طرحهما المشترك لفكرة الحلف الإسلامى وحتى نهاية العهد البهلوى. وكذلك

موانع جادة ، فى طريق تجاوزات المصريين والقوميين العرب " هناك ، كما أن إشعارهما بالخطر المصرى ، سوف يعزز لديهما الاقتناع بأن " **إيران فقط** " هى التى سوف "تضمن لهم الاستقرار الدائم " . وتحبط أى محاولة ترمى إلى " تولى أنظمة متطرفة فجأة " بهما . فقد أوضحت الوثيقة أيضا كافة الخطوات التى يتعين على الحكومة الإيرانية تنفيذها ، تمهيدا للدور المقبل الذى ستقوم به إيران فى هذه المنطقة . سواء على مستوى سياستها العامة تجاه منطقة الخليج العربى ، أو فيما يخص البحرين على وجه الخصوص ، وذلك كما ذكرها " **داريوش همايون** " فى هذه المذكرة المهمه* :

١- **"إن تقوية البنية العسكرية والاقتصادية الإيرانية فى الخليج الفارسى عامل حاسم " .**

٢- **" نحتاج إلى تدعيم موقفنا السياسى والدعائى " هناك أيضا .**

٣- **يجب التخلص " من صورة العنصر المهدد فى الخليج الفارسى ونتخذ لأنفسنا حالة المحافظ له والمدافع عنه " .**

٤- **" يتعين علينا أن نتخلى عن ادعاءاتنا " " . . . إذ ليس من الممكن التغافل عن مدى تأثير التغيير فى السياسة الإيرانية تجاه البحرين على مكانتنا فى العالم العربي " .**

تدعيم علاقاتها مع الكويت ، فعلى سبيل المثال زادت الصادرات الإيرانية عام ١٩٦٧م ، إلى ٢٤,٤ مليون دولار ، بعد أن كانت لا تتجاوز الملايين السبعة عام ١٩٦٢م . عبد الرضا هوشنك: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، انظر ص ٣٤٩ – ٣٥٠ .

* داريوش همايون: ولد عام ١٩٢٨م ، حصل على دكتوراه العلوم السياسية فى جامعة طهران ، عمل فى مجال الصحافة منذ عام ١٩٥٥م ، حيث أسس مجلة فنية تسمى " جام جم " عام ١٩٥٨م ، ثم جريدة "ايندكان" ثم عمل فى حقل النشر والتوزيع . ونظرا لصلة القرابة التى كانت تربطه بـ اردشير زاهدى عين وكيلا للأمانة العامة لحزب رستاخيز ، ثم عين بعد ذلك وزيرا للإعلام والسياحة فى حكومة جمشيد آموزكار فى أواخر عهد محمد رضا بهلوى . ولدى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، تمكن من افرار من البلاد ؛ لينشط بعد ذلك ضمن الحركات المعارضة للنظام . نقلا عن روزشمار انقلاب إسلامى ، جلد اول (١/١/١٣٥٦ ، ١٣/٦/١٣٥٦) جاب اول ، واحد تدوين انقلاب إسلامى ، دفتر ادبيات انقلاب إسلامى تهران ، ١٣٧٦ ، ص ٧١ .

٥- **لابد من العمل على "إزالة قلق إمارات الخليج الفارسى ونزع أسلحة عملاء الإمبريالية المصرية" .**

٦- **" إن كل هذا يحتاج إلى تخطيطات مطولة ومداولات أكثر طولا وتفصيلا ، ولإعداد دعائى وسياسى دقيق " .**

أما فيما يخص البحرين ، فقد ذكر " همايون " مبررات تخلى إيران عن البحرين طبقاً للبرنامج الذى نفذته الحكومة الإيرانية فيما بعد :

١- **" إن البحرين ، بصرف النظر عن موقعها الاستراتيجى فى الخليج الفارسى ، ليس لها أى ميزة أخرى تبرر الكفاح فى سبيل الحصول عليها للأسباب التالية :**

(أ) " البترول واللؤلؤ بها ، قصص قد انتهت " .

(ب) أما ثروتها الحالية فما هى إلا " بضعة آلاف من الطلبة والعاطلين والساخطين والمؤهلين للانفجار ، وهم الذين يعتبرن مادة خام لدعايات العرب " .

(ج) كما أن " الأغلبية الكبيرة لسكانها هم العرب والأقلية الصغيرة هم إيرانيو البحرين " .

(د) أن " القيمة الاستراتيجية للبحرين أيضا ليست ذات حيوية بالنسبة لقوة فى مثل إيران ، بسيطرتها على كافة السواحل الشمالية للخليج الفارسى وعلى جزر كثيرة فى بحر الجنوب " .

٢- **" أن الأكثر أهمية بالنسبة لنا هو ألا تقع البحرين ، مثل جزر ومشيخات الخليج الفارسى الأخرى فى يد قوة العدو ، حتى تكون هى نفسها فى متناول اليد " .**

٣- **" إننا بسياستنا السابقة بشأن البحرين ، نحن فقط ، قد ساعدنا على تدعيم مكانة الإنجليز لدى الأسرة الحاكمة ، ومكانة المصريين لدى جموع شعب هذه الجزيرة " .**

٤- **ثم " إننا نعلم أن عرب الخليج الفارسى ليسوا مسايرين لادعاءاتنا تجاه البحرين" .**

٥- **ونعلم أيضا " أننا فى حومة كفاح . . . يفشل تدريجى . . . فالبحرين ليست منا . . . " .**

٦- "إننا إذ نلغى كفاحنا الادعائى ، ففى المقابل نزيل بذلك العائق الرئيسى أمام بسط سياستنا فى الخليج الفارسى " ، وذلك من حيث :

(أ) " سنكون أكثر اتفاقا حتى مع المسئولين الإنجليز أيضا ، بشأن مشروعاتنا الاقتصادية والتجارية والثقافية فى الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية " .

(ب) و " يمكن أن نحصل على امتيازات من شيخ البحرين فى مقابل تغيير سياستنا تجاه بلاده " .

وتأسيسا على ما سبق ، أخذت الحكومات الإيرانية تنفذ هذه الخطة طويلة الأمد ، فور تصريح محمد رضا بهلوى ، بشكل مفاجئ فى أحد مؤتمراته الصحفية ، الذى قال فيه : " إذا لم يرغب أهالى البحرين فى الانضمام لبلادى ؛ فإن إيران ستتخلى عن المطالبة بأرضها . . . وستصبح مطالب أهالى البحرين مقبولة ، إذا كانت مقبولة على المستوى الدولى " . وبالفعل ، بعد أن أظهرت نتائج الاستفتاء ، الذى أجرته الأمم المتحدة ، رغبة أهالى البحرين فى الاعتراف بهويتهم ، بوصفهم دولة حرة مستقلة. صدق مجلس النواب والشيوخ الإيرانيين على قرار استقلال البحرين عام ١٩٧٠م ، لتنتهى بذلك قضيتها إلى الأبد[١] .

بيد أن هذا القرار كان يخفى وراءه ، كما أثبتت تطورات الأحداث والوثائق التى أتيحت فيما بعد ، تفاصيل صفقة إيرانية – بريطانية ، تم بموجبها احتلال إيران لجزر الإمارات العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) عام ١٩٧١م ، بدلا من جزر البحرين. كما كانت تخفى أيضا أهداف إيران الأخرى ، للقيام بدور المهيمن الوحيد على منطقة الخليج العربي. حتى أن الشاه قام بأعنف تدخل عسكرى خارج بلاده ، ويعد الوحيد فى تاريخ إيران خلال العصر البهلوى ، عندما أرسل قوات كبيرة من الجيش الإيرانى إلى عُمان لسحق ثورة ظفار .

وهكذا مثلت منطقة الخليج العربية واحدة من أسخن نقاط المواجهة الإيرانية – المصرية ، التى لا تقل حدة عن مواجهتهما بسبب طبيعة علاقات طهران بتل أبيب .

---

(١) محمد اختريان : نقش أمير عباس هويدا تحولات سياسى واجتماعى إيران ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

وقد حققت مصر أهدافها من حيث إنها تمكنت من وقف التوسع الإيراني خليجيا ، فضلا عن نيل البحرين استقلالها. غير أن الأهداف الإيرانية ، التى كانت مؤجلة بسبب هذا الموقف المصرى ، بدأت تجد طريقها إلى التحقق بعد نكسة ١٩٦٧م ، وانسحاب بريطانيا من هذه المنطقة.

وثمة كلمة أخيرة. إنه إذ كانت الحكومة الإيرانية قد أعادت تقويم سياستها تجاه الخليج العربى ـ على ضوء المواجهة مع مصر فى هذه المنطقة ، فضلا عن المتغيرات التى شهدتها ـ فإن الشاه قد سعى للتأثير على دور مصر الإقليمى من خلال تحريض الغرب على معاداة النظام الناصري. فعلى سبيل المثال حاول الشاه إقناع ألمانيا الغربية بأن توقف مساعداتها لمصر ، حيث ألمح إلى ذلك فى تصريح له لجريدة ألمانية غربية فى ديسمبر ١٩٦٤م ، حينما قال: " إننا نتعجب عندما تعطى دولة مثل ألمانيا الغربية مساعدات أكثر لدولة مثل مصر ، التى لا تفعل شيئا. ولكن تثير المشاكل فى منطقتنا من العالم ، بأكثر مما تعطى لنا "(١).

وأيضا ، عندما أبلغ الإدارة الأمريكية ، بعد هزيمة ١٩٦٧م ، " أن عبد الناصر يجب أن ينتهى تماما ؛ إذ بغير ذلك سيتمكن مرة أخرى من إلهاب المشاعر العربية " وأضاف " إن إيران سيسرها كثيرا أن تلعب دورا أنشط وأن تكون دعامة صلبة فى المنطقة "(٢).

وهكذا أدارت إيران ومصر مواجهة سياسية شرسة متعددة الأبعاد ؛ امتدت فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٧م ، حتى فرضت الهزيمة العربية ظروفا مغايرة لما سبق عليها بالنسبة للموقف المصرى ، كما هيأت فى الوقت نفسه ظرفا مناسبا لبروز دور إيران الإقليمى ، والذى استمر حتى عام ١٩٧٩م ، ومثلت هذه الحرب أيضا منعطفا مهمًا فى تطور العلاقات الإيرانية ـ المصرية ، حيث نجحت جهود الوساطة للتقريب بين البلدين ، فى أن تكلل جهودها بإعلان البلدين استئناف العلاقات السياسية بينهما فى أواخر عام ١٩٧٠م ، وهو ما سيكون موضوع المبحث التالي.

---

(١) Shaharam chubin & Zabih, op. cit, p 153.

(٢) فواز جرجس: النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٣٠٩.

حرب يونيو ١٩٦٧م ؛ إعادة التوازن الإقليمى

بين إيران و مصر

أيما كان الغرض الأساسى من وراء سياسة الانتقام التى انتهجتها إسرائيل أثناء عدوان يونيو ١٩٦٧م ، وسواء كان هذا الغرض يتجسد فى تلقين السوريين درسا ، ومن ثم كشف الضعف فى مصر وإهانة عبد الناصر ، أو إظهار العجز فى ميثاق الدفاع المشترك ، الذى أبرم لتوه بين القاهرة ودمشق بمباركة الاتحاد السوفييتى[1] ، فإن ثمة ظرفا مشتركا جمع بين طهران وتل أبيب فى هدف آنى آخر ، تهيأت معالمه مع تلك الظروف والملابسات التى أربكت منطقة الشرق الأوسط ودفعتها إلى شفا حرب جديدة بين إسرائيل والعرب بزعامة عبد الناصر ، عدوهما المشترك.

إذ كان التوتر ، الذى بلغ ذروته فى يوم ٧ أبريل ١٩٦٧م ، على الحدود السورية-الإسرائيلية* ، هو الظرف الذى توجه بسببه "إسحق رابين" رئيس الأركان الإسرائيلى حينئذ ، إلى طهران فى زيارة رسمية لها يوم الرابع عشر من الشهر نفسه ، ليجرى اتصالات على أعلى مستوى مع المسئولين الإيرانيين وعلى رأسهم الشاه ، الذى طلب منه معرفة تأثير إسقاط الطائرات السورية على مكانة حكومتى سوريا

---

(١) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، انظر ص ٢٧٩ .

* التوتر السورى-الإسرائيلى: أسقطت الطائرات الإسرائيلية إحدى عشرة طائرة سورية من طراز ميج ٢١ ، كما حلقت طائرتان إسرائيليتان فى سماء دمشق . ولمزيد من المعلومات عن الحرب وملابساتها ونتائجها يمكن الرجوع على سبيل المثال: إلى محمد حسنين هيكل: الانفجار ، ١٩٦٧ ، وصلاح الدين الحديدى: شاهد على حرب ٦٧ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٤م ، محمد فوزي: حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠م ، مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٦م ، وأمين هويدى: حروب عبد الناصر ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

ومصر . وكرر على مسامعه قوله : " **إن عبد الناصر هو العدو الرئيسى الذى يهدد استقرار شبه الجزيرة العربية والخليج العربى** " ؛ حتى أن رابين كان يشعر من هذا التكرار أن الشاه يُبدى أسفه لتورط عبد الناصر فى اليمن ، وأنه كان يرغب فى أن يكون متورطا مع إسرائيل. وقد أوضح رابين للشاه ، أنه إذا تم وقف النشاطات " **التآمرية** " التى يمارسها عبد الناصر فإن خطر سوريا سيقل وسيضطر العراق لوقف نشاطاته السرية فى شبه الجزيرة العربية أيضا[1] . بينما أعرب له الشاه عن أسفه لحالة الملك حسين ، وترجى رابين ألا توجه إسرائيل ضربة إلى الأردن ، خاصة وأن الملك حسين كان فى موقف صعب ، إذ كان قد أباح للشاه سرا مفاده أنه قرر مكافحة منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد الشقيرى ، ومن ثم فإن ضرب الأردن ربما يعنى تأجيل قرار الملك[2] .

غير أن إسرائيل بادرت يوم ٥ يونيو ١٩٦٧م ، أى بعد مضى سبعة أسابيع من عودة رابين إلى تل أبيب ، بشن حرب شاملة على مصر وسوريا والأردن ، واحتلت خلال أسبوع واحد أراض عربية تماثل أضعاف مساحتها الأصلية ؛ لتفضى هذه الحرب إلى نتائج غيرت الملامح الأساسية لمنطقة الشرق الأوسط. وأخلت بميزان القوى فيها .

وإننا إذا أضفنا النتائج التى ترتبت على هذه الحرب ، إلى طموحات الشاه الإقليمية ـ بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية ـ لأدركنا تفسيرا واضحا لموقف إيران من هذه الحرب وتطوراتها المتلاحقة من ناحية ، ودور هذه الحرب فى تحجيم الدور المصرى فى مقابل بزوغ دور إيرانى ، أخذ يتمدد على حساب التراجع المصرى والانسحاب البريطانى من المنطقة عام ١٩٧١م ، وما نجم عن هذا التراجع وذاك الانسحاب من فراغ إقليمى ، استدعى دورا إيرانيا متأهبا من ناحية أخرى. ومن ثم فإننا سوف نلقى الضوء فى هذا المبحث على موقف إيران من حرب يونيو ١٩٦٧م ،

---

(١) شـيموئيل سـيجيف : المثلث الإيرانى ، دراما العلاقات الإيرانية — الإسرائيلية — الأمريكية ، الكتاب الثانى ، ترجمة دار الجليل ، ط١ ، عمان ، ١٩٩٠م ، انظر ص ٢٤٣ .

(٢) عبد الرضا هوشنك مهدوى : سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٣٨٨ .

وتطوراتها ، ثم النتائج التى ترتبت على هذه الحرب لإبراز ذلك البعد المهم فى ظهور إيران ، بوصفها قوة إقليمية بديلة فى الشرق الأوسط. وفى استئناف العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران بعد سنوات ثلاث من هذه الحرب ، تحت تأثير نتائجها ومضاعفاتها.

أولا : موقف إيران من حرب ١٩٦٧م ، ومضاعفاتها:

كانت إيران من أوائل الدول التى أعلنت موقفها مبكرا من هذه الحرب ؛ فعندما شنت إسرائيل عدوانها المباغت على الدول العربية ، كان الشاه فى زيارة رسمية لباريس ، ولدى عودته ، توقف فى أنقرة يوم ٧ يونيو ، وأجرى مباحثات مع الزعماء الأتراك حول مفهوم الانتصار الإسرائيلى فى الحرب. وردا على أسئلة الصحفيين صرح الشاه بقوله: " **لقد انتهى العهد الذى تحتل فيه أراضى دولة وتغتصب بواسطة دولة أخرى ، ومن الطبيعى بل ومن الواجب أن توضع الترتيبات التى يمكن بواسطتها إعادة المناطق التى احتلتها إسرائيل إلى الدول العربية على الفور ، بما فيها القدس** ". ولقد كان موقف الشاه هذا ، مفاجئا جدا بالنسبة لإسرائيل ؛ فبعد تحطيم الذراع العسكرية لجمال عبد الناصر ، كانت إسرائيل واثقة بأن الشاه سيطمح فى توسيع نطاق تعاونه السياسى معها ، ولكن ما حدث كان على العكس من ذلك[١].

والحق ، أنه ما أكثر الشواهد التى تشير إلى أن سعادة الشاه كانت غامرة من جراء الهزيمة التى منى بها غريمه عبد الناصر ؛ فيذكر مثلا ، " عبد الرضا هوشنك مهدوي" ، أنه كان يعمل سكرتيرا أول بالسفارة الإيرانية لدى باريس ، أثناء زيارة الشاه لها وعندما نشبت الحرب ، وشاهد بنفسه كيف كان الشاه يبدى سعادة غامرة

---

(١) روابط خارجى ايران درسال ١٣٤٧ هـ. س ، كزارش ساليانه اخبار واسناد ، اداره انتشارات ومدارك وزارت امور خارجه ، ص ٥٦ – ٦٦ ، وشيموئيل سيجيف : المثلث الإيرانى ، الكتاب الثانى ، ص ٩١.

عند سماعه التقارير الواردة عن "الفتوحات الإسرائيلية" والهزائم العربية المتتالية[١]. كذلك يذكر " شوكوراس " أيضا أن الشاه راح يقفز من الفرح لدى سماعه خبر تأكد هزيمة عبد الناصر و " إذلاله " ، بل وأكد لـ " آبا إيبان " وزير الخارجية الإسرائيلى ؛ أنه أخذ يوزع قطعا من العملات الذهبية على أصدقائه من فرط سعادته بانتصار إسرائيل[٢]. ولقد تجلت سعادته علانية فى تلك المراسم المهيبة التى أقامها احتفالا بتتويجه على العرش الإيرانى ، فى وقت كانت فيه مشاعر الحزن تعم العالم الإسلامى أجمع[٣].

ورغما عن ذلك ، كان موقف الشاه صعبا ؛ نظرا للنتائج المباشرة الناجمة عن الانتصار الذى أحرزه أصدقاؤه فى تل أبيب ؛ فقد كان أكثر ما يؤلمه هزيمة الملك حسين – بوصفه أحد الأنظمة الإقليمية المحافظة – واحتلال اليهود للقدس الشرقية[٤]. ومن ناحية أخرى ، أن هذه الحرب قد فجرت مشاعر العداء الكامنة لدى الشعب الإيرانى تجاه إسرائيل ؛ التى سيطرت على مقدسات المسلمين فى القدس. وكان على الشاه أن يراعى هذه المشاعر أيضا[٥]. خاصة وأن آية الله خمينى قد أصدر بيانا حماسيا من منفاه يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧م ، وقامت ببثه الإذاعة العراقية ، تضمن فتوتين إلى مقلديه من مسلمى إيران. الفتوى الأولى هى: **" أن مساعدة إسرائيل سواء ببيعها الأسلحة أو الذخائر أو البترول ، تعد حراما شرعا ومخالفا للإسلام " . كما أن إقامة أى علاقة " مع إسرائيل أو مع عملائها ، سواء كانت تجارية أو سياسية ، حرام ومخالف للإسلام. وعلى المسلمين مقاطعة البضائع الإسرائيلية " المنتشرة فى السوق الإيرانية.** أما الفتوى الثانية التى تضمنها البيان

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوى: سياست خارجى إيران ، ص ٣٨٩.

(٢) ويليام شوكوراس: آخرين سفرشاه ، ص ٩٣.

(٣) مسعود بهنود: از سيد ضياء تابختيار ، انظر ص ٥٣٦.

(٤) عبد الرضا هوشنك مهدوى: المرجع السابق ، ص ٣٨٩.

(٥) جمال زهران: العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية ، ص ١٠ ، ١١.

المذكور فهي "جواز جمع الزكاة والصدقات لدعم المناضلين لدفع شـر أعداء الإسلام "[1]. وبالفعل بدأت التحركات الشعبية المناهضة لإسرائيل فى الشارع الإيرانى ؛ الأمر الذى دفع قوات الأمن كى تعمل على تفريق أى تظاهرة شعبية بالقوة. بينما سمحت الساواك لآية الله شريعتمدارى سرا ليجمع تبرعات للعرب ، وللأردن على وجه الخصوص[2].

وإذا كانت حرب يونيو قد ضاعفت من مشاعر العداء تجاه إسرائيل والعلاقات الإيرانية معها ، فإن الحكومة الإيرانية رأت فى احتلال إسرائيل للأراضى العربية ، وعدم جلائها عنها عاملا مخلا لتوازن القوى فى المنطقة ، لهذا دأبت على المطالبة فى ساحة الأمم المتحدة وغيرها بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة. ونادت بتنفيذ القرارات التى اتخذتها المنظمة الدولية فى هذا الشأن ، كذلك أخذت تطالب أيضا بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره[3].

وكانت الحكومة الإيرانية قد رأت أن استمرار حالة الصراع العربية – الإسرائيلية ، مضرة باستقرار المنطقة وهدوئها ، اللازمين لتقدم شعوبها اقتصاديا ، ومن ثم أدانت استخدام القوة فى حل المنازعات أو الخلافات الدولية بشكل عام ، ورأت أن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة ، تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧م ، شرط ضرورى لحسم هذا الصراع القائم. وأكدت أيضا على أن أى تصرف أحادى الجانب لتغيير الوضع القانونى لمدينة القدس، يعد عملا غير معتد به. وشددت وعلى ضرورة مراعاة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة – الذى تعتبر إيران إحدى الدول التى صاغته – الداعى إلى عدم إدخال أى تغيير على وضع القدس القانونى[4]. وأعلنت أيضا أنها لن تؤيد أو تساند أى

---

(١) امـام دربرابـر صهيونيسـم ، مجموعـة ديدكاههـاى وسـخنان امام درباره رزيم اشغالكر قدس ، دفتر سياسى سباه باسداران انقلاب إسلامى ، بمناسبت روزقدس ، تهران ١٣٦١ هـ. ش ، ص ٢٧.

(٢) الكوثـر : مجموعـة مـن خطـب الإمام الخمينى (١٩٦٢ – ١٩٧٨) جـ١ ، ط١ ، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخمينى الدولية ، طهران ، ص ١٩٩٦م ، انظر ص ٣١٨ – ٣٢٠.

(٣) نبيه الأصفهاني : الدينامية الجديدة فى العلاقات العربية – الإيرانية ، ص ٨٤.

(٤) روابط خارجى ايران درسال ١٣٤٧ ، ص ٦٥ – ٦٦.

عمل يتناقض والقرارات الدولية أو أى عمل عسكرى يقوم به طرفا الصراع على المنشآت المدنية أو على المدنيين فى البلدين. ومن ناحية أخرى صوتت إيران لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ١٩٦٨/١٢/٢٩م ، بشأن عودة مشردى حرب يونيو إلى أوطانهم ، نظرا لأنها كانت ترى أن تنفيذ إسرائيل لهذا القرار سيتفق ومبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الإنسانية كما سيساعد على تهيئة المحيط المناسب من الثقة ؛ وهو اللازم للتوصل إلى السلام الدائم(١).

وقد تأكد هذا الموقف الإيرانى أكثر خلال المؤتمر الدولى الأول لحقوق الإنسان ، الذى عقد بطهران فيما بين يومى ٢٣/ ٤ – ٨/ ٥/ ١٩٦٨م ، حيث كانت إيران إحدى الدول التى ساندت وأيدت كافة القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر ، بشأن الصراع العربى – الإسرائيلى ، والتى كان من بينها مشروع القرار الذى تقدمت به سوريا والأردن ومصر ، الداعى إلى تقصى معاملة السكان العرب تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد أعرب المؤتمر من خلال هذا القرار عن " قلقه الشديد لأعمال خرق حقوق الإنسان من جانب إسرائيل فى الأراضى المحتلة " ومن ثم حثها على معاملة السكان العرب معاملة " تتفق ومبادئ الإعلان الدولى لحقوق الإنسان ومعاهدات جنيف ". كما حذر إسرائيل من " العواقب الخطيرة التى قد تنجم عن تجاهلها للحريات الأساسية وحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة". وأخيرا ، أكد قرار المؤتمر على حقوق جميع السكان الذين نزحوا نتيجة لنشوب الحرب ، فى العودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم. وطالب القرار ، الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ "تعيين لجنة خاصة للتحقيق فى أعمال خرق حقوق الإنسان فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل "(٢).

وفضلا عما سبق ، فقد اتضح هذا الموقف الإيرانى ، أيضا ، من العدوان الإسرائيلى على الدول العربية ، فى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفى نصوص البيانات المشتركة ، التى كانت تصدر فى ختام اجتماعات القمة الإيرانية مع الأطراف الدولية الأخرى.

---

(١) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٧ ، ص ٦٧.

(٢) سجل العالم العربى ١٩٦٨ (يناير – ديسمبر) ، ص ١٢٩ ، ١٨٣.

إذ فضلا عما سبق ، شن وزير الخارجية الإيرانى " أردشيرزاهدى "* هجوما على إسرائيل فى الكلمة الرئيسية التى ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦٨م ، مؤكدا أن حكومة بلاده ترفض أن تكون الحرب وسيلة لتسوية المنازعات الدولية وبالتالى "يجب عدم السماح لأية دولة بتوسيع حدودها بالحرب" . وقال "لقد نسيت إسرائيل نقطة هامة وهى تعمل على حفظ نفوذها فى القدس والمناطق الأخرى ، وهى أن السلام الدائم لن يقوم على مجرد انتصار فى حرب "(١) .

ومن ناحية أخرى ، تضمن البيان المشترك الصادر فى ختام الزيارة التى قام بها الرئيس اليوغسلافى " جوزيف بروزتيتو " إلى طهران ، يوم ٢٩/ ٤/ ١٩٦٨م ، اتفاق تيتو والشاه على ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المحتلة ، كما شددا على ضرورة احترام مبادئ الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها ، خاصة القرار ٢٤٢(٢) . بينما أيد الإمبراطور هيلاسلاسى والشاه فى البيان المشترك الصادر يوم ١٠ / ٦/ ١٩٦٨م فى ختام زيارة الأول لطهران ، كل الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة ، والبلدان المحبة للسلام لتسوية الأزمة. كما أكدا على أن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية ، خطوة لابد منها لتأمين سلامة واستقرار المنطقة(٣) وكذلك عبر البيان المشترك الصادر فى ختام زيارة " أرشد حسين "وزير الخارجية الباكستانى لإيران ، عن نفس هذه المضامين(٤) .

---

(١) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٨ ، ص ٣١٢ – ٣١٣.
(٢) سجل العالم العربى المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .
(٤) نفسه ، انظر ص ٢٨٢ .
* أردشيرزاهدى: ابن اللواء فضل الله زاهدى ، أحد العناصر المعروفة خلال الثورة المضادة لمحمد مصدق عام ١٩٥٣م ، ولد أردشير فى عام ١٩٢٨م ، درس فى طهران وبيروت ، ثم حصل على بكالوريوس الهندسة الزراعية فى جامعة بوتا بالولايات المتحدة الأمريكية . تزوج من الأميرة شهناز بهلوى بنت الأميرة فوزية فؤاد شقيقة الملك فاروق ، عمل سفيرا لإيران لدى لندن من ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٦م ، ثم وزيرا للخارجية من يناير ١٩٦٧ حتى سبتمبر ١٩٧١م ، ثم سفيرا لإيران فى واشنطن من مارس ١٩٧٢ حتى قيام الثورة عام ١٩٧٩م. روزشمار انقلاب إسلامى ، جـ١ ، ص ٥٦ – ٥٧ .

ثم كان حادث إحراق المسجد الأقصى* " فرصة جيدة لأن يشجب الشاه تدنيس الأماكن المقدسة "[1]. وفرصة لأن يضيف الدائرة الإسلامية إلى أهداف تحركه السياسى ، فضلا عن الدائرة العربية ، فى هذا الشأن. حيث أدى هذا الحادث إلى عقد أول مؤتمر للقمة الإسلامية بالرباط يوم ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٩م.

ورغم أن محمد رضا بهلوى شارك فى هذه القمة ، إلا أنه كان له رأى آخر ، ورؤية مختلفة ، اتفق فيها مع الرئيس الباكستانى " محمد يحى خان " ، حيث اعتبرا أن هدف المؤتمر ما هو إلا محاولة عربية لتعبئة ستمائة مليون مسلم ، هم سكان العالم الإسلامى حينذاك ، للقيام بحرب ضد إسرائيل على غرار" الحروب الصليبية " . ولذا فقد صرح الشاه فى حديث صحفى بقوله: " أنا لم أذهب إلى الرباط لأنتقم " كما " أراد رؤساء الدول الإسلامية من خلال عقدهم لهذا المؤتمر . . . ثم أنا مؤمن بأن الأغلبية الآن يجب أن تكون للعالم الإسلامى وليس للعرب وحدهم "[2].

بينما أعلن أردشيرزاهدى ، وزير خارجيته ، استعداد إيران لأى نوع من " التعاون أو المساهمة فى تجديد المسجد الأقصى ، وكذلك التنسيق مع الدول الإسلامية الأخرى لاتخاذ التدابير اللازمة ، عن طريق مجلس الأمن ، لحماية الأماكن المقدسة " . وأشار أيضا إلى أن موقف بلاده من مؤتمر الرباط هو موقف " مساند وداعم له " من حيث أن " بيانه الختامى جاء مطابقا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن "[3].

وجدير بالذكر ، أنه قد حدثت مشادة كلامية بين الشاه وأنور السادات ، الذى حضر المؤتمر نيابة عن الرئيس عبد الناصر ؛ حيث رفض السادات الإهانة التى حاول

---

(١) أسد الله علم: الشاه وأنا ، ص ١٤٦

(٢) روابط خارجى ايران درسال ١٣٤٨ ، للاطلاع على نص حديث الشاه مع " راندلف براومن " مراسل مجلة " اشترن " الألمانية يمكن الرجوع إلى ص ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣١٣ .

* إحراق المسجد الأقصى: قام شاب يهودى متطرف من أصل استرالى يدعى " مايكل روهان " بإحراق المسجد الأقصى يوم ٢١ أغسطس عام ١٩٦٩م ، الأمر الذى دعا الدول العربية لأن تتحرك لمواجهة هذا الحدث الخطير ، ومن ثم عقد مؤتمر القمة الإسلامى الأول بالرباط.

الشاه أن يوجهها لمصر عندما أعرب عن استعداده " لمساعدة مصر بشرط أن تكون قد تعلمت من الهزيمة " الأمر الذى رد عليه السادات إن مصر لا تستجدى أى إحسان ، لأن الشرف العربى يأبى ذلك ، وأن الشعب المصرى وحكومته ستتحملان أعباء الهزيمة ومسئولية النصر فى المستقبل وحيدين إذا اقتضى الأمر "(١) ثم توجه إلى الشاه داعيا إياه بصورة شخصية إلى المصالحة وقرأ على مسامعه قصائد شعرية لأحد الشعراء الفرس التى يدعو فيها إلى الأخوة بين الشعوب. وقد تأثر الشاه كثيرا من بلاغة السادات وصفق له(٢). ثم نجح الملك فيصل فى عقد لقاء بينهما* على انفراد ، مما زاد من إعجاب الشاه بالسادات(٣) ، حتى أنه خرج بانطباع جديد صرح به لوزير بلاطه بقول: " إنهم كانوا مشجعين للغاية "(٤).

وفى إطار ما أعلنته الحكومة الإيرانية أنها لن تساند أو تؤيد أى أعمال عسكرية يقوم بها طرفا الصراع ضد المدنيين ، كما سبقت الإشارة ، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا رسميا يوم ١١/ ٤/ ١٩٧٠م ، أدانت فيه القصف الإسرائيلى لمدرسة " بحر البقر " الابتدائية بمصر ، جاء نصه: " **تعرب حكومة إيران الإمبراطورية عن عميق أسفها لقصف الطائرات الإسرائيلية للمناطق المدنية ، الذى أدى إلى تدمير إحدى المدارس وأودى بحياة عدد من الأطفال المصريين الأبرياء. كما أنها تدين هذه الأعمال لكونها مخالفة لمقررات اتفاقيات جنيف** "(٥).

وإذا كان الموقف الإيرانى بشأن حرب يونيو وتطوراتها ، قد جاء فى إطار الالتزام بإرادة الجماعة الدولية ، فإنه جاء أيضا فى إطار الالتزام بإرادة التنظيمات الإقليمية الأخرى ، مثل منظمة المؤتمر الإسلامى ، كما سبقت الإشارة ، ومثل منظمة التعاون

---

(١) أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ، ص ١٥٨.
(٢) شيموئيل سيجيف: المثلث الإيرانى ، الكتاب الثانى ، ص ٩٨.
(٣) أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ، ص ١٥٨.
(٤) أسد الله علم: الشاه وأنا ، ص ١٥٢.
(٥) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩ ، ص ٢٣٨.
* السادات والشاه: كان هذا هو أول لقاء إيرانى مصرى على هذا المستوى السياسى منذ قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٠م ، كما أنه يعتبر أول لقاء بين السادات ، عندما كان نائبا للرئيس ، والشاه. وكلاهما ، كما هو معروف ، قد احتفظ بعلاقات شخصية حميمة كان لها تأثيرها على تطور علاقات بلديهما فيما بين عامى ١٩٧١ – ١٩٧٩م.

الإقليمى للإعمار أيضا ؛ ففى غمرة تدهور الأوضاع على جبهة القتال المصرية – الإسرائيلية واشتداد حرب الاستنزاف ، بعث قادة الدول الثلاث الأعضاء فى منظمة التعاون الإقليمي : الرئيس التركى جودت سوناى ، الباكستانى محمد يحيى خان والشاه محمد رضا بهلوى ببرقيتين متماثلتين إلى كل من رئيس الوزراء السوفييتى " اليكسى كوسيجين " والرئيس الأمريكى " نيكسون " فى مايو من عام ١٩٧٠م ، ليناشدوهما العمل على إجلاء إسرائيل عن الأراضى العربية ، التى احتلتها ، إنهاء للصراع الدائر فى الشرق الأوسط ومنعا لتدهور الأوضاع أكثر مما هى عليه . وقد نص هاتين البرقيتين :

" فخامة . . . .

تناولنا نحن رؤساء دول وحكومات إيران ، تركيا وباكستان المجتمعين حاليا – ضمن ما تناولناه من مسائلنا الخاصة المشتركة – مسألة الصراع فى الشرق الأوسط ؛ فلقد أثار التدهور المستمر فى أوضاع هذه المنطقة قلقنا العميق . إن ما نخشاه اليوم أن تتفاقم شدة الصراع العربى – الإسرائيلى فى القريب العاجل ويصل إلى نقطة اللاعودة ، ومن ثم فقد ناشدنا كافة أعضاء المجتمع الدولى ، لا سيما الدول العظمى ، أن يضاعفوا من مساعيهم ، جماعة وفرادى ، لتنفيذ كامل ما جاء فى قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م ، الداعى إلى إجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضى التى احتلتها فى يونيو ١٩٦٧م ، ونحن على يقين ، بعد أن تأكد لنا اليوم ، حتمية هذا الإجراء الضروري. إن إجراء كهذا سيكون من شأنه توفير الجو المناسب فى المنطقة للتوصل إلى حل سلمى لهذه المسألة . ولذا فإننا نطلب من فخامتكم ممارسة نفوذ بلادكم – وهو بلا شك عظيم – لتحقيق هذا الهدف "
توقيع : بهلوى – سوناى – يحيى خان*(١) .

---

(١) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩ ، ص ٩٣ ، ١٨٣ .

* كشفت وزارة الخارجية التركية النقاب عن أن تركيا تلقت رسائل من الملك حسين والرئيس عبد الناصر تتضمن شكرا على إرسال تركيا وباكستان وإيران هاتين البرقيتين المذكورتين . نقلا عن سجل العالم العربى ، المرجع السابق ، ص ٦٠٤ .

وأخير وليس بآخر ، أيدت الحكومة الإيرانية من جانبها مهمة المبعوث الدولى الدكتور " جونار يارنج" فى منطقة الشرق الأوسط[1] ، وكذلك "مبادرة روجرز " . وقد شدد الشاه على أنه " من الضرورى ألا نترك جهود الدكتور يارنج بمفردها فى هذا الصدد " لأنه كان يرى فى مهمة هذا المبعوث فرصة سانحة " للحصول على موافقة طرفى الصراع على تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧م، كما اقترح من جانبه عقد مؤتمر" دولى يضم الدول الكبرى الأربع لوضع حل يتفق عليه يكون من شـــأنه تنفيذ هذا القرار فى حالة فشـــل مهمة يارنج"[2]* .

وفى هذا الإطار أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا رسميا يوم٣/ ٣/ ١٩٧٠م، لتؤكد فيه مرة أخرى تأييدها التام لهذه المهمة وتلك المبادرة ، ومساندتها للموقف المصرى من المبادرة المذكورة ، جاء نصه :

" . . . لقد كانت الحكومة الإمبراطورية إحدى الدول التى أيدت صدور قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م ، وأعلنت تأكيداتها — فى كل فرصة سنحت — على ضرورة تنفيذ هذا القرار روحا ومضمونا. ثم أنها انطلاقا من التزامها المبدئى به ، صوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٦٩م ، المؤيد لمضمون قرار مجلس الأمن المذكور. ثم إنها انطلاقا من توجهها هذا ، كانت إحدى الدول التى اقترحت القرار ، الصادر عن الاجتماع

(١) سجل العالم العربى ١٩٦٨م ، (يناير — ديسمبر) انظر ص ٦٠٤ .

(٢) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٧ ، ص ٦٧ .

* مهمـة يـارنج ومـبادرة روجـرز : بـدأت جولة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة جونار يانج ، فى ديسمبر ١٩٦٧م، وقـد أفشـلت إسـرائيل مسـاعيه الرامية إلى حـل الأزمة فى ضوء القرار ٢٤٢ . ثم تقدمت الولايـات المتحدة الامريكية بمبادرة يوم ٩/ ١١/ ١٩٦٩م ، من خلال وزيرخارجيتها وليام روجرز وقد تضـمنت مقترحـات جديـدة من عشر نقاط تنص على جدول زمنى لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية التى احتلها خلال الحرب ، وإنهاء حالة الحرب والاتفاق على الحدود الدولية السابقة بـين مصر وأراضى فلسطين كما تضمن المشروع ترتيبات للأمن والملاحة فى القناه ومشكلة اللاجئين . ولمـزيد مـن المعلومات عن مهمة يارنج ومبادرة روجرز ، انظر محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ـ١٩٧٨ ط١ وجـ٢ ،وط٢ ، المؤسسه العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٧ .

الطارئ للجمعية العامة عام ١٩٦٧م ، ومجلس الأمن ، الداعى إلى عدم إدخال أى تغيير على الوضع القانونى لمدينة القدس. كما أنها رحبت بمبادرة روجرز للسلام ؛ وأعلنت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تأييدها وموافقتها عليها ، من حيث أن الهدف النهائى لهذه المبادرة كان إلزام الطرفين بوقف إطلاق النار ، وهو ما سيهيئ المناخ المناسب لبدء مفاوضات سلام قد تفضى إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وتعتقد الحكومة الإمبراطورية أن مقترحات يارنج ، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ، الأخيرة تتضمن نقاطا مطابقة لمضمون القرار ٢٤٢ . وتعتبرها إطارا مساعدا لإحلال سلام مشرف ودائم. ولمن حسن الطالع أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تجاوبت مع هذه المقترحات ، ومن ثم فإنها تفتح بذلك بابا للسلام فى منطقة الشرق الأوسط ، من حيث إنها أعلنت استعدادها ، ولأول مرة ، للتوقيع على معاهدة سلام شريطة استرداد الأراضى التى احتلتها إسرائيل. والحكومة الإمبراطورية إذ تعرب عن أملها فى أن تقابل الحكومة الإسرائيلية هذه الظروف المناسبة ، الناشئة عن رد فعل حكومة الجمهورية العربية المتحدة الإيجابى لإعادة السلام فى الشرق الأوسط، بخطوات إيجابية فى هذا المضمار. وذلك لصالح السلام والاستقرار بالمنطقة ؛ حتى يتمكن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من التوصل إلى نتيجة لمساعيه ، الرامية لإحلال السلام العادل والمشرف. واعتبارا لما سلف ذكره ، فإنه إذا لم ترعو حكومة إسرائيل لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م ، وإذا لم تتجاوب مع مبادرة روجرز وزير خارجية أمريكا ومقترحات يارنج وتمردت على تنفيذ مضامينها — خاصة وأن الحكومة الإمبراطورية تعتقد أن مقترحات رئيس الجمهورية العربية المتحدة تعد أساسا مناسبا للسلام المشرف ، وأن الامتناع الإسرائيلى سوف يعرض السلام للمخاطر ؛ فإن الحكومة الإمبراطورية سوف تدين هذا التوجه الإسرائيلى . . . "[1].

---

(١) روابط خارجى ايران درسال ١٣٤٩ ، ص ١٢٠ — ١٢١ .

وتأسيسا على ما سبق ، يمكن القول أن الموقف الإيراني من حرب ١٩٦٧م ، ومضاعفاتها كان موقفا إيجابيا ؛ حيث أنها كانت من أوائل الدول التى أدانت العدوان الإسرائيلى ، وأبدت تعاطفها مع الدول العربية ، والذى تجسد فى موقفها المؤيد للحق العربى فى المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان وتأييدها التام لكافة القرارات والجهود التى بذلتها الجماعة الدولية لإجلاء إسرائيل عن الأراضى العربية التى احتلتها بالحرب. كما تجسد أيضا فى إدانتها لحرق المسجد الأقصى ، بوصفها دولة إسلامية ، وفى إدانتها للقصف الإسرائيلى للمناطق المدنية المصرية ، وشجبها للتعنت الإسرائيلى حيال الجهود التى بذلت لوضع حل سلمى للصراع مع العرب. ولقد كان لهذا الموقف الإيرانى المعلن أثر فى أن تعيد مصر النظر فى علاقاتها مع طهران ، خاصة وأن الموقف المذكور كان يعد جزءا مكملا للجهود التى كانت تبذلها القاهرة لتكريس موقف دولى مساند للحقوق العربية السليبة.

غير أن هذا الموقف الإيرانى لم يعن أن الشاه كان يرغب فى إعادة النظر فى علاقة بلاده بإسرائيل ، أو أن يمارس عليها ضغطا عمليا كى تنفذ تلك القرارات التى أيدتها حكومته فى كافة المناسبات ، بل أنه طور من علاقاته الاقتصادية والتجارية معها وخاصة فى مجال البترول ، الذى تضاعف تدفقه على إسرائيل فى أثناء الحرب وبعدها ، لا سيما أثناء حرب الاستنزاف(١).

وقد حاول الشاه تبرير ازدواجية الموقف الإيرانى حيال قضية الصراع العربى – الإسرائيلى ، فى أكثر من مناسبة ، حيث صرح بقوله مثلا : " **نحن عادة ما نفصل بين التجارة والسياسة** : ولهذا " **فإننا نعتبر هذا الموضوع ، موضوعا عاديا تماما** "(٢).

" **وعلينا أن نبذل جهودنا لتنمية بلداننا بدلا من مقاطعة إسرائيل** "(٣).

---

(١) يمكن الرجوع إلى المبحث الثالث ؛ للاطلاع على حجم التبادل التجارى وكميات البترول الإيرانى إلى إسرائيل.

(٢) روابط خارجى ايران درسال ١٣٤٨ هـ. ش ، ص ٨٤.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٢ – ٢٣٤ ، من حديث للشاه أجراه معه مراسل جريدة واشنطن بوست ألفريد فريندلى يوم ٤/ ٥/ ١٩٦٩م.

وفى هذا الإطار ، دافع الشاه أيضا عن علاقاته مع إسرائيل ، من حيث إن " لها الحق فى الوجود كدولة " ، معتبرا إياها " واقع سياسى يخضع له الجميع ، فالأمم المتحدة أوصت فى قرارها الصادر فى ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧م ، بحق إسرائيل فى الوجود وفى محيط آمن. ومن ثم فالوضع بالنسبة لنا ، هو وضع نابع من هذا القرار ، وبالتالى نحن نعترف بكافة هذه الحقوق بالنسبة لها "(١).

كما عبرت الحكومة الإيرانية ، فى أكثر من مناسبة ، عن هذا التوجه ، فعلى الرغم من أنها لم تخف تضامنها مع البلاد العربية ، إلا أنها كانت تعتقد بشدة " أنه ليس من حق أية دولة أن تهدد دولة أخرى بالإبادة ، خلافا لمبادئ ومواثيق الأمم المتحدة ولابد من وجود تحركات ما؛ لتلافى الأخطار المحدقة بكيان هذه الدولة "(٢). ومن ثم فقد سبق وأن أعلنت أنها تعترف اعترافا واقعيا بحقيقة ماثلة ، وهى أن إسرائيل دولة عضو بالجمعية العامة للأمم المتحدة(٣).

ومما يجدر بالذكر أن الشاه سخر أيضا مما تردد حول وجود محور تهران – تل أبيب بقوله : " إنه أمر مضحك فما هى إلا مزاعم تروج لها مصر والعراق. نحن نتاجر مع إسرائيل . . ولم لا نفعل؟ عموما إيران وإسرائيل دولتان مستقلتان يتمتعان بالسيادة ؛ ومن ثم عليهما إما أن يفعلا ما يريدان أو لا يفعلا . . كذلك أنا أقول إن إسرائيل لها الحق فى الوجود . . . وهناك مثل شرقى أؤمن به يقول: عدو عدوى صديقى "(٤).

وقد أثارت تصريحات الشاه هذه ردود فعل القاهرة ، حيث نشرت جريدة الأهرام تعليقا لها على هذه التصريحات يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٩م ، حيث ذكرت الجريدة ، أن المصالح بين إيران وإسرائيل لا تكفى ليتخذ الشاه مثل هذا الموقف ويقول مثل هذا

---

(١) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩ هـ. ش ، ص ٢٣٠ من حديث للشاه مع إذاعة أوربا رقم واحد بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٧٠م.

(٢) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٧ هـ. ش ، ص ٦٦ .

(٣) المرجع السابق وروابط خارجى ايران درسال ١٣٤٩ هـ. ش ، ص ١١٩ .

(٤) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٨ هـ. ش ، ص ٢٥٢ ، من حديث للشاه مع مجلة اشترن الألمانية بتاريخ ٢/ / ١٩٦٩م.

الكلام. وأن إيران ليس لها مصلحة مباشرة فى وجود إسرائيل ولا بقائها . . . وإذا كانت إسرائيل تعتمد على الكيان الدولى فى تحقيق توسعاتها داخل الأراضى العربية، فإن إيران تعتمد أيضا على هذا الكيان فى تحقيق أطماعها داخل أرض العراق والخليج العربي [(١)].

ورغم أن هذا التعليق لم يتعرض بالهجوم على شخص الشاه ، إلا أنه حمل إشارات واضحة عن أحد مكامن الخلاف وأسباب المواجهة بين القاهرة وطهران ، والمتمثلة فى منطقة الخليج ، وعبر عن أن ظرف الهزيمة لم يثن مصر عن مواقفها المبدئية.

وعلى أية حال ، هيأت حرب يونيو ١٩٦٧م ، فرصا مواتية لتغيير الاتجاهات السياسية العامة بمنطقة الشرق الأوسط ؛ حيث لم تعد القاهرة وحدها هى التى تحدد إيقاع الأحداث فيها ، بعد أن كبلت الهزيمة الدور المصرى وأهدرت جانبا كبيرا من مقومات الريادة التى كانت تتصف بها منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م ، كما حول صراع القوتين العظميين مصر من دولة ليست حدودها إلى دولة أصبحت تدافع عن حدودها المحتلة. ولقد كانت هذه الفرص تمثل الدافع الرئيسى لأن يكثف الشاه جهوده لإبراز موقف بلاده على النحو السالف ذكره ؛ جنيا لثمار الحرب والصراع العربى مع إسرائيل. والعمل على التوظيف الأمثل لهذه النتائج لتعظيم ذلك الدور الإقليمى الذى أصبح ينتظر إيران. ولم لا وقد تجاوز — من خلال موقف بلاده المعلن من العدوان الإسرائيلى — ذلك الحاجز النفسى الذى فرضته مصر عليه فى المنطقة العربية ، بل وأصبحت إيران مهيأة لأن تكون هى هذه القوة الإقليمية البديلة للدور المصرى الذى كبحته إسرائيل. وما أكثر ما كان الشاه يردد قوله: **"سنكون مسرورين لأن نرى إسرائيل تضع العرب فى مكانهم"** [(٢)].

وهنا يتعين إلقاء الضوء على دور حرب يونيو ١٩٦٧م ، فى تعظيم دور إيران على المستوى الإقليمى من ناحية ، ومن ناحية أخرى أثرها فى استئناف العلاقات السياسية بين إيران و مصر فى أواخر عام ١٩٧٠م ، وذلك على النحو التالي.

---

(١) سجل العالم العربى ١٩٦٩م (أغسطس — أكتوبر) ، ص ٥٤٦.

(٢) أسد الله علم: الشاه وأنا ، ص ١٢٢.

ثانيا: دور حرب يونيو فى تعظيم دور إيران الإقليمى:

لقد أفضت حرب يونيو إلى بروز مجموعة من المستجدات السياسية والعسكرية على أرض الواقع فى منطقة الشرق الأوسط ، تعد فى مجملها العام ، تغييرا حادا فى ميزان القوى فى هذه المنطقة ، التى كانت لا تزال تشهد أوجه عديدة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، حتى أنه يمكن القول أن الانتصار الإسرائيلى الحاسم فى هذه الحرب كان يمثل أيضا انتصارا لمجموع التوجهات الغربية والأمريكية على حساب توجهات الكتلة الشرقى والاتحاد السوفييتى الذى كان يمد مصر وسوريا بالأسلحة والعتاد.

ويُذكر أنه فى أعقاب الحرب ، عملت كل من إسرائيل ، وإيران على الأخص ، على التأثير فى الحكومة الأمريكية لكى تساند دورا أكبر لهما فى المنطقة ؛ فقد أبلغ المسئولون الإسرائيليون نظرائهم فى الولايات المتحدة أن النصر الذى حققوه ضد العرب ، خلق فرصا جديدة لبناء نظام قابل للبقاء فى الشرق الأوسط ، أكثر مما كان موجودا فى السابق. وأن الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين سيكونون المستفيدين من هذا النظام(١) .

وقد تمثلت هذه الفرص – النتائج فيما يلى :

أولا : أن إسرائيل قبل يونيو ١٩٦٧م ، لم تعد هى إسرائيل بعد ذلك التاريخ ، فقد أتاح احتلالها لأراضى ثلاث دول عربية ، عمقا استراتيجيا كانت تفتقده من قبل ، كما أن إغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الدولية ، قد أدى فى الوقت ذاته إلى تكثيف التعاون الإيرانى – الإسرائيلى لتلافى آثار ذلك على الصادرات البترولية الإيرانية ، وذلك من خلال مد خط أنابيب إيلات – عسقلان عام ١٩٦٩م(٢) .

---

(١) فواز جرجس : النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، ص ٣٠٩ .

(٢) جمال زهران: العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية ، انظر ص ١٠ – ١١ .

ثانيا : أن الحرب والهزيمة قد عدلت قائمة أولويات السياسة المصرية ؛ ففضلا عن أنها أصبحت قائمة على استرداد الأراضي المحتلة وتعويض الهزيمة ، فقد أصيبت القدرات العسكرية المصرية بضعف شديد لدرجة أعدمتها القدرة على القيام بأى دور فعال خارج الحدود المصرية ، ومن ثم تراجعت فعالية مصر بشأن الخليج العربى . ورغم أن عبد الناصر كان يشير فى أكثر من مرة إلى أن هناك مخاطر تهدد عروبة الخليج ، وحدد هذه المخاطر فى "الإمبريالية" و "الهجرات الأجنبية" ، إلا أنه كان يتجنب توجيه النقد المباشر إلى إيران(١) .

ثالثا : أن القومية العربية فقدت تهديداتها الجدية . بل وسعت مصر لإزالة التوتر فى علاقاتها الإقليمية ؛ ففى مؤتمر الخرطوم الذى عقد فى أغسطس من عام ١٩٦٧ ، توصلت مصر والسعودية إلى اتفاق بشأن قضية اليمن . كما تعهدت السعودية والدول العربية المعنية بتقديم الدعم المالى إلى مصر ، كى تواصل نضالها ضد إسرائيل . هذا فضلا عن تراجع الوجود المصرى فى شبه الجزيرة العربية والخليج العربى على وجه الخصوص(٢) .

وقد توازت أهمية هذه النتائج حجما وشأنا مع ظهور متغيرين آخرين ، تمثلا فى : إعلان الحكومة البريطانية عام ١٩٦٨م ، عن نيتها للانسحاب العسكرى من منطقة الشرق الأوسط ، أى من منطقة شرق السويس وقاعدة عدن . وكذلك فى الإعلان عن " مبدأ نيكسون "* فى عام ١٩٦٩م ، لتكتمل بذلك الظروف الموضوعية المواتية

---

(١) محمد اختريان : نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى إيران ، انظر ص ٤٨ – ٤٩ .

(٢) على بالين برست : بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر ، انظر ص ١٨ .

* مبدأ نيكسون: أدى إعلان الرئيس نيكسون لهذا المبدأ فى يوليو من عام ١٩٦٩م ، إلى ازدياد طموح الشاه للقيام بدور شرطى الخليج . وكان نيكسون قد صرح لدى زيارته إلى الفلبين يوم ٣/ ٧/ ١٩٦٩م، فى معرض حديثه حول الأوضاع العالمية وسياسة الولايات المتحدة تجاه الدول الآسيوية : " إن الحكومة الأمريكية سوف تشجع الدول الآسيوية على أن تتولى بنفسها قضايا الدفاع والأمن المحلى ومن المنتظر أن تتولى هى بنفسها هذه المسئوليات " وقد جاءت هذه التصريحات فى ظل التورط الأمريكى فى فيتنام، حيث أدرك الأمريكيون أن مصلحتهم هى فى عدم الدخول مباشرة فى الحروب الإقليمية ، وبالتالى تجنب تحمل أعباء ثقيلة على الميزانية الأمريكية . وقد استهدف نيكسون من هذا المبدأ : استبدال

لإيران كى تحقق عددا من الأهداف – المصالح كى تؤكد مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية ، منها :-

١- تأكيد وتدعيم مكانتها ودورها فى منطقة الخليج العربى ، بوصفها مجالا حيويا لها فى مختلف المجالات.

٢- كسر العزلة التى فرضها عليها عبد الناصر ، والعمل على الانفتاح على العالم العربى من ناحية ، والسعى إلى تقديم مساعدات متنوعة لبعض دول العالم النامي.

٣- تدعيم القدرات العسكرية الإيرانية والبحث عن دور بارز فى المشكلات الإقليمية* التى ظهرت بوادرها طيلة عهد محمد رضا بهلوي.

ثم إن الشاه قد عزز مكانته لدى شركات البترول العالمية ، بعد أن رفض النداءات المصرية ، ولم يفرض حظرا بتروليا على إسرائيل. وازدادت الثقة فيه لدى الدول الغربية التى كانت تساند نظامه أثناء المواجهة مع عبد الناصر ، كما أنه فى الوقت نفسه اكتسب ثقة الدول الخليجية بعد أن وافق على استقلال البحرين ، ودعم علاقاته السياسية والتجارية مع السعودية والكويت(١).

ومن ناحية أخرى ، نجحت حكومة " أمير عباس هويدا " فى خلق استقرار نسبى فى الدولة ، مكن الشاه من التفرغ للاستعداد جيدا لملء الفراغ ، الناجم عن الانسحاب البريطاني. وهو ما كان موضع تنسيق إيران مع كل من : الولايات المتحدة

المساعدات التسليحية والعسكرية إلى مبيعات ، تنفيذ السياسة الحربية الأمريكية من خلال وكلاء. إعادة الدولارات التى سبق وأن دفعتها فى شراء البترول من إيران وغيرها لتحسين الأداء الاقتصادى الأمريكي. الأمر الذى التقى مع أهداف وطموحات الشاه فى نقطة واحدة وهى قيامه بدور إقليمى كبير ، محمد اختريان : نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسي – اجتماعى إيران ، انظر ص ١٢٢ – ١٢٤.

(١) مسعود بهنود: ازسيد ضياء تابختيار ، انظر ص ٥٤٧.

* فضلا عن تدخل الشاه فى ظفار ، احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث ، وقدم مساعدات للرئيس الصومالى سياد بري.

والمملكة العربية السعودية وإسرائيل والكويت ، ليس لملء الفراغ وحسب ، بل للقضاء نهائيا على أى تأثير يمكن أن يتركه عبد الناصر مرة أخـرى فى المنطقة الخليجية[1]. رغم أن الشاه كان يعلم أن عبد الناصر "لم يوافق" على "وجود القوات البحرية السوفيتية فى موقع مشابه للأسطول السادس الأمريكي" فى المنطقة. وقد أبلغه ذو الفقار على بوتو ، عن طريق السفارة الإيرانية بكراتشى ، أن عبدالناصر كان يرى خلال مباحثاته مع كوسيجين فى وقت سابق أن خروج القوات الإنجليزية من الخليج ليس مقلقا لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانية سوف تفكر مليا فى ألا يحدث جلاء قواتها أى فراغ فى هذه المنطقة[2].

وفيما له صلة بالأمن ، وبالدور الإيرانى فى المنطقة ، قامت إيران بحشد ما يقرب من ٨٠٪ من قواتها على الحدود مع العراق ، بعد أن ألغت من جانبها فى إبريل من عام ١٩٦٩م ، الاتفاقية العراقية – الإيرانية حول حدود الملاحة فى شط العرب المبرمة عام ١٩٣٧م ، فى أعقاب الانقلاب الذى قام به البعثيون بزعامة أحمد حسـن البكر[3]. وقد اتخذت الحكومة الإيرانية من توتر الحدود مع العراق مبررا لزيادة مشترياتها من الأسلحة ، اعتقادا منها ، كما جاء على لسان هويدا " إن هناك دولا غير حكيمة وغير مسئولة تملك أسلحة الحرب الحديثة وتتبع سياسة خارجية مغايرة ، لتقوم بإثارة الاضطرابات والفوضى " . وكان يقصد بذلك طبعا العراق[4].

---

(١) شيموئيل سيجيف : المثلث الإيرانى ، الكتاب الثانى ، انظر ص ٨٤ – ٨٥ ، ٩٠ . وسجل العالم العربى ١٩٦٨م (يناير – ديسمبر) انظر ص ٦٠٤ .

(٢) تلكراف سفارت شاهنشاهى إيران دركراجى بـه وزارت امور خارجه ، فورى ، مؤرخ ١٧/ ٣/ ١٣٤٥ شماره شبت در مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ١٢٧٠ (وثائق غير منشورة) انظر صورة لهذه الوثيقة بملحق الكتاب ص٢٥١ .

(٣) نبيه الأصفهانى : الديناميـة الجديـدة فـى العلاقـات الإيرانيـة ـ العربيـة ، ص ٨٤ وأيضا عبد الرضا هوشنك مهدوى : سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، انظر ص ٤٦٧ ، ولمزيد من المعلومات عن قضايا الحدود والنزاع العراقى الإيرانى يمكن الرجوع إلى : سعد الأنصارى : العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال خمسة قرون ، ط١ ، دار الهدى بيروت ، ١٩٨٧م .

(٤) سجل العالم العربى ١٩٦٨ (يناير – ديسمبر) ٦١٤ .

وما يهمنا هنا هو أنه في ظل هذا التحرك الإيرانى ، كان الانقلاب البعثى فى العراق قد أدى إلى توتر العلاقات بين القاهرة وبغداد ؛ فلم تكن الأولى راضية عن سياسة البعثيين المتهورة ، بينما لم تكن الحكومة العراقية راضية عن قبول مصر لمبادرة روجرز[1]. ورغم أن مصر اتخذت موقفا مساندا للعراق بشأن قضية شط العرب ، إلا أن القاهرة وطهران وجدتا أنهما مواجهتان بنظام يحمل توجهات معادية لهما ؛ لذا التقت لأول مرة مصالحهما فى ضرورة التقارب ، ردا على التوجهات العراقية المذكورة[2]. حتى أنه بعد أن انتشر خبر استئناف العلاقات الإيرانية المصرية فيما بعد، شن العراقيون ، حملة إعلامية على الرئيس عبد الناصر ، متهمين إياه بأنه " طعن العراق فى ظهره ". وكيف أنه بقبوله لمبادرة روجرز ، بدأ فى مساومة الإمبريالية. ولكن الحكومة الإيرانية لم تُضع الوقت ، حيث أعلنت مساندتها للسياسة المصرية ، كما سبقت الإشارة[3].

وهكذا لعبت حرب يونيو ١٩٦٧م ، ومضاعفاتها ، دورا فى بروز الدور الإيرانى على المستوى الإقليمى ، والذى تعزز بإعلان مبدأ نيكسون وإعلان الحكومة البريطانية عن نيتها فى الانسحاب من المنطقة فى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م ، وأدت فى نفس الوقت إلى انكماش الدور المصرى وكمونه.

ومن ناحية أخرى ، مثل الموقف الذى تبنته إيران بشأن العدوان الإسرائيلى على مصر وسوريا والأردن، مدخلا قوياً لاستئناف العلاقات الإيرانية ـ المصرية ، لتبدأ العلاقات بينهما مرحلة من المصالحة ، مثلما نشأت المقاطعة بينهما عام ١٩٦٠م ، على خلفية الصراع العربى الإسرائيلي. وقد استكملت هذه المصالحة جوانبها ومبرراتها فى أعقاب التحول السياسى الذى حدث فى مصر بعد وفاة عبد الناصر ، وتولى أنور السادات الحكم ، الذى أجرى نقلة نوعية ملحوظة فى علاقاته بالكتلة

---

(١) نبيه الأصفهانى : المرجع السابق ، ص ٨٤.

(٢) محمد اختريان : نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى إيران انظر ص ١٥٠.

(٣) عبد الرضا هوشنك مهدوى : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ – ٢٦٩.

الغربية والولايات المتحدة على حساب الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى ، ليصبح هذا التحول أحد الركائز الأساسية التى تمحور حولها التعاون الإيراني- المصرى فى كافة المجالات، طيلة عهد محمد رضا بهلوى وحتى قيام الثورة الإيرانية عام١٩٧٩م.

ثالثا: استئناف العلاقات الإيرانية - المصرية:

يذكر أحد المحللين أن قرار إيران بإعادة علاقاتها السياسية مع مصر ، يعد أجرأ قرار تتخذه حكومة الشاه ، بعد قرارها بوقف دعاويها تجاه البحرين ، وذلك فى إطار محاولتها لكسب الدول العربية إلى جانبها ـ قبيل مغادرة القوات البريطانية المنطقة ـ فلم يكن بمقدورها أن تغفل علاقاتها مع مصر بوصفها أكبر دولة عربية ، خاصة وأن شغلها الشاغل كان يتجسد فى ألا تلقى معارضة عربية جادة عندما تلجأ إلى الاحتلال العسكرى للجزر الإماراتية – فى حالة فشل مفاوضاتها مع بريطانيا حول هذه الجزر. لذا كرست إيران مساعيها لإعادة علاقاتها مع القاهرة. لقد كان رد الفعل المصرى تجاه احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م ، معتدلا إلى حد ما ، مقارنة بالموقف العراقى والليبى والجزائرى واليمنى الجنوبى فى هذا الشأن*(١).

وقد عنى هذا التحليل أن الهدف الإيرانى تخطى مجرد إعادة العلاقات مع مصر ، إلى احتواء رد فعلها تجاه ما كانت تنوى إجراءه. بيد أن اعتدال الرد المصرى كان يأتى ضمن التحرك التكتيكى الذى قادته القاهرة فى ظل ظروف الإعداد للحرب التى نشبت عام ١٩٧٣م ، وما صاحبها من مشاكل داخلية**.

---

(١) عبد الرضا هوشنك مهدوى: سياست خارجى إيران در دوران بهلوى ، ص ٣٦٨.

* تقدمت كل من العراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبى بشكوى ضد إيران فى مجلس الأمن يوم ٤/ ١/ ١٩٧١م ، غير أن المجلس المذكور الذى عقد اجتماعا بناء على الطلب العربى يوم ٩/ ١/ ١٩٧١م ، كان منشغلا بالحرب الهندية الباكستانية ، فلم يبت برأى حاسم فى قضية الجزر أو الشكوى العربية واكتفى بتوجيه الدعوة لطرف ثالث للقيام بدور الوساطة فى حل هذه القضية. نقلا عن روابط خارجى إيران درسال ١٣٥٠ ، انظر ص ٢٤١ – ٣٤٢.

** كانت مصر فى قمة مشاغلها الداخلية من قبيل أحداث ١٥ مايو ١٩٧١م ، والتوتر الداخلى وقيام المظاهرات المطالبة بالحرب والحسم. فى حين كانت مصر مشغولة بمحاولة إقناع الروس بإعطائها السلاح وغير ذلك من الظروف السابقة على الحرب. حمدى الطاهري: خمس سنين سياسة ، ط١ ، مطبعة النصر، القاهرة ١٩٨٢. ص ٢٩٧.

على أية حال مرت عملية استئناف العلاقات بين البلدين بمرحلتين متتابعتين: مرحلة الوساطة و مرحلة الإعلان عن عودة العلاقة والإعداد لها.

ولقد تعددت محاولات الوساطة لإعادة العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران، طيلة عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩م، وذلك من خلال عدد كبير من مسئولى: أفغانستان، باكستان، الكويت، تركيا، الأردن وليبيا[١].

ويذكر وزير البلاط الإمبراطورى أن الوساطة الأردنية والتركية لم تؤت ثمارها إلا بعد بروز الخلاف المصرى – العراقى الأخير. فقد كان المسئولون الإيرانيون يرون أن تقاربهم مع القاهرة سيمثل ضغطا على حكومة أحمد حسن البكر[٢]، ومن ثم انتهزت إيران هذه الفرصة وتوجه وزير خارجيتها أردشيرزاهدى إلى الأردن عام ١٩٦٩م، ليتوسل " بأيديه وأرجله كى تكثف جهودها لإصلاح علاقة طهران مع القاهرة، رغم رفض الثانية تقديم اعتذار لطهران، كشرط إيرانى مسبق، لإعادة هذه العلاقة[٣].

والحقيقة أن إيران كانت تضع ثلاثة شروط أمام القاهرة لاستئناف العلاقة معها. وقد تمثلت هذه الشروط فيما يلي:-

الشرط الأول: أن تقدم الحكومة المصرية ضمانات كافية لطهران بأنها لن تتدخل فى شئون الخليج العربى، من خلال تصريح رسمى أو بيان تصدره القاهرة فى هذا الشأن.

الشرط الثاني: أن تتخذ مصر الخطوة الأولى من جانبها لإعادة علاقاتها مع إيران، وذلك بأن تطلب هى من إيران عودة تلك العلاقة التى سبق وبادرت بقطعها عام ١٩٦٠ م.

---

(١) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٧ هـ. ش، ص ٥٦.
(٢) أسد الله علم: الشاه وأنا، ص ٢٤٣.
(٣) المرجع السابق، انظر ص ٢٣٠.

الشرط الثالث: أن تقدم مصر اعتذارا رسميا ، بأى طريقة تراها ، عن سلوكها السابق تجاه إيران. فلم يكن هناك ما يبرر – كما صرح الشاه – " **أن تقوم دولة ما بإهانة دولة أخرى ذات سيادة ، ومصر أهانت إيران** " . وبالتالى كانت هى السبب فى الجفاء والقطيعة بين البلدين[1] .

غير أن جهود الوساطة الليبية ، كان لها الفضل فى تذليل هذه العقبات من أمام استئناف العلاقات الإيرانية – المصرية ، حيث نجحت جهود وزير الخارجية الليبى "صالح بويصير " فى إقناع إيران فى التخلى عن شروطها الثلاثة السابقة. والتى انتهت بموافقة نظيره الإيرانى على استئناف علاقة بلاده مع مصر[2] .

ومن ثم توجه السيد / يحيى رفعت ، المستشار بوزارة الخارجية ، فى ذلك الوقت، إلى إيران يوم ١٢/ ٦/ ١٩٧٠م ، فى مهمة تفتيشية. حيث قوبل بحفاوة كبيرة وغير مسبوقة من جانب إيران ؛ إذا استقبله شاه إيران على الفور ، كما أجرى سلسلة واسعة من الاتصالات هناك[3] بغرض الإعداد لافتتاح السفارة المصرية لدى طهران. وفى المقابل وصل " أمير محمد اسفندبارى " المستشار بوزرة الخارجية الإيرانية ، فى ذلك الوقت ، إلى القاهرة يوم ١٦/ ٦/ ١٩٧٠م ، فى مهمة مناظرة وللإعداد لافتتاح السفارة الإيرانية لدى القاهرة. وقد قوبل أيضا بحفاوة بالغة ، كما أجرى سلسلة من اللقاءات مع كل من صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية للشئون العربية ، والسيد صلاح الشاهد مدير مراسم رئاسة الجمهورية. والسيد محمود فوزى مستشار رئيس الجمهورية ، والدكتور عبد العزيز كامل وزير الأوقاف ، والسيد / محمد فائق وزير الإعلام والإرشاد القومى[4] . وقد خرج من هذه المهمة بنتيجة مفادها

---

(١) روابط خارجى يران درسال ١٣٤٨ ، ص ٢٨٢ وروابط خارجى ايران درسال ١٣٤٧ ، ص ٥٦ ومحمد أختريان: نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسى – اجتماعى إيران ، ص ١٥٠ . وسجل العالم العربى ١٩٦٨ (مايو) ص ٣٢٣ .

(٢) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩ هـ. ش ، ص ٢١٢ .

(٣) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩ ، ص ٩٢ – ٩٣ .

(٤) أرشيف مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران ، شماره (١/ ٤٧/ ٣٢ – ٥٢١ الف) (وثائق غير منشورة) (انظر صورة للصفحة الأولى من هذه الوثيقة بملحق الكتاب ص٢٥٣).

استعداد مصر الكامل لاستئناف العلاقات السياسية مع إيران ، على أن يصدر بيان رسمى متزامن فى كل من القاهرة وطهران ، وهو ما حدث بالفعل يوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٧٠م ، أى قبل حوالى شهر تقريبا من وفاة الرئيس عبد الناصر(١) .

وقد جاء نص هذا البيان كما يلي :

" قررت حكومة إيران الإمبراطورية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، اعتبارا من اليوم ، استئناف علاقاتهما السياسية العادية بالكامل ، والمبادرة بتبادل السفراء فيما بينهما "(٢) .

غير أن وفاة الرئيس عبد الناصر قد أدت إلى تأخير تبادل السفراء ، حتى الثالث من يناير ١٩٧١م ، وقد جاملت إيران مصر فى هذه المناسبة بإعلان الحداد الرسمى لمدة ثلاثة أيام ، وبمشاركة رئيس وزرائها فى مراسم تشييع جنازته(٣) .

ورغم أن الشاه كان "سعيدا هائما خفيف الحركة ، وهذا هو حاله عندما كان يعلم أن أحد خصومه العظماء قد اختفى للأبد"(٤) إلا أنه كان من الطبيعى أن يسعى، من خلال إيفاده لأمير. عباس هويدا* للمشاركة فى هذه الجنازة ، لأن يستغل هذا الموقف لصالحه . كما أن الإذاعة الإيرانية قطعت برامجها العادية وأذاعت القرآن الكريم أثناء تشييع عبد الناصر إلى مثواه الأخير ، وذلك طبقا لما اتفق حوله مع أصدقائه الأمريكيين ، تمهيدا لمرحلة ما بعد عبد الناصر(٥) .

---

(١) روابط خارجى ايران درسال ١٣٤٩ ، ص ٩٣ – ٩٤ .
(٢) المرجع السابق ص ٢٦٠ .
(٣) نفسه ، ص ٢٦١ .
(٤) أسد الله علم: الشاه وأنا ، ص ٢٥٠ .
(٥) مسعود بهنود : ازسيد ضياء تابختيار ، ص ٣٤٦ .

* مشاركة وفد إيران فى تشيع جنازة عبدالناصر : كان يرافق رئيس الوزراء فى هذه المهمة كل من : جمشيد قريب مدير عام المراسم بالبلاط الملكى ، منوجهر ظلى مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية ، خسرو خسروانى المستشار الأعلى بوزارة الخارجية وناصر مير فخرائى رئيس الدائرة السياسية الثالثة . فضلا عن مجموعة كبيرة من الصحفيين الإيرانيين .

وفى شتاء عام ١٩٧١م ، وصل السفير الإيرانى السيد / خسروخسروانى إلى القاهرة ، تلاه وصول السفير المصرى السيد / سميح أنور ؛ ليكونا أول سفيرين لبلديهما بعد قطيعة سياسية بينهما دامت حوالى عشر سنوات[١] .

وهكذا تفاعلت المتغيرات الإقليمية والدولية فيما بينها لكبح الدور المصرى ، وهيأت ، فى نفس الوقت ، الظروف الموضوعية لأن تصبح إيران ذات الدور الأكبر والأكثر طموحا على المستوى الإقليمي. كما أن مضاعفات حرب يونيو ١٩٦٧م ، وموقف إيران الإيجابى منها ، كانت أحد العوامل الأساسية لدفع البلدين إلى التقارب مرة أخرى ، خاصة وأن مصر كانت ترحب بهذا الموقف الإيرانى ، من حيث إنه كان يمثل جزءا من رغبة القاهرة فى تكريس الموقف الدولى لصالح الدول العربية ، وإجلاء إسرائيل عن الأراضى المحتلة.

وهكذا عادت العلاقات الإيرانية – المصرية ، فى ظل هذا التصاعد الحاد فى التطورات الإقليمية. وكأنما كانت وفاة الرئيس عبد الناصر تمثل جزءا من هذه التطورات الحادة لتترك وفاته فراغا قياديا من ناحية وفراغا أيديولوجيا فى المنطقة بعد تراجع المد القومى العربي.

وعلى أية حال كانت المرحلة اللاحقة للعلاقة بين إيران ومصر فى عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات قد شهدت تحولا كيفيا فى نمط وحجم وأبعاد أى علاقة يمكن أن تقوم بين دولتين إقليميتين كبيرتين ، وهو ما سيتم تناوله فى الجزء الثانى باذن الله تعالى.

بحمد الله تعالى

---

(١) روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩ هـ. ش ، انظر ص ٩٦ – ٩٧ .

الخاتمة

١- مثّل تأميم إيران لشركة البترول الأنجلو – إيرانية من ناحية ، وإلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦م ، من ناحية أخرى عام ١٩٥١م ، مظهرين بارزين من مظاهر انحسار الدور البريطاني بالشرق الأوسط . وقد تعزز هذا الانحسار بعد فشل بريطانيا فى وضع منظومة إقليمية متماسكة على مستوى الأمن والدفاع .

ـ نظرا لأن منطقة الشرق الأوسط كانت تعد – بعد تراجع النفوذ البريطانى – أحد حيوز الاستقطاب الأمريكى ـ السوفييتى ، وهو ما انعكس بدوره على مجمل هذه العلاقات بها ، وأصبحت طبيعة العلاقات الإقليمية مع أى من هذين القطبين أحد المحددات الرئيسية لاتجاهات حركة دول المنطقة ومعيارا لطبيعة العلاقات البينية ، فقد خضعت العلاقات الإيرانية – المصرية بدورها أيضا لحالة الاستقطاب تلك ، خاصة وأن الدولتين العظميين قد سعتا لتوظيف علاقاتهما مع كل من إيران ومصر لتحقيق أهدافهما الإقليمية . وهو ما كان له انعكاس واضح على العلاقات الثنائية بين طهران والقاهرة .

ـ اتسمت العلاقات المصرية – الأمريكية – خلال فترة الدراسة – بالتذبذب حينا وبالصدام السياسى معظم الأحيان ، وذلك بعد أن تجمعت عوامل الافتراق فى مواقفهما السياسية ، فى إطار علاقة دولة عظمى اتسم تصرفها بالاستفزاز تجاه دول صغيرة ، تعمل على انتهاج سياسة محايدة وتعمل على تحقيق مصالحها فى إطار التوازن المطلوب .

ـ بعد أن وجد الاتحاد السوفييتى – عقب وفاة ستالين – فى الموقف المصرى المحايد والمناهض للإمبريالية والمنادى بالاستقلال السياسى والحياد، نقاط التقاء مع سياسته الخارجية، فقد وافق على إتمام صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام ١٩٥٥م، تلك الصفقة التى أحدثت آثارا استراتيجية على التوازنات بمنطقة الشرق الأوسط ، من حيث إنها كانت تمثل أول اختراق سياسى كبير تقوم به

موسكو للمنطقة ، بقدر ما كانت تمثل أيضا نجاح دولة صغيرة كمصر فى استغلال المنظومة الدولية المستقطبة لخدمة أهداف سياستها الخارجية المستقلة .

- نظرا لسوء تقدير الإدارة الأمريكية للمواقف المصرية من ناحية ، ونظرا لتلاقى المصالح السوفيتية والمصرية من ناحية أخرى ؛ فقد شهدت العلاقات بين موسكو والقاهرة – خلال فترة الدراسة – تعاونا وثيقا فى كافة المجالات لا سيما السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية منها .

- رغم أن التوتر الذى اعترى العلاقات الإيرانية – السوفيتية ، خلال حقبة الخمسينات ، لم يتطور إلى حد القطيعة السياسية بينهما ، نظرا لوجود رغبة متبادلة فى تجنب ذلك ؛ وصولا إلى تحقيق مصالحهما . إلا أن هذه العلاقات شهدت ، خلال عقد الستينات ، نموا مطردا ومتزايدا على مستويات عدة ، لا سيما الاقتصادية والتجارية منها . وهو ما يعنى أن إيران كانت قد نجحت فى تقوية موقفها التساومى أمام الاتحاد السوفيتى من خلال تدعيم علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص .

- نظرا لأن الولايات المتحدة لم تكن يعنيها فى الشرق الأوسط – خلال فترة الدراسة – سوى تحقيق سياستها الخارجية القائمة على فكرة التكتل العالمى ضد الخطر الشيوعى ؛ فقد مثل ذلك أحد نقاط التقاء الأهداف والمصالح بينها وبين إيران ، التى كانت ترى فى الشيوعية أيضا ، المصدر الأول لتهديد أمنها القومى ؛ ومن ثم صارت مقاومة الشيوعية أحد أهداف إيران لانضمامها لحلف بغداد عام ١٩٥٥ ، وعضوية أمريكا فى لجنة مكافحة الأفكار الهدامة بالحلف ذاته .

- شهدت العلاقات الإيرانية – الأمريكية نموا وازدهارا متزايدين - بعد إسقاط حكومة مصدق عام ١٩٥٣م ، وإعادة الولايات المتحدة الشاه لعرشه – وذلك على كافة المستويات سواء العسكرية أو الاقتصادية أو التجارية أو الدفاع وغيرها . ولقد كان الشاه يعزز من انحيازه للولايات المتحدة ويوثق علاقاته بها ، كلما كان يشعر بالخطر داخليا وخارجيا .

٢- رغم أنه كان هناك تزامنا بين قيام ثورة ٢٣يوليو ووجود الحكومة الوطنية بزعامة مصدق ، والتقاء توجهات البلدين السياسية فى الأهداف المشتركة ، إلا أن ذلك لم يتعد إلى التنسيق العملى بينهما ؛ نظرا لسقوط مصدق عام ١٩٥٣م ، وانشغال مصر بتحقيق الجلاء البريطانى عن القناة.

- كان إغفال إيران فى اتفاقية الجلاء الأنجلو – مصرية عام ١٩٥٤م ، أحد الدوافع لأن تبحث إيران عن إطار أو سند دولى تعمل من خلاله على تفعيل دورها الإقليمى بالشرق الأوسط ، الذى أبعدتها عنه هذه الاتفاقية ، وهو ما تجسد عمليا فى انضمامها إلى حلف بغداد ، وانحيازها التام للغرب والولايات المتحدة.

- نظرا لاختلاف التصورات الإيرانية – المصرية ، بشأن مصادر التهديد لأمنهما القومى فقد اختلفت مواقفهما السياسية تجاه صيغ الأحلاف بالمنطقة.

- كان لاختلاف رؤى إيران ومصر تجاه سياسة الأحلاف مثل: حلف بغداد والحلف الإسلامى ، الدور الأساسى فى افتراق اتجاه حركة المصلحة لكل منهما ، من حيث أن إيران كانت ترى أن انضمامها لهذه الأحلاف : يعد بمثابة تدعيم لمركز الشاه داخليا ، ولموقفه التساومى مع الاتحاد السوفيتى وحصوله على مساعدات الولايات المتحدة . بينما كانت مصر ترى أن إقامة هذه الأحلاف مع أى من القوى العظمى سيؤدى إلى هيمنة هذه القوى على المنطقة العربية ، فضلا عن تناقضها مع سياسة الحياد التى عملت مصر من خلالها على التحرر من هذه الهيمنة الأجنبية ، بل وكانت ترى إن هذه الأحلاف ستفقدها دورها المحورى فى العالم العربى.

- رغم أن حلف بغداد كان من أهم المتغيرات الإقليمية التى أحدثت تغييرا لمكونات النفوذ الأجنبى ، و مظهرا من مظاهر استقطاب الغرب لهذه المنطقة ، إلا أنه أخفق فى تجنب وقوع أى خلل يحدث للتوازن الإقليمى ، كما حدث أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م ، وفشل أيضا فى تحقيق الأمن للأنظمة المنضمة إليه كما حدث بقيام الانقلاب العسكرى فى العراق عام ١٩٥٨م.

- نظرا لأن القناة كانت تمثل معبرا حيويا ومُهمًا للاقتصاد الوطنى الإيرانى ، فقد كان اهتمام إيران بأزمة السويس اهتماما بالغا . ومن ثم فإنها عملت على حل مسألة السويس بالطرق السلمية ، حتى وإن كان هذا الحل لا يصب فى صالح مصر ، مثل تأييدها لمشروع تدويل القناة الذى رفضه عبد الناصر .

- لم يكن الموقف الإيرانى خلال أزمة السويس والعدوان ردفا للموقف الأمريكى فحسب ، بل اتسم بالانتهازية أيضا ؛ حيث رأت الحكومة الإيرانية أن مؤازرة مصر فى أزمة السويس كلها ما هو إلا فرصة لمقاومة نفوذ القاهرة بالمنطقة من ناحية ، وفرصة مواتية لكسب الرأى العام العربى من ناحية أخرى. وحتى لا تظهر إيران – وهى عضو فى حلف بغداد – بمظهر المعاضد للعدوان الغربى على مصر .

- اتسم السلوك الإيرانى تجاه مصر فى أعقاب أزمة السويس بالسلبية والفتور ، لدرجة أن فشلت معه كل محاولة لاحتواء هذا الفتور الذى كان يعترى علاقاتهما .

٣- رغم أن اعتراف إيران بإسرائيل عام ١٩٥٠م ، قد حدث بعد تقديم رشوة إلى الحكومة الإيرانية ، إلا أن هذا الاعتراف كان يستهدف مصلحة متبادلة من حيث إنه استهدف حصول إيران على المساعدات والمعونات الأمريكية فى ظل الأزمة الاقتصادية التى كانت تعانى منها منذ الحرب العالمية الثانية ، بينما كان يستهدف فى المقابل تحقيق أعلى معدل لهجرة يهود إيران والعراق إلى إسرائيل .

- كان سحب اعتراف إيران بإسرائيل فى عهد مصدق ، محاولة من الحكومة الإيرانية لكسب تأييد الدول العربية والإسلامية لموقفها فى المحافل الدولية أثناء أزمة تأميم البترول التى كانت تخوضها حينذاك .

- كانت نتائج أزمة السويس ، وقيام الوحدة المصرية – السورية ، ونجاح الانقلاب العسكرى فى العراق عام ١٩٥٨م ،بوصفها مؤشرات لإنجازات التحرك المصرى إقليميا ، تمثل عوامل مهمة للتقارب الإيراني،الإسرائيلى ، وبالتالى كان إعادة

اعتراف إيران بإسرائيل أحد أدوات طهران لكبح هذه التوجهات المصرية ، التى باتت تهدد مجموع أهداف إيران وسياساتها بالمنطقة.

- كان اعتراف إيران بإسرائيل مرة أخرى عام ١٩٦٠م ، تحكمه عوامل المصلحة الإيرانية – الإسرائيلية أيضا فمن ناحية مثل الاعتراف الإيرانى نجاحا إسرائيليا فى كسر الطوق الذى كانت تفرضه مصر عليها ، ومن ناحية أخرى كان يمثل خطوة إيرانية لإرضاء يهود الولايات المتحدة ومن ورائهم شركات البترول والسلاح هناك.

٤- أدارت إيران ومصر عقب قطع العلاقات بينهما عام ١٩٦٠م – مواجهة سياسية ضارية متعددة الأبعاد حتى عام ١٩٦٧م ، لم ترتبط سياسة مصر خلالها بمعاقبة إيران على موقفها من إسرائيل وحسب ، وإنما الحد من التغلغل الإيرانى فى الشئون العربية والتأثير على الأنظمة العربية المحافظة ، والعمل أيضا على عزل النظام الإيرانى إقليميا. وفى المقابل لم تعتمد إيران على تأكيد قدرتها على التحرك المناوئ للقاهرة وحسب بل وكافح الشاه التغلغل الثورى داخل المجتمع الإيرانى ، وحاول تطويق المد القومى العربى وحرض الغرب أيضا على معاداة النظام المصري.

- نظرا لأن حركة المد القومى العربى قد أدت إلى حدوث استقطاب عربى – عربى فى اتجاهين : ثورى تقدمى (مصر – سوريا – الجزائر والعراق بعد انقلاب عام ١٩٥٨ م) ومحافظ (السعودية ، والأردن ، تونس والمغرب) فقد استغلت إيران هذا الموقف لصالحها فى محاولة منها لمساندة الأنظمة المحافظة ، والتغلغل فى البنية العربية واستقطابها والتأثير عليها بغرض أكبر هو تحقيق أهدافها التوسعية ، فضلا عن مكافحة النفوذ المصرى ، كما حدث مثلا فى مساندتها للملكيين فى اليمن.

- نظرا لأن مصر كانت تدرك أن الحلف الإسلامى ما هو إلا غطاء لجلب الهيمنة الأجنبية إلى لمنطقة تحت قناع الإسلام وأنه محاولة لتطويق مكانة مصر الإقليمية ؛ فقد ناهضت هذا الحلف حتى انتهائه تماما.

- إذا كان تبنى مصر لقضية تحرير البحرين قد أضاف لها بعدا عروبيا ، فإن قطع العلاقات بين القاهرة وطهران قد أضاف لها بعدا صراعيا بين إيران ومصر أيضا ، بل وامتدت المواجهة بينهما لتشمل منطقة الخليج العربى بأكملها . وبالقدر نفسه، عززت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية الموقف المصرى فى هذه المنطقة ، الرامى إلى عزل إيران عنها وتأكيد هويتها العربية .

- كان تخلى إيران عن البحرين واعترافها باستقلالها ، جزءا من خطة إعادة تقويم لمجموع سياساتها الخليجية . والتى اضطرت إليها تحت وطأة الضغوط المصرية من ناحية ، وتمهيدا لاحتلال مكانة أقوى خليجيا بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام ١٩٧١م ، من ناحية أخرى .

- رغم أن مصر كانت تكتفى – طيلة الخمسينات – بتقديم ثورتها نموذجا للشعب الإيرانى ، بالنظر إلى تلقائية تأثيرها على شعوب منطقة الشرق الأوسط ، إلا أنها استجابت – بعد قطع العلاقات مع طهران – لطلب الحركات التحررية الإيرانية مساعدتها .

- رغم ما قدمت مصر من مساعدات مادية ومعنوية للحركات الثورية والتحررية الإيرانية ، إلا أن هذه المساعدات لم تخرج هذه الحركات عن وطنيتها ، نظرا لأنها كانت فى إطار المطالب والأهداف التى حددتها هذه الحركات ، فضلا عن أن هذه المساندة لم تكن مسبوقة بشروط من مصر كى تصبح هذه الحركات – فى حالة نجاحها – عميلة للنظام المصرى .

- لقد كان للثورة المصرية أثر بالغ بين عموم الشعب الإيرانى ، ومن ثم كانت بمثابة العامل المفَّعل للفجوة التى كانت موجودة ، بين النظام والمجتمع هناك . ولعل أبرز مظاهر هذه الفجوة وقوع انتفاضة ١٥ خرداد (٥ يونيه ١٩٦٣م) مثلا .

٥- رغم أن إيران كانت من أوائل الدول التى أدانت العدوان الإسرائيلى على مصر والدول العربية عام ١٩٦٧م ، إلا أن ذلك لم يكن يعنى أن تعيد إيران النظر فى علاقاتها مع تل أبيب أو أن تمارس عليها ضغطا فعليا أو حقيقيا كى تنفذ القرارات

الدولية الصادرة فى أعقاب حرب يونيو ، والتى أيدتها إيران التزاما بالجماعة الدولية ، بل لقد طورت الحكومة الإيرانية من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل ، ولا سيما فى مجال تصدير النفط ، والذى ضاعفت إيران من تدفقه عليها بعد هذه الحرب وطيلة حرب الاستنزاف أيضا .

- إذا كانت حرب يونيو تمثل انتصارا للإرادة الغربية على الإرادة الشرقية ، فى ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، فأن هذه الحرب ومضاعفاتها قد عُدت فرصة مواتية لتغيير الاتجاهات السياسية العامة فى الشرق الأوسط . وفى هذا الإطار ، كثف الشاه جهده لإبراز موقف بلاده الرافض للاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية ؛ وذلك جنيا لثمار نتائج الصراع العربى – الإسرائيلى ، تعظيما لدور إيران الإقليمي.

- إذا كانت حرب يونيو قد فرضت قيودا على دور مصر الإقليمى ؛ فإنها هيأت فى نفس الوقت ظرفا مناسبا لبروز دور إيرانى على المستوى الإقليمى ، تعزز بإعلان مبدأ نيكسون وإعلان بريطانيا الانسحاب المنطقة عام ١٩٦٨م، من ناحية، ومن ناحية أخرى ، مثلت الحرب المذكورة منعطفا مهما فى تطور العلاقات الإيرانية- المصرية.

- كان لموقف إيران المعلن من العدوان الإسرائيلى ، أثراً فى أن تعيد القاهرة النظر فى علاقتها مع طهران ، خاصة وأنه كان موقفا يعد جزءا مكملا للجهود ، التى كانت تبذلها مصر لتكريس موقف دولى مساند للحقوق العربية التى سلبتها إسرائيل بهذه الحرب.

- إن إعادة العلاقات الإيرانية ـ المصرية عام ١٩٧٠م ، قد قامت على خلفية الصراع العربى – الإسرائيلى ، وذلك كما قطعت بينهما من قبل على نفس هذه الخلفية عام ١٩٦٠م.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة:

✦ الوثائق العربية:

✦ محافظ عابدين: ح.ر ١١٩ ، سبتمبر ١٩٣٨ – ١٢ مارس ١٩٥٢م ، وزاره الخارجية ، إيران ، تقارير.

✦ وثائق وزارة الخارجية: أرشيف سرى جديد:ـ

١- تقرير عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية بشأن: لقائه بنظيره الإيرانى مظفر اعلم فى جنيف بتاريخ سبتمبر ١٩٣٨م، ح.ر ١١٢٢ـم.ر ٥١/ ١٥/ ١.

٢- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢/ ١٩٥١م ، بشأن: اعتراف الحكومة الإيرانية بلقب الملك فاروق الجديد "ملك مصر والسودان" ح.ر ١٣١٦ – م.ر ٩٨/ ٦٦/ ٧.

٣- النشرة السرية للإدارة العربية بوزارة الخارجية (سرى جدا) ح.ر م١١٠ – م.ر ٤٦ / ٤٠/ ٩ سرى جدا.

٤- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٥٤م ، بشأن: تقديم أوراق اعتماد السفير عبد الشافى اللبان إلى الشاه ، ح.ر ٧٤٢ – م.ر ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦.

٥- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧يوليو ١٩٥٤م ، بشأن: اجتماع السفير عبد الشافى اللبان مع عبد الله انتظام وزير الخارجية الإيرانية ، ح.ر ٧٤٢ – م.ر ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦

٦- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٤م ، سرى للغاية ح.ر ٧٤٢ – م.ر ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦.

٧- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٥٤م ، سرى للغاية وعاجل جدا ، بشأن: لقاء السفير المصرى عبد الشافى اللبان مع الشاه بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٥٤ ح.ر ٧٤٢ – ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦.

٨- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٥٤م بشأن: مؤتمر الدبلوماسيين البريطانيين فى بيروت وحديث السفير اللبان مع نظيره البريطانى روجر ستيفنسن ح. ر ٧٤٢ – ٢٠٦/ ٧/ ١/ جـ١٦ .

٩- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٥٤م بشأن: انضمام إيران لحلف بغداد ، ح. ر ٤٠٦ – م. ر ٣٨/ ٢٧/ ٧/ جـ٥ .

١٠- كتاب وزارة الخارجية إلى وزارة الحربية رقم ١٨١ سرى بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٥٦م ، بشأن: التقارير الواردة من السفارة المصرية ببغداد بشأن اجتماع المجلس الوزارى لميثاق بغداد فى طهران ٢ – ١٤/ ٤/ ١٩٥٦م ، ح. ر ١٤٠٨ – م. ر ٣٨/ ٢٧/ ١٧ .

١١- كتاب السفارة المصرية ببغداد إلى الخارجية بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٥٦م ، بشأن: قرار مجلس حلف بغداد رقم ٨٥٦ ، ح. ر ١٤٠٦ – م. ر ٣٨/ ٢٧/ ٧/ جـ٥ .

١٢- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٥٥م ، بشأن: خطاب عضو مجلس الشيوخ جمال إمامى والإساءة إلى مصر ، ح. ر ١٤٠٨ – م. ر ٣٨/ ٢٧/ ١٧ .

١٣- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١/ ١/ ١٩٥٧م ، بشأن: مركز حلف بغداد فى إيران أثناء العدوان الإنجليزى على مصر وبعده ، ح. ر ١٤٠٦ – م. ر ٣٨/ ٢٧/ ١٧/ جـ٥ .

١٤- كتاب وزارة التجارة والصناعة رقم ١٣٢ – ٦٢ – ١ فرعى بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٥٥م ، إلى الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية ، ح. ر ٨١٦ – م. ر ٢٠٦/ ٧/ ٢ سرى جدا .

١٥- كتاب الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية إلى مدير عام مصلحة التجارة بوزارة التجارة والصناعة ، بشأن: الميزان التجارى بين مصر وإيران ح. ر ٨١٦ – م. ر ٢٠٦/ ٧/ ٢ سرى جدا .

١٦- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٥٨م ، بشأن: دعوة الحكومة الإيرانية للاشتراك فى السوق الدولية للقطن ، ح. ر ٣٣٧ – م. ر ٤٧ .

١٧- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١/٦/١٩٥٨م ، بشأن: تبرع الجمهورية العربية المتحدة لمنكوبى الزلزال بإيران ، ح.ر ٣٣٧ – م.ر ٤٧ .

١٨- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٧م ، بشأن: زواج الأميرة شهناز بهلوى ، ح.ر ٣٥٢ – م.ر ١٤٠/١٣٧/٦ .

١٩- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٧م ، بشأن: الدعاية الإسرائيلية فى صحف إيران، ح.ر٨٢٠ – م.ر ١٤٠/٣٧/٦ .

٢٠- كتب السفارة بتواريخ: ١١/١/١٩٥٨م – ١٨/١/١٩٥٨ – ١٧/١٤/١/١٩٥٨ – ٢١/٦/١٩٥٨ – ٥/٧/١٩٥٨ – ١٠/٨/١٩٥٨م ، بشأن: حملة الصحافة الإيرانية ضد الجمهورية العربية المتحدة ،ح.ر ٧٤٢–م.ر ٢٠٦/٧/١/ جـ١٦

٢١- مذكرة الإدارة الشرقية والآسيوية إلى وكيل وزارة الخارجية للشئون الآسيوية ، بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٨م ، بشأن: حملة الصحافة الإيرانية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، ح.ر ٣٥١ – م.ر ٧٦١/٨٦/١ .

٢٢- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠/٩/١٩٥٦م ، بشأن: النشاط الصهيونى فى طهران ، ح.ر ٧٤٢ – م.ر ٢٠٦/٧/١/ جـ١٦ .

٢٣- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢/١١/١٩٥٧م ، بشأن: بين إيران وإسرائيل ، سرى جدا ، ح.ر ٣٥٢ – م.ر ٧٦١/٨١/٢ .

٢٤- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٣م ، بشأن: مقابلة ممثلى الدول العربية لوزير الخارجية الإيرانية حسين فاطمى ، ح.ر ٧٨٢ – م.ر ٢٠٦/٧/٣ .

٢٥- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٨/٦/١٩٥٦م ، بشأن: لقاء السفير المصرى مع وزير الخارجية الإيرانى " على قلى اردلان " ، ح.ر ٧٤٣ – م.ر ٤٠/٣/١٣/ جـ٣ سرى.

٢٦- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١/٨/١٩٥٦م ، سرى ، بشأن: لقاء السفير المصرى بوزير الخارجية الإيرانى على قلى اردلان ، ح . ر ٧٤٣ – م . ر ٤٠/ ٣/ ١٣/ جـ٣ .

٢٧- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٧م ، بشأن : بين إيران وإسرائيل ، ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ .

٢٨- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٩٥٧م بشأن : حركة نهضة المقاومة الوطنية ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٦١/ ٨٠/ ٢ سرى .

٢٩- برقيتا السفارة المصرية بطهران الرمزيتين إلى الخارجية بتاريخ ١٤و١٦/ ١/ ١٩٥٧م ، بشأن: نهضة المقاومة الوطنية ، ح . ر ٣٥٢ – ٦١/ ٨٠/ ٢ سرى .

٣٠- مذكرة إدارة الشئون العامة والإدارية بالخارجية إلى الإدارة الشرقية والآسيوية ، بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٧م ، بشأن: حركة نهضة المقاومة الوطنية ، ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٦١/ ٨٠/ ٢ .

٣١- مذكرة إدارة الشئون العامة والإدارية بالخارجية إلى الإدارة الشرقية والآسيوية ، بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٧م ، ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٦١/ ٨٠/ ٢ .

٣٢- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٥٧م ، بشأن: حركة نهضة المقاومة الوطنية ، ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٦١/ ٨٠/ ٢ .

٣٣- مذكرة الإدارة الشرقية والآسيوية بوزارة الخارجية ، بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٥٧م ، بشأن : الحلف الإسلامى ، ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ سرى .

٣٤- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥٧م ، بشأن الحلف الإسلامى ، ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ سرى .

٣٥- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٧م ، بشأن : الحلف الإسلامى ح . ر ٣٥٢ – م . ر ٧٦١/ ٨١/ ٢ سرى .

٣٦- بحث الإدارة العربية بوزارة الخارجية بتاريخ ١٨/ ٢/ ١٩٥٧م ، بشأن: حول البحرين ، ح . ر ٦١٤ – م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢ .

٣٧- مذكرة جامعة الدول العربية رقم ١٩٦٧م ، ملف ٢٥/ ١/٢٢ ، بتاريخ أغسطس ١٩٥٥م ، بشأن: موضوع اعتراف إيران بالصفة الرسمية لجامعة الدول العربية ، ح . ر ١٥٦٨ – م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ ، سرى جدا.

٣٨- مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الإدارة السياسية ، ملف رقم ٥٥/ ١/٢٢ ، بتاريخ أغسطس ١٩٥٥م ، إلى وزارة الخارجية المصرية ، بشأن: موضوع اعتراف إيران بالصفة الرسمية للجامعة العربية ، ح . ر ١٥٦٨ – م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ .

٣٩- كتاب وزارة الخارجية المصرية إلى الإدارة العربية بالجامعة العربية ، بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٥٥م ، سرى وعاجل جدا ، ح . ر ١٥٦٨ – م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ .

٤٠- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٥٥م ، بشأن: موضوع البحرين فى مجلس النواب الإيرانى ، ح . ر ١٥٦٨ – م . ر ٣٧ / ١٠٤/ ٢/ جـ٢ .

٤١- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٥٥م ، بشأن: قرار الجامعة العربية الخاصة بالبحرين ، سرى جدا ، ح . ر ١٥٦٨ – م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ .

٤٢- كتاب وزارة خارجية الجمهورية السورية رقم س ٦٨ – ح . ر ٧٠١/ ١١/ ١٠٧٣٠ ، إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٥٥م ، ح . ر ١٥٦٨ – م . ر ٣٧/ ١٠٤/ ٢/ جـ٢ .

٤٣- كتاب السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٥٨م ، بشأن: الدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادى للدول الآسيوية – الأفريقية بالقاهرة ، سرى ح . ر ٣٣٧ – م . ر ٤٧ .

✦ الوثائق الفارسية :

١- نتيجة مذاكرات وتصميمات كنفرانس رؤساى نمايندكيهاى سياسى شاهنشاهى در كشورهاى خاورى ، منعقد درتهران (دوشنبه ٢٦ شهريور — ينج شنبه ٥ مهر ١٣٤٤٥) ، اسناد ارشيف مؤسسه بزوهش ومطالعات فرهنگى ، بنياد مستضعفان ، ٣٥ – ٣٢١ – ٦٩٣ ألف ، ١٢٦٧٣ .

٢- نامه خانوادكى حسين علاء به فريدون علاء در مورد مسائل مختلف إيران وجهان ، مؤرخ ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦م ارشيف اسناد مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران ، تحت شماره ٤٧٥٤٦ ، ١٣١٩٢ .

٣- نامه وزارت امور خارجه ، اداره يكم سياسى ، شماره ٤٧٥٨ مؤرخ ٢٣/ ٤/ ١٣٤٢ ، به اقاى دكتر إبراهيم تيمورى نمايندكى إيران در تل اويف ، ارشيف اسناد، كارتن ٦٧٣١١ – ١٩ – ٢١ – ١ ل .

٤- يادداشت وزارت امور خارجه بخصوص روابط واوجه همكارى إيران واسرائيل، ارشيف اسناد كارتن ٥١٩١٩ ، شماره ٧٨٣١٧ – ١٩ .

٥- كزارس إداره يكم اطلاعات ، شماره ١٢٩٥/ ٣١٢ مؤرخ ٢٠/ ٤/ ١٣٤٢ ، خيلى محرمانه ، ارشيف مركز اسناد انقلاب إسلامى .

٦- يادداشت داريوش همايون به اقاى أمير عباس هويدا نخست وزير ، مؤرخ ٢٣/ ١١/ ١٣٤٥ ارشيف اسناد مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران تحت شماره (٨ – ١٩٤٨ – ١٥ – ٣٢ – ٦٤٣هـ) .

٧- تلكراف سفارت شاهنشاهى إيران دركراجى به اقاى ارام — بلكراد ، فورى مؤرخ ١٧/ ٣/ ١٣٤٥ ، ارشيف اسناد مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران ، تحت شماره ١٢٧٠ .

٨- كزارش اقاى أمير محمد اسفنديارى به اقاى اردشير زاهدى وزير امور خارجه ، درمور سفر اوبه مصر ، درشرف ازبس كيرى روابط سياسى بين دوكشور ، محرمانه ، ارشيف مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران ، تحت شماره ١/ ٤٧ – ٣٢ – ٥٢١ الف .

✦ ثانيا: المراجع:

(١) المراجع العربية:

١- آية الله خميني: دروس في الجهاد والرفض ، بدون مكان ، ١٩٧٨م.

٢- أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب ، سلسلة قصة ثورة ٢٣ يوليو ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣م.

٣- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): الولايات المتحدة والشرق العربى ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، أبريل ١٩٩٧م.

٤- أحمد محمود صبحي: البحرين ودعوى إيران ، مطبعة عوف إسكندرية ، كفر الدوار مصر ، ١٩٦٢م.

٥- أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ، كتاب الحرية (٢٢) ، ط١ ، القاهرة ١٩٨٩م.

٦- أحمد يوسف أحمد: الدور المصرى فى اليمن ١٩٦٢ – ١٩٦٧م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١م.

٧- أسد الله علم: الشاه وأنا ، المذكرات السرية لوزير البلاط الإيرانى أسد الله علم ، اعداد على ناغى على خانى ، تعريب فريق من الخبراء العرب ، ط ١ ، مكتبة مدبول ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

٨- إسماعيل صبرى مقلد (دكتور): العلاقات السياسية الدولية ، دراسة فى الأصول والنظريات ، ط٤ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤م.

٩- أمين مصطفى: إيران وفلسطين بين عهدين ، ط١ ، المركز العربى للأبحاث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٦م.

١٠- أمين هويدى: حروب عبد الناصر ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

١١- بليد وفسكا وبلوخ: الجاسوسية والجاسوسية المضادة ، بيروت ، ١٩٩١م.

١٢- حسين مجيب المصرى (دكتور): إيران ومصر عبر التاريخ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢م.
١٣- حمدى الطاهرى (دكتور): خمس سنين سياسة ، ط١ ، مطبعة النصر ، القاهرة ، ١٩٨٢م.
١٤- الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط ، أعمال الندوة التى عقدت بالإسكندرية (١٥ – ١٩٩٤/١٢/٧) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٩٥م.
١٥- دونالدولبر: إيران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد النعيم حسنين ، دار الكتاب المصرى اللبنانى ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
١٦- سعد الأنصارى: العلاقات العراقية – الإيرانية خلال خمسة قرون ، ط١ ، دار الهدى ، بيروت ، ١٩٨٧م.
١٧- سيد جلال الدين مدنى (دكتور): تاريخ إيران السياسى المعاصر ، ترجمة سالم مشكور ، ط١ ، منظمة الإعلام الإسلامى، طهران، ١٩٩٣م.
١٨- شيموئيل سيجيف: المثلث الإيرانى ، ط١ ، ترجمة غازى السعدى ، ط١ ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٣م.
١٩- ـــــــ: المثلث الإيرانى ، دراما العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية ـ الأمريكية، الكتاب الثانى ، ترجمة دار الجليل ، ط١ ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٠م.
٢٠- صـلاح الدين الحديدى: شاهد على حرب ١٩٦٧م ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٤م.
٢١- صلاح بسيونى: مصر وأزمة السويس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠م.
٢٢- عبد السلام فهمى: تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين ، مطبعة المركز النموذجى ، الجيزة ، ١٩٧٣م.
٢٣- عبد اللطيف البغدادى: مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، ط١ ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٧م.

٢٤- فتحى الديب: عبد الناصر وثورة إيران ، ط١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
٢٥- فواز جرجس (دكتور): النظام الإقليمى العربى والقوى الكبرى ، دراسة فى العلاقات العربية – العربية ، والعربية – الدولية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٧م.
٢٦- فهمى هويدى: إيران من الداخل ، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧م.
٢٧- ـــــ: العرب وإيران: وهم الصراع وهم الوفاق ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١م.
٢٨- كمال مظهر أحمد (دكتور): دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٨٥م.
٢٩- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الأول: ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٥٨م ، مصلحة الاستعلامات ، وزارة الإرشاد القومى ، القاهرة.
٣٠- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، القسم الثالث ، فبراير ١٩٦٠ – يناير ١٩٦٢م ، مصلحة الاستعلامات ، وزارة الإرشاد القومى ، القاهرة.
٣١- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الخامس ، يوليو ١٩٦٤م – يونيو ١٩٦٦م ، مصلحة الاستعلامات ، وزارة الإرشاد القومى ، القاهرة.
٣٢- مجموعة من الباحثين: إيران ١٩٠٠ – ١٩٨٠ ، ط١ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠م.
٣٣- محمد السعيد جمال الدين: (دكتور) دولة الإسماعيلية فى إيران ، بحث فى تطور الإسماعيلية إلى قيام الدولة ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٣٤- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ؛ حرب الثلاثين سنة ، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
٣٥- ـــــ: سنوات الغليان ، جـ١ ، ط١ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨م.
٣٦- ـــــ: مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، ط٤ ، دار الشروق القاهرة ١٩٨٨م.
٣٧- ـــــ: الانفجار ، ١٩٦٧م (حرب الثلاثين عاما) مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠م.
٣٨- ـــــ: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: عواصف الحرب وعواصف السلام ، الكتاب الثانى ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٦م.
٣٩- محمد عودة ، فيليب جلاب وسعد كامل: قصة السوفييت فى مصر ، دار ابن خلدون ، بيروت.
٤٠- محمد فوزى: حرب الثلاث سنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٠م ، مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق ، دار طلاس ، دمشق ١٩٨٦م.
٤١- محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ ، الجزء الأول ـ الجزء الثانى ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٧م
٤٢- مصطفى عبد القادر: التاريخ السياسى لإمارة عربستان ١٨٩٧ - ١٩٢٥م ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١م.
٤٣- مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام: القضية الفلسطينية فى كلام الإمام الخمينى ، ط١ ، طهران ، ١٩٩٥م.
٤٤- ـــــ: الكوثر ، مجموعة من خطب الإمام الخمينى (١٩٦٢ - ١٩٧٨) جـ١ ، ط١ ، طهران ، ١٩٩٦م.

٤٥- نور الدين آل على (محرر): جوانب من الصلات الثقافية بين إيران ومصر ، من منشورات المركز الثقافى الإيرانى بالقاهرة، ط٢ ، ١٩٧٨م.
٤٦- هيلين كارير دانكوس: السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ١٩٥٥ — ١٩٧٥م ، ترجمة عبد الله إسكندر ، دار الكلمة للنشر ، بيروت، ١٩٨٣م.

(٢) <u>المراجع الفارسية</u>:

١- اطلاعات دريكربع قرن ، سازمان ومؤسسة فرهنكى اطلاعات ، تهران ، ١٣٢٩هـ. ش.
٢- ال بى الول ساتن: رضا شاه يا إيران نو ، ترجمة عبد العظيم صبورى ، جاب أوفست محمد على علمى ، تهران ، ١٣٣٣هـ. ش.
٣- امام در برابر صهيونيسم ؛ مجموعة ديدكاهها وسخنان امام درباره رزيم اشغالكر قدس ، دفتر سياسى سباه باسداران انقلاب إسلامى ، بمناسبت روز قدس ، تهران ، ١٣٦١ هـ. ش.
٤- اندره فونتن: تاريخ جنك سرد ، جلد اول ، ترجمة عبد الرضا هوشنك مهدوى ، نشر نو ، تهران ، ١٣٦٤هـ. ش.
٥- ايرج ذوقى: تاريخ روابط سياسى إيران وقدرتهاى بزرك ، انتشارات بازنك، تهران ، ١٣٦٨ هـ. ش.
٦- باقر عاقلى: روز شمار تاريخ إيران ازمشروطه تا انقلاب إسلامى ، جلد دوم، نشر كفتار ، تهران ، ١٣٧٦ هـ. ش.
٧- جيمس بيل ، ويليام راجرلوس: مصدق ، نفت ، ناسيوناليسم إيران ، ترجمه عبد الرضا هوشنك مهدوى وكاوه بيات ، نشر كفتار ، تهران ١٣٧٢هـ. ش.
٨- حبيب الله شاملوئى: تاريخ إيران ازمادتا بهلوى ، انتشارات بنكاه مطبوعاتى صفيعليشاه ، تهران ، ١٣٣٧هـ. ش.

٩- رقيه سادات عظيمى (كردآورنده): كزيده اسناد روابط خارجى إيران ومصر، جلد دوم ، اداره انتشارات اسناد تاريخى دفتر مطالعات سياسى وبين المللى ، وزارت امور خارجه ، تهران ١٣٧٤هـ. ش.
١٠- ـــــ: كزيدة اسناد روابط خارجى إيران ومصر ، جلد سوم ادارة انتشارات اسناد تاريخى دفتر مطالعات سياسى وبين المللى ، وزارت امور خارجه ، تهران ١٣٧٦هـ. ش.
١١- روز شمار انقلاب إسلامى ، جلد أول (١/ ١/ ١٣٥٦ – ٣١/ ٦/ ١٣٥٦) جاب أول ، واحد تدوين تاريخ انقلاب اسلامى ، دفتر أدبيات انقلاب إسلامى ، تهران ، ١٣٧٦هـ. ش.
١٢- روز شمار انقلاب اسلامى ، جلد دوم (١/ ٧/ ١٣٥٦ – ٢٩/ ١٢/ ١٣٥٦) جاب أول ، واحد تدوين تاريخ انقلاب اسلامى ، دفتر أدبيات اسلامى ، تهران ، ١٣٧٧هـ. ش.
١٣- اس. ام وود هاوس: اسرار كودتاى ٢٨ مرداد ، شرح عمليات جكمه (آجاكس) ، ترجمة نظام دربندى ، انتشارات راهنما ، تهران ، ١٣٦٨هـ. ش.
١٤- صفاء الدين تبرائيان: إيران در اشغال متفقين ، مجموعة اسناد ومدارك ١٣١٨ – ١٣٢١ ، مؤسسة خدمات فرهنكى رسا ، تهران ١٣٧١ هـ. ش.
١٥- ـــــ: سراب يك زنرال ، بازشناسى نقش ارتشيد طوفانيان در حاكميت بهلوى دوم ، جاب اول ، مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر إيران ، تهران ، ١٣٧٧هـ. ش.
١٦- عبد الرضا هوشنك مهدوى: تاريخ روابط خارجى إيران ازبايان جنك جهانى دوم تا سقوط رزيم بهلوى ، جاب اول ، نشر مؤلف ، تهران ١٣٦٨هـ. ش.

١٧- ـــــــ: سياست خارجی إيران در دوران بهلوی ١٣٠٠ – ١٣٥٧ ، جاب سوم ، نشر البرز ، تهران ، ١٣٧٥هـ. ش.
١٨- علی اكبر ولاياتی: تاريخ روابط خارجی إيران در عهد شاه إسماعيل صفوی ، جاب اول مؤسسة جاب وانتشارات وزارت امور خارجه ، تهران ، ١٣٧٤هـ. ش.
١٩- علی رضا ازغندی: روابط خارجی إيران "دولت دست نشانده" ١٣٢٠ – ١٣٥٧ ، جاب اول ، نشر قومس ، تهران ، ١٣٧٦هـ. ش.
٢٠- غلامرضا نجاتی: جنبش ملی شدن صنعت نفت إيران وكودتای ٢٨ مرداد ١٣٣٢ ، جاب بنجم ، شركت سهامی انتشارات ، تهران ، ١٣٦٨هـ. ش.
٢١- فؤاد روحانی: تاريخ ملی شدن صنعت نفت در إيران ، سازمان كتابهای جيبی ، تهران ، ١٣٥٢هـ. ش.
٢٢- كروه جامی: كذشته جراغ راه اينده است ، انتشارات نيلوفر ، تهران ، ١٣٦٢هـ. ش. .
٢٣- مارك ج. كازيوروسكی: سياست خارجی أمريكا وشاه ، ايجاديك حكومت سلطه بذير در إيران ، ترجمه جمشيد زنكنه ، جاب دوم ، مؤسسه خدمات فرهنكی رسا ، تهران ، ١٣٧٣هـ. ش.
٢٤- محمد اختريان: نقش امير عباس هويدا در تحولات سياسی – اجتماعی إيران ، جاب اول ، انتشارات علمی ، تهران ، ١٣٧٧هـ. ش.
٢٥- محمد حسن رجبی: زندكی‌نامه سياسی إمام خمينی ، جاب بنجم ، انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامی ، تهران ، ١٣٧٧هـ. ش.
٢٦- محمد رضا بهلوی: انقلاب سفيد ، تهران ، ١٣٤٠هـ. ش.
٢٧- محمد مصدق: خاطرات وتألمات ، انتشارات علمی ، تهران ، ١٣٦٥ هـ. ش.

٢٨- مرتضی صادقكار: روانشناسی محمد رضا بهلوی وهمسرانش: فوزيه. ثريا. فرح ، جاب دوم ، ناشرنوك ، تهران ، ١٣٧٦هـ. ش.

٢٩- محسن حيدر نيا: روابط نواستعماری شوروی با إيران ، انتشارات ندا ، تهران ، ١٣٥٣هـ. ش.

٣٠- محمود طلوعی: داستان انقلاب ، جاب بنجم ، نشر علم ، تهران ، تابستان ١٣٧٥هـ. ش.

٣١- ـــــ: بدر وبسرناكفته ها از زندكی وروزكار بهلوی ، جاب ششم ، نشر علم ، تهران ، ١٣٧٦هـ. ش.

٣٢- ـــــ: فرهنك علوم سياسی ، جاب دوم ، نشر علم ، تهران ، ١٣٧٧ هـ. ش.

٣٣- مسعود بهنود: ازسيد ضياء تابختيار ، دولتهای إيران ازسوم اسفندماه ١٢٩٩ تابهمن ما ١٣٥٧ ، جاب هفتم ، نشر سازمان انتشارات جاويد ، تهران ، زمستان ١٣٧٧هـ. ش.

٣٤- م.ع منشور كركانی: سياست دولت شوروی در إيران از ١٢٩٦ تا ١٣٠٩ ، جلد اول ، جابخانه مظاهری ، تهران ، ١٣٢٦هـ. ش.

٣٥- منوجهر محمدی: مروری برسياست خارجی إيران در دوران بهلوی ، يا تصميم كيری نظام تحت سلطه ، جاب اول ، نشر دادكستر ، تهران ، ١٣٧٧هـ. ش.

٣٦- وزارت امور خارجه إيران: نظری برمناسبات إيران وافريقيا ، تهران ، ١٣٥٠هـ. ش.

٣٧- ويليام سوليوان: مأموريت در إيران ، ترجمه محمود مشرقی ، جاب دوم ، نشر سازمان انتشارات هفته ، تهران ، اذرماه ١٣٦١هـ. ش.

٣٨- ويليام شوكوراس: اخرين سفرشاه ، سرنوشت يك متحد امريكا ، ترجمه عبد الرضا هوشنك مهدوی ، جاب دهم ، تهران ، ١٣٧٦ هـ. ش.

(٣) المراجع الإنجليزية:

1- Shahram chubin & Zabih: the foreign Relation of IRAN, U.S.A university of California press 1974.

2- Rouhollah Ramazani: IRAN's foreign policy 1941-73 university press of virginia, charlottesville 1975.

ثالثا: الدراسات غير المنشورة:

✦ العربية:

١- جمال على زهران: العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية، التطور التاريخي.. الدلالات والانعكاسات والآفاق المستقبلية، (بحث للقيادة المشتركة)، القاهرة، ١٩٨٩م.

٢- خليل فضل الكنيسي: حلف بغداد ٢٤ فبراير ١٩٥٥م، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

٣- عبد السلام فهمى: موجز تاريخى عن البحرين والادعاءات الإيرانية، وزارة الخارجية القاهرة، ١٩٦٧م.

٤- ـــــــ: موجز تاريخى عن الخليج العربى بين المطامع الإيرانية واتحاد إمارات الخليج العربى، ١٩٦٨م.

٥- محمد بدر الدين مصطفى: سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ – ١٩٨٩م، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

٦- نجوى كمال كيره: حياة العامة فى مصر فى العصر الفاطمى، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٠م.

✦ الفارسية :

١- علي بالين برست : بررسى روابط جمهورى إسلامى إيران وجمهورى عربى مصر (با تأكيد بر راههاى عملى كسترش روابط) بايان نامه تحصيلى جهت أخذ درجه كارشناس أرشد ، رشته علوم سياسى ، دانشكاه آزاد إسلامى (واحد تهران)، سال تحصيلى ٧٦ – ١٣٧٥هـ. ش.

ثالثا : الدوريات والمجلات والصحف :

✦ العربية :

١. الأزهر ، جـ٢ ، مجلد ٣٢ ، صفر ١٣٨٠هـ (يوليو ١٩٦٠م).
٢. السياسة الدولية ، العدد الرابع ، أبريل ، ١٩٦٦م. فصلية تصدرها مؤسسة الأهرام.
٣. السياسة الدولية ، العدد السادس ، أكتوبر ١٩٦٦م. فصلية تصدرها مؤسسة الأهرام.
٤. السياسة الدولية ، العدد الرابع والخمسون ، يوليو ١٩٧٦م. فصلية تصدرها مؤسسة الأهرام.
٥. السياسة الدولية ، العدد السادس والستون ، أكتوبر ١٩٨١م. فصلية تصدرها مؤسسة الأهرام.
٦. الملل والنحل ، التقرير السنوى السادس ، الصادر عن مركز ابن خلدون ، القاهرة ، ١٩٩٩م.
٧. المنار ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٥م ، السنة الأولى ، شهرية سياسية – فكرية ، تصدر عن دار الفكر العربى للأبحاث والنشر ، باريس.
٨. سجل العالم العربى ، (يناير – ديسمبر ١٩٦٨) ، وثائق وأحداث ، آراء سياسية ، موسوعة سياسية تصدر عن دار الأبحاث والنشر ، بيروت.
٩. سجل العالم العربى ، (أغسطس – أكتوبر ١٩٦٩) ، وثائق وأحداث ، آراء سياسية ، موسوعة سياسية تصدر عن دار الأبحاث والنشر ، بيروت.

١٠. شرق نامه ، العدد الأول ، السنة الأولى ، يناير ٢٠٠١ ، فصلية تصدر عن دار المستقبل العربى ، القاهرة.
١١. مختارات إيرانية ، العدد الثانى – السنة الأولى ، شهرية يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة.
١٢. منبر الإسلام ، العدد الخامس ، ٢٢/ ١١/ ١٩٦٣م.
١٣. جريدة الجمهورية ١٠/٨/ ١٩٦٠م.
١٤. جريدة الأخبار ١٢/ ١/ ١٩٦٦م.
١٥. جريدة القبس (كويتية) ٤/ ١٢/ ١٩٨٦م.
١٦. جريدة المصري : ١٤/ ٥/ ١٩٥١ – ٢٩/ ٥/ ١٩٥١ – ٢٢/ ٦/ ١٩٥١ – ٢٣/ ٦/ ١٩٥١ – ٢٥/ ٦/ ١٩٥٠م.
١٧. جريدة الأهرام : ٤/ ١٠/ ١٩٥١ – ٣١/ ١٠/ ١٩٥١ – ٧/ ١١/ ١٩٥١ – ١٥/ ١١/ ١٩٥١ – ١٩/ ١١/ ١٩٥١ – ٢٠/ ١١/ ١٩٥١ – ٢١/ ١١/ ١٩٥١ – ٢٢/ ١١/ ١٩٥١ – ٢٣/ ١١/ ١٩٥١ – ٢٧/ ٧/ ١٩٦٠ – ٢٩/ ٧/ ١٩٦٠ – ٤/ ٨/ ١٩٦٠ – ٥/ ٨/ ١٩٦٠ – ٦/ ٦/ ١٩٦٣ – ١٦/ ٦/ ١٩٦٣ – ٢٣/ ٦/ ١٩٦٣ – ٢٥/ ٣/ ١٩٦٤ – ٢٩/ ٩/ ١٩٦٥ – ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٥ – ٢/ ٦/ ١٩٦٧م.

✦ الفارسية:

١- اطلاعات ماهانه ، شماره (٥٥) مهرماه ، ١٣٣١هـ. ش.
٢- خاورميانه ، فصلنامه شماره (٤) ، سال دوم ، زمستان ١٣٧٤هـ. ش. مركز بزوهشهاى علمى ومطالعات استراتزيك خاورميانه ، تهران.
٣- روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٧هـ. ش. ، كزارس ساليانه اخبار واسناد ، اداره انتشارات ومدارك وزارت امور خارجه.
٤- روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٨هـ. ش. ، كزارس ساليانه اخبار واسناد ، اداره انتشارات ومدارك وزارت امور خارجه.
٥- روابط خارجى إيران درسال ١٣٤٩هـ. ش. ، كزارس ساليانه اخبار واسناد

اداره انتشارات ومدارك وزارت امور خارجه .
٦- روابط خارجي إيران درسال ١٣٥٠ هـ. ش. ، كزارس ساليانه اخبار واسناد ، اداره انتشارات ومدارك وزارت امور خارجه .
٧- شرق بيدار ، شماره (١٥) سال جهارم ، ابانماه ١٣٣٥هـ. ش .
٨- قيام ١٥ خرداد ١٣٤٢ ، (١٤) ، جاب اول ، دفتر أدبيات انقلاب إسلامى ، تهران ، ١٣٧٦ هـ. ش .
٩- مطالعات افريقيا ، شماره سوم ، سال اول ، تابستان ١٣٧٤هـ. ش. ، دفتر مطالعات سياسى وبين المللى وزارت امور خارجه ايران .
١٠- نشريه وزارت امور خارجه ، شماره (٤) ، دوره دوم ، تحت نظر اداره اطلاعات ومطبوعات وزارت امور خارجه ، تهران ، مهرماه ١٣٣٥ هـ. ش .
١١- نشريه وزارت امور خارجه ، شماره (٤) ، دوره دوم ، تحت نظر اداره اطلاعات ومطبوعات وزارت امور خارجه ، تهران ، ديماه ١٣٣٥هـ. ش .
١٢- اطلاعات (روز نامه) ١٥/ ٢/ ١٩٩٥م .
١٣- جمهورى إسلامى (روز نامه) الاعداد من: ٢٩/ ٧/ ١٩٩٦ وحتى ١٢/ ٨/ ١٩٩٦م .
١٤- كيهان ٢٢ خرداد ١٣٧٤هـ. ش. و ٢٠ اذر ١٣٧٣هـ. ش. و ٢٣ آذر ١٣٧٣ هـ. ش .

ملحق الوثائق

نمره ۲۱۹
تاریخ ۲۵/ ۴/ ۱۳۴۱
خیلی فوری است

وزارت امور خارجه - اداره کارگزینی دیپلماتیک



پاسخ بخشنامه شماره ۱۹۰۲/۱/۶ مورخ ۴/۴/۱۳۴۱ راجع به
تهیه تاریخچه ... در مورد مشخصات و شرح حال نمایندگان اولین ایران
مراتب زیر را به عرض میرساند:

در اوائل قرن نوزدهم میلادی که کشور مصر جزئی از امپراطوری عثمانی محسوب میشد عده زیادی از تجار و بازرگانان ایرانی که کالای خود را به مصر حمل مینمودند و ... از ایرانیان که به مصر آمده و عده زیادی از آنان در مصر اقامت داشته‌اند که ... ایرانیان ... در مصر بوده‌اند.

در نیمه اول قرن نوزدهم امور مربوط به ایرانیان مقیم از طرف سفارت کبرای ایران در قسطنطنیه رسیدگی میشد و تا زمانی که ایران در مصر نماینده سیاسی نداشت کارهای ایرانیان را سفارت کبرای ایران در قسطنطنیه ... و تا آن زمان رسیدگی به کار ایرانیان مقیم مصر را به عهده داشته است ... میرزا ... به سمت ... سفارت ایران در ... را به مصر ... در سال ۱۲۵۴ هجری قمری ... آمده بود.

گرچه مدارک ... تاریخ دقیق تاسیس نمایندگی ایران را در ... در دفتر ... لیکن در نتیجه مطالعات ... تاریخ روابط سیاسی ایران و مصر به این نتیجه رسیده‌ایم که اولین نمایندگی ایران در قاهره در سال ۱۲۶۹ هجری قمری مطابق ۱۸۵۲ میلادی و ... سال ۱۲۳۱ شمسی تاسیس شده و نام "جنرال قونسولگری ایران" ... است ... و ... از ... در ... "جنرال قونسولگری" ... دولت ایران ... "جنرال قونسولگری" ... ایرانیان ... امور ... را اداره مینموده است.

در سال ۱۲۸۶ هجری قمری مطابق سال ۱۲۴۸ شمسی یکی از کارمندان سفارت ایران در قسطنطنیه بنام میرزا ... به سمت "جنرال قونسولگری ایران" ... در مصر ... تا سال ۱۲۸۱ شمسی در آنجا بوده و انجام وظیفه نموده است.

از ... قرن نوزدهم میلادی ... دولت ... نمایندگی ... (Agents Diplomatiques) ... اقدام نمودند.

به کنسولگری دولت ایران نیز تلگراف نمودند و چنین حقی را برای ایران [illegible]

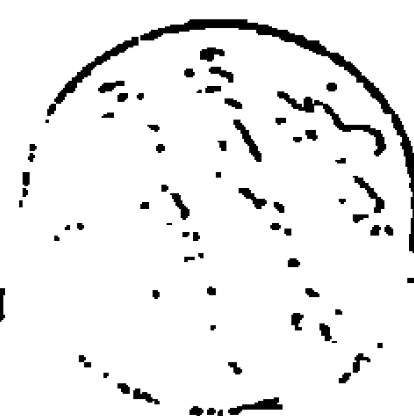
ایران را از ژنرال کنسولگری به "وکالت سیاسی" تبدیل نماید و برای اجرای این منظور
حاج محمد خان [illegible] که از ذی‌حجه سال ۱۳۰۱ [illegible] تا جمادی‌الثانی سال ۱۳۰۴
هجری قمری (سپتامبر ۱۸۸۴ - مارس ۱۸۸۷ میلادی) در مصر ماموریت داشته سعی به تبدیل
"ژنرال قنسولگری ایران" به "وکالت سیاسی" داشته و برای اجرای این منظور در مکاتبات
نامه‌ها که عنوان "ژنرال قنسول و وکیل سیاسی دولت علیه ایران" [illegible]
قید نموده است و بعد از وی ژنرال میرزا نجفقلی خان [illegible] در موقع ورود به قاهره خود را وکیل
سیاسی دولت ایران معرفی نموده و راجع به تبدیل ژنرال قنسولگری ایران به وکالت سیاسی
مقدمات زیادی فراهم نموده است در نتیجه از سال ۱۳۰۵ هجری قمری مطابق ۱۲۶۶ شمسی تا
[illegible] ۱۹۲۲ میلادی (۲۴ اسفند ۱۳۰۰ شمسی) که استقلال مصر رسماً اعلام شد
نمایندگی دولت ایران در مصر بنام "وکالت سیاسی دولت علیه ایران" خوانده میشد.

پس از اعلان [illegible] رسمی استقلال مصر در روز پانزدهم ماه مارس سال ۱۹۲۲
میلادی میرزا فتح‌الله خان انوار (مرحوم فتح‌الله نوری کردان) (?) وکیل سیاسی دولت ایران در مصر جریان را
به مرکز اطلاع داد و تقاضا نمود که دولت ایران استقلال مصر را به رسمیت بشناسد دولت [illegible]
هم به وکیل سیاسی خود تلگرافاً دستور داد [illegible] استقلال مصر را از طرف دولت ایران به وزارت خارجه مصر ابلاغ
نماید. [illegible] میرزا فتح‌الله خان انوار [illegible] به موجب [illegible] مارس ۱۹۲۲ میلادی
[illegible]
[illegible] طی مراسله رسمی شناسائی فوق را به وزارت خارجه مصر اطلاع داد و از آن تاریخ
"وکالت سیاسی ایران" به "سفارت ایران" (?) در قاهره تبدیل گردید و میرزا فتح‌الله خان انوار [illegible]
[illegible]
[illegible] سال ۱۳۱۷) شمسی دولت [illegible] سفارت ایران در مصر را به [illegible]

تبدیل نماید و برای اجرای این منظور وزارت امور خارجه ایران در [illegible] به آقای عبدالفتاح
یحیی پاشا وزیر [illegible] خارجه مصر در این باره تذکر داد که دولت مصر در اواخر دی
۱۳۱۷ شمسی موافقت خود را با تبدیل سفارت ایران در قاهره و سفارت مصر در تهران به سفارت کبری
اعلام داشت و به ترتیب فوق سفارتخانه‌های ایران و مصر از بهمن ماه سال ۱۳۱۷ شمسی به
سفارت کبری مبدل گردید و [illegible] اولین سفیر کبیر [illegible]
[illegible] ایران در تاریخ ۲۸ بهمن ماه سال ۱۳۱۷ شمسی مطابق [illegible] فوریه ۱۹۳۹
به قاهره وارد شد و روز ۲۵ بهمن ماه اعتبارنامه خود را در کاخ عابدین تقدیم ملک فاروق
[illegible] نمود.

سفارتکبرای شاهنشاهی ایران در توکیو اولین سفارتکبرای خاورمیانه مقیم [illegible] محسوب میگردد زیرا قبل از سال ۱۳۱۷ شمسی فقط دولت افغانستان در ژاپن سفارتکبری داشته است. سفارتکبرای ایران در ژاپن از سال ۱۳۱۷ شمسی تا سال ۱۳۳۹ دایر بود و سرانجام در روز بیست و ششم ژوئیه سال ۱۹۶۰ مطابق چهارم مرداد ۱۳۳۹ ساعت ۹ شب قطع روابط سیاسی بین ایران و مصر اعلام شد و جناب آقای جمشید قریب آخرین سفیر کبیر شاهنشاهی در ژاپن روز یکشنبه نهم مرداد ۱۳۳۹ ساعت ۲ ½ بعد از ظهر خاک ژاپن را ترک کردند.

خلاصه مطالب فوق



۱ ـ تاریخ قطعی تاسیس نمایندگی ایران در ژاپن سال ۱۲۳۱ شمسی مطابق با سال ۱۸۵۲ میلادی میباشد و در حقیقت آن هنگام تاسیس سرکنسولگری بوده است.

۲ ـ اولین نمایندگی ایران در ژاپن [illegible] است که تحت [illegible] سفارتکبرای ایران در قسطنطنیه (اسلامبول) [illegible] در سال ۱۲۴۸ شمسی به توکیو وارد شده است

۳ ـ تاریخ ارتقاء نمایندگی ایران به درجات بالاتر :

در سال ۱۲۹۶ شمسی سرکنسولگری ایران به «وکالت سیاسی دولت ایران» تبدیل شد

در روز پنجم فروردین ۱۳۰۱ شمسی مطابق ۲۵ مارس ۱۹۲۲ میلادی وکالت سیاسی ایران به سفارت ایران در توکیو تبدیل شد

در سال ۱۳۱۷ شمسی سفارت ایران در توکیو به سفارتکبری ارتقاء یافت

اولین وکیل سیاسی ایران در ژاپن میرزا [illegible] خان ـ اولین وزیر مختار ایران [illegible] و اولین سفیر کبیر دولت شاهنشاهی آقای [illegible] بوده است.

۴ ـ تاریخ قطع روابط ایران و مصر چهارم مرداد ۱۳۳۹ و تاریخ حرکت سفیر کبیر ایران از توکیو روز یکشنبه نهم مرداد ۱۳۳۹ ساعت ۲ ½ بعد از ظهر میباشد. و وزارت امور خارجه از علت قطع روابط [illegible] اطلاع کامل دارند و احتیاجی به شرح نمیباشد.

[illegible]

معاهدة الصداقة وحقوق الاقامة بين الامبراطورية الفارسية والمملكة المصرية

حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية شاه الفرس

و

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

نظراً لما لدى جلالتيهما من خالص الرغبة في زيادة توثيق عرى الصداقة الكائنة بين دولتيهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت فيها قواعد علاقاتهما الودية وذلك الى ان تعقد اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية

وعينا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين :—

من لدن حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية شاه الفرس

حضرة صاحب السعادة فتح الله خان بكرثان القائم بادارة وزارة خارجيته

ومن لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

حضرة صاحب السعادة حسن نشأت باشا مندوبه فوق العادة ووزيره المفوض بطهران

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما وتبينا صحتها ومطابقتها للاصول المرعية اتفقا على الاحكام الآتية

المادة الأولى

يكون بين الامبراطورية الفارسية والمملكة المصرية وبين رعاياهما سلام دائم وصداقة خالصة

المادة الثانية

يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الطرفين المتعاقدين وجميع افراد بعثاتهم المعتبرين من هيئة التمثيل السياسي في بلاد الطرف الاخر بنفس الامتيازات والتعظيمات والحصانات التي يتمتع بها ممثلو الدول الاخرى ووكلاؤهم السياسيون وذلك على اساس التبادل

المادة الثالثة

يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين ان يعين لدى الدولة الاخرى قناصل عامين وقناصل ووكلاء قناصل من طائفة الموظفين يقيمون في العاصمة او في المدن المهمة التي يسمح عادة للوكلاء الاجانب بالاقامة فيها

ويجوز كذلك لكل من الطرفين المتعاقدين ان يعين بعد الحصول مقدما على موافقة الدولة الاخرى قناصل ووكلاء قناصل ووكلاء قنصليين شرفيين من غير طائفة الموظفين يقيمون في المدن السابق ذكرها انما لا يجوز انتخابهم من بين رعايا الدولة التي يقيمون فيها ويتمتع افراد الطائفتين بعد حصولهم على الاجازة اللازمة لقيامهم باعمالهم بالامتيازات الشرفية والحصانات المتفق عليها لكل منهما في القانون الدولي العام وذلك على اساس التبادل

المادة الرابعة

تكون لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين الحرية التامة في دخول بلاد الطرف الآخر والاقامة بها فلهم فيها حرية الذهاب والاياب والطواف والاقامة والتوطن مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد

ويتمتعون مثلهم مثل الوطنيين بالحماية المستمرة التامة وبالامن بالنسبة لاشخاصهم واملاكهم وحقوقهم ومصالحهم طبقا لقواعد القانون الدولي العام

ولا تمنع احكام هذه المادة من حق الابعاد المستعمل في الحالات الفردية وفقا لما يجري العمل عليه في القانون الدولي العام ولقواعد القانون المذكور

المادة الخامسة

يجوز لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين ان يباشروا في بلاد الطرف الاخر كافة انواع الصناعة والتجارة وكل حرفة

او مهنة مهما كانت الا ما خصص منها بقوانين البلاد للوطنيين دون الاجانب وما كان منها موضوع احتكار للدولة [illegible]

او احتكار منحته الدولة

ويكون لهم حق امتلاك وحيازة المنقولات والعقارات والتصرف فيها مع مراعاة القوانين واللوائح المعمول بها

في البلاد التي يقيمون فيها وتكون حالهم في ذلك كافة كحال رعايا اكثر الدول امتيازا لديها . ولا يجوز اسوة بالوطنيين

نزع املاكهم ولا حرمانهم من الانتفاع بها ولو مؤقتا الا لسبب يعتبر قانونا من المنافع العامة وفي مقابل تعويض .

المادة السادسة

يخضع رعايا كل طرف من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الاخر اسوة بالوطنيين للتشريع المحلي من قوانين ومراسيم (كلمة زائدة)

وقرارات ولوائح في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها كما يخضعون لجهات

الاختصاص المخصصة للوطنيين

وتطبق الجهات المختصة قانونا في مسائل الاحوال الشخصية من جهات الاختصاص السابقة الذكر التشريع الاهلي

الخاص بالمتقاضين طبقا لقواعد القانون الدولي وذلك في حالة التجاء احد الخصوم في الدعوى اليها

لا تخل الاحكام السابقة بالاختصاصات المعترف بها عموما للقناصل بمقتضى العادات الدولية في مسائل

الاحوال المدنية ولا بحقهم في الاختصاص العرفي

المادة السابعة

يعفى رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الاخر من جميع الالتزامات الشخصية او السخرة او المعونة

ذات الصبغة العسكرية وكذلك يعفون من كل اعانة اهلية او قرض جبري او ضريبة استثنائية فرضت

لحاجات حربية

المادة الثامنة

يوافق الطرفان المتعاقدان على ان يعقدا بينهما في اقرب فرصة اتفاقات قنصلية وجمركية وتجارية مبنية

على المساواة التامة في الحقوق بين الدولتين

المادة التاسعة

يعمل بهذه المعاهدة لمدة خمس سنوات فاذا لم يبطلها احد الطرفين المتعاقدين في ظرف سنة شهور سابقة

على انتهاء السنوات الخمسة الاولى جاز ابطالها بعد مضى السنوات الخمسة فى اى وقت باخطار يسبق تاريخ الابطال بستة شهور

المادة العاشرة

يصدق على هذه المعاهدة ويتبادل التصديقان فى طهران باسرع ما يمكن

المادة الحادية عشرة

يعمل بهذه المعاهدة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها

المادة الثانية عشرة

وضعت هذه المعاهدة من صورتين باللغات الفارسية والعربية والفرنسية وفى حالة حدوث خلاف يعتمد النص الفرنسى

وتاييدا لما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان هذه المعاهدة ووضعا عليها ختميهما
طهران فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ هجرية (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ميلادية)

بروتوكول اضافى

١ـ لا تؤثر هذه المعاهدة فى شئ على احكام الاتفاق المؤقت المعقود بين الطرفين المتعاقدين

فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٣

٢ـ تبقى الدعاوى التى رفعت الى جهات اختصاص بمقتضى القواعد المعمول بها قبل العمل بهذه المعاهدة

من اختصاص هذه الجهات دون غيرها لحين صدور حكم نهائى فيها

طهران فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٧ هجرية (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ميلادية)

(١)

حضرة صاحب الدولة وزير خارجية دولة عليه ايران بطهران.

بعد الاحترام - تتشرف الموقعون على هذا رعايا دولة عليه ايران بمدينتي المنصورة وميت غمر دقهليه بالقطر المصري، برفع ما يأتي لدولتكم:-

سبق بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٢١ و ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ رفع أحدنا محمد رضا ? صفزاده التاجر بالمنصورة عرائض بين فيها الضرر الذي أصاب الرعايا الايرانيين من عقد المعاهدة الايرانية المصرية، اذ نصت هذه المعاهدة على تقاضي الايرانيين بالمحاكم الأهلية المصرية، ومنعتهم من التقاضي أمام المحاكم المختلطة التي كانوا يتقاضون أمامها منذ يوم ان انشئت المحاكم المختلطة في القطر المصري. وبين في العرائض أيضاً ان المحاكم المختلطة التي منع الايرانيون منها سريعة الاجراآت وحقوق الاجانب فيها منفصلة عن حقوق الوطنيين حسب قانونها بينما المحاكم الأهلية على العكس بطيئة الاجراآت مضيعة للحقوق. فبينما يفصل في القضية في المحاكم المختلطة في اسابيع قليلة تستمر في الأخرى وهي المحاكم الأهلية شهوراً عديدة بل سنوات كثيرة ولما كان معظم الرعايا الايرانيين بالديار المصرية هم تجار ومنهم ارباب الاملاك ولا يستغني الحال عن رفعهم قضايا لاستخلاص حقوقهم فالتجاؤهم الى المحاكم الأهلية حسب نص المعاهدة مضر بمصالحهم ومضيع لحقوقهم لأن المحاكم المختلطة هي المحاكم الممتازة صاحبة السيطرة والبطش في الديار المصرية وهي التي ترهب الأهالي وتخشاها الحكومة وفيها صيانة مصالح الاجانب ــــ والاجانب هنا لا يرضون التنازل عن قيد شعرة من امتيازاتهم. بل يطلبون المزيد منها ومما يؤيد ذلك ان حكومة تركيا تتفاوض مع الحكومة المصرية على أن تعامل رعاياها في القطر المصري معاملة الدول الممتازة. وأولاً التقاضي بالمحاكم المختلطة. ولا يرضي دولتنا العزيزة ان يكون الدول كلها محافظة على امتيازاتها ونحن نفقدها ونعيش ذليلين وحقوقنا تضيع امامنا ولا نجد معين. والايرانيون يتنازلون

[signature]

عن امتيازاتهم [illegible] حتى تنازلت باقي الدول
عن امتيازاتهم وأصبح الحكم واحداً لا فرق بين أجنبي وآخر كما هو
الحال في ايران ولكن ما دامت المحاكم المختلطة قائمة في الديار المصرية
والأجانب يلجأون إليها وهي كما قلنا ممتازة فليس من العدل أن
يحرم الايرانيون منها
وبما أن المعاهدة الايرانية المصرية تنتهي في يوم ١٠ يوليه ١٩٢٤م
[illegible] لذلك رفعنا
هذا لدولتكم [illegible] تجديد المعاهدة المذكورة [illegible]
التي أوضحناها [illegible] تضيع حقوقنا وتعرض أموالنا
للخطر [illegible] وكلنا أمل في إجابة ملتمساتنا [illegible]
[illegible]
[illegible] ١٩٢٤ [illegible]

[illegible]

H. HESSEIN EL ESTAHANI

Amin Cohen

Barclays Bank

ELIE J. WAHBE
Téléph.: BUK. 70
MIT-GHAMR

اتحاد الشباب الايرانى المصرى
١٢ شارع العباسية
بالقاهرة

رقم بوستعي ٦٢٩ ر

القاهرة فى ..../..../.... سنة ١٩٤

حضرة صاحب السعادة سفير دولة ايران الملكيــــة
بمصر - القاهـــــــرة

بعد التحية والاحترام ، أتشرف بافادة سعادتكم ان اتحاد الشباب الايراني المصرى المكون فى القاهرة فى مارس سنة ١٩٤٦ والذى شملتــــه حكومة حضرة صاحب الجلالة الشاهنشاه بالتقدير والرعاية ، قد تمت موافقة تسجيله بوزارة الشئون الاجتماعية بالقاهرة تحت رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٤٧ الامر الذى يشجع الاتحاد على المضى فى طريقه مستعينا بعون اللـــــــه وعناية سعادتكم ورعاية اولى الامر .

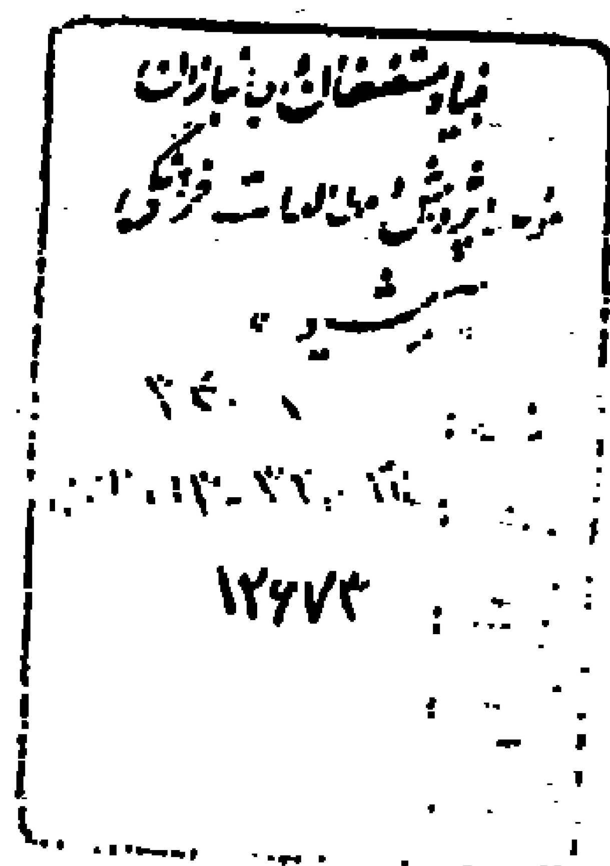
وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحتـــــرام ،

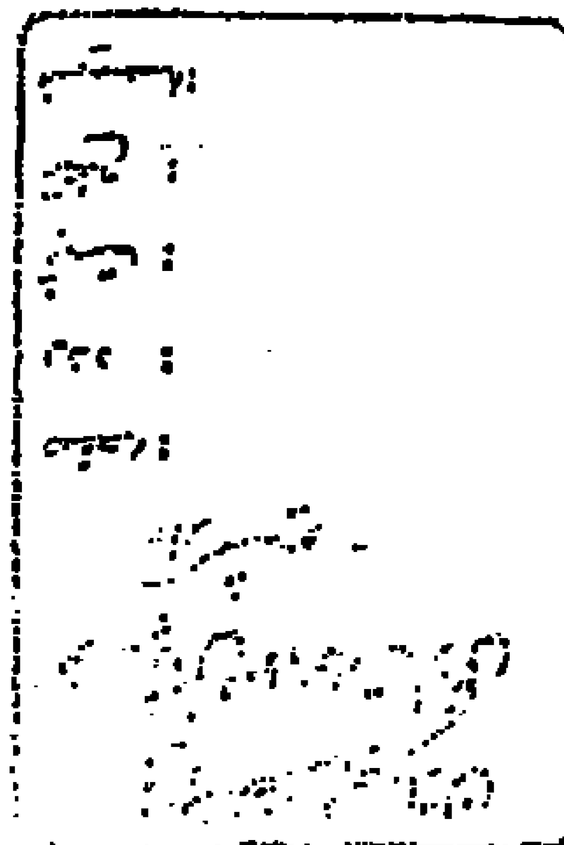
رئيس الاتحـــــــاد

[signature]

نتیجه مذاکرات رؤسای نمایندگیهای سیاسی شاهنشاهی در کشورهای خاوری، منعقد در تهران

(دوشنبه ۲۹ شهریور – پنجشنبه ۵ مهر ۱۳۴۱)





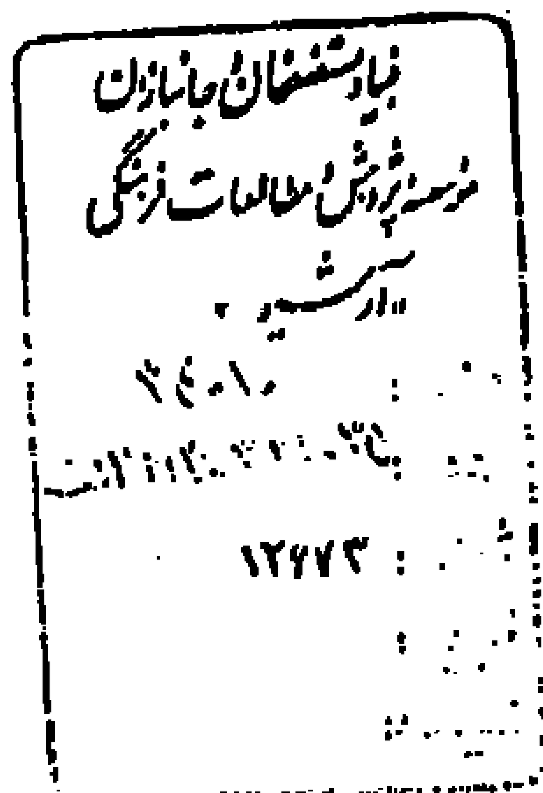
مصر و کانال سوئز

سعی در حل مسالمت آمیز مسئله کانال بر اساس تأمین آزادی عبور و مرور از کانال و رعایت حق حاکمیت مصر و مخالفت با هرگونه اعمال زور در این مورد و در صورت عدم توافق کوشش برای ارجاع آن به سازمان ملل متحد.

(اگرچه پیروزی مصر در موضوع کانال روی هم رفته عبارت از یک دولت ضعیف در مقابل دولت‌ها یا دول قوی‌تر است و مستلزم تأیید سیاست اتحادیه عرب و تقویت آن خواهد بود)

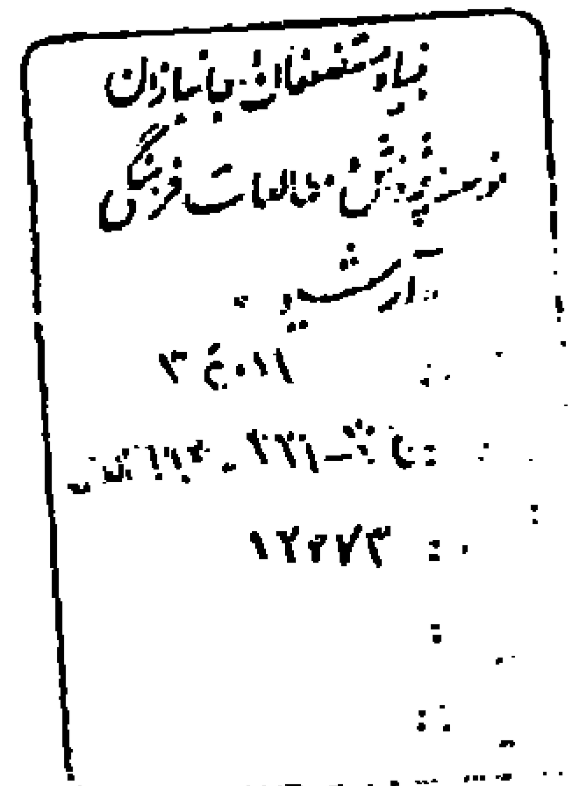
اساس سیاست عمومی مصر مبتنی بر تسلط بر دول عرب است تا بدان وسیله بهتر بتواند به مقاصد خصوصی نائل شود. همچنین سعی می‌کند از دین مقدس اسلام استفاده نموده و به وسیله ملل اسلامی سیاست خصوصی خود را پیش برد.

در قسمت تبلیغات امپراطوری عرب که به وسیله مصر میشود دولت شاهنشاهی ایران بایستی با نهایت دقت و مراقبت این امر را بنظر ملاحظه نموده و از هر اقدامی که مملکت با مصالح ایران موافق نباشد جلوگیری



نماید .

چون اهالی عرب زبان خوزستان ممکن است تحت تأثیر تبلیغات مصر و سایر کشورهای عرب واقع شوند باید در موقع پیشرفت عملیات عمرانی و ازدیاد نفوس آن استان سعی شود ایرانیان فارسی زبان در آنجا سکنی داده شود و همچنین در ترویج زبان فارسی منتهای کوشش بعمل آید .



۱۰

اتحادیه عرب

۱ - مشورت و تماس نزدیکتر با ترکیه بمنظور اتخاذ رویه سیاسی لازم نسبت بکشورهای عرب.

۲ - مذاکره با ترکیه برای اعمال نفوذ در عراق بمنظور جلب همکاری بیشتر آن دولت در مورد پیمان بغداد و دور نگاهداشتن آن از اتحادیه عرب.

۳ - جلب نظر پاکستان برای همکاری نزدیکتر با ایران در مقابل اتحادیه عرب.

۴ - سعی در حل اختلافات با دولت عراق و اتخاذ رویه تحبیب با آن کشور.

۵ - عدم شناسائی اتحادیه عرب و کوشش در تضعیف آن (بطور غیرمستقیم)

۶ - نزدیکی و دوستی بیشتر با عربستان سعودی

۷ - جلب توجه دول عرب باینکه ایران الزامی برای پشتیبانی از نظریات آنان ندارد و توقع عمل متقابل دارد.

۸ - در مورد دارالتقریب اسلامی که بیشتر ممکنست وسیله ای برای اجرای مقاصد مصر بشود در صورت امکان اقدام شود که مرکز آن از قاهره به نقطه دیگری منتقل گردد.

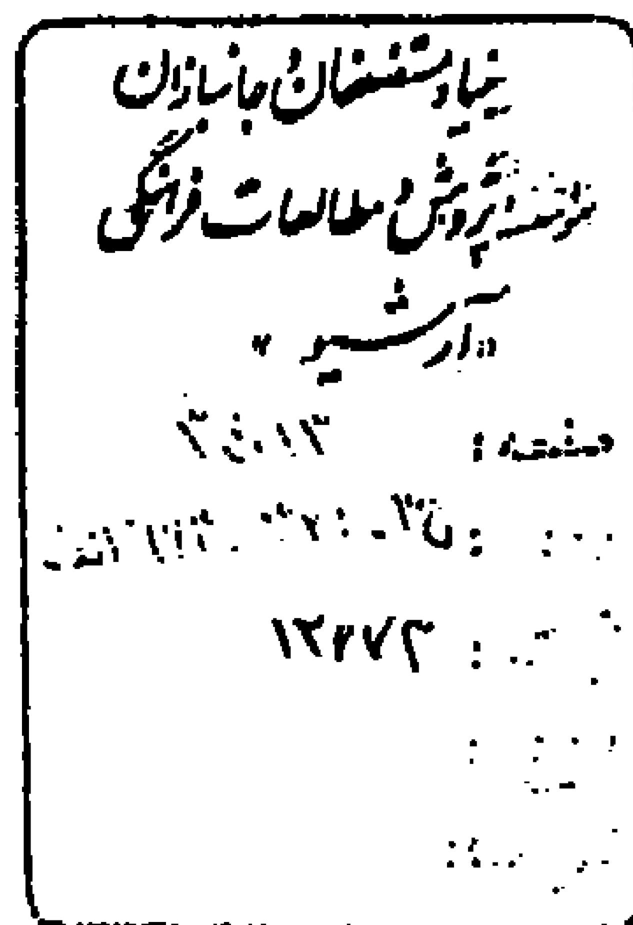
۱۱

شمال افریقا

تسریع در ایجاد روابط سیاسی مستقیم با [illegible] و لیبی و [illegible] ایران

شناساندن ایران و تمدن آن در آن نقاط و سعی در اینکه

این کشورها تحت نفوذ مصر و اتحادیه عرب قرار نگیرند.



۱۴

پیمان بغداد

اهم برای تقویت این پیمان از طرق ذیل:

- ایجاد تماس بیشتر بین اعضاء و وادار کردن آنان به مشورت (منظور مطالعات و تبادل نظر در ... مربوط به منافع عامه اعضا) در مسائل سیاسی و اقتصادی و غیره و خودداری از اتخاذ رویه فردی که با منافع سایر اعضاء ارتباط دارد.

۱- اهمیت دادن به برنامه‌های مشترک اقتصادی و سعی در اجرای آنها

۱- رفع سوء ظن از ممالکی که نسبت به پیمان بدبین هستند و روشن کردن ذهن آنها باینکه پیمان جنبه تدافعی دارد و علیه هیچ دولتی نیست.

۱- اقدام برای شرکت کامل آمریکا در پیمان.

اسرائیل

حفظ وضع فعلی (ستاتو - کو) در روابط

. توجه به تحولات سیاسی و اقتصادی این کشور.

- با بعضی از کشورهای عرب که در بعضی موارد نسبت به ایران رویه نامساعدشان می‌دهند باید بنحوی مقتضی تفهیم شود که در صورتیکه در این رویه مداومت دهند دولت ایران در سیاست خود نسبت به اسرائیل تجدید نظر خواهد کرد.

چون موضوع نزاع فلسطین و حکومت یهود و تقسیم فلسطین و مسئله اسرائیل که از یکطرف مصریها بدوام آن علاقه دارند تا بتوانند ملل عرب را دنبال خود بکشند و از طرف دیگر روسها هم ادامه وضعیت کنونی را مطابق مصالح خود می‌دانند تا بتوانند با اوضاع درهم و برهم فعالیت عمومی خود را تعقیب نموده پیش ببرند، صلاح عمومی دول شرق نزدیک اینست که هرچه زودتر بین دول عرب و فلسطین کار یکسره تمام شود و از هرگونه اقدامی که در این خصوص ممکنست بشود که تا حدی تعهد نماید مخصوصاً در سازمان ملل متحد.

بحرین

- مذاکره با دولت انگلیس و جلب توجه آن دولت باینکه :

باوضاع فعلی هرگاه خواه ناخواه بحرین از دست انگلستان خارج و با احتمال قوی بدست اعراب خواهد افتاد. نظر باینکه اعراب بطور کلی با انگلستان [illegible] لذا بنفع آن دولت خواهد بود که این جزیره در تصرف ایران که با او دوست است باشد.

۱ - اجرای برنامه‌های تبلیغاتی که (از قبیل طبع و نشر کتب و مقالات بزبان عربی و استفاده از رادیو) و برقرار کردن مراوده با اهالی بحرین در حدود امکان

۲ - توجه به عمران و آبادی جزایر بمنظور جلب نظر اهالی بحرین و شیخ نشینان خلیج

۳ - نظر باینکه احاله این مسئله به مراجع بین المللی به احتمال قوی منجر به از دست رفتن بحرین خواهد شد و با وضع فعلی نتیجه این امر مشکوک خواهد بود باید از هرگونه اقدام یا اظهار نظری که منجر بایجاد چنین وضعی شود خودداری شود از انتشارات بیموقع دیگر تحریک آمیز هم باید جلوگیری شود.

اتفــاق ثقـافى

بـين

الحكومة [redacted] الايـــــرانية

و

حكومة الجمهورية العربية المتحـــدة

\- - - - - - - - - - -

ان الحكومة الامبراطورية الايرانية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، رغبة منهما فى توثيق روابط الصداقة بينهما وتنمية التعاون الثقافى بين البلدين ،

قد قررتا عقد اتفاق ثقافى وعينتا لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين وهما : ــ

عن حكومة صاحب الجــلالة [redacted] ايران : السيد على اصغر حكمـــــت
وزير الخـــارجية

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة : السيد السفير محمود محرم حماد

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكــــــل القانونى ، قد اتفقا على ما ياتى : ــ

المـــادة الاولى

يعمل الطرفان الساميان المتعاقدان بقدر المستطاع على انماء العلاقات الثقافيـــــة بين البلدين وتقوية روح التفاهم بين الشعبين .

المـــادة الثانية

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بتشجيع التبادل الثقافى بين البلدين فـــــى الميادين الثقافية والعلمية والفنية وعلى الاخص ما يلى : ــ

أ ــ تقديم كل التسهيلات الممكنة لتبادل جميع انواع الكتب والمطبوعات المفيدة .

ب ــ تسهيل تبادل الافلام السينمائية ، الثقافية منها والاخبارية ــ التى يكون من شانها التعريف بحضارة البلدين .

ج ــ تنظيم معارض لفنونهما الوطنية .

د ــ تنظيم رحلات رياضية للطلاب .



هـ ــ تنظيم اذاعات لاسلكية غايتها تعزيز العلاقات الثقافية بين الطرفين .

المـــادة الثالثة

يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بتسهيل السفر الى بلده للاساتـــــذة وغيرهم من اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والكتاب والفنانين والطلاب ورعايا الطرف الآخـــر وبانشاء المنح الدراسية فى حدود امكانياته .

يعمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على معاونة طلابه على القيام بالدراسات العلمية والادبية والفنية فى مؤسسات الطرف الآخر وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها فى اقليم هذا الطرف الآخر .

المـــادة الخامسة

يعمل الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء وظائف اساتذة ذوى كراسى لتدريس اللغة الفارسية فى جامعات الجمهورية العربية المتحدة ووظائف اساتذة ذوى كراسى لتدريس اللغة العربية فى الجامعات الإيرانية وبزيادة امثال هذه الوظائف الموجودة فيها حاليا .

المـــادة السادسة

يعنى كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بان يسترعى انتباه المؤلفين والناشرين فى بلده الى الامور غير الصحيحة فى الكتب المدرسية والافلام والمطبوعات التى تنشر فـــــى بلده والتى تمس البلد الآخر ورؤسائه ، وفى هذا الصدد يعمل الطرفان الساميان المتعاقدان بقدر الامكان على ان تشمل المناهج الدراسية لدى كل منهما على قدر كاف من مادتـــــى التاريخ والجغرافيا يعين النشء على تكوين فكرة صحيحة عن البلد الآخر .

المـــادة السابعة

يعمل الطرفان الساميان المتعاقدان على تشجيع المباريات الرياضية وتنمية التعـــاون بين المؤسسات الرياضية والكشفية .

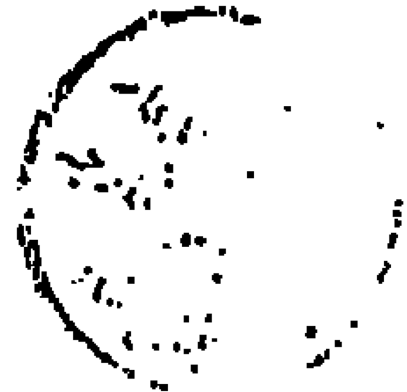
المـــادة الثامنة

يعمل الطرفان الساميان المتعاقدان على تشجيع السياحة بين البلدين بقصد زيادة التفاهم المتبادل بين الشعبين .

المـــادة التاسعة

يعقد الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقا خاصا بشأن اعتماد الدرجات الجامعيـــة ومعادلة الدبلومات والاجازات والشهادات التى تمنحها السلطات المختصة فى كل من البلدين ، ويقوم كل منهما بالاعتراف رسميا فى بلده بمعادلة الدراسات الابتدائية والثانوية والجامعيـــة الخاصة ببلد الطرف الآخر .

على ان يراعى عند عقد هذا الاتفاق اللوائح المعمول بها فى كل منهما فيما يتعلـــق بمعادلة الدبلومات .



- ٢ -

المـــادة العاشرة

يشجع الطرفان الساميان المتعاقدان انشاء جمعيات ومراكز ثقافية فى كل من البلدين تخضع للقوانين واللوائح المعمول بها فى البلد الذى يكون فيه مقرها .

المـادة الحادية عشرة

بقصد تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق ، يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقديـــن بتعيين ملحق او مستشار ثقافى فى بلد الطرف الآخر يتولى جميع الاتصـالات المتعلقـــة بالتعاون الثقافى بين الطرفين .

المـادة الثانية عشرة

تؤلف لجنة فى كل من البلدين تضم رئيس البعثة الدبلوماسية للبلد الآخر وثلاثة من كبار الموظفين يمثلون كل من وزارة التربية الوطنية والجامعة ووزارة الخارجية فى البلد الذى تؤلـف فيه اللجنة وتكون مهمة هذه اللجنة الاشراف على تنفيذ الاحكام الواردة فى هذا الاتفاق وتحقيق التعاون وتبادل الرأى لتذليل العقبات التى قد تعترض سبيل هذا التنفيذ ، وتجتمع اللجنـــة اربع مرات فى السنة .

المـادة الثالثة عشرة

يصدق على هذا الاتفاق من السلطات المختصة فى البلدين ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذى سيتم بمدينة طهران .

ولأى من الطرفين الساميين المتعاقدين ان ينهى العمل بهذا الاتفاق بان يخطـــر كتابة الطرف الآخر برغبته فى [illegible] هذه الحالة ينتهى العمل بالاتفاق بعد مضى ثلاثـــة اشهر من تاريخ تسلم الطرف الآخر للاخطار بالطرق الدبلوماسية .

حرر هذا الاتفاق فى طهران فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨ من نسختين بكل من اللغـــات الفارسية والعربية والفرنسية ويعتمد النص بكل من اللغات الثلاث عند اللزوم ، وفى حالة الخلاف فى تفسير النصين الفارسى والعربى يعول على النص الفرنسى .

عن الحكومة [redacted] الايرانيـــة		عـــن حكومة الجمهورية العربيـــة المتحـــدة

۱۳۴۵/۱۱/۲۳

جناب آقای امیرعباس هویدا

کاخ نخست وزیری ــ تهران

جناب آقای نخست وزیر

سیاست خارجی در چند سال گذشته یکی از جنبه های درخشان زندگی ملی ما بوده است . عادی کردن روابط و رفع تشنجات با همسایه شمالی که به افزایش ثبات سیاسی کشور و یک سلسله قراردادهای همکاری اقتصادی بسیار ثمربخش منجر شده است؛ گشودن باب مناسبات نزدیک و بسیار مفید با کشورهای اروپای شرقی ؛ بسط روابط با افغانستان که مخصوصا پس از ابتکار شاهانه در برطرف ساختن اختلافات آن دولت و پاکستان بر دامنه آن بسیار افزوده شده است ؛ سیاست ماهرانه ای که در مورد عراق در پیش گرفته شد و سهم واقعی آن در کمک به تعدیل وضع داخلی عراق و دور کردن آن کشور از پرتگاه هرج و مرج کامل بعدها آشکار خواهد گردید ؛ بسط نفوذ سیاسی و اقتصادی ایران در شیخ نشینهای خلیج فارس؛ یاری دادن به عناصر ضد امپریالیسم مصری در دنیای عرب از شمال افریقا گرفته تا یمن و اردن و عربستان سعودی ــ به نحوی که ایران دیگر بطور قطع از حالت شبه انزوای خود در خاور میانه بیرون درآمده است ــ و پایه گذاری همکاری عمران منطقه ای با ترکیه و پاکستان همه وجهه هائی از سیاست خارجی موفق و هوشمندانه سالهای اخیر کشور ماست .

ما در جبهه های متعددی توانسته ایم به پیروزیهای کامل برسیم و یا پایه پیروزیهای کاملی را بگذاریم . اما در یکی از حیاتی ترین عرصه های سیاست خارجی خود هنوز با بعضی موانع ناشی از سنت و عادت و احساسات روبرو هستیم که با

حقیقت عینی و روشن حسابشده و جسورانهٔ سیاست ما در عرصه های دیگر تماسی ندارد .

خلیج فارس به حق مهمترین هدف سیاست خارجی و دفاعی ایـــــران شناخته شده است . هزینه های گرانی که برای بسط بندرها و حاشیهٔ ساحلی دریای جنوب تحمل میکنیم و برنامهٔ دفاعی هنگفتی که در تقویت نیروی دریائی در دست اجراست و کوشش قابل ملاحظهٔ مقامات اقتصادی برای بسط بازرگانی ایران با شیخ نشینهای خلیج فارس نشانهٔ آمادگی ما برای تحمل بار سنگینی است که دفاع از شاهراه بازرگانی و زرخیزترین منطقهٔ نفتی کشور بر دوش ما میگذارد .

طرحهای استعماری ناسیونالیستهای عرب برای دست اندازی به خلیج فارس اکنون از مرحلهٔ تبلیغات گذشته است . وجود ۷۰ هزار سرباز مصری در یمن و تزلزل وضع انگلستان در مناطق ساحلی شبه جزیرهٔ عربستان مشکلی در پیش بینی سیر حوادث آینده نمیگذارد . پس از آنکه انگلستان پایگاه عدن را در ۱۹۶۸ تخلیه کرد فدراسیون عربستان جنوبی با شیوخ عقب مانده و ناتوان ولقمر خـود طعمهٔ دشواری برای جهانجویان مصری نخواهد بود . و از شیخ نشینهای ساحل جنوبی تا مناطق شمالی تر ساحل عربستان راه درازی نیست . اگر مصر بتوانـــد نفوذ خود را در حاشیهٔ کرانه ای عربستان بگستراند - و در حال حاضر بسیار بعید به نظر میآید که نتواند - نفوذ آن که هم اکنون در شیخ نشینهای خلیج فارس قابل ملاحظه است بحد حدود خطرناکی بالا خواهد رفت و عملا تبدیـــل به قدرتی در خلیج فارس خواهد شد . مبارزهٔ سیاسی و تبلیغاتی - و گاه و بیگاه تروریستی - که اکنون در خلیج فارس جریان دارد شدت خواهد یافت و عربها زندگی را بر ایرانیان شیخ نشینها دشوار خواهند کرد و مانع پیشرفت

مقاصد ایران خواهند شد .

ادامه حضور انگلستان در خلیج فارس ـ به صورت پایگاههای نظامی در بحرین و شارجه ـ و تقویت نیروی دفاعی و روابط بازرگانی ایران در این منطقه ، بهمراه عامل موثر عربستان سعودی و کویت، موانع جدی بر سر راه دست اندازیهای مصریان و ناسیونالیستهای عرب خواهد بود . ولی از ایـن میان تنها به مساعی خود ایران میتوان اتکا کرد . انگلیسها در خلیـج همیشگی نخواهند بود و متزلزل ساختنشان در شیخ نشینها چندان دشـوار نیست . در ۲۰ سال پس از جنگ امپراتوری بریتانیا مواضع خود را در خاور میانه یکایک از دست داده است و نه به میل خود . عربستان سعودی و کویت اکنون مرفه و استوار به نظر میرسند ولی کیست که بتواند ثبات دائمی آنان را تضمین کند و خطر روی کارآمدن رژیمهای افراطی را در آن سرزمینهـا یکسره نفی کند ؟

تنها ایران است که به سبب موقعیت مسلط خود در خلیج فارس قادر خواهد بود ثبات این منطقه را در نهایت امر تضمین کند و دست آزمندان را کوتاه سازد .

تقویت بنیه نظامی و اقتصادی ایران در خلیج فارس عامل قاطعی است . ولی ما همچنین به استحکام وضع سیاسی و تبلیغاتی خود نیاز داریم . ما باید در خلیج فارس از صورت یک عنصر تهدید کننده بدرآئیم و حالت محافظ و مدافع بخود بگیریم . ایران در واقع نیز قصد تهدید و جهانگشائی ندارد و اقدامات آن همه در جهت حفظ و دفاع بوده است . ولی مسئله بحرین از سالهای دراز

ه : ۱۵

پایین طرف لطمه‌ٔ سختی بر این تصویر ایران زده است و همچنان می‌زند . ما با پا فشاری در دعاوی خود بر بحرین هیچ طرفی نصیب خود نساخته‌ایم و چنین احتمالی را در آینده نیز نمی‌توان داد اما وضع خود را در خلیج فارس به سود دشمنانمان ضعیف کرده‌ایم .

بحرین صرفنظر از موقعیت استراتژیک خود در خلیج فارس هیچ امتیازی ندارد که مبارزه به خاطر دست یافتن بر آن را موجه سازد . نفت و مروارید آن داستانهای گذشته است . تنها ثروت آن چند هزار تحصیلکرده بیکار و ناراضی و آمادهٔ انفجار هستند که مواد خام تبلیغاتی ناسیونالیستهای عرب بشمار می‌روند . اکثریت بزرگ جمعیت آن عربهااند و اقلیت کوچک ایرانیان بحرین هرگز شور و علاقه‌ٔ خاصی نسبت به سرزمین اصلی از خود نشان نداده‌اند . از جهت ترکیب جمعیت و تمایلات ملی و نژادی و فرهنگی هیچ تفاوت بارزی بین بحرین و دیگر شیخ نشینهای خلیج فارس نمی‌توان یافت . امکانات ایران در باز گرفتن بحرین از امکانات ما در مورد مثلا مسقط بیشتر نیست . اگر سابقه‌ٔ تاریخی و وجود عناصر ایرانی برای توجیه دعاوی ما کافی باشد تنها به بحرین نمی‌توان بسنده کرد . در چهار سوی مرزهای ایران سرزمینهای زرخیزتری هست که سزاواری دعوی و مبارزه داشته باشد . حتی ارزش استراتژیک بحرین نیز برای قدرتی مانند ایران با تسلطش به سراسر کرانه‌ٔ شمالی خلیج فارس و جزایر بسیار در دریای جنوب جنبه‌ٔ حیاتی ندارد . برای ما بسیار مهمتر است که بحرین - مانند دیگر جزایر و شیخ نشینهای خلیج فارس - به دست یک قدرت دشمن نیفتد تا خود آن را در دست داشته باشیم .

اما با سیاست گذشته‌ٔ ما در مورد بحرین ما تنها به استواری موقعیت انگلیسها در نزد خانواده‌ٔ حاکم و موقعیت مصریها در نزد توده‌های مردم

جزیره کمک کرده‌ایم . عربها می‌توانند با قدرت متقاعد کننده‌ٔ کافی ما را به شیخ‌ها و ساکنان عرب سواحل جنوبی خلیج فارس به عنوان یک قدرت توسعه طلب و دارای مقاصد تجاوز آمیز معرفی کنند ؟ ما می‌دانیم که اعراب خلیج فارس با دعاوی ما در مورد بحرین همراه نیستند . از اینرو چه چیز طبیعی‌تر از آنکه ما را لااقل نسبت به بحرین متجاوز بشناسند و از آنجا که تفاوت زیادی بین خود و بحرین نمی‌بینند بپایان کار خسود نیز بیمناک شوند ؟

باز اگر ما می‌توانستیم امیدواری معقولی به نتیجه‌ٔ سیاست خود داشته باشیم دلیلی بر آن می‌بود که در دعاوی خود پافشاری کنیم . ولی باتقویت پایگاه انگلیس در بحرین ـ که مفهومش در عین حال حمایت نظامی و کمک مالی است ـ و با توجه به افکار عربی در جنوب خلیج فارس و خسود بحرین چه امکانات نظامی یا سیاسی یا اقتصادی برای بزانو درآوردن شیخ بحرین برای ما می‌ماند ؟ آیا ما هم اکنون بیشترین کمک را باو نمی‌کنیم ؟ آیا قسمتی به خاطر تهدید ایران نیست که او می‌تواند حکومت خود را بر مردم ناراضی بحرین تحمیل کند ؟ آیا اعراب بحرین ادامه‌ٔ حکومت او را بر تسلط ایران ترجیح نمی‌دهند ؟

برای یک ایرانی خاصه در مقام مسئول بسیار دشوار است که قلم بطلان بر دعاوی دیرینه‌ٔ ایران بکشد . ما آنقدر در دوران قاجار سرزمینهای کشور را به این و آن واگذاشته‌ایم که حق نداریم به خاطر جلب دوستی دیگران از اینگونه گشاده دستی ها بنمائیم . خود اینجانب در دوران جوانی سالها خواب تشکیل دسته های حمله به بحرین را می‌دیده است . ما بیش از آن درباره‌ٔ بحرین سرو صدا و تبلیغات کرده‌ایم که به آسانی بتوانیم راه

حل آبرومندانه‌ای برای مشکل سیاست خارجی خود در خلیج فارس بیابیم .

پاسخ ما تصمیم نگرفتن و ادامه اعتراض بوده است و تحمل یک سلسله دراز و روزافزون ناکامی‌ها . بهترین دوستان ما در میان همسایگان و در دنیای عرب و خلیج فارس با بحرین روابط نزدیک دارند . پاکستان در موارد فراوان رنجش‌های ما را ندیده می‌گیرد و ملک حسین اردن به بازدید رسمی آن سرزمین می‌رود .

انگلستان که ملاحظات و نگرانیهای خود را دارد از هیچ کوشش برای تحکیم وضع بین‌المللی بحرین فروگذار نمی‌کند و ما عملا در هیچ کشوری گوشهای شنوا برای دعاوی خود پیدا نمی‌کنیم . حتی همدردی‌های ما با پاکستان در کشمیر و با ترکیه در قبرس نیز ذره‌ای که را به سود ما سنگین نکرده است . ما در گیر مبارزه‌ای هستیم - اگر چه این مبارزه اثر عملی ندارد - که اندک اندک ولی به نحوی اشتباه ناپذیر شکست می‌خورد . بحرین از آن ما نیست و حتی احتمال بدست آوردن آن هم نمی‌رود که سخن از واگذاشتنش بگوئیم . ما باید از ادعای خود دست برداریم وگرنه از خود بحرین مدتهاست دست ما را کوتاه کرده‌اند .

سودهائی که از چنین سیاستی بهره ایران خواهد شد زیان قبول ناکامی را - که حتی در بهترین شرایط ناگزیر است - به مراتب جبران خواهد کرد . ما مبارزه تبلیغاتی خود را ملغی‌میسازیم . ولی در برابر مهمترین مانع بسط سیاست خود را در خلیج فارس از میان می‌بریم . وقتی موردی برای ترساندن از ایران نماند تمایل طبیعی که در شیخ نشینها نسبت به ایران وجود دارد آزادانه خود را ظاهر خواهد کرد . در آن صورت حتی مأموران انگلیس را نیز در مورد طرحهای اقتصادی و بازرگانی و فرهنگی خود در شیخ

نشینهای تحت حمایت انگلستان موافق‌تر خواهیم یافت .

رفع نگرانیهای شیخ نشینهای خلیج فارس و خلع سلاح کردن عوامل امپریالیسم مصری از نظر تبلیغاتی مزیتهای منفی است که چشم پوشیدن از دعوی ایران بر بحرین نصیب ما می‌سازد . اما بعضی مزیتهای مثبت نیز در این راه خواهد بود . ما می‌توانیم در برابر تغییر سیاست خود از شیخ بحرین و عملا از انگلستان امتیازاتی بگیریم که خاصه از نظر روابط آینده ما با دیگر شیخ نشینها اهمیت خواهد داشت . ایران تا کنون در بسط مناسبات بازرگانی خود با شیخ نشینها و حمایت از اتباع ایران در آن مناطق همواره با دشواریهای زیاد روبرو بوده است . از جمله ما هرگز نتوانسته ایم شعبه یک بانک ایرانی را در هیچ یک از شیخ نشینها بگشائیم . گرفتن امتیازاتی از این قبیل در مورد بحرین به خوبی امکان پذیر است . اگر ما بتوانیم با شکیبائی و تهیه مقدمات لازم با انگلستان وارد مذاکره شویم انجام معامله ای که یک طرف آن ناگزیر باید به سود ایران باشد چندان دشوار نخواهد بود . و اگر ما بتوانیم در زمینه های بازرگانی و مالی و فرهنگی و امور مربوط به اتباع ایران از بحرین امتیازاتی بدست آوریم سابقه ای در مورد بقیه شیخ نشینها برقرار خواهد گردید . یک قرارداد دوستی ایران با بحرین سرمشق قراردادهای مشابهی با دیگر شیخ نشینها خواهد شد . آن دست گشاده ای که ما در خلیج فارس می‌خواهیم بدین ترتیب آسانتر تحقق خواهد یافت .

تردید نیست که اینهمه نیازمند طرح ریزی های طولانی و مذاکرات پر طول و تفصیل و تهیه های دقیق تبلیغاتی و سیاسی است . ما باید ارزیابی مجددی از هدفهای سیاسی و استراتژیک خود در خلیج فارس و در دنیای

عرب بکنیم ـ زیرا تأثیر تغییر سیاست ایران در مورد بحرین را بر موقعیت ما در دنیای عرب نادیده نمی‌توان گرفت.

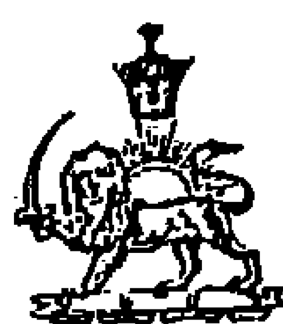
چنین ارزیابی مجددی بهیچ وجه آسان نیست. باوجود این زمان آن رسیده است که سیاست فعالتر و مثبت‌تری اتخاذ کنیم. در برابر جسارت و روشن بینی قابل ستایشی که اعلیحضرت شاهنشاهی در زمینه روابط ایران با شوروی و کشورهای اروپای شرقی نشان داده‌اند مسئله بحرین ناچیز جلوه می‌کند.

با تقدیم احترامات فائقه

داریوش همایـــون

شماره ردیف ۶
تاریخ ۱۳۴۵/۳/۱۷

نوع تلگراف: رمز



سفارت شاهنشاهی ایران
کراچی

فوری

تلگراف

جناب آقای آرام - بلگراد

بکلی سری آقای بهوتو امروز مطالب زیر را درباره مذاکرات نخست وزیر شوروی در قاهره با عبدالناصر باطلاع اینجانب رسانید تا از شرفعرض پیشگاه مبارک اعلیحضرت همایون شاهنشاه آریامهر بگذرد.

۱- کوسیگین گفته است شوروی مایل نیست در خاورمیانه با امریکا اصطکاک پیدا کند بنابراین ضمن اینکه در صورت بروز اتفاقی از مصر جانبداری خواهد کرد چون امریکائیها را علاقمند به بهبود روابط با مصر می بیند توصیه کرده که مصر هم برای بهبود روابط خود با امریکا کوشش نماید.

۲- کوسیگین موافقت کرده است اعتباری بمبلغ ۵۰ میلیون لیره مصری برای خرید هواپیما و تانک و اسلحه و مهمات دیگر در اختیار مصر بگذارد استرداد این وام از طرف مصر از سال ۱۹۷۰ ببعد صورت خواهد گرفت.

۳- کوسیگین اظهار آمادگی کرده است که در صورت لزوم کنفرانسی شبیه تاشکند بمنظور بهبود روابط مصر با سعودی تشکیل دهد بناصر توصیه کرده است حد اکثر تشریک مساعی را با عراق و الجزیره نیز بنماید.

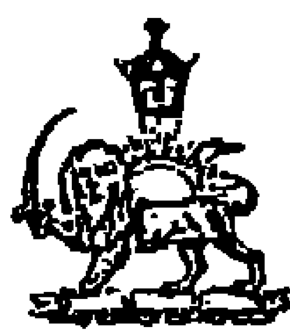
۴- طرفین موافقت کرده اند کماکان کوشش خود را علیه تشکیل کنفرانس سران کشورهای اسلامی بکار برند.

۱۲۷۰

شماره ردیف ۶

تاریخ ۱۷/۳/۴۵

نوع تلگراف | رمز



سفارت شاهنشاهی ایران
کراچی

فوری

تلگراف

۲

ه ـ ظاهرا ناصر موافقت نکرده است وضعی مشابه موقعیت ناوگان ششم آمریکا برای نیروی دریائی شوروی ایجاد نماید.

۶ ـ مذاکرات ناصر باکوسیگین راجع بایران مختصر بوده ناصر گفته است نیتی علیه ایران ندارد ضمنا اضافه کرد که از لحاظ وضعی که ممکن است براثر خروج نیروهای انگلیس از خلیج فارس پیش بیاید نگران نیست زیرا بعقیده او دولت انگلیس یقینا فکری خواهد کرد که خروج نیروهای آنکشور از خلیج فارس خلائی ایجاد نکند کما اینکه در مورد امکان خروج نیروهای انگلیس از مالزی همین نگرانی وجود داشت ولی بالاخره قبلا موجبات بهبود روابط اندونزی و مالزی فراهم شد.

شماره ۱۰۸ راولپندی ۱۷/ ۳/ ۴۵

انصاری

۱۲۷۰

محرمانه

جناب آقای اردشیر زاهدی [illegible]

[illegible] پنجشنبه ۲۲ [illegible] از تهران [illegible]

[illegible]

[illegible]

الميزان التجارى بين إيران ومصر

(١٩٥٠ — ١٩٥٤)

القيمة بالألف جنيه

السنة	قيمة الواردات المصرية من إيران	قيمة الصادرات المصرية إلى إيران	الميزان التجارى
١٩٥٠	٥٦٨١	٤١٧	ـ٥١٦٤
١٩٥١	٥٧٦٠	١٣٨	ـ٥٦٢٢
١٩٥٢	٣٧٧	٧	ـ٣٧٠
١٩٥٣	٧٢	٤	ـ٦٨
١٩٥٤ حتى نوفمبر	٣١	١٨	ـ١٣

تبادل السفراء بين البلدين (١٩٥١ — ١٩٧٠م)

سفراء إيران لدى مصر:

١- السفير/ على دشتى ديسمبر ١٩٤٨ - مايو ١٩٥١م

٢- السفير/ مسعود معاضد فبراير ١٩٥٢ - أبريل ١٩٥٣م

٣- السفير/ انوشيروان سيهبدى أبريل ١٩٥٣ - يناير ١٩٥٨م

٤- السفير/ جمشيد قريب يناير ١٩٥٨ - يوليو ١٩٦٠م

٥- السفير/ خسروخسروانى يناير ١٩٧١ - يناير ١٩٧٦م

سفراء مصر لدى إيران:

١- السفير/ إلياس إسماعيل بك مايو ١٩٥١ - أبريل ١٩٥٣م

٢- السفير/ محمد عبد الشافى اللبان مايو ١٩٥٣ - أبريل ١٩٥٦م

٣- السفير/ محمد يسرى القرمانى أبريل ١٩٥٦ - أبريل ١٩٥٨م

٤- السفير / محمود محرم حماد مايو ١٩٥٨ - يوليو ١٩٦٠م

٥- السفير/ سميح محمد أنور يناير ١٩٧١ - يناير ١٩٧٥م

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ ـ شارع نشاطى شبرا القاهرة
ت : ٥٧٨٧٩١٨ - ٥٧٩٩٩٤٢
الرقم البريدي : ١١٢٣١

هذا الكتاب

تحظى العلاقات المصرية الإيرانية باهتمام الباحثين فى مراكز الدراسات الاستراتيجية خلال العالم ومرجع ذلك إلى مكانة الدولتين إقليميا ودوليا ولعل تكالب الدول الاستعمارية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على احتلال البلدين أبلغ دليل علي الأهمية الجغرافية والاقتصادية لهما. والان تسعى أمريكا إلى إخضاع إرادة الدولتين بالتهديد والابتزاز ولقد فشلت كافة محاولاتها؛ نظرا لصلابة الحس الوطنى لدى مواطنيهما ومن ثم اتجهت الضغوط إلى الاقتصاد وتهديد الأمن القومى إما مباشرة أو بواسطة صنيعتها إسرائيل

إن مصر وإيران مستهدفتان من القوةالعظمى وإسرائيل..ولقد آن الاوان لولاة الأمرأن يتركوا نقاط الاختلاف الظرفية التى تعترض لقاء شعبيهما والذى يجمعهما موروث حضارى وثقافى ودينى جدير بإعادة العلاقات الطبيعية بينهما وإكسابها القوة لمصلحة هذين الشعبين العظيمين .

الناشر





